منشورات جامعة الوادي

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي

العدد التاسع (09) المجلد الأول – السنة التاسعة 2016 م

ISSN 1112 – 7961

الرئيس الشرفي

أ.د فرحاتي عمر

مدير المجلة

د. منصور عبد الوهاب

رئيس التحرير

د. زين يونس

هيئة التحرير

د. عوادي مصطفى

د. محيريق فوزي

د. بن سعيد أمين

د. الباي محمد

د. حواس عبد الرزاق

للاستفسار والاتصال

رئيس تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي
ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر
e-mail: colloque.eef.eloued@gmail.com
www.univ-eloued.dz

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي

العدد التاسع (09) المجلد الأول – السنة التاسعة 2016 م

ISSN 1112 – 7961

ملاحظات عامة

ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة

الباحث وحده مسؤول قانونا عن أصالة بحثه، وذلك بالالتزام بعدم نشره في دوريات أخرى أو ملتقيات أو غيرها.

حقوق النشر المتعلقة بالأبحاث المتضمنة في العدد، محفوظة للمجلة، ولا يجوز نقلها إلا بترخيص من أسرة التحرير، باستثناء النقل المتعلق بالأبحاث العلمية باستخدامها كمصدر شريطة الإشارة إلى المجلة بكل تفاصيلها في المراجع.

لا تخضع الموضوعات في ترتيبها إلى المكانة العلمية للباحث أو البحث نفسه، إنما يخضع الترتيب لاعتبارات فنية وفقا لرؤية أسرة تحرير المجلة.

يشترط للنشر في المجلة احترام أصول البحث العلمي وفقا لما هو متعارف عليه.

صدر سابقا:

العدد الأول: 2008

العدد الثاني: 2009

العدد الثالث: 2010

العدد الرابع: 2011

العدد الخامس: 2012

العدد السادس: 2013

العدد السابع: 2014

العدد الثامن: 2015

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة

1- كتابة اللقب والإسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة منفصلة عن ورقة البحث أو العمل المقترح.

2- يكون المقال جديدا لم يسبق نشره في نشريات أخرى مهما كانت.

3- يتحمل صاحب المقال المنشور المسؤولية عن محتوى ومضمون البحث.

4-إرسال نسخة على البريد الإلكتروني التالي:**colloque.eef.eloued@gmail.com**

5- تقديم ملخصين أحدهما بلغة التأليف والأخر بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية أو الإنجليزية، وأن لا يتجاوز كل ملخص **10** أسطر،

6- نوعية الحرف باللغة العربية **12** والهوامش **Simplified Arabic 10**،

7- نوعية الحرف باللغة الفرنسية **10** والهوامش **Times New Roman 10**،

8- لا يتجاوز عدد الصفحات **12** صفحة بالمقاس A4،

9- إدراج قائمة المراجع في أخر العمل مبيناً كل البيانات اللازمة،

10- كتابة الهوامش أوتوماتيكياً في أسفل الصفحة أو في نهاية المقال، مع ذكر لقب المؤلف، سنة النشر والصفحة، تأتي في نهاية المقال،

11- ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيماً متسلسلاً ولكل على حدى،

قواعد تقنية (MS-Word)

1- حجم الورق **16**سم × **24** سم.

2- الهوامش: أعلى : **2.0** سم – أسفل: **2** سم – يمين: **2** سم – يسار **1.5** سم

3- الوضعية : أعلى الصفحة **1** سم – أسفل الصفحة **1** سم

الشكل المعتمد:

1- نوعية الحرف باللغة العربية (Font): **Simplified Arabic 14**،

2- نوعية الحرف باللغة الفرنسية: **Times New Roman 12**،

3- الهوامش باللغة العربية:**Simplified Arabic 10**

4- الهوامش باللغة الفرنسية: **Times New Roman 10**،

5- العناوين: خشنة مع مسافة 1.5 بين الأسطر وذلك أوتوماتيكياً،

6- النص: عادي، مع مسافة بسيطة (**simple**) بين السطر، و المسافة بين الفقرات: 6 سم .

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

العدد التاسع المجلد الأول – السنة التاسعة 2016 م

ISSN 1112 – 7961

من أعضاء الهيئة العلمية الاستشارية

الاسم واللقب	الانتساب
أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3
أ.د. هارون الطاهر	جامعة باتنة
أ.د. بالرقي تجاني	جامعة سطيف
أ.د. السعيد بريبش	جامعة عنابة
أ.د. صلاح حواس	جامعة الجزائر 3
أ.د. بن موسي كمال	جامعة الجزائر 3
أ.د. ملياني حكيم	جامعة سطيف
أ.د. طارق عبد العال حماد	جامعة الزقازيق – مصر
أ.د. صديقي مسعود	جامعة ورقلة
أ.د. بلقاسم ماضي	جامعة عنابة
أ.د. مسعود دراوسي	جامعة البليدة
أ.د. درحمون هلال	جامعة البليدة
أ.د. بن بريكة عبد الوهاب	جامعة بسكرة
أ.د. داودي الطيب	جامعة بسكرة
أ.د. دربوش محمد الطاهر	جامعة خنشلة
أ.د. خالد جمال الجعارات	جامعة الشرق الأوسط – الأردن–
د. ظاهر شاهر يوسف القشي	جامعة جدارا – الأردن–
د. أحمد قايد نورالدين	جامعة بسكرة
د. محمود الشويات	جامعة عجلون – الأردن–
د. فرج شعبان	جامعة البويرة
د. عياش الزوبير	جامعة أم البواقي
د. محمد الناصر حميداتو	جامعة الوادي
د. حجازي إسماعيل	جامعة بسكرة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
۞ اللاعقلانية الرشيدة وأثرها على كفاءة الأسواق المالية د. غربي هشام د. عبد اللاوي عقبة	24-07
۞ تقييم مدى التوافق بين شفافية الإبلاغ المالي ومتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات في الأردن د. ظاهر شاهر القشي د. زهير نعيم الصباغ د. احمد عبد المنعم	46-25
۞ فاعلية تكنولوجيا شبكة الانترنت وتأثيراتها على المجال المحاسبي أ. عطاء الله عمر د. مسامح مختار	56-47
۞ السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري1990-2014. أ. حاجي سمية أ. د مفتاح صالح	78-57
۞ تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر-واقع وحلول د. مسعودي محمد	102-79
۞ مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري د. بن سماعين حياة أ. زايدي حسيبة	119-103
۞ تقييم جودة المناخ الاستثماري حسب بعض مؤشرات الحوكمة أ. بله باسي زكريا	137-120
۞ إستراتيجية تنمية السياحة في بسكرة أ. بجاوي سهام	152-138
۞ السياسة النقدية خلال الأزمة المالية العالمية 2008 البنك المركزي الأوربي BCE والاحتياطي الفدرالي الأمريكي FED أ. محمد الأمين وليد طالب	168-153
۞ سوق العمل في الجزائر ومتطلبات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أ. جديدي موسى	182-169
۞ التحديات الداخلية والخارجية في المصارف الإسلامية وأهم الاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها أ. كمال منصوري	189-183
۞ اثر التعلم التنظيمي على القدرات الابداعية للعاملين أ. زلاسي سامر	206-190
۞ واقع تطبيق مؤشرات التسيير على السلوك الجبائي للمكلفين دراسة حالة أ. محمد لعلاوي	224-207
۞ واقع ودور التسويق في ظل مسار التنمية المستدامة (رؤية تحليلية واستشرافية) أ. فارس طلوش	243-225
۞ الإقليمية الاتجاهات الحديثة للأنشطة البنكية ودورها في الأزمة المالية العالمية د. عياش زوبير د. بوجعدار إلهام	253-244
۞ **Understanding of green marketing : a study to Determine the tendencies of hospital doctors towards using green products** **Pr. Zaid mourad Mr. salah khouildat**	268-254
۞ **Politiques de l'État face aux enjeux du développement Durable** **Dr. RAMDANI LAALA Dr. CHAREF ABDELKADER**	285-269

افتتاحية العدد التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم.

الافتتاحية:

إن أسرة تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، تضع بين يدي قرائها الأعزاء العدد التاسع ، مواصلة في ذلك مسارها العلمي نحو الأفضل.

وفي آخر تقرير للصندوق النقد الدولي بخصوص الجزائر، عبر عن ارتياحه إلى الوضعية الإقتصادية والمالية في الجزائر، موصي بالاستمرار في سياسة التحكم أكثر في عجز الميزانية.

بالإضافة إلى أن الجزائر في وضعية مريحة لأنها شكلت مع مرور السنوات السابقة هامشا معتبرا من المناورة على مستوى وضعيتها المالية الخارجية والميزانية بفضل المحروقات.

وإيمانا منا بالحرص الشديد على تحسين الوضعية الإقتصادية والمساهمة في تعزيز وتنويع قدرات الاقتصاد الوطني، فإن أسرة التحرير تضع كافة طاقاتها من أجل السهر على تحقيق هذا الهدف من أجل الجزائر وفقط.

رئيس التحرير

الدكتور: زين يونس

اللاعقلانية الرشيدة وأثرها على كفاءة الأسواق المالية

د. غربي هشام – جامعة الوادي –

د. عبد اللاوي عقبة – جامعة الوادي –

ملخص :

تركّز هذه الدراسة الضوء على أحد أهم الإشكاليات التي ساهمت في حدوث الأزمات المالية وتكرارها باستمرار، وهي قضايا الافتراضات الخاطئة حول التفسيرات النظرية لأهم المرتكزات التي ترتكز عليها آليات عمل الأسواق المالية، وافتراضات السوق الكفؤة، والأسباب التي تجعل من هذه الأسواق تفقد كفاءتها، فكان التركيز على أهم محور من هاته المحاور المؤثرة على كفاءة السوق وهو «سلوك المستثمرين» داخلها، الذي أصبح من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زعزعة استقرار الأسواق المالية عن طريق ما يسمى بـ «اللاعقلانية الرشيدة» التي ينادي بها منظري التحرر المالي المطلق وأثرها على كفاءة السوق المالي ومساهماتها في تشكل الفقاعات المالية باستمرار.

الكلمات المفتاحية : لاعقلانية رشيدة، كفاءة السوق المالي، فقاعات مالية، سلوك المستثمر.

Summary:

This study focuses on one of the most important problems, that contributed to the occurrence of financial crises and repeated constantly. Which are the issues of false assumptions about the theoretical explanations of the most important pillars, that underpin the work of financial market mechanisms, and assumptions of efficient market, Also the reasons why these markets lose their efficiency, the focus it was on the most important themes affecting the efficiency of the market, a «Investors Behavior» within it, which has become the most important reasons that lead to the destabilization of the financial markets, through the so-called « rational irrationality ». Advocated by theorists of financial liberalization absolute and their impact on financial market efficiency and their contributions to constitute of financial bubbles constantly.

***Keywords**: Rational Irrationality, Financial Market Efficiency, Financial Bubbles, Investors Behavior*

مقدمــة

إن من أهم ما يؤدي إلى خلل الأنظمة الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي ، هو ما تم اعتقاده كافتراضات هشة في السابق على نظريات اقتصادية أسست لهذه الأنظمة ميكانيزماتها وسيرورتها، التي لازالت وإلى غاية الآن فعالة خاصة في الأسواق المالية، ومن أهم هذه الافتراضات هو «فرضية كفاءة السوق» التي ترتكز على مبادئ نظرية «السوق الكفؤة» والتي بنيت على فكرة «اللاعقلانية الرشيدة»، وما حدث سابقا من تكرار للأزمات المالية الدولية والتي نتجت عن انفجار الفقاعات المالية، ما هو إلا مؤشر واضح يدل على هشاشة هذه الافتراضات، وفي هذه الدراسة سنحاول توضيح أثر اللاعقلانية الرشيدة على كفاءة السوق من خلال أهم النظريات التي تساعد في تفسير هذه العلاقة والربط فيما بينها، وهذه النظريات هي: نظرية السير العشوائي، نظرية القطيع ونظرية التمويل السلوكي.

أولا: دلالات التسمية بـ «اللاعقلانية الرشيدة»:

سميت بهذا الاسم استنادا لأهم نظريتين سابقتين تم الاعتماد عليهما من قبل معتنقي معتقدات قداسة الأسواق الحرة، ومن أهمهم الاقتصادي الشهير آدم سميث، الذي ضبط أساسيات النظرية الكلاسيكية، وأتباعه من بعده فريدريك هايك وميلتون فريدمان ويوجين فاما وآلان غرينسبان وغيرهم ممن ينادي بالحرية المطلقة للأسواق المالية[1]، وهاتين النظريتين هما:

أ. **نظريــة الســوق الكفـؤة:** وهي التي تفترض بأن السوق المالي بحريته المطلقة ينتج ميكانيزمات بين الطلب والعرض تمتاز بالتنافسية، وهذا ما يجعل أسعار الأصول المتداولة تأخذ الأسعار التوازنية الحقيقية – طبعا مع عدم الأخذ بعين الاعتبار حدة المضاربة التي تنتج أسعار ترتفع ارتفاعا بعيدا عن القيم الحقيقية للأصول– وبالتالي يكون هناك رشد لهاته السوق حتى ولو لم يتصف المتداولون بالعقلانية ومن هنا جاءت التسمية باللاعقلانية الرشيدة.

ب. **نظرية التوقعات الرشيدة:** وهي النظرية التي تفترض بأن كل المعلومات المتاحة في الأسواق المالية، والتي ترتكز إلى سلاسل زمنية سابقة سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، تفيد في إعطاء رؤية مستقبلية واضحة للحركة السعرية، وبالتالي تساعد على بناء توقعات صحيحة تفيد في اتخاذ القرارات الرشيدة حتى ولو لم تكن هاته المعلومات السابقة قد بنيت على ركائز صحيحة عقلانية في كيفية تحديد القيم الحقيقية للأصول، ومن هنا جاءت هذه التسمية، ونحن بدورنا سوف يتركز تحليلنا على أثر اللاعقلانية الرشيدة على كفاءة السوق المالية من خلال نظريات تساعد في إعطاء تفسيرات ذات دلالة تحليلية للعلاقة التي تربط ما بين اللاعقلانية الرشيدة وكفاءة السوق المالي.

ثانيا: أثر «اللاعقلانية الرشيدة» على كفاءة السوق بناء على تفسير «نظرية السير العشوائي»:

إن افتراض السوق الكفؤة (Efficient Market) الذي روج له "إيوجين فاما"(Eugene Fama) أحد تلامذة "ميلتون فريدمان"، ينص على أن الأسواق المالية دائما ما تولد الأسعار الصحيحة، إذا ما أخذت في الحسبان كافة المعلومات المتاحة، وهذا يعني أن أسعار الأسهم تعكس بصدق أفضل تخمينات المحللين، والمستثمرين وإدارة الشركة بشأن توقعات أرباحها في المستقبل.

ويدافع آلان غرينسبان[2] عن نظرية «كفاءة السوق»، في أن الأسعار المالية مرتبطة بالأسس الاقتصادية، أي أنها لا تعكس أي تشاؤم غير ضروري، أو أي "حماسة فياضة" أو زائدة بدون داع (Irrational Exuberance) وإذا ما ارتفعت الأسواق بما يتعدى المستويات التي تبررها الأسس الاقتصادية، فإن المضاربين الذين تتوافر لديهم معلومات جيدة يدخلون إلى السوق ويبيعون حتى تعود الأسعار إلى مستوياتها الصحيحة، أما إذا ما هبطت الأسعار إلى أدنى من قيمتها الحقيقية، فإن المضاربين يدخلون ويشترون.

لكن عندما نلاحظ تضاعف قيمة العقارات إلى ثلاثة أضعاف فيما بين 1996و 2006 في الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن شيئا غير ملائم، وأن أسعار البترول كانت صحيحة عند 50 دولار للبرميل في جانفي 2007 وكانت قيمتها معقولة أيضا عند 140 دولار في جوان 2008، وكانت أيضا صحيحة عندما بلغت 40 دولارا في فيفري 2009 وهذه هي كفاءة السوق ومخرجاتها، وهذا يؤكد بأن التنبؤ بما سيحدث مستقبلا في الأسواق المالية بعد الآن أصبح أمرا شديد الصعوبة وفي كثير من الأحيان يكون مستحيلا.

و يعتبر "لويس باكلييه"(Louis Bachelier) – وهو عالم رياضيات فرنسي – الشخص الأول الذي فسر منطق صعوبة التنبؤ بالأسعار المستقبلية للأسواق المالية، وذلك عندما كتب سنة 1900 رسالة دكتوراه بعنوان " نظرية المضاربة"(The Theory of Speculation) وقد لاحظ "باكلييه" أنه إذا ما أخذ سهم معين في أي لحظة من الزمن، فإن بعض المتفائلين سيظنون أنه سيرتفع، بينما يظن بعض المتشائمين أنه سينخفض، فإذا كانت هناك أكثرية من المتفائلين تفوق المتشائمين فإن مشترياتهم ستؤدي إلى رفع السعر، بينما لو كانت هناك أعداد أكبر من المتشائمين فإن قيامهم بالبيع سيؤدي الى انخفاض السعر، وسيبقى سعر السهم يتحرك صعودا وهبوطا حتى تلغي التوقعات المتفائلة والمتشائمة بعضها بعضا، وعند هذه النقطة، ونظرا لعدم وجود سبب يبرر افتراض أن إحدى المجموعتين كانت لديها معلومات تتفوق على ما لدى الأخرى، تكون لدى المضارب فرصة متساوية للربح أو الخسارة، فهناك فرصة بنسبة 50% أن التحرك التالي للسهم سيتجه نحو الارتفاع، وهناك أيضا فرصة بنسبة 50 % أن التحرك التالي سيكون نحو الانخفاض، وإذا ما أخذت تلك النتائج المحتملة معا، فقد استنتج باكلييه: «أن التوقعات الرياضية للمضارب تكون صفرا»[3].

وهذا يعني أن الاستثمار في السوق المالي، سيكون تماما مثل "قذف قطعة معدنية" من النقود للاستدلال على ما إذا كان المضارب سيربح أم سيخسر، وإذا ما تكرر لعبه في السوق فقد يمكنه أن يحقق سلسلة من الأرباح والخسائر، ولكن الحظ هو الذي يتحكم في النتائج وليست المهارة، لأن هذه النتائج سوف تكون خاضعة لقانون الاحتمالات بالضبط، فإذا ما كرر الشخص قذف العملة، فإن الاحتمال الشاذ لكي يحظى بثلاثة وجوه متكررة هو واحد من ثمانية أما احتماله الأخير لحصوله على ستة وجوه متكررة فلا يتعدى مرة واحدة من كل 46 مرة.

وفكرة التمويل عن طريق «قذف العملة في الهواء»، التي كان "باكلييه" أول من قالها، أصبحت الآن تعرف «بنظرية السير العشوائي»(Random Walk Theory)لأنها تعني ضمنا أن أسعار الأسهم وغيرها من الأصول الخاضعة للمضاربة ستكون حتما بدون هدف.

ومضت خمسون سنة، دون أن تتم قراءة نظرية "باكلييه" على نطاق واسع، وفي سنة 1955، عثر الاقتصادي "جيمي سافيدج"(Jimmy Savage) –وهو مختص في الإحصاء من جامعة شيكاغو واشترك في تأليف العديد من الأوراق البحثية الهامة عن المخاطر الاستثمارية مع "ميلتون فريدمان"– على كتاب كان "باكلييه" قد ألفه سنة 1914 وأرسل إلى زميله "بول صامويلسون" الاقتصادي الشهير، يسأله عما إذا كان يعرف هذا الاقتصادي، حينها استخرج صامويلسون نسخة من نظرية "باكلييه" من مكتبة معهد ماساتشوستس للتكنلوجيا (MIT) وقد انبهر بالنظرية.

وفي أوائل الستينيات من القرن العشرين، قام "صامويلسون" ومعه عدد من الاقتصاديين بإعادة بناء نموذج «قذف العملة في الهواء» وأكدوا فيها أن أسعار الأسهم كانت تتبع مسارا عشوائيا وذلك من خلال أوراقهم البحثية التي تم نشرها بالمعهد.

وبرز بعد ذلك الاقتصادي الشاب "إيوجين فاما"(Eugene Fama)، والذي كتب رسالة دكتوراه حول«سلوكيات أسعار الأسهم» مستخدما دراسة حالة شركة (IBM) لتحليل بياناتها خلال الفترة من 1926 إلى 1960، وبينت اختباراته الإحصائية أن هناك قابلية للتنبؤ بعائدات الأسهم والتي أيدت المسار العشوائي، وقال فاما:« أنه يمكن أن يكون هناك محللين ناجحين ولكنهم فقط محظوظين، ووفقا لوجهة نظر نظرية قذف العملة في الهواء، أن لديه فرصة نجاح تعادل 50 % وهذا حتى ولو كانت قوته في التحليل غير موجودة على الإطلاق »[4].

و اقترح فاما ثلاث صيغ منفصلة لنظرية كفاءة السوق وهي كمايلي:

– الشكل ضعيف الكفاءة: وهو إذا لم يكن من الممكن التنبؤ بالأسعار على أساس التحركات الماضية أي عندما لا تكون هناك أنماط معروفة.

– الكفاءة شبه القوية: وتعني أن الأسعار عكست كافة المعلومات المتاحة علنا، مثل قيود الشركة في لجنة الأوراق المالية وأي عمليات تغطية تلقتها في وسائل الإعلام.

الكفاءة القوية: وتعني الأسعار قد عكست كافة المعلومات حتى لو كانت خاصة، وذلك على سبيل المثال إذا ما قامت إحدى شركات الاستشارات المالية بتحليل عميق للشركة، فإن محتويات التقرير لابد أن تنعكس على أسعار الأسهم حتى قبل إعلان التقرير[5].

وفي سنة 1973 أصدر الاقتصادي "بيرتون مالكيل"(Burton Malkiel) من جامعة "برنستون"، كتابه بعنوان " المسار العشوائي في شارع وول ستريتA Random Walk Doown WallStreet [6]

وبين فيه بأن معظم التنبؤات عن مكاسب وول ستريت كانت بعيدة عن الواقع بشكل لا أمل معه، وأن أغلب صناديق الاستثمار المشترك قد فشلت في التفوق على أداء السوق وكتب مالكيل «إن التاريخ الماضي لأسعار الأسهم لا يمكن استخدامه للتنبؤ بالمستقبل بطريقة ذات مغزى، كما أن الاستراتيجيات عادة ما تكون مسلية وبهدف تقديم الراحة، ولكنها ليس ذات قيمة حقيقية»[7]

وساهمت نظرية كفاءة السوق في إحداث تحول كبير في وول ستريت، كما أدت إلى زيادة الاهتمام بصناديق المؤشرات (Index Funds) التي تقوم بشراء سلال ضخمة من الأسهم، وتسعى بذلك إلى تكرار أداء السوق بأسره، كما ساهمت النظرية في بداية التمويل الكمي بالإضافة إلى نموذج «المسار العشوائي» لأسعار الأسهم، كما شهدت هاته الفترة ظهور نموذج «تسعير الأصول المالية» من طرف الاقتصادي بجامعة شيكاغو "هاري ماركوفيتز"(Harry Markowitz)، بالإضافة إلى نموذج «خيار التسعير» لـ "بلاك شولز"(Black Sholes) والتي قام بتطويرها "فيشر بلاك"(Fisher Black) – وهو أستاذ الرياضيات بجامعة هارفارد – بنماذج رياضية معقدة، وهو ما يفسر وجود عدد كبير من علماء الرياضيات يعملون في وول ستريت[8].

كما تتبع "باكلييه"(Bachelier) التحركات اليومية في أحد الأسهم على مدى سنة، وقام برسمها بيانيا على شكل أعمدة متوازية تتناسب مع تردد التحركات السعرية، ووجد أنها تقريبا متماثلة في الحجم، وتجمعت معا في وسط الرسم البياني، وكانت التحركات الكبيرة جدا والصغيرة جدا أقل شيوعا، وتقع على جانبي الرسم البياني، ومن وجهة نظر باكلييه، هي أن الشكل البياني الناتج، شبيها ب«منحنى الجرس»(Bell Curve)، ويصف هذا الشكل توزيع الكثير من الظواهر التي تحدث بشكل طبيعي، واعتبر الإحصائيون أن المنحنى الجرسي يمثل التوزيع الطبيعي، لا يجعل الأحداث الفردية العشوائية أسهل من ناحية التنبؤ، ولكن يسمح لك بإجراء بعض التخمينات عن المعدل الكلي لحدوثها[9].

وفي سنة 2000، أصدر كل من "بينوا ماندلبرو"(Benoit Mandalbrot) و"ريتشارد هدسون"(Richard) Hudson) كتابهما بعنوان"سوء سلوك الأسواق المالية" (The Mis Behavior of

(FinancialMarkets، ووجدوا أن هناك اختلافات مشابهة في سلوك الكثير من أصول المضاربات الأخرى، بما في ذلك الأسهم والسندات والعملات، وذكرا أن:« في الواقع، منحنى الجرس يلائم الحقيقة بضعف شديد، ومن سنة 1916إلى سنة 2003لم تنتشر تحركات المؤشر اليومي لمتوسط داوجونز الصناعي بيانيا في شكل منحنى جرس بسيط، وكانت الأطراف البعيدة تشتعل بقوة وبارتفاعات شديدة، مما يعني حدوث تغيرات ضخمة عنيفة »[10].

أما في وول ستريت كان الاتجاه الذي يحدث في التحركات السعرية ضخم، وأكثر بكثير مما يوضحه منحنى الجرس وهو ما يعرف بظاهرة "الذيول السمينة"(Fat Tails) [11]والتي أثارت جدلا حول تطبيقات نظرية «قذف العملة» على التمويل، وفرضية «السوق الكفء»، ومعادلة تسعير خيار بلاك–شولز، وكلتا هاتين النظريتين تعتمدان على فكرة أن التحركات في أسعار أصول المضاربات، مستقلة عن بعضها البعض، أي أن ما يحدث لمؤشر داوجونز في يوم ما لا يؤثر على ما يحدث في اليوم الذي يليه (وهذه هي الافتراضات التي تبرر استخدام التوزيع الطبيعي).

وكان "ماندیلبرو" يثبت في دراسته أن ما يحدث بالأمس في الاسواق المالية يؤثر على ما يحدث اليوم، وأن ما يحدث اليوم يؤثر على ما سيحدث في الغد، وقد أوضحت البيانات أن الأسواق كانت تتميز بخاصية طول الفترات الهادئة نسبيا، والتي لا تتحرك الأسعار أثنائها كثيرا، وتتداخل فيها من حين لآخر عندما تأخذ الأسعار مسارا متعرجا من الهبوط والارتفاع الشديدين، وكما يقول "ماندیلبرو":« إن التغيرات الضخمة تتجه إلى أن تتبعها تغيرات أكثر ضخامة، سواء أكانت إيجابية أو سلبية، أما التغيرات الصغرى فتميل إلى أن تتبعها تغيرات أكثر صغرا ».

ويعرف هذا النمط بنموذج " التذبذبات العنقودية"(Volatility Clustering) وهذا يوحي بأن الأسواق المالية تتضمن عنصرا للتنبؤ، مع عدم ثبات علاقات السببية التي تقرر تحركات الأسواق، ولكنها تتغير بمرور الوقت، وهذا يسببه التحولات السلوكية والنفسية أو في السياسة الحكومية، وهناك فترات تخلد فيها الأسواق المالية إلى الروتين الممل، كما أنها في فترات أخرى تكون راغبة في التحرك بطريقة تنذر بالخطر، وتبدو هذه الصورة منسجمة مع الواقع ولكنها تثير بعض الموضوعات حول أهمية التمويل الكمي، وإذا ما كان الواقع الذي تقوم عليه الأسواق المالية دائم التغير، فإن النماذج الإحصائية الموضوعة على أساس البيانات الماضية ستصبح ذات فائدة محدودة وذلك في تثبيت ما الذي سيحدث للأسعار في المستقبل، كما أن الشركات والمستثمرين الذين يعتمدون على هذه النماذج لإدارة المخاطر، قد يعرضون أنفسهم وشركاتهم لأخطار حقيقية[12].

كما قام الاقتصادي "فاما"(Fama) بدراسة بينه وبين الاقتصادي "كينث فرنش" (Kenneth French) والتي تمخضت عنها ورقتين بحثيتين والتي نشرها (The journal of France) في جوان

من سنة 1992، وبينت الورقة الأولى أنه خلال الفترة ما بين 1963 إلى 1990، أنه كانت الأسهم التي تم تداولها بأسعار منخفضة بالنسبة إلى قيمة الأصول المادية للشركة (أسهم القيمة) دائما وبصفة منتظمة يتفوق أداؤها على الأسهم التي يجري تداولها بأسعار مرتفعة بالنسبة للقيمة الدفترية (أسهم النمو)، وبينت الورقة الثانية التي تم فيها استخدام بيانات من عام 1941 إلى 1986، أن أكثر من ربع "القابلية للتغير" (TheVariability) في إجمالي عائد السوق يمكن تفسيرها من خلال فحص حصيلة العائد المبدئي للسهم فقط، وهذا عندما يكون عائد السهم منخفضا، تتجه الأسهم إلى فقدان قدر كبير من قيمتها في السنوات التي تلي هذا الانخفاض ويكون أدائها سيئا في السوق بين المتداولين، وعندما ترتفع حصيلة العائد من السهم يكون أداء السهم جيدا في السنوات التي تلي هذا الارتفاع[13].

ومن هنا نستطيع نحن أن نستخلص نتيجتين، فعلى أساس الأجل القصير – سواء أكان أياما أو أسابيع أو شهور – تتجه الأسهم إلى اتباع اتجاهين هما: أن الرابحون يستمرون في الربح، والخاسرون يستمرون في الخسارة، ولكن خلال الأجل الطويل – بعد سنة مثلا أو أكثر – فإن الأسهم المرتفعة عاليا تتجه نحو الهبوط مهما بلغ بها هذا الارتفاع، ومن الناحية الإحصائية، فإن الأسهم تعرض زخما في الأجل القصير، ثم تعود إلى المتوسط الأصلي في الأجل الطويل[14].

ولكن لا يزال إلى غاية الآن العديد من التباينات التي أشعلت شرارة المناقشة بين الأكاديميين الاقتصاديين والماليين وهذا لأكثر من عقد من الزمان وخاصة بعد انفجار الفقاعة العقارية الأخيرة سنة 2007، ونحاول نحن هنا في دراستنا هذه أن نوضح الآراء التحليلية المتباينة حتى نستطيع أن نستنتج ما هو أقرب إلى الدقة في ظل تعدد الأسباب التي تؤدي إلى التأثير على كفاءة السوق ومن ثم إلى انفجار فقاعات الأسواق المالية على الرغم من هذا الكم الهائل من التنظير والدراسات التي تشغل الاقتصاديين حول كيفية الحد منها.

ثانيا–تفسيرات «نظرية القطيع» لأثر اللاعقلانية الرشيدة على كفاءة السوق:

في شهر جوان من سنة1990،نشرت مجلة الاقتصاد الأمريكي (The American Economics Review) مقالا بعنوان "سلوك القطيع والاستثمار" (Herd Behavior and Investment) والذي كتبه الثنائي الاقتصادي من معهد "ماساتشوستس للتكنلوجيا" (MIT) وجامعة "هارفارد" هما على التوالي "دافيد شارفيستاين"(David Scharfstein) و"جيريمي ستاين"(Jeremy Stein) ، وقام هذا الثنائي ببناء نموذج رياضي، يبين أنه في بعض الظروف كانت الاستراتيجية المثلى لمديري الاستثمار أن يقوموا بتقليد أفعال الآخرين بدلا من الاعتماد على تقديراتهم الخاصة، وعللوا تبريراتهم في ذلك أنه عند مسايرة مديري الاستثمار رغبات الجمهور وانقلبت الأمور إلى الأسوأ، فيكون اللوم متقاسم مع الآخرين، وإذا اتبع استراتيجية مخالفة، فسيكون تحمل المسؤولية على عاتقه وحده.

وتم التركيز في هذه الدراسة على انهيار فقاعة بورصة وول ستريت سنة1987، إذ تبين خلاله أن مدراء صناديق الاستثمار قد صرح عدد كبير منهم بمايلي «إن كل المستثمرين الاخرين يتعاملون في الأسهم، ولذا فأنا ينبغي أن أذهب للتعامل بالأسهم أيضا، فإذا ما هبطت، فإننا كلنا سنهبط معا، وإذا ما نجوت فأكون الشخص الوحيد الذي نجا بسرعة»، وبهذه الطريقة فإن كل شخص يتبع الجماعة، فإذا تحولت الجماعة يتحول معها.

وقدم العديد من الباحثين دراسات أخرى مؤيدة لهذه الدراسة ومن أهمها البحث الذي قدمه كل من "جوديث شيفالييه"(Judith Chevalier) من جامعة "ييل" للإدارة و"غلين إليسون"(Glenn Ellison)من معهد "ماساتشوستس للتكنلوجيا"، والتي تركز فكرته على تحليل سبب تعيين وفصل مدراء الصناديق الاستثمارية، وخلصت النتائج إلى أن المدراء الذين اتبعوا استراتيجيات استثمارية منحرفة عن زملائهم، كانوا الأكثر احتمالا لفقد وظائفهم، بغض النظر عن أداء صناديقهم، وان هذا التهديد بالفصل أعطى حافزا قويا للمدراء الآخرين لصناديق الاستثمار لإتباع إشارات السوق حتى ولو كانوا يعرفون أنها أكثر من قيمتها الحقيقية، خوفا من اتباع استراتيجية مخالفة للأغلبية التي اتبعت القطاعات الرائجة في السوق[15].

وفي ورقة بحثية أخرى مؤيدة لنموذج «القطيع الرشيد»، وجد "هاريسون هونغ"(Harrison Hong)من جامعة "برينستون" و "جيفري كيوبك"(Jeffrey D.Kubik) و "آميت سولومون"Amit Solomon من جامعة "سيراكيوز"، نمطا مماثلا في تعيين وفصل محللي الأوراق المالية على غرار مدراء الصناديق العاملين في وول ستريت، ودورهم هو إصدار التنبؤات لفترات مستقبلية عن المكاسب أو الخسائر المتوقعة والتي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ووجدوا أن المحللين غير ذوي الخبرة والذين أنتجوا تنبؤات صحيحة لكنها اختلفت اختلافا كبيرا عن إجماع البقية التي سايرت السوق، قد فقدوا وظائفهم بعد ذلك بمعدلات أعلى من غيرهم.

وهذه النتائج، تضع العديد من العوائق في افتراض الكفاءة المتعلق بالسوق، ومع ذلك كان ازدهار سوق الأسهم في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، والذي ارتفع حتى بلغ حجم فقاعة "الدوت كوم"التي أفقدت المستثمرين الثقة في الفكرة التي تفيد بأن المستثمرين الراشدين لا يستثمرون أبدا في الأسهم التي يرون أنها أعلى من قيمتها الحقيقية.

حتى قامت بعض الشركات الاستثمارية في وول ستريت بإنشاء صناديق استثمار خاصة بشراء أسهم الانترنت، وكان من أهمهم صندوق ماجلان للتكنلوجيا التابع لأضخم صندوق استثمار في الولايات المتحدة الأمريكية وهو "فيديليتي ماجلان فاوند"(Fidelity's Magellan Fund). حيث أصبح صندوق ماجلان صاحب رابع أكبر حيازة لشركة "أميركا أون لاين" بمبلغ 90 مليار دولار خلف "جنرال إلكتريك"

و "مايكروسوفت"، وصرح مديره "روبرت ستانسكي"(Robert Stansky) في تقرير عن الاستثمار لعملائه قال فيه: «يجب علينا تقييم الشعور النفسي للمستثمرين عندما نقوم بالتحليل الأساسي لو يتعلق الأمر بأسهم الانترنت» وارتفعت بعد ذلك قيمة أسهم شركة أميركا أون لاين بنسبة 90% في الربع الأول من عام 1999 وساعد هذا ماجلان للتفوق على ستاندارد آند بور.

وعندما انفجرت فقاعة أسهم الانترنت (Dot.com) في سنة 2000، عانت شركة ماجلان مع صناديق الاستثمار الأخرى، ولكن حافظ مديرها ستانسكي على وظيفته، وهذا يؤكد نموذج «شارفستاين وستاين»، واستمر هذا المدير يسير الصندوق إلى غاية سنة 2005، لأن فكرة السلوك الرشيد من جانب المستثمرين يمكن أن تؤدي إلى نتيجة جماعية غير رشيدة وهي انفجار الفقاعة16.

وبالرجوع إلى جذور التفسيرات النظرية لظاهرة «سلوك القطيع»، نعود إلى أستاذ العالم الرياضي الفرنسي "باكلييه" الذي وضحنا سابقا كيف فسر «نظرية السير العشوائي»، وهو العالم الرياضي والفيزيائي "هنري بوانكاريه" الذي استخدم منحنى الجرس في تجاربه الفيزيائية، فإنه كان يرى ضرورة توخي الحذر عند تطبيقه على السلوك البشري، فمنحنى الجرس هو نتاج أسباب عشوائية لا حصر لها، وكتب يقول: «عندما يُجمع الناس معا، فإنهم يكفون عن اتخاذ القرار على أساس الصدفة أو على نحو مستقل بعضهم عن بعض، بل يتفاعل كل منهم مع الآخر، وثمة أسباب كثيرة تلعب دورا هنا، فتؤرق الناس وتجذبهم في هذا الاتجاه أو ذاك، لكن هناك شيئا واحدا لا يمكنهم القضاء عليه، وهو ما لديهم من عادات خراف بانورج»17.

ومن أهم المنظرين في هذا المجال حديثا كذلك، هو الاقتصادي الشاب الذي شغل أعلى منصب اقتصادي في صندوق النقد الدولي والذي قدم أكبر الاسهامات في ميدان المالية وهو دون سن الأربعين، وهو الاقتصادي الهندي "راجورام راجان"Raghuram G Rajan من مواليد سنة 1963، بالهند وهو من أشد المدافعين عن "حرية السوق واتجاه المستثمرين إلى تقليد استراتيجيات بعضهم البعض" وهي الظاهرة التي تعرف «بسلوك القطيع» (herding) والتي كانت إحدى الظواهر المثيرة لعدم الاستقرار، وقال "راجان":«إن ذلك بسبب ما أدت إليه من قيام المستثمرين بشراء الأصول حتى إذا ما اعتبروا أن هناك مغالاة في قيمتها، وإذا ما أخذت التعويضات القائمة على أساس الحوافز و سلوك القطيع معا، فإنهما يكونان مزيجا سريع التذبذب وإذا ما أدى سلوك القطيع إلى تحريك الأسعار بعيدا عن الأسس يزداد احتمال حدوث حالات ضخمة لإعادة التنظيم، وبالتحديد من النوع الذي يعمل على اثارة "الخسائر التابعة"(Tail losses)».

وهذا ما أصبح يعرف بعد ذلك بنظرية" التاجر العشوائي"(Noise Trader) للأسواق المالية، وطبقا لهذه النظرية والتي تعكس أيضا تأثير نظرية كينز، حيث يعتبر الاستثمار المالي أساسا، لعبة تجرى بين خبراء

و منعدمي الخبرة (ذوي السذاجة الاستثمارية)، ويفترض أن الخبراء حكماء تماما، ويمكنهم الوصول إلى كم هائل من المعلومات ولهم قدرة كبيرة على تمحيص وغربلة الأنباء المهمة المؤثرة فعلا في الأداء المالي من الأخبار سريعة الزوال والتي ليس لديها تأثير فعلي على مجريات الأداء السوقي، والتي يشير إليها الإحصائيون " بالضوضاء " .

أما قليلي الخبرة من المستثمرين فهم سذج ومحدودي المعرفة باتجاهات السوق النهائية، وهو ما بينه "أندريه شليفر"(Andrei Shleifer) من جامعة هارفارد الذي لعب دورا كبيرا في تطوير نظرية «التاجر العشوائي» في كتابه الذي يحمل عنوان " الأسواق غير الكفؤة Infficient markets"حيث وصفهم كمايلي « إنهم يتبعون نصائح ذوي الخبرة في السوق، ويفشلون في إجراء التنويع اللازم، ويتاجرون في الأسهم بنشاط، ويحركون محافظهم بعنف، يبيعون الأسهم الرابحة، ويحتفظون بالأسهم الخاسرة، ومن ثم يزيدون التزاماتهم الضريبية، وهم يبيعون ويشترون بنشاط ويديرون صناديق استثمارية بتكاليف مرتفعة، ويتبعون أنماطا ردا على الضوضاء » ومن هنا جاءت تسمية «التاجر العشوائي»[18].

وقد بينت "نظرية التاجر العشوائي" كذلك أن صناديق التحوط وغيرها من خبراء المستثمرين لا يقومون بالدفع في وسط الفقاعة وهم الذين قاموا بالشراء على المكشوف أسهما مقومة بأكثر من أسعارها، وهي آيلة إلى الهبوط بدرجة كبيرة، وتبين النظرية كيف أنه في ظل وجود مستثمرين "سذج"، يكون رد فعل بعضهم على ارتفاع الأسعار هو شراء أسهم أكثر، لأن بيع الأسهم المقومة بأعلى من سعرها يتضمن مخاطر.

وبالتالي لا يقوم ذوي الخبرة بمناهضة هذا الارتفاع بل بالعكس هم يقومون بالاتجار معهم ومسايرة نشاطهم وذكر شليفر في هذا الشأن «إن المراجحة الرشيدة يمكن أن تسبب عدم استقرار أسعار السندات، وبدلا من مقاومة الاتجاهات، فإن المستثمرين الأذكياء قد يختارون بحكمة أن ينحازوا إلى ما يبدو أنه الأوفر ربحا أثناء تواصل الارتفاع المغذى بنشاط العشوائيين».

وبما أن معظم صناديق التحوط تعمل على أساس «الرافعة المالية»(The Leverage) ، فيجعلها ذلك خاضعة لطلبات تغطية إذا ما سارت التداولات في الاتجاه الخاطئ، وكما أشار كينز لهذا الأمر، فإن صعوبة تمويل مركز خاسر تعتبر مكبحا لقدرته على المضاربة وفقا لقواعد السوق، وقد أوضح شليفر ذلك مستندا إلى كينز في تحليله عندما ذكر بأن المخاطر تأتي من عدم القدرة على التنبؤ بأسعار إعادة البيع في المستقبل عندما تنحرف بشكل يختلف عن احتماليه زيادتها، وحتى المراجحة التي تتشكل من الخارج تكون في الحقيقة محفوفة بالمخاطر.

وفسر هذا "شليفر" كذلك عندما قام بصياغة ما يسمى بنموذج «عبور الفقاعة» حيث قام من خلال هذا النموذج بتقسيم سوق الأسهم إلى أربع فترات زمنية، أثناء الفترة الأولى تكون الأمور تسير عادية وفق

الميكانيزمات المعروفة، وفي الفترة الثانية تحدث مضاربات رشيدة في أسعار المشترين، على أمل إغراء التجار العشوائيين للدخول في السوق، وحينها تبدأ الاستراتيجية الهادفة في العمل مع بداية الفترة التالية، يكون التجار العشوائيين قد لاحظوا الأسعار في الارتفاع، فيبدؤون بعمليات الشراء المتتالية وهو ما يدفع بالأسعار إلى الأعلى، وفي هذه الأثناء يبيع المضاربون بأسعار أعلى مما دفعوه سابقا، وفي الفترة الرابعة تنهار الأسعار بانفجار الفقاعة ويعاني منعدمو الخبرة من المستثمرين العشوائيين من الخسائر الكبيرة[19].

ويعد هذا النموذج دقيق جدا، على اعتبار أن معرفة متى يتم الدخول إلى السوق ومتى يتم الخروج منه، من أهم التحديات الرئيسية التي تواجه مدراء الصناديق الاستثمارية، وأفضل مثال على ذلك هو ما قام به مدير صندوق المضارب الشهير "سوروس"(Soro's Quantum Fund) السيد "ستانلي دراكنميلر"(Stanley Drukenmiller) وهو من أكثر المدراء شهرة في وول ستريت، حيث قرر في بداية سنة 1999، بيع الكثير من أسهم التكنلوجيا التي كانت بحوزة الصندوق لأنه توقع حدوث انفجار في الفقاعة التكنلوجية خلال منتصف السنة، وانتظر إلى غاية شهر جوان ولم يلاحظ انخفاض الأسعار مثل ما توقع سابقا، فأراد أن يغتنم بعض الأرباح الرأسمالية فأضاف عمليات شراء ظنا منه أن الفقاعة لا تزال متواصلة، وقبل أن يبدأ بعمليات البيع الكبيرة، انفجرت الفقاعة في شهر مارس من سنة 2000، وصرح بعدها "دراكنميلر" الذي استقال بعد ما خسر صندوق سوروس 2.45 مليار دولار جراء الفقاعة، إلى جريدة وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal) قائلا : «في بداية الأمر كنا مبكرين جدا في طلب انفجار فقاعة الانترنت، لكن مجريات البيع لم نحسن التعامل معها»[20].

وبالتالي لو كان تجمع القطيع الرشيد عاملا كبيرا في الأسواق المالية، لكان ينبغي أن تظهر أسعار الأسهم والأوراق المالية الأخرى بعض الأنماط القابلة للتنبؤ، وأن انفجار فقاعة الدوت كوم، فند نظرية "إيوجين فاما" وزملائه ممن يدعون افتراض كفاءة السوق وأن الأسهم تتحرك عشوائيا وفق نظرية «السير العشوائي» للسوق الكفؤة.

ثالثا–تفسير نظرية «التمويل السلوكي» لتأثير اللاعقلانية الرشيدة على كفاءة السوق:

قد أدى انتشار فقاعات المضاربة في الأسواق المالية إلى إحياء اهتمام الاقتصاديين «بالسلوك النفسي» لجماهير المستثمرين، في الوقت الذي لعبت فيه «اللاعقلانية الرشيدة» للمستثمرين والمضاربين دورا مهما في خلق واستدامة الفقاعات، ودحض فكرة السوق الكفؤة، وهي لا تفسر سلوك ملايين المستثمرين العاديين (التجار العشوائيين) الذين يدخلون للشراء في قمة ارتفاع الأسعار في السوق.

ولفهم ما الذي جعل معظم المستثمرين، يوظفون بعض مدخراتهم في أسهم الانترنت أثناء سنة 1999 أو ممن اقترضوا مبالغ كبيرة لشراء منزل جديد في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2006، كان من الضروري النظر في مجموعة من العوامل النفسية المتنوعة والتي أهملها الاقتصاديون «كقصر

النظر»(Myopia) أو الثقة الزائدة[21]. ولمعرفة الأسباب بشكل دقيق يجب اللجوء إلى علم النفس التجريبي.

وهو ما قام به "سولومون آش"(Solomon Asch)، الخبير في علم النفس السلوكي عندما أراد إثبات خطورة «نظرية القطيع» في الأسواق المالية، فقام بإجراء تجربة في أواخر الخمسينات، الهدف منها هو محاولة معرفة مدى محاكاة الأشخاص لبعضهم البعض حتى ولو كان على حساب سلامتهم العقلية، وبدأ التجربة في "كلية سوارثمون"(Swarthmone College) و طلب من أستاذ أن يسأل مجموعة مكونة من سبعة طلبة ليقوموا بمعرفة أي من ثلاثة الخطوط الموجودة على لوحة تساوي الخط الوحيد المرسوم على اللوحة الثانية، وكان القياس واضحا جدا، ويعتبر ستة منهم مشاركون مع آش في التجربة ويبقى واحدا فقط هو الذي ترتكز عليه التجربة أي هو المتطوع الأصيل، ويبدأ الستة بالإجابة مباشرة لأنهم يعرفونها من قبل دون تفكير ويبقى السابع يأخذ قراره بشكل منفرد وطلب منهم إعادة التجربة ثمانية عشرة مرة، لكنه أوصى الطلبة الستة بإعطاء الإجابة الصحيحة ستة مرات وهي سهلة جدا، ثم يبدؤون بإعطاء الإجابة الخاطئة في المحاولات الاثني عشر الباقية، أي أنهم يقوموا باختيار الخط الذي لا يبدوا تماما أنه يساوي الخط في اللوحة الثانية[22].

فسار المتطوع الأصيل يتبع إجابات المجموعة على الرغم من أنه كان يعرف بأنها خاطئة.

وقد أجريت التجربة بعد ذلك بمشاركة أكثر من مئة متطوع، في ثلاث كليات مختلفة، وقد حافظ نحو الربع من الخاضعين للتجربة على استقلاليتهم في القرار واختاروا الخط الصحيح في كل مرة، أما الباقي فقد خضعوا للأغلبية واختاروا الخط الخطأ متجاهلين بذلك الدليل الموجود أمام أعينهم، وفي الاختبارات العادية للنظر من هذا النوع، يكون معدل الخطأ 1% فقط.

وفي نهاية التجربة ظهرت التفسيرات النفسية التي أدت بالمشاركين إلى اختيار الإجابة الخطأ على الرغم من بساطة السؤال، وقال "آش" بأن المشاركون كانوا يخدعون أنفسهم وكانوا تحت ضغط الأغلبية التي أضعفت أبصارهم، وقال أحد الذين أجابوا باستقلالية «لقد انتابني الشك من أن الأشخاص المشاركين معنا أنهم يتصرفون كقطيع الغنم، وينقلون إجاباتهم من الآخرين»، وفسر آش ذلك بأن المختبرين كانوا يتصرفون على أساس أن الأغلبية دائما تكون على صواب، ومن ثم حاولوا إخفاء عيوبهم عن طريق الاندماج في الجمهور.

وتم مؤخرا إجراء العديد من المختبرات التي تفسر «نظرية القطيع»، ومنها ما قام به فريق من الباحثين بقيادة "غريغوري بيرنز"(Gregory Burns) الخبير في طب الأعصاب والسلوك النفسي، وتم في هذه التجارب استخدام أجهزة متطورة تقيس درجات التفكير لدى المشاركين، وأظهرت نتائجها سنة 2005 بجريدة الطب النفسي الإحيائي (The Journal of Biological Psychiatry)، وأوحت النتائج إلى أنه

عندما يوافق الأشخاص مع مجموعة فإنهم لا يقومون باتخاذ قرار عقلاني ملائم، بل إن ضغط النظراء يجعلهم فعلا يرون العالم بصورة مغايرة، فبدلا من الوثوق بالدليل الذي تقدمه لهم أعينهم، قاموا بالاعتماد على التقديرات الخاطئة للآخرين.

ويشير الاقتصاديون إلى هذه العملية بمصطلح " نظرية شلال المعلومات Information cascade" وتقدم هذه النظرية مثالا آخر للكيفية التي يؤدي بها السلوك المتعمد والهادف من جانب الأفراد إلى نتائج جماعية غير رشيدة.

وزاد الاهتمام بما يسمى بـ «الاقتصاد السلوكي» خلال السنوات العشرين الماضية، وشهدت على ذلك بزوغ عدد من الاقتصاديين المهتمين بهذا المجال من أمثال "ريتشارد ثيلر"(Richard Thaler) و"كولين كاميرر"(Colin Camerer) و"دافيد لايبسون" من هارفارد، وفي ميدان سلوكيات التمويل ذي النمو السريع، استخدم الباحثون الانعطافات العقلية لتفسير اتباع الاتجاه السعري في الأسواق المالية وفقاعات المضاربة، وضعف صنع القرار في الشركات الاستثمارية، وكثير من الظواهر الأخرى التي تفند فرضية كفاءة السوق.

وقد انعكس التقدم الذي حققته "سلوكيات التمويل"(Behavioral Finance)، منح الباحث في شؤون علم النفس التجريبي "فيرنون سميث"(Vernon Smith)جائزة نوبل في الاقتصاد على أبحاثه التي طورت نظريات «الاقتصاد السلوكي» وكان ذلك سنة 2002، وهي أول جائزة نوبل للاقتصاد تقدم لغير اقتصادي، وقالت لجنة نوبل على إثر ذلك أن الفائز «قد ألهم جيلا جديدا من الباحثين في الاقتصاد والتمويل أن يقوموا بإثراء النظرية الاقتصادية باستخدام نفاذ البصيرة من علم النفس المعرفي في البواعث الإنسانية الجوهرية»[23].

وقد أجرى الاقتصادي الأكاديمي "روبرت شيلر"(Robert Shiller) من جامعة "ييل"(Yale)دراسة اعتمد فيها على استبيان أجراه مع المستثمرين المتضررين من انهيار«فقاعة التكنلوجيا» سنة 2000، وكان سؤاله كمايلي:

من المسؤول عن هذا الانهيار؟ الأسس الاقتصادية أم العوامل النفسية للمستثمرين؟

فقرر أكثر من 60% من الذين أجابوا بأن «نفسية المستثمر» هي التي كانت مسؤولة عن الانهيار.

وهكذا يبدوا أن انهيار سوق الأوراق المالية يرجع في قدر كبير منه إلى ثغرة في رد الفعل النفسي بين جمهور المستثمرين ابتداء من هبوط الأسعار إلى البيع، ومن ثم يحدث هبوط أكبر في الأسعار، كان هذا هو ما كتبه شيللر في عام 2000 في كتابه " الوفرة اللاعقلانية"(Irrational Exuberance)حيث قال: «إن الانهيار فيما يبدو لم تكن له علاقة بأية أخبار عن أي شيء إلا فيما يتعلق بالانهيار ذاته، ولكن كانت له علاقات بنظريات عن أسباب المستثمرين الآخرين للبيع عما يتعلق بنفسياتهم»[24].

وأحد الموضوعات المتفق عليها في علم الاقتصاد السلوكي هو الدوافع النفسية غير العقلانية التي تكمن وراء الفقاعات المالية والانكماش الحاد في الأسواق الذي يتبعها، ويستشهد روبرت شيللر (أحد الرواد في هذا المجال) بمفهوم «النزعات الحيوانية»[25]، وهي العبارة المستخدمة في الأصل من قبل الاقتصادي "جون مينارد كينز" كتفسير لذلك، ودورة الأعمال وهي التقلبات صعودا وهبوطا في النشاط الاقتصادي، تعتمد على الإحساس الأساسي بالثقة من قبل رجال الأعمال والمستهلكين تجاه مشاركة كل منهما الآخر في المعاملات الاقتصادية الروتينية، غير أن أساس الثقة قد لا يقوم دائما على تقديرات عقلانية، "فالنزعات الحيوانية" وهو ذلك الشعور الغريزي، بأن هذا هو الوقت المناسب لشراء منزل أو هذا السهم النائم، تدفع المرء إلى الثقة المفرطة واتخاذ قرارات متهورة خلال فترة الازدهار، وهذه المشاعر يمكن أن تتحول بسرعة إلى حالة من الذعر عندما يزداد القلق في ظل تحول السوق نحو الاتجاه العكسي، كما إن عملية صناعة القرار التي تحركها العاطفة والتحيزات المعرفية التي يحركها الوهم المالي، تؤدي إلى منطق استثماري ضعيف.

وأهمية كل من العواطف والتحيزات المعرفية في تفسير الأزمة المالية العالمية يمكن أن نشهدها طوال سلسلة الأحداث التي أدت، على مدى السنوات العشر الماضية، إلى ترنح النظام المالي، فالنزعات الحيوانية قذفت بأسهم شركات الإنترنت إلى مستويات لا يمكن الدفاع عنها خلال فترة فقاعة شركات التكنولوجيا (dot –com)[26]، ودفعت بقيمها إلى الحضيض بعد بضع سنوات فقط، وكانت تلك النزعات حاضرة عندما استغل المقرضون المتهورون فرصة انخفاض معدلات الفائدة لتقديم رهون عقارية معدلة الفائدة إلى المقترضين للقروض من الدرجة الثانية، المرتفعة المخاطر.

لقد ساد جو من الوهم المالي، حيث أخفق المقترضون لمثل هذه القروض العقارية في حساب ما يمكن أن يحدث إذا ارتفعت أسعار الفائدة، وهو ما حدث بالضبط في منتصف العقد، مما تسبب في أعداد هائلة من حبس الرهونات، والتخلف عن الدفع، ومن ثم، فإن الرهون العقارية المورقة–أي تحويل ديون الآلاف من مالكي المنازل من قبل البنوك إلى أوراق مالية وبيعها لآخرين–وفقدت معظم قيمتها، وقد شهدت البنوك انخفاض قيمة قروضها، وتلاشى بالتبعية الائتمان، شريان حياة الرأسمالية، مخلفا أزمة مالية واقتصادية عالمية.

ولهذا بدأ علم الاقتصاد السلوكي والعلوم الفرعية ذات الصلة بالتمويل السلوكي، الذي يتعلق بشكل مباشر أكثر بالاستثمار، بإلقاء الضوء، بمزيد من التفاصيل، حول كيف يمكن للمراوغات النفسية المتعلقة بالمال أن تساعد على تفسير الأزمة الأخيرة، ولا يمثل الوهم المالي سوى أحد أمثلة التفكير غير العقلاني التي جرى فحصها من قبل خبراء الاقتصاد.

ويحدث هذا الوهم عندما يهمل الناس معلومات واضحة حول الآثار التشويهية للتضخم في عملية شراء، أو عندما يقررون في خطوة غير رشيدة أن الشيء يساوي أكثر مما يستحق فعليا، والوهم المالي قد يقنع المشترين بأن العقار هو استثمار عظيم بسبب التصورات الخاطئة بأن الأسعار لا بد وأن ترتفع، ويرى الاقتصادي المختص في تفسير الفقاعات المالية، "روبرت شيلر"R.J.Shiller، أن المنطق الخاطئ «للوهم المالي» أسهم في نشوء فقاعة أسعار المساكن: «إذ إن الناس غالبا ما يتذكرون السعر الذي دفعوه لمسكنهم قبل أعوام عديدة، ولكنهم لا يتذكرون أسعارا عديدة أخرى في ذلك التاريخ، ومن ثم يتولد لديهم الانطباع الخاطئ أن أسعار المساكن ارتفعت بشكل أكبر من الأسعار الأخرى، وهو ما يولد لديهم الانطباع المُبالغ فيه حول الاستثمار المحتمل في المساكن»[27].

ويعتبر الاقتصاديون المهتمون بهذا الشأن والذين يحاولون تحديد العوامل النفسية التي تؤدي إلى الفقاعات والاختلال الحاد في الأسواق هم المفكرون ورثة عالمي النفس "تفيرسكي"و"كاهنيمان"، اللذين بدآ دراساتهما في السبعينات بتحدي مفهوم أن الجهات المالية الفاعلة هي (روبوتات) عقلانية. وقد حاز "كاهنيمان" على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2002 عن هذا العمل؛ وقد كان من المؤكد فوز "تفيرسكي" بهذه الجائزة أيضا لو أنه مازال على قيد الحياة حينذاك، وقد تم توجيه عملهم الرائد نحو «الوهم المالي» وغيره من نقاط الضعف النفسي، مثل ميلنا إلى الشعور بالأسى عند خسارة 1000 دولار مثلا، أكثر من شعورنا بالفرح عند كسبنا هذا المبلغ نفسه[28].

وقد حدد خبراء الاقتصاد السلوكي عددا من "التحيزات"، بعضها يتصل مباشرة باقتصاديات الفقاعات، وفيما يتعلق "بتحيزات التأكيد"، فإن الناس يعطون وزنا أكبر للمعلومات التي تؤكد وجهة نظرهم، فعلى سبيل المثال، الارتفاع الهائل في أسعار المساكن عندما افترض الناس أن ارتفاع هذه الأسعار هو رهان مضمون، وقد تسبب سلوك القطيع في أن أعدادا هائلة من الناس تشاركت في هذا الاعتقاد. ويُعَدُّ "تحيز الإتاحة"، الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات فورية استنادا إلى أحدث المعلومات المتاحة، أحد الأسباب التي دعت بعض محرري الصحف إلى تجنب استخدام كلمة «انهيار» في خريف عام 2008 في محاولة غير ناجحة لتفادي انتشار الذعر، أما "تحيز الإدراك المتأخر"، أي الشعور بأن شيئا ما كان معروفا طوال الوقت، فيمكن مشاهدته في أعقاب حدوث الانهيار، حيث اعترف المستثمرون وأصحاب المساكن والاقتصاديون بأن الدلائل على وجود فقاعة كانت واضحة، على الرغم من أنهم شاركوا بفعالية في زيادة أسعار المساكن[29].

وقد ذهب «الاقتصاد السلوكي» إلى أبعد من مجرد محاولة تقديم تفسيرات عن سبب تصرف المستثمرين مع الحركة السعرية، إذ يقدم إطارا للاستثمار ووضع السياسات لمساعدة المستثمرين على عدم الوقوع في الاستثمارات الرديئة والقائمة على العاطفة، حيث تم استحداث طريقة جديدة «للتنبؤ بهوس الفقاعات»،

حيث قام الباحثون في معهد (MIT) بضم تصورات عدة لكيفية عمل الأسواق، وذلك في محاولة للتنبؤ بصورة أفضل بالتوقيت الذي يكون فيه الشراء والبيع أكثر تقلبا، وأيُّ المستثمرين سينجو من اضطرابات السوق، وقد سُمِّيَ تصورهم هذا «بفرضية السوق الموائم (hypothesis market adaptive)، وتم فيها الفصل بين ثلاث حالات كما يلي:

1- حالة السوق اللاعقلاني:

وتنتج فيه حركات الأسعار صعودا مع ارتفاع درجة الارتباط بينها، وتعني أن الكثير من المستثمرين يسيرون في السوق كقطيع، وأن فقاعة مالية قد تتشكل، وهذا الاتجاه ربما يكون نابعا من الاعتقاد اللاعقلاني بأن الأسعار سوف ترتفع إلى ما لانهاية[30].

1- حالة السوق العقلاني:

ويكون ذلك بعد أن تنفجر الفقاعة المالية وينحسر نشاط القطيع، فيعود عندها السوق إلى حالة أكثر كفاءة منمذجه من قبل اقتصاديين كلاسيكيين؛ ففي السوق الكفء يميل المستثمرون إلى تبني أفكار مستقلة حول اتجاه السوق.

2- في حالة قوة الارتباط بين الأسعار:

وهو تحليل حسابي قائم على فرضية السوق الموائم يتتبع الدرجة التي يؤثر بها تغير الأسعار في يوم من الأيام في تغير الأسعار في اليوم التالي له ومن حيث الجوهر ومدى ارتباط تغيرات الأسعار، فيكون البقاء للأقدر ماليا عندما تجمع فرضية تكيف السوق مع نشأة وتطور الفقاعة من خلال المعلومات ذات الصلة بالملاءة المالية للأفراد والمؤسسات الاستثمارية، ويمكن لهذه التوليفة أن تتنبأ بمن يمكنه أن يتكيف مع تغير السوق، ومن سيسقط في فخ انهيار الفقاعة المفاجئ الذي يضرب كفاءة السوق المالي بقوة ويبعثر افتراضات هذه النظرية.

الخاتمة:

وبعد ما تم تحليل أثر افتراض اللاعقلانية الرشيدة الذي بنته أساسيات نظرية تستند إلى الفكر الليبرالي، على كفاءة السوق المالي، اتضحت الرؤية حول مسببات الأزمات المالية الدولية وحالة لا استقرار المتواصل الذي أدى إلى خلل المنظومة المالية العالمية التي تبنى على هكذا أفكار وافتراضات، والمشكلة التي تواجه هذا النظام أنه لم يعي إلى حد الآن بخطورة ما يجري، وهذا راجع لعدم تصحيح الافتراضات بحد ذاتها وأخذت كما هي على أساس أن من وضعها هم من مؤسسي النظريات الاقتصادية في العالم وما يقولونه يعتبر من المرتكزات المسلم بها، وخاصة أنها كانت تتبع المدرسة الكلاسيكية التي تعتمد على الحرية المطلقة والتوازن العشوائي، وما زاد من تأثيرها الحالي هو امتدادها من الكلاسيكية

بقيادة آدم سميث إلى نيوكلاسيكية التي واصل بها أمثال فريديريك هايك والتي عمقت من الفكر الليبرالي الحديث إلى ميلتون فريدمان الذي عزز هذه الأفكار بقدرته الكبيرة على اعتماد النماذج الرياضية، إلى آلان غرينسبان الذي قاد الاحتياطي الفدرالي الامريكي لمدة فاقت الـ 18 سنة شهد فيها العالم اضطرابات مالية حادة والذي دعم افتراض السوق الكفؤة والذي رأينا نحن في هاته الدراسة، بأن هذا الاعتقاد هو كثيرا ما كان خاطئا على اعتبار أن الأسواق المالية أنتجت أسعار غير متوازنة حتى ولو أنها كانت بناءا عن ميكانيزمات الطلب والعرض، إلا أن القيم السوقية للأصول كانت تبتعد في كل مرة عن القيم الحقيقية لها وهذا نتيجة حدة المضاربة التي ترفع من الأسعار إلى مستويات خيالية وتعود لتنهار في لحظات قليلة وهذا ما يجعلنا نغير المقولة الأولى من «اللاعقلانية الرشيدة» إلى «اللاعقلانية غير الرشيدة».

الاحالات:

[1] – دافيد بوز، **مفاهيم الليبرتارية وروادها (الأسواق الحرة)**، ت، صلاح عبد الحق، مراجعة، فادي حدادين، رياش الريس للترجمة والنشر، عمان – الأردن، 2008، ص 42.

[2]– آلان غرينسبان: ولد سنة 1926، وهو المحافظ السابق للاحتياطي الفدرالي الأمريكي، حيث شغل هذا المنصب لمدة 18.5 سنة منذ سنة 1987 إلى غاية 2006، وشهدت فترته أهم الفقاعات المالية، كان عضوا لمجلس إدارة شركة جبي مورغان سنة 1977، وأصبح من بين أهم الشخصيات التي سطرت هندسة السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1954 حيث تقلد العديد من المناصب الادارية والاستشارية شديدة القرب من مختلف رؤساء الولايات المتحدة.

[3] - L. BACHELIER, **THE THEORY OF SPECULATION,** Translated by D. May, Annales scientifiques de lEcole Normale Sup´erieure, S´er. 3, 17 (1900), p. 21-86, This document was created with TeXnicCenter/MiKTeX/Maxima/TkPaint, Version 1.0 ©2011, p 9.

[4]– جون كاسيدي، **كيف تفشل الأسواق(منطق المصائب الاقتصادية)**، ت، سمير كريم، المركز القومي للترجمة، القاهرة – مصر، 2013، ص 139.

[5] - Eugene Fama, **Efficient Capital Market: A review of Theory and Empirical work**, Journal of Finance,Volume 25,Issue 2, Papers and Proceeding of the Twenty-Eighth Annual Meeting of the American Finance Association New york, N,Y, December, 28-30 1969, May, 1970, 383-417, p 414.

[6] - Burton G. Malkiel, **A Random Walk Down Wall Street:** Including A Life-Cycle Guide To Personal Investing , Chemical Bank Chairman's, Princeton University, New York- London Company, p 24.

[7] - Burton G. Malkiel, Ibid, P26.

[8]– جون كاسيدي، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[9] - WILLIAM F. SHARPEt, **Capital asset Prices; ATheory of market Equilibrium under Conditions of risk**, the of Finance, Vol,XIX, September, 1964, N3, P426.

[10] - Benoit B. Mandelbrot and Richard L. Hudson, **The (mis)Behavior of Markets,** A Fractal View of Risk, Ruin, and Reward, a member of the peruses books group, New York, 2000, P 18.

[11] – جون كاسيدي، مرجع سبق ذكره، ص .153

[12] – تود جي باكولز، **أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين**، ت، كوثر محمود محمد وحسين التلاوي، مراجعة، محمد فتحي خضر، دار كلمات للنشر، أبو ظبي، الامارات العربين المتحدة، ص 349.

[13] – جون كاسيدي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[14]– دافيد بوز، مرجع سبق ذكره، ص .43

[15]- George A. Akerlof, Robert J. Shiller, Animal Spirits: How Human Psychology Drives the Economy, and Why It Matters, for Global Capitalism, Princeton University Press, United Kingdom, 2009.

[16]- Zhipeng Yan & Yan Zhao,**Industry herding and momentum,** Working Paper #5,Leir Center For Financial Bubble Research, New Jerzy, USA, 2013,p3.

[17]– جاستن فوكس، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[18]- Andrei Shlefer,Inefficient Markets : An Introduction to Behavioral Finance (new York, Oxford University Press, 2000, p 10.

[19]– جاستن فوكس، **خرافة عقلانية السوق:** تاريخ من المخاطر والمكاسب والأوهام في وول ستريت، ترجمة، خالد غريب علي، مراجعة، هاني فتحي سليمان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مدينة نصر، جمهورية مصر العربية، 2015، ص106.

[20]– جاستن فوكس، المرجع السابق، ص 114.

[21]- George A. Akerlof, Robert J. Shiller, Animal Spirits, Op.Cit, p51.

[22]– جون كاسيدي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

23– ستيفن ليفيت، وستيفن دوبنر، الاقتصاد العجيب، ت، محمد شريف الطرح، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2008، ص .44

24– روبرت شيلر، الوفرة اللاعقلانية، ت، محمد رياض الأبرش، مكتبة العبيكان، الرياض، 2005، ص.99

[25] -Zhipeng Yan & Yan Zhao, Op.Cit, p 18.

[26]– بول مايسون، انهيار الاقتصاد العالمي (نهاية عصر الجشع)،ت، أنطوان باسيل، مراجعة، محمد شومان، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 2011، ص 107.

[27]- George A. Akerlof, Robert J. Shiller, Animal Spirits, p17.

[28]– جون كاسيدي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[29]– بول مايسون، مرجع سبق ذكره، ص .24

[30]– محمود محيي الدين خرافة السوق الكفء، **مجلة الاهرام الاقتصادي**، نوفمبر 2009، ص 5.

تقييم مدى التوافق بين شفافية الإبلاغ المالي ومتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات في الأردن

د. ظاهر شاهر القشي-جامعة جدارا–الأردن
د. زهير نعيم الصباغ-جامعة اليرموك–الأردن
د. احمد عبد المنعم المخادمة-جامعة اليرموك–الأردن

الملخص: هدفت هذه الدراسة الى بيان اسباب ومدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات في الاردن، وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي في تتبع ادبيات مواضيع الدراسة، واتباع المنهج التحليلي في تحليل اداة اسئلة وفرضيات الدراسة (الاستبيان).

شمل مجتمع الدراسة جميع الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 55 شركة، بينما تكونت عينة الدراسة من 24 شركة حيث قام الباحثان بتوزيع 48 استبانه نصفها على المدراء العموم لتلك الشركات والنصف الاخر على مدرائها الماليين.

لقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج: وجد ان هناك توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق ادارة الجودة الشاملة، ويوعز هذا التوافق الى امتلاك ادارات الشركات لادوات مؤتمته للتواصل مع العملاء، وكذلك الى حرصها على تنظيم وتخطيط الوقت بشكل فاعل، وحرصها على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية.

Abstract: This study aimed to detect the reasons of and the extent of compatibility between the transparency of financial reporting and the requirements of implementing total quality management in the services sector in Jordan. A descriptive approach was used in tracking the study topics, and the analytical method was used to analyze the questions and hypotheses of the study tool (questionnaire).

The population of the study included all 55 listed services companies at Amman stock exchange, a stratified random sampling method was used for selecting 24 companies as a sample of the study, and the researchers distributed 48 questionnaires equally for both general managers and financial managers.

The study reached a number of conclusions: The presence of strong compatibility between the transparency of financial reporting and the requirements of implementing total quality management in the services sector in Jordan, and which refer to many reasons: Possession of automated tools that interact management with customers, the administration is keen in organizing and planning time effectively, and implementing international financial reporting standards

المقدمة:

يرى بعض الباحثون (Yongtae & others 2011) بأنه ومن المسؤولية الاجتماعية ان تتمتع المؤسسة بالشفافية الجيدة بالإبلاغ المالي المتعلق بالإبلاغ عن جميع نتائج اعمالها بشكل عام، وان الشفافية تتبع بشكل جوهري من امتلاك المؤسسة وتطبيقها لمبادئ ادارة الجودة الشاملة.

كما اشارة بعض الدراسات (Jui-Kuei and, I-Shuo 2009) بأنه يوجد علاقة مباشرة بين شفافية الابلاغ المالي وعوامل كثيرة يندرج اغلبها تحت مبادئ ادارة الجودة الشاملة.

بعد ان قام الباحثان بالاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت الابلاغ المالي من جهة ومبادئ الادارة الشاملة من جهة اخرى، تبادر الى ذهنيهما سؤال رئيسي مفاده: هل يوجد توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادئ ادارة الجودة الشاملة؟

كون قطاع الخدمات في الاردن يعتبر من القطاعات المهمة والتي ترفد الاقتصاد الاردني بموارد مالية لا يمكن الاستهانة بها وبالإضافة الى مساهمة هذا القطاع في حل مشكلة البطالة من خلال قدرته على استيعاب موارد بشرية كبيرة فقد قرر الباحثان ان يختارا هذا القطاع كمجتمع لهذه الدراسة.

بعد أن قاما الباحثان بمراجعة الادبيات العلمية وكون الدراسة تقع ضمن مجاليين مهمين (المجال المالي ومجال ادارة الاعمال) فقد قاما بتحديد وحدة المعاينة من مجتمع وعينة الدراسة بكل من الادارة الادارية العليا والادارة المالية العليا لقطاع الخدمات المدرج في بورصة عمان.

1- الاطار العام للدراسة

1-1 مشكلة الدراسة وعناصرها:

- هناك اتفاق بين جميع الجهات المعنية باتخاذ القرارات بأن الابلاغ المالي الممثل بالقياس والافصاح عن اعمال المنشأة يلعب دورا اساسيا في تمكين متخذ القرار من اتخاذ قراراته المستقبلية بشكل ناجع كونه استند على حقائق ومعلومات مالية يفترض بها ان تتمتع بشفافية عالية.
- ويرى الباحثان ان هناك دور متكامل بي شفافية الابلاغ المالي وعملية تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة وسعيا منهما لتحديد ذلك الدور فقد قررا فحص مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي وعملية تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة من خلال المحاولة على اجابة سؤال الدراسة الرئيسي.
- **ما مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات؟**
- والذي تفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التركيز على العميل؟
2. ما مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ دعم الادارة العليا؟

3. ما مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التأكيد على الجودة؟
4. ما مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التحسين المستمر؟
5. ما مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ تحفيز العاملين وتمكينهم؟

- **1-2 فرضيات الدراسة:**
- بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها، فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:
- **الفرضية الرئيسة: لا يوجد توافق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات.**
- و تتفرع عنها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التركيز على العميل في قطاع الخدمات.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ دعم الادارة العليا في قطاع الخدمات.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التأكيد على الجودة في قطاع الخدمات.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التحسين المستمر في قطاع الخدمات.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ تحفيز العاملين وتمكينهم **في قطاع الخدمات.**

1-3 أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة بشكل اساسي من أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد الاردني كون الاردن يصنف من الدول التي تعتمد بشكل اساسي على التخصص في تقديم الخدمات بشتى اشكالها وانواعها مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية وخدمات الطاقة والاتصالات والسياحة والفندقة، وتتمثل الاهمية كذلك بأهمية الابلاغ المالي جنبا الى جنب مع أهمية توفير جميع جوانب الجودة.

- يعتقد الباحثان بأن نتائج وتوصيات هذه الدراسة قد تساهم في تمكين قطاع الخدمات في المضي نحو الجودة في شتى المجالات والاشكال مما قد ينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد الاردني من خلال توفير عناصر القوة التي قد تساهم في حل مشكلة البطالة بشكل اساسي.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة:

2-1 الاطار النظري

2-1-1 الابلاغ المالي:

- يرى الكثيرون أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية أصبح أمرا لا بد منه، ويستندوا بآرائهم على عدد من الأسباب والعوامل، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: (القشي 2014، ص 10-11)

✓ جعل البيئة المحلية جاذبة للاستثمار بشتى أشكاله وأنواعه، حيث يرى الكثيرون إن المستثمر الأجنبي يحتاج ويعتمد ويثق بالقوائم المالية المبنية على معايير محاسبة دولية، والتي تمكنه وبأقل تكلفة من مقارنة البيانات المالية مع مثيلاتها في الدول الأخرى، وبالطبع فان دخول المستثمر الأجنبي للبيئة المحلية يؤدي إلى رفع سوية الاقتصاد المحلي.

✓ إن عملية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية توفر مناخ استثماري ملائم يتوفر فيه الأمن، والديمقراطية، ,الشفافية في المعلومات المالية، , شفافية النظم القانونية والجبائية والاستثمارية المشجعة، مما يساعد على جلب الاستثمارات الأجنبية، وقدرة المؤسسة على تقديم صورة صادقة عن وضعها المالي، وقياس كفاءتها، ومعرفة التغيير في وضعيتها المالية في مقابل الالتزامات القانونية.

✓ ان القوائم المالية التي ستعد بناء على معايير المحاسبة الدولية سيكون لها آثرا ايجابيا على مختلف أنواع المستخدمين ومتخذي القرارات.

✓ ان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في نهوض أي دولة بشكل عام وجعل مؤسساتها تتنافس منافسة محلية وإقليمية وعالمية، سوف يكون له أثر إيجابي على عولمة الشركات وضبط ممارسة المهنة فيها بشكل أخلاقي، والذي قد يساعد على الحد من الفساد المالي بشكل خاص.

✓ الحاجة المتزايدة إلى رأس المال لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات أسهمها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرين والمقرضين.

✓ المشكلة التي رافقت عمليات الاستثمارات الأجنبية هي صعوبة قراءة وفهم القوائم المالية المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبية للدول المستثمر فيها، ومع القيود المفروضة على قدرات المستثمر الأجنبي في فهم الأمور المحاسبية أصبح يلجأ إلى المحللين الماليين والمؤسسات الاستثمارية، وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار ولهذا بدأت الدول المستثمر فيها تبحث عن أبسط القواعد التي تخفض هذه التكلفة ومنها تبنى معايير الإبلاغ المالي الدولية إما بصورة

مطلقة أو بصورة متوافقة تجعل الاختلافات ضئيلة جداً عند إعداد القوائم المالية مع الإفصاح عن هذه الاختلافات في القوائم المالية.

- ✓ عندما تعتمد الشركات معايير الإبلاغ المالي الدولية، فإنها بذلك تعتمد لغة الإبلاغ المالي العالمية التي تؤهل الشركات بأن يصبح إبلاغها المالي مفهوماً ومقروءاً في السوق العالمية، وهذا يعني إمكانية اختراق أسواق رأس المال العالمية وتخفيض تكاليف انتقال الأموال ووضع أنفسهم على خارطة الاستثمار العالمي، ومن المنافع لتوحيد لغة الإبلاغ المالي، والشركات التي لا تطبق معايير الإبلاغ المالي الدولية أو التي لم تستطع – بسبب التشريعات والقوانين المحلية – لن يكون بمقدورها مقارنة نفسها مع الشركات الأخرى وهذا سيحد من قدرتها على جذب رؤوس الأموال.
- ✓ يمكن تطوير نظام المعلومات المالية في الشركة من خلال التحسين المستمر للمعلومات التي يتطلبها تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

- **2-1-2 ادارة الجودة الشاملة:**

- تعرف ادارة الجودة الشاملة على انها فلسفة ادارية موجه على اساس التحسين المستمر والاستجابة لاحتياجات وتوقعات الزبون (Robbins & Coutler 2005, p 167)، كما يعرفها (العزاوي 2005، ص 29) على انها فلسفة وخطوط عريضة ومبادىء تدل وترشد المؤسسة لتحقيق وتطوير وتحسين مستمر لخلق قيمة مضافة لتحسين رضا العملاء والعاملين من خلال تقديم ما يتوقعونه أو ما يفوق توقعاتهم.
- يرى الباحثان بأن ادارة الجودة الشاملة وكما تم تعريفها من قبل الكثير من الباحثين انحصرت في عملية التحسين لارضاء العميل بشكل اساسي ويود ان يشير الباحثان بأن ادارة الجودة تشمل مفهوم اوسع من ذلك ويمكنهما ان يعرفاها بانها جميع الاليات والاجراءات والسياسات التي تتبعها المؤسسة وتساهم في رفع كفاءة ادائها بشتى المجالات الادارية والمالية والاجتماعية بشكل يمكنها من تحقيق الرؤيا الاستراتيجية بشكل اساسي والتي بالتالي ان تم تحقيقها يمكن ان تضمن رضى جميع الاطراف واصحاب المصالح.

- **1-2-2-1 أهمية وفوائد ادارة الجودة الشاملة:**

- يمكن تلخيص أهمية وفوائد ادارة الجودة الشاملة بما يلي: (المنصور 2012)
- ✓ تساهم في مراجعة عمليات المؤسسة بشكل مستمر مما يحسن من الابتكارات.
- ✓ تزيد من فاعلية الادارة والتنظيم كون ادارة الجودة الشاملة تشمل جميع العاملين في المؤسسة
- ✓ تحقق ثالوث التميز الممثل بزيادة الانتاج وتخفيض الكلف ورفع الاداء

- ✓ تساهم في تحفيز العاملين وزيادت ارتباطهم بالمؤسسة
- ✓ تحسن من سمعة المؤسسة وتمنحها شهرة داخلية
- ✓ تخفض من شكاوي العملاء وتزيد من رضاهم
- ✓ تساهم في تخفيض نسبة الاصابات في العمل
- ✓ تساعد المؤسسة على الالتزام بمعايير دولية
- ✓ تساهم في رفع قدرة المؤسسة على المنافسة وضمان بقائها واستمراريتها

- **2-1-2-2 مبادىء ادارة الجودة الشاملة:**

- لقد تم الاستناد في تحديد مبادىء ادارة الجودة الشاملة لاغراض هذه الدراسة على دراسة (منصور 2012) والتي يمكن تلخيصها من قبل الباحثين بما يلي:

1- **مبدأ التركيز على العميل:** والذي ينص على ضرورة العمل على تحقيق متطلبات العميل بشكل اساسي واشباع رغباته بشتى الطرق والوسائل وذلك من خلال معرفة احتياجاته وتقييم رضاه عن الخدمة او السلعة المقدمة من المؤسسة.

2- **مبدأ التزام ودعم الادارة العليا:** والذي يمكن الاشارة اليه كذلك بمبدأ القيادة الادارية وهو ما يشير الى ضرورة التزام الادارة العليا في دعم وتطوير وتنشيط حركة القائمين على الجودة بعدد من المهام الاساسية التي تؤدي الى تعزيز ثقافة الجمهور وتعزيز وتطوير امكانية العاملين في ادائهم وتوفير رؤية استراتيجية واضحة المعالم.

3- **مبدأ التحسين المستمر:** والذي يعرف على أنه عملية ترتكز على منع حدوث الاخطاء أو اختلافات في مستوى واسلوب تقديم الخدمة والقضاء على مسببات هذه الاخطاء والاختلافات مسبقا. (الاحمدي 2000، ص 409).

4- **مبدأ التأكيد على الجودة:** والذي يتطلب اخذ المقياس الملاءم والمناسب بدءا من عملية تصميم المنتج، وخلال مرحلة تصنيعه، وتقديمه وحتى وصوله للعميل، والهدف من وجود مبدأ او نظام لتوكيد الجود هو توفير اثبات بأنه تم الحصول على المستوى الامثل للجودة في جميع مراحل دورة جودة الانتاج. (Knights and McCabe 2002).

5- **مبدأ تحفيز العاملين:** يعد هذا المبدأ من الركائز الاساسية التي يجب ان تعتمد عند تطبيق ادارة الجودة الشاملة، حيث ان التحفيز يودي الى اطلاق الفعاليات وتشجيع العاملين على الابتكار والابداع وذلك من خلال زرع روح المشاركة الذاتية والعمل ضمن روح الفريق الواحد.

- **2-2 الدراسات السابقة:**

- ✓ **دراسة (منصور 2012)** بعنوان "مدى تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة في وظائف ادارة الموارد البشرية" والتي هدفت الى الوقوف على مستوى وعي وفهم العاملين في ادارة الموارد البشرية في القطاع الفندقي في الاردن لمفهوم ادارة الجودة الشاملة، وقد توصلت لعدد من النتائج كان اهمها بأن عينة الدراسة كان لديها وعي كامل بمفهوم ادارة الجودة وتسعى بشكل دائم الى تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة.
- ✓ **دراسة (Yongtae & others 2011)** بعنوان Is Earnings Quality Associated with Corporate Social Responsibility? والتي هدفت الى تحديد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وجودة الابلاغ عن ارباحها، وقد توصلت لعدد من النتائج كان اهمها ان حرص المؤسسة على تطبيق الشفافية يقع ضمن مسؤوليتها الاجتماعية مما ينعكس ايجابا على جودة الابلاغ المالي المتعلق بارباحها.
- ✓ **دراسة (Jui-Kuei and, I-Shuo 2009)** بعنوان " Performance Evaluation for the Banking Industry in Taiwan Based on Total Quality Management" والتي هدفت الى استكشاف العوامل التي ساهمت بتحسين الجودة في الصناعة المصرفية في تيوان، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الى انه وجد خمسة عوامل رئيسية ساهمت في تحسين جودة الصناعه المصرفية وهي الاستراتيجية التي اتبعتها البنوك في التطوير وادارة العمليات، وكذلك عملية التقييم التي اتبعتها البنوك في تقييم علاقتها مع عملائها، والدور الفاعل في المسؤولية الاجتماعية، والشفافية العالية في الابلاغ المالي، واخيرا التطورات التكنلوجية التي تم تبنيها.
- ✓ **دراسة (Judith 2008)** بعنوان Financial and Tax Accounting:Transparency and 'Truth' والتي هدفت الى المقارنة بين كل من المحاسبة المالية ومحاسبة الضريبة وحصر اسباب الفروق بالابلاغ بينهما من منطلق السعي نحو الحقيقة والشفافية، ومن اهم النتائج التي تم التوصل اليها ان المحاسبة المالية تسعى بشكل اساسي الى الالتزام بالشفافية للابلاغ عن الوضع المالي للمؤسسة بينما المحاسبة الضريبية تعنى بتحصيل الايرادات للدولة وبالتالي هي تسعى لمعرفة الدخل الخاضع لقوانين الضريبة وغير معنية بالشفافية للوصول الى الدخل الحقيقي.
- ✓ **دراسة (Pankaj2007)** بعنوان " Role of Voluntary Disclosure and Transparency in Financial Reporting" ذ والتي هدفت الي بيان دور كل من الافصاح المالي الاختياري من جهة والشفافية في الابلاغ المالي، ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة

ان الشفافية هي الاساس في عملية الاقصاح والابلاغ المالي ولتوفر الشفافية لا بد من توفر اداوت تعنى بالجودة.

3- <u>الاطار العملي للدراسة:</u>

- **3-1 منهجية الدراسة:**

لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية المتعلقة بكل من شفافية الابلاغ المالي، ومبادىء ادارة الجودة الشاملة، إضافة الى استخدام المنهج التحليلي في تحليل نتائج اداة الدراسة (الاستبيان) التي تم الاستعانة بها في جمع البيانات والمعلومات.

- **3-2 مجتمع وعينة ووحدة معاينة الدراسة**

تكون مجتمع الدراسة من شركات القطاع الخدمي (ويضم الشركات التي تعمل في مجال الخدمات الصحية والتعليم والطاقة والنقل والسياحة والاتصالات) والمدرجة اسهمها في بورصة عمان وعددها خمس وخمسون شركة، وفقا للمعلومات المنشورة من قبل بورصة عمان، وذلك لأهمية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي الاردني.(www.ase.com.jo)

أما عينة الدراسة القصدية فتكونت من أربع وعشرون شركة، والتي تم تداول أسهمها لأكثر من مائة وثمانون يوماً خلال العام 2014 والتي مثلت ما نسبته (43.64%) من مجتمع الدراسة.

أما وحدة المعاينة فتكونت من مدراء عموم والمدراء المالين لعينة الدراسة وعددهم (48 مديرا)، حيث تم توزيع استبانتين لكل شركة، واحدة للمدير العام واخرى للمدير المالي.

- **3-4 مصادر جمع البيانات**

لغايات التوصل الى النتائج والتوصيات تم الاعتماد على مصدرين لجمع البيانات وهي:

- **أولاً: المصادر الثانوية:** تم الاستعانة وجمع البيانات والمعلومات من خلال المصادر والمراجع والكتب والمقالات والمجلات العلمية المتوافرة بالمكتبات، إضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم الاستعانة بالشبكة العنكبوتية (الإنترنت) لتناول كل ما هو جديد عن موضوع الدراسة.
- **ثانياً: المصادر الأولية:** اعتمد الباحثان على جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياس (استبيان) والتي تم إعدادها وتصميمها وفقا لأسئلة الدراسة وفرضياتها وذلك بالاستناد إلى مبادىء ادارة الجودة الشاملة.

- **3-5 أداة الدراسة**

استند الباحثان لتحقيق أهداف دراستهما على استبيان تم تصميمه بالاستناد على دراسة (منصور 2012) والذي تكون من جزئين رئيسيين : الجزء الأول تعلق بالمعلومات الديمغرافية لعينة الدراسة، وأما الجزء

الثاني فقد خصص لأسئلة بنيت على مقياس ليكارت الخماسي واستندت على مبادىء ادارة الجودة الشاملة وقد تم تحليلها إحصائياً لفحص فرضيات الدراسة.

- **3-6 تحليل نتائج العوامل الديمغرافية**

في هذه الفقرة يتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، والالمام الشامل بمفهوم ادارة الجودة الشاملة.

- **3-6-1 الوظيفة الحالية:**

يشير الجدول رقم (1) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة التي يشغلها أفراد عينة الدراسة

الجدول (1) توزع افراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة %
مدير عام	24	50
مدير مالي	24	50
المجموع	**48**	**100.0**

يتضح من الجدول رقم (1) أن المدراء الماليين بلغوا نفس نسبة مدراء العموم مما يشكل مصداقية جيدة على توزيع اداة الدراسة على الفئة المستهدفة.

- **3-6-2 المؤهل العلمي:**

يشير الجدول رقم (2) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي التي يحمله أفراد عينة الدراسة.

جدول (2) توزع افراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	29	60.4
ماجستير	13	27.1
دكتوراه	4	8.3
أخرى	2	4.2
المجموع	**48**	**100.0**

تظهر نتائج الجدول رقم (2) أن حملة درجة البكالوريوس شكلوا ما نسبته (60.4%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم حملة درجة الماجستير بنسبة (27.1%)، ثم حملة درجة الدكتوراه بنسبة (8.3%)، وأخيرا الأخرى والتي تم حصرها بدبلوم كلية مجتمع بنسبة (4.2%) من مجموع أفراد عينة الدراسة،

ويشير ذلك إلى أن الغالبية العظمى لعينة الدراسة هم من المؤهلين الجامعيين بما يشير الى انهم مؤهلين علميا في مجال هذه الدراسة.

3-6-3 التخصص العلمي:

يشير الجدول رقم (3) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة.

جدول (3) توزع افراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
محاسبة	37	77.1
علوم مالية ومصرفية	4	8.3
إدارة	4	8.3
تمويل	3	6.3
أخرى	-	-
المجموع	**48**	**100.0**

يتضح من معطيات الجدول رقم (3) أن حملة تخصص المحاسبة شكلوا ما نسبته (77.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، تلاهم حملة تخصصي العلوم المالية والمصرفية والإدارة بنسبة (8.3%)، ثم حملة تخصص التمويل بنسبة (6.3%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. ويشير ذلك إلى أن الغالبية العظمى لعينة الدراسة هم من المتخصصين في علم المحاسبة، مما يشير إلى قدرتهم على الفهم الدقيق لمفهوم شفافية الابلاغ المالي.

3-6-4 سنوات الخبرة:

يشير الجدول رقم (4) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة.

جدول (4) توزع افراد عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	9	18.8
من 5 الى اقل من 10 سنوات	16	33.3
10 سنوات فأكثر	23	47.9
المجموع	**48**	**100.0**

يبين الجدول رقم (4-4) أن أفراد عينة الدراسة من اللذين خبرتهم العملية تزيد عن العشر سنوات قد شكلوا ما نسبته (47.9%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وجاء في المرتبة الثانية ذوي الخبرة (من 5 الى اقل من 10 سنوات) بنسبة (33.3%)، ثم ذوي الخبرة (أقل من 5 سنوات) بنسبة (18.8%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. ويشير ذلك إلى أن غالبية افراد عينة الدراسة هم من أصحاب الخبرات العالية مما يزيد من جوده الإجابات ومصداقيها وبالتالي زيادة القدرة على الاعتماد عليها.

3-6-5 الالمام بمبادىء ادارة الجودة الشاملة:

يشير الجدول رقم (5) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المامهم بمبادىء ادارة الجودة الشاملة.

جدول (5) توزع افراد عينة الدراسة حسب متغير الالمام الشامل بمبادىء ادارة الجودة الشاملة

الاجابة	العدد	النسبة %
نعم	37	77.1
لا	11	22.9
المجموع	**48**	**100.0**

يتضح من الجدول رقم (5) أن ما نسبته (77.1%) من مجموع أفراد عينة الدراسة أشاروا إلى أن لديهم المام شامل بمبادىء ادارة الجودة الشاملة، في حين أشار ما نسبته (22.9%) بعدم الالمام الشامل بمبادىء ادارة الجودة الشاملة، وينوه الباحثان أن ارتفاع النسبة مؤشر جيد مما قد يكون ساهم بشكل إيجابي في تجاوب عينة الدراسة مع اداتها، كما ان غير الملمين بشكل شامل بمبادىء ادارة الجودة الشاملة اشاروا الى انه لديهم اقسام متخصصة تتولى موضوع ادارة الجودة الشاملة.

3-6-6 مستوى تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة:

يشير الجدول رقم (6) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة.

جدول (6) إجابات أفراد عينة الدراسة عن مستوى تطبيق مبادىء مبادىء ادارة الجودة الشاملة

الاجابة	العدد	النسبة %
لا إجابة	(11)	صفر
كبير	10	27.0
متوسط	17	46.0
قليل	10	27.0
المجموع	**37**	**100.0**

يتضح من الجدول رقم (6) أن ما نسبته (46.0%) من أفراد عينة الدراسة أشاروا إلى أن مستوى تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة لدى الشركات التي يعملون بها كان متوسطا، في حين أشار ما نسبته

(27.0%) منهم بأن مستوى التطبيق في الشركات التي يعملون بها كان (قليلا، وكبيرا) على التوالي، وبين الجدول اعلاه عدم وجود إجابات لدى باقي أفراد عينة الدراسة كونهم لا يطبقوا مبادىء ادارة الجودة الشاملة، وبالتالي لم يتم أخذهم ضمن النسبة المتعلقة بطبيعة السؤال.

3-6-7 نية الشركة بتطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة:

يشير الجدول رقم (7) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نية الشركة مستقبلا في تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة لدى الشركات التي يعملون بها.

جدول (7) اجابات افراد عينة الدراسة عن نية الشركة بتطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة

الاجابة	العدد	النسبة %
لا إجابة	(37)	صفر
نعم	9	82.0
لا	2	18.0
المجموع	**11**	**100.0**

توضح النتائج في الجدول رقم (4-7) ان ما نسبته (82.0%) من افراد عينة الدراسة أجابوا (نعم) عن نية الشركة مستقبلا بتطبيق مبادىء الجودة الشاملة، في حين أن (18.0%) من عينة الدراسة اجابوا (بلا)، كما بينت النتائج أن باقي عينة الدراسة لم يجيبوا عن السؤال كونهم مطبقين،

3-7 مقياس الاستبانة وتحديد الاهمية النسبية

لقد تم اعتماد وتحديد أوزان فقرات الاستبانه وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) لتحديد مدى التوافق وذلك كما هو موضح في التدرج التالي

مستوى التوافق	متدني جداً	متدني	متوسط	كبير	كبير جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

كما وتم وضع مقياس من ثلاث مستويات للأهمية النسبية لمتوسطات إجابات عينة الدراسة ، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4-9) وبناءً على المعادلة التالية:

طول الفئة =(الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل)/عدد المستويات

(5-1)/3 = 3/4 = 1.33

الأهمية النسبية	مُرتفع	مُتوسط	مُنخفض
المتوسط الحسابي	(5 – 3.67)	(3.66-2.34)	(2.33-1)

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3.67) فيكون مستوى تصورات المبحوثين مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34–3.66) فإن مستوى التصورات متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.33) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

كما وتم تحديد قيمة المتوسط الفرضي (test value) بناء على المعادلة التالية:

المتوسط الفرضي = مجموع قيم الدرجات / عدد الدرجات

$$3 = 5/15 = 5/(1+2+3+4+5)$$

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3.00) فهذا يعني موافقة أفراد العينة على الفقرات.

3-8 عرض النتائج واختبار الفرضيات:

تم الاعتماد في قبول أو رفض فرضيات الدراسة على اختبار T-test، وفيما يلي النتائج التي تم التوصل اليها:

3-8-1 الفرضية الرئيسية: لا يوجد توافق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات.

جدول رقم (8) نتائج اختبار (t)، وملخص بالمتوسط والانحراف المعياري العام للتعرف على مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء الجودة الشاملة في قطاع الخدمات

الرقم	نظم المعلومات المحاسبية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة	الاهمية	قيمة t	دلالة t
1	مبدأ التركيز على العميل	3.92	0.50	1	مرتفع	19.612	0.000
2	مبدأ دعم الإدارة العليا	3.90	0.65	2	مرتفع	14.702	0.000
3	مبدأ التأكيد على الجودة	3.71	0.58	5	مرتفع	14.426	0.000
4	مبدأ التحسين المستمر	3.75	0.56	4	مرتفع	15.549	0.000
5	مبدأ تحفيز العاملين وتمكينهم	3.86	0.60	3	مرتفع	15.633	0.000
–	**المتوسط الحسابي العام**	**3.83**	**0.54**			**17.076**	**0.000**

تشير نتائج الجدول رقم (8) إلى أن ملخص المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (3.86–3.90)، وأن متوسط إجابات المبحوثين الكلي قد بلغ (3.83) بانحراف معياري (0.54) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00)، مما يشير إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء الجودة الشاملة في قطاع الخدمات.

كما تظهر نتائج الجدول رقم (8) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة، حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين الكلي (3.83) بانحراف معياري (0.54) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00)، كما أن قيمة (t) المحسوبة البالغة (17.076) دالة احصائيا عند مستوى دلالة (α≤0.000) وهي معنوية عند مستوى دلالة (α=0.05).

كما أظهرت نتائج الجدول أن جميع قيم (t) المحسوبة للمتغيرات الفرعية (شفافية الابلاغ المالي) دالة احصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05)، وقيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية(HO) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، **مما يؤكد وجود توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة**

3-8-1-1 الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التركيز على العميل في قطاع الخدمات

جدول رقم (9) نتائج اختبار (t)، وملخص بالمتوسط والانحراف المعياري العام للتعرف على مدى التوافق بين شفافية الإبلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التركيز على العميل

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	د	الاهمية	قيمة t	دلالة t
1	تحرص الادارة على الاستجابة لشكاوي عملاء الشركة المالية	3.04	1.82	10	متوسط	2.060	0.045
2	يتم الاستجابة لشكاوي العملاء المالية بشكل سريع	4.21	0.45	2	مرتفع	25.767	0.000
3	تفغل الادارة فكرة أن العميل هو اساس ومحور نجاح عمل الشركة	4.19	0.70	3	مرتفع	16.600	0.000
4	تعمل الادارة على توثيق روابط التواصل مع عملاء الشركة	4.06	0.75	6	مرتفع	14.332	0.000
5	هناك آلية ميسرة تمكن افراد الادارة من الوصول الى معلومات العملاء المالية	3.88	0.95	7	مرتفع	9.931	0.000
6	تسعى ادارة الشركة الى تلبية واشباع رغبة عملائها	4.10	0.75	4	مرتفع	14.807	0.000
7	تعمل الادارة على قياس وتقييم رضى العملاء	4.10	0.92	5	مرتفع	11.976	0.000
8	تملك الادارة ادوات مالية مؤتمته للتواصل مع العملاء	4.29	0.87	1	مرتفع	14.200	0.000
9	تلبي الادارة رغبات العملاء المالية بالتواصل عبر	3.67	0.95	9	مرتفع	8.483	0.000

	شبكة الانترنت					
10	يوجد لدى الادارة خطوط اتصال مجانية مع العملاء	3.71	0.79	8	مرتفع	10.493	0.000
–	**المتوسط الحسابي العام**	**3.92**	**0.50**	–	**مرتفع**	**19.612**	**0.000**

تشير نتائج الجدول رقم (9) إلى أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.04–4.29) وان المتوسط العام بلغ (3.92)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00) فان ذلك يشير إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين شفافية الإبلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء التركيز على العميل. كما ويشير الجدول رقم (9) إلى أن الفقرة رقم (8) (تملك الادارة ادوات مؤتمته للتواصل مع العملاء) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، تلاها الفقرة رقم (2) (يتم الاستجابة لشكاوي العملاء المالية بشكل سريع)، وجاء في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (9) (تلبي الادارة رغبات العملاء المالية بالتواصل عبر شبكة الانترنت) وأخيراً جاءات الفقرة رقم (1) (تحرص الادارة على الاستجابة لشكاوي عملاء الشركة المالية).

كما تظهر نتائج الجدول رقم (9) وجود توافق ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التركيز على العميل، كون قيم (t) المحسوبة دالة احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية(HO) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، **بما يشيرالى وجود توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التركيز على العميل.**

3-8-1-2 الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ دعم الادارة العليا في قطاع الخدمات.

جدول رقم (10) نتائج اختبار (t)، وملخص بالمتوسط والانحراف المعياري العام للتعرف على مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ دعم الإدارة العليا

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	د	الأهمية	قيمة t	دلالة t
11	تحرص الادارة العليا على استقطاب كوادر متخصصة بالمناصب المالية	4.04	0.71	4	مرتفع	14.973	0.000
12	تحرص الادارة العليا على التفاعل مع العاملين الماليين بطرق غير رسمية	4.25	0.78	2	مرتفع	15.435	0.000
13	تحرص الادارة العليا على تنمية مهارات العاملين الماليين	4.00	0.74	5	مرتفع	13.973	0.000
14	تحرص الادارة العليا على تدريب العاملين الماليين بشكل مستمر	4.10	0.77	3	مرتفع	14.278	0.000
15	تحرص الادارة العليا التخطيط المستمر للجودة	3.92	0.94	6	مرتفع	10.424	0.000
16	تحرص الادارة العليا على تقليص الفجوة بين المراكز الوظيفية	3.63	1.12	9	متوسط	6.942	0.000

17	تحرص الادارة العليا على تطبيق ادارة الجودة الشاملة بما يخص كوادرها العاملة بالاقسام المالية	3.69	0.68	8	مرتفع	11.941	0.000
18	تحرص الادارة العليا على تنظيم وتخطيط الوقت بشكل فاعل	4.25	0.75	1	مرتفع	15.997	0.000
19	تحرص الادارة العليا على توفير المخصصات المالية اللازمة لتطبيق ادارة الجودة الشاملة	3.46	1.05	10	متوسط	6.317	0.000
20	تقوم الادارة العليا بتقييم سياسات واجراءات ادارة الجودة الشاملة بشكل دوري	3.83	0.90	7	مرتفع	10.185	0.000
	المتوسط الحسابي العام	**3.90**	**0.65**	-	**مرتفع**	**14.702**	**0.000**

تظهر نتائج الجدول رقم (10) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.46–4.25) وان المتوسط العام بلغ (3.90)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00) فان ذلك يشير إلى أن إجابات أفراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين شفافية الإبلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ دعم الادارة العليا. حيث احتلت الفقرة رقم (18) (تحرص الإدارة العليا على تنظيم وتخطيط الوقت بشكل فاعل) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (12) (تحرص الادارة العليا على التفاعل مع العاملين الماليين بطرق غير رسمية)، وجاء في المرتبة قبل الاخيرة الفقرة رقم (16) (تحرص الادارة العليا على تقليص الفجوة بين المراكز الوظيفية)، وأخيراً جاءت الفقرة رقم (19) (تحرص الادارة العليا على توفير المخصصات المالية اللازمة لتطبيق ادارة الجودة الشاملة).

كما تظهر نتائج الجدول رقم (10) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ دعم الادارة العليا ، كون قيم (t) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية(HO) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، **وهذا يعني وجود توافق بين شفافية الإبلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ دعم الادارة العليا.**

3-8-1-3 الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الإبلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التأكيد على الجودة في قطاع الخدمات.

جدول رقم (11) نتائج اختبار (t)، وملخص بالمتوسط والانحراف المعياري العام للتعرف على مدى التوافق بين شفافية الإبلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التأكيد على الجودة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	د	الأهمية	قيمة t	دلالة t
21	تشجع الإدارة العاملين في الإدارة المالية على تقديم خدمات ذات جودة عالية	3.88	0.64	3	مرتفع	14.186	0.000
22	تحرص الإدارة على تطوير وتحسين جودة الإبلاغ المالي.	3.81	0.64	5	مرتفع	15.742	0.000
23	تهتم الإدارة بتكوين لجان متخصصة للجودة.	3.94	0.63	2	مرتفع	16.408	0.000
24	تحرص الإدارة على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية.	4.04	0.65	1	مرتفع	9.731	0.000
25	يوجد سياسات واجراءات واضحة للجودة.	3.77	0.90	6	مرتفع	6.860	0.000
26	يتم عقد اجتماعات دورية لنقاش مواضيع الجودة.	3.35	0.86	10	متوسط	9.125	0.000
27	يتم الالتزام بمعايير عالمية للجودة.	3.44	0.71	9	متوسط	10.577	0.000
28	هناك توعية مستمرة للعاملين بالأقسام المالية بأهمية الجودة	3.58	0.71	7	متوسط	6.856	0.000
29	يتم مراقبة التغيرات التكنولوجية التي تحدث على بيئة نظام المعلومات المحاسبي.	3.50	1.01	8	متوسط	9.927	0.000
30	يتم التقيد بإجراءات سلامة واكتمال العمليات المالية بشكل دوري.	3.85	0.94	4	مرتفع	**14.426**	**0.000**
-	**المتوسط الحسابي العام**	**3.71**	**0.58**	-	**مرتفع**	14.885	0.000

تظهر نتائج الجدول رقم (11) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.35-4.04) وان المتوسط العام بلغ (3.71)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00) فإن ذلك يشير إلى أن إجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التأكيد على الجودة في قطاع الخدمات ، حيث احتلت الفقرة رقم (24) (تحرص الادارة على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (23) (تهتم الادارة بتكوين لجان متخصصة للجودة)، وجاء في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (27) (يتم الالتزام بمعايير عالمية للجودة) ، وأخيراً جاءات الفقرة رقم (26) (يتم عقد اجتماعات دورية لنقاش مواضيع الجودة).

كما تظهر نتائج الجدول رقم(11) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التأكيد على الجودة، كون قيم (t) المحسوبة دالة إحصائياً عند

مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية(HO) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، **وهذا يؤكد وجود توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التأكيد على الجودة.**

3-8-1-4 الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التحسين المستمر في قطاع الخدمات.

جدول رقم(12) نتائج اختبار (t)، وملخص بالمتوسط والانحراف المعياري العام للتعرف على مدى التوافق بين شفافية الإبلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التحسين المستمر

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	د	الاهمية	قيمة t	دلالة t
31	تحرص الادارة على وضع سياسات واضحة متعلقة بالتحسين المستمر للاداء والابلاغ المالي.	4.19	0.70	1	مرتفع	16.364	0.000
32	تراقب الادارة عملية التحسين المستمر في الاداء المالي.	3.96	0.61	2	مرتفع	15.423	0.000
33	هناك ثقافة واضحة لدى العاملين في الادارة المالية بما يخص مفهوم التحسين المستمر.	3.90	0.62	3	مرتفع	11.611	0.000
34	تقوم الادارة بتوفير جميع المتطلبات المادية التي تساهم في التحسين المستمر للاداء المالي.	3.79	0.77	4	مرتفع	10.860	0.000
35	يتم تقييم سياسات واجراءات التحسين المستمر بشكل دوري	3.79	0.82	5	مرتفع	9.144	0.000
36	يوجد تحسن مستمر في الابلاغ المالي.	3.58	0.82	8	متوسط	9.360	0.000
37	يتم تطوير نظام المعلومات المحاسبي بشكل يحسن من اداءه.	3.69	0.87	6	مرتفع	11.941	0.000
38	يحتوي نظام المعلومات المحاسبي على آلية تحديد المسؤولية.	3.69	0.68	7	مرتفع	7.241	0.000
39	تتبنى الادارة العليا سياسة الباب المفتوح للاستماع الى الاراء المتعلقة بالتحسين المستمر.	3.44	0.89	10	متوسط	9.497	0.000
40	يتم مكافأة الابداعات الفردية التي تساهم في التحسين المستمر في الادارة المالية	3.48	0.71	9	متوسط	**15.549**	**0.000**
-	**المتوسط الحسابي العام**	**3.75**	**0.56**	-	**مرتفع**	16.600	0.000

تظهر نتائج الجدول رقم (12) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.44-4.19) وان المتوسط العام بلغ (3.71)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00) فإن ذلك يشير إلى أن إجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق

بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التحسين المستمر. حيث احتلت الفقرة رقم (31) (تحرص الادارة على وضع سياسات واضحة متعلقة بالتحسين المستمر للاداء والابلاغ المالي) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (32) (تراقب الادارة عملية التحسين المستمر في الاداء المالي)، وجاء في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (40) (يتم مكافأة الابداعات الفردية التي تساهم في التحسين المستمر في الادارة المالية)، وأخيراً جاءات الفقرة رقم (39) (تتبنى الادارة العليا سياسة الباب المفتوح للاستماع الى الاراء المتعلقة بالتحسين المستمر). وكما تظهر نتائج الجدول رقم(12) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التحسين المستمر، كون قيم (t) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00). وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية(HO) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، **مما يشير إلى وجود توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التحسين المستمر.**

3-8-1-5 الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ تحفيز العاملين وتمكينهم في قطاع الخدمات.

جدول رقم (13) نتائج اختبار (t)، وملخص بالمتوسط والانحراف المعياري العام للتعرف على مدى التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ تحفيز العاملين

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	د	الاهمية	قيمة t	دلالة t
41	هناك ثقة متبادلة بين العاملين في الادارة المالية والادارة العليا.	4.15	0.74	2	مرتفع	20.764	0.000
42	لدى العاملين في الادارة المالية فهم واضح لمسؤولياتهم والتزاماتهم.	3.94	0.48	4	مرتفع	15.771	0.000
43	يتمتع العاملين بالادارة المالية بسلطة في حل المشاكل المالية المختلفة بتفويض من قبل رؤوسائهم	4.02	0.66	3	مرتفع	15.939	0.000
44	يستطيع العاملين في الادارة المالية الوصول الى جميع المعلومات المالية دون الحاجة الى الرجوع الى رئيسهم المباشر.	4.17	0.72	1	مرتفع	10.493	0.000
45	يتم المصادقة دوما على قرارات العاملين في الادارة المالية	3.71	0.79	7	مرتفع	10.600	0.000
46	تعتبر الحوافز الممنوحة للعاملين في الادارة المالية عادلة ومقبوله.	3.69	0.77	9	مرتفع	10.435	0.000
47	يتولد لدى العاملين في الادارة المالية الشعور بالامان الوظيفي	3.94	0.95	5	مرتفع	12.051	0.000
48	يتم مكافأة العاملين بالادارة المالية عندما يتم تكليفهم	3.79	0.74	6	مرتفع	8.256	0.000

						بعمل محدد بوقت محدد.	
0.000	9.855	متوسط	10	0.87	3.54	ترتبط حوافز العاملين بالادارة المالية بمجهودهم ومهاراتهم.	**49**
0.000	**15.633**	مرتفع	8	0.84	3.71	تقييم إجراءات آلية تأمين سرية المعلومات وحماية النظام بشكل دوري ومطابقتها بالسياسات الموضوعة.	**50**
0.000	15.337	**مرتفع**	-	**0.60**	**3.86**	**المتوسط الحسابي العام**	-

تظهر نتائج الجدول رقم (13) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.54-4.17) وان المتوسط العام بلغ (3.86)، وحيث إن هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00) فإن ذلك يشير إلى أن اجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ تحفيز العاملين في قطاع الخدمات ، حيث احتلت الفقرة رقم (44) (يستطيع العاملين في الادارة المالية الوصول الى جميع المعلومات المالية دون الحاجة الى الرجوع الى رئيسهم المباشر) المرتبة الأولى، تلاها الفقرة رقم (41) (هناك ثقة متبادلة بين العاملين في الادارة المالية والادارة العليا.)، وجاء في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (46) (تعتبر الحوافز الممنوحة للعاملين في الادارة المالية عادلة ومقبوله) ، وأخيراً جاءات الفقرة رقم (49) (ترتبط حوافز العاملين بالادارة المالية بمجهودهم ومهاراتهم).

كما تظهر نتائج الجدول رقم (13) وجود توافق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α=0.05) بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ تحفيز العاملين، كون قيم (t) المحسوبة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). كما أن قيم المتوسطات الحسابية الظاهرة في الجدول السابق أكبر من المتوسط الفرضي (test value= 3.00).

وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية(HO) ونقبل الفرضية البديلة (H1)، **ويمكن تفسير هذه النتيجة بوجود توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ تحفيز العاملين.**

4- النتائج والتوصيات:

4-1 النتائج:

بعد ان انتهى الباحثان من تحليل اسئلة الدراسة وفحص فرضياتها، تم التوصل الى النتائج التالية:

1- اجمعت عينة الدراسة على وجود توافق عام بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة، الا ان التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التركيز على العميل هو الاكبر بينما التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التأكيد على الجودة هو الادنى.

2- وجد أن امتلاك الادارة لادوات مؤتمته للتواصل مع العملاء، واستجابتها لشكوى العملاء كانت المؤثر الاقوى الذي ولد توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التركيز على العميل، بينما وجد ان عدم تلبية الشركة لرغبات العملاء بالتواصل عبر شبكة الانترنت كان مؤثرا سلبيا على عدم التوافق بشكل كبير.

3- وجد أن حرص الادارة العليا على تنظيم وتخطيط الوقت بشكل فاعل، وكذلك حرصها على التفاعل مع العاملين الماليين بطرق غير رسمية كانت المؤثر الاقوى الذي ولد توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ دعم الادارة العليا، بينما وجد ان عدم حرص الادارة العليا على تقليص الفجوة بين المراكز الوظيفية وعدم تركيزها على توفير مخصصات المالية لازمة لتطبيق ادارة الجودة الشاملة كان مؤثرا سلبيا على عدم التوافق بشكل كبير.

4- وجد أن حرص الادارة العليا على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية كانت المؤثر الاقوى الذي ولد توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التأكيد على الجودة، بينما وجد ان عدم حرص الادارة العليا على عقد اجتماعات دورية لنقاش مواضيع الجودة كان مؤثرا سلبيا على عدم التوافق بشكل كبير.

5- وجد أن حرص الادارة العليا على وضع سياسات واضحة متعلقة بالتحسين المستمر للاداء والابلاغ المالي كانت المؤثر الاقوى الذي ولد توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ التحسين المستمر، بينما وجد ان عدم حرص الادارة العليا بتبني سياسة الباب المفتوح للاستماع الى الاراء المتعلقة بالتحسين كان مؤثرا سلبيا على عدم التوافق بشكل كبير.

6- وجد أن تمكن العاملين في الادارة المالية الى الوصول الى جميع المعلومات المالية دون الحاجة الى الرجوع الى رئيسهم المباشر كانت المؤثر الاقوى الذي ولد توافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبدأ تحفيز العاملين، بينما وجد ان عدم ربط حوافز العاملين بالادارة المالية بمجهودهم ومهاراتهم كان مؤثرا سلبيا على عدم التوافق بشكل كبير

4-2 التوصيات:

انطلاقا من توجه الباحثين نحو تعزيز التوافق بين شفافية الابلاغ المالي ومتطلبات تطبيق مبادىء ادارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات بشكل اكثر فاعلية فانهما يوصيان بما يلي:

1. تشجيع ادارات الشركات على تحديث سبل تواصلها مع عملائها عبر شبكات التواصل الاجتماعية عبر شبكة الانترنيت وخصوصا ان هذه الشبكات مثل Facebook على سبيل المثال لا الحصر لا تكلف ماديا وتمكن الشركة من تقييم رضى عملائها من جهة وتلبية رغباتهم من جهة اخرى.

2. يجب ان تحرص ادارات الشركات على تقليص الفجوة بين المراكز الوظيفية وذلك من خلال تكوين حلقات وورش عمل مشتركة يتم من خلالها نقاش احتياجات الطواقم المادية وغير المادية ورصد مخصصات دورية لعملية تطبيق ادارة الجودة الشاملة.
3. يجب ان تحرص الادارات على تبني وتفعيل سياسة الباب المفتوح للاستماع الى الاراء المتعلقة بالتحسين، من منطلق ان الاستماع للاراء يشجع على الابداع والابتكار. كما من الضروري ان تقوم ادارات الشركات بربط حوافز العاملين بالادارة المالية بمجهودهم ومهاراتهم كونهم العمود الفقري للشركة ككل.

المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- ✓ الأحمدي، حنان (2000) "التحسين المستمر للجودة: المفهوم وكيفية التطبيق في المنظمات الصحية، **مجلة الادارة العامة**، مجلد 40، عدد 3.
- ✓ محمد العزاوي (2005) "**ادارة الجودة الشاملة**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- ✓ منصور، معن (2012)، "**مدى تطبيق مباديء ادارة الجودة الشاملة في وظائف ادارة الموارد البشرية**" **دراسة ميدانية في القطاع الفندق في محافظة عمان**" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية ادارة الاعمال، جامعة الجنان، طرابلس – لبنان.
- ✓ القشي، ظاهر (2014) "واقع ومعوقات تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية"، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد 6 جامعة الوادي، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

- ✓ Judith Freedman, (2008) "**Financial and Tax Accounting: Transparency and 'Truth'**, available at : http://ssrn.com/abstract=1085862
- ✓ Jui-Kuei Chen, I-Shuo Chen, (2009) " Performance Evaluation for the Banking Industry in Taiwan Based on Total Quality Management" ***Global Journal of Business Research***, *Vol. 3, No. 1.*
- ✓ Knights, David and McCabe Darren (2002) "A Road Less Travelled Beyond Managerialist, Critical and Processual Approaches to Total Quality Management" **Journal of Organizational Changes Management**, V15, No 3.
- ✓ Pankaj M. Madhani, (2007) "Role of Voluntary Disclosure and Transparency in Financial Reporting" **The Accounting World**, Vol. 7, No. 6.
- ✓ Robbins, Stephen and Coutler, Mary, (2005) "**Management**", 8th ed. Pearson Education Inc., New Jersey.
- ✓ Yongtae Kim, Myung Seok Park, and Benson Wier, (2011) " **Is Earnings Quality Associated with Corporate Social Responsibility**", ssrn.com available at: http://ssrn.com/abstract=1899071.

تكنولوجيا شبكة الانترنت وتأثيراتها على المجال المحاسبي

أ. عطا الله عمر – جامعة الحاج لخضر باتنة
د. مسامح مختار – جامعة الحاج لخضر باتنة

ملخص :

يهدف البحث إلي دراسة تأثيرات تكنولوجيا شبكة الإنترنت على المجال المحاسبي ومنها التطوير الجزئي لنظام المعلومات المحاسبي ,وتطوير الهيكل للمعرفة المحاسبية وتطوير المراجعة والإفصاح المحاسبي والرقابة الداخلية على نظام شبكة الإنترنت ,ودراسة دور المحاسب في مجال تكنولوجيا الإنترنت ,منها تصميم قواعد البيانات المحاسبية للبرامج التي تعد على شبكة الإنترنت ,وإعداد تحليل التكلفة والعائد من استخدام شبكة الإنترنت.

الكلمات الدالة: تكنولوجيا الانترنت ,المجال المحاسبي.

Summary:

This research aims to The effects of internet network technology to the field Accounting, and including the partial development of the information system of accounting, and the development of the structure of the accounting knowledge and the development of auditing and accounting disclosure and internal controls on the Internet system, and the role of the accountant in the domain of Internet technology, including accounting databases for programs that are on a network design the Internet, and the preparation of cost-benefit analysis of the use of the Internet.

Key words: Internet technology accounting domain.

مقدمة:

لقد أصبحت تكنولوجيا شبكة الإنترنت هي أكبر شبكة في العالم وهي عبارة عن مجموعة من أجهزة الكمبيوتر المتصلة معاً وهي ليست شبكة قائمة بذاتها وإنما هي شبكة من الشبكات التي تتبادل المعلومات فيما بينها دون قيد أو رقيب.

وركزت المرحلة الأولي لشبكة الإنترنت على استخدام الشخصي ,وركزت المرحلة الثانية على طرق إنشاء التجارة عبر الإنترنت. وفي بداية المرحلة الثانية تم الاهتمام بإنشاء أساسيات للتجارة الإلكترونية Electronic Commerce والتي تمثلت في البحث عبر المنتجات المختلفة وتحديد العروض المناسبة من هذه المنتجات من حيث السعر.

وتتميز شبكة الإنترنت بتوفير كمية كبيرة من المعلومات الفورية الاقتصادية والمالية بأقل تكلفة وفي أقل وقت ممكن. وهذا يعني أن عبء تجميع وتصنيف وتحليل ومراجعة هذا الكم الكبير من المعلومات المالية سوف يقع على المحاسبين ,وهذه المعلومات سوف تكون متاحة عبر شبكة الإنترنت ,في أي وقت وبصورة ديناميكية ومرتبطة بصفقات التجارة الإلكترونية. وهذا يدعو إلي ضرورة أن يؤهل المحاسبين أنفسهم بتقنيات التعامل مع شبكة الإنترنت.

ونتيجة لنمو التجارة الإلكترونية فإن المؤسسة سوف تتجه إلي التشغيل الفوري للبيانات ,وسوف ينعكس ذالك على المحاسبة في صورة الإدخال الفوري وغير مرئي والتشغيل فوري غير المرئ للبيانات المحاسبية وسوف يؤدي بالضرورة إلي تطوير أساليب المراجعة, حتي يمكنها التكيف مع النظم الفورية لشبكة الإنترنت.

كل ما سبق يدعونا إلي القول بأن لن يقتصر تأثير شبكة الإنترنت على المنافسة بين المؤسسات ,بل سيتجاوزه ليشمل المنافسة بين الاقتصاديات القومية ,حيث سيكون هناك تأثيراً أكبر في المجتمعات التي تملك استخدامات أكثر للشبكة العالمية.

وعلبه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تكنولوجيا شبكة الإنترنت وتأثيراتها على المجال المحاسبي ودور المحاسب في مجال شبكة الإنترنت.

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرقت الدراسة إلي المحاور التالية:

* ما هي تأثيرات تكنولوجيا شبكة الإنترنت على المجال المحاسبي.
* ما هو دور المحاسب في مجال تكنولوجيا شبكة الإنترنت.

أولاً: تأثيرات تكنولوجيا شبكة الإنترنت على المجال المحاسبي

لقد أحدث التطور التقني تغيرات جذرية في البيئة التي تمارس من خلالها المحاسبة ,فقد كان لظهور الحاسب الآلي أثر كبير على النظم المحاسبية وعلى وظيفة المحاسب ,كما كان لظهور شبكة الإنترنت تأثيرات متعددة على المحاسبة ,منها انتشار المعرفة المحاسبية ,ونظم الرقابة الداخلية وعمليات البورصة ,وتصميم النظم المحاسبية والإفصاح المحاسبي. وبما يلي سوف نتناول هذه التأثيرات نشئ من الإيجاز:

1- تأثير تكنولوجيا شبكة الإنترنت على التعليم في المجال المحاسبي[1]: تعتبر شبكة الإنترنت أحد التقنيات التي يمكن استخدامها في التعليم العام بصفة عامة وهي عبارة عن شبكة ضخمة من أجهزة الحاسوب المرتبطة ببعضها البعض والمنتشرة حول العالم.

ويشير العديد من الباحثين إلي أن شبكة الإنترنت سوف تلعب دورا كبيرا في تغيير الطريقة التعليمية المتعارف عليها في الوقت الحاضر,ولقد أشار مدير شركة مايكروسوفت العالمية إلي أهمية شبكة الإنترنت في التعليم بقوله: إن طريق المعلومات السريع سوف يساعد على رفع المقاييس التعليمية لكل فرد في الأجيال القادمة حيث يتيح ظهور طرق جديدة في التدريس ومجالا أوسع بكثير للاختيار , انطلاقا من الآتي:

1-1- تعتبر شبكة الإنترنت بمثابة مكتبة كبيرة تتوفر فيها مختلف أنواع الكتب والبحوث وفي مختلف المجالات, حيث يمكن الإطلاع على آخر الأبحاث العلمية والتربوية وآخر الإصدارات من المجلات والنشرات وتنزيلها.

1-2- تحميل العديد من البرامج التطبيقية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التعليم والتعلم.

1-3- إمكانية التواصل مع ذوي الاختصاص من الأشخاص والجمعيات الأكاديمية والمهنية وتبادل الخبرات والآراء معهم.

وتعزيزاً لما سبق يمكن النظر لشبكة الإنترنت إلي شبكة الإنترنت على أنها وسيلة فعالة في جذب الطلبة وترغيبهم بالتعلم من حيث[2]:

* سهولة التعامل مع شبكة الإنترنت التي أصبح استخدامها متاحاً في معظم المجالات.
* الكلفة المنخفضة للحصول على مستلزمات التعليم والتعلم.
* السرعة في توفير المادة العلمية وتعزيزها وتحديثها أولا بأول.

2- تأثير تكنولوجيا شبكة الإنترنت غلي نظم الرقابة الداخلية:

2-1- تطوير أساليب الرقابة الداخلية: تكتسب الرقابة الداخلية في ظل أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية أهمية خاصة لأسباب عديدة منها عدم وجود مستندات, أو سجلات في شكل مرئي بالإضافة إلي المقومات والضوابط الرقابية المعروفة في النظام اليدوي والنظم المعتمدة على جهاز الحاسب الآلي, فإن أساليب الرقابة الداخلية للنظم المحاسبية في طل وجود التجارة الإلكترونية نحتاج إلي ضوابط رقابية إضافية:

2-1-1- رقابة الصفقات الإلكترونية: تعتبر الرقابة على الصفقات من أهم نقاط الرقابة فمن المتوقع أن تمثل نسبة كبيرة من حالات الغش المالي عن طريق شبكة الانترنت في إضافة صفقات أو تغيير في قيمة الصفقات, ويمكن تطوير أساليب الرقابة الداخلية للصفقات عن طريق:

* تقسيم النظام العام إلي نظم مساعدة ومستقلة: هدف هذا الأسلوب منع إجراء التسويات اللازمة لتغطية التزوير أو الاختلاس في السجلات المساعدة.

* السجلات والملفات الثنائية: يتم إنشاء سجل إضافي تلقائياً بمجرد إدخال بيانات أو تعديل أو تسويات في السجل الأصلي BACK-UP COPY ويتم الاستعانة بهذه النسخة الإضافة إذا تم إتلاف أو محو البيانات من السجل الأصلي عن طريق الخطأ أو التعمد. مع ملاحظة ضرورة أن لا يتعامل الموظف القائم بإدخال البيانات مع النسخة الإضافية سواء بالإطلاع أو إجراء التعديلات عليها[3].

* النقل الدوري للمحاسبين بين الأنظمة المساعدة: يهدف هذا الأسلوب إلي التأكد من أن برنامج الكمبيوتر المستخدم يقوم بتحقيق الهدف المنشود أي التأكد من أن مصمم برنامج الكمبيوتر لم يحور فيه, أو لم يضف إليه (أو يختزل منه) بعض الأجزاء لتغطية اختلاسات أو حذف بيانات غير مرغوبة.

2-1-2- انتقاء المتعاملين: يعني ذالك تحديد من له حق الوصول إلي البيانات الحقيقية وإجراء تعديلات في قيم البيانات أو تعديل هيكل علاقات هذه البيانات[4].

2-1-3- استخدام بعض أنظمة تقنية تكنولوجيا شبكة الإنترنت: من هذه الخدمات نظام التحكم في الإدخال, ونظام تحديد التي يقدمها الجهاز الرئيسي, للأجهزة الفرعية المشركة في شبكة الإنترنت.

2-2- الرقابة على التوقيع الإلكتروني: لا شك أن التوقيع يجسد الرضا ويلعب دوراً أساسيا في تعبير الموقع عن رضاه والالتزام بما وقع عليه من عقد أو اتفاق ومن خلاله يمكن نسبته إلي صاحب التوقيع[5] ,ويرتبط التوقيع بالتقرير المالي والتجارة الإلكترونية والذي يعتبر عامل الأمان والسرية لهذه التوقيعات مصدراً للاهتمام في التعاملات عبر شبكة الإنترنت. وذالك لأنه عندما يتم التعامل عبر الإنترنت فسوف يتم التوقيع بواسطة جهاز الحاسب أو أي أداه معلوماتية أخري مستخدماً توقيعاً رقمياً.

2-3- الرقابة على خصوصية وسرية تبادل المعلومات: تهدف تلك الرقابة تجنب سوء استخدام المعلومات, وهنالك عدة إجراءات للرقابة على أنظمة المعلومات المحاسبية على الحاسب الآلي يمكن استخدامها في حالة النظم المحاسبية المعتمدة في ظل وجود التجارة الإلكترونية منها:

* يجب أن يكون الوصول لأنظمة المعلومات المحاسبية المتوافرة على شبكة الانترنت مقصوراً على الأشخاص الذين يحتاجونها في إنجاز مهامهم المصرح لهم القيام بها.
* يجب أن يكون مسموحاً للمراجع الخارجي الوصول إلي أي جزء من النظام في أي وقت.
* يجب حماية البيانات المخزنة بطريقة سلمية من التعديلات غير المصرح بها ومن التلف.

2-4- الرقابة الإستراتجية لنظام المعلومات: يوجد عدة أسس لهذه الرقابة وهي:

* رقابة عمليات نظم المعلومات باستخدام كلمة السر.
* الحماية الآمنة علاوة على السرية لنظام المعلومات.
* الاستخدام الصحيح لجهاز الكمبيوتر.

3- تأثيرات تكنولوجيا شبكة الإنترنت على تطوير تصميم نظام المعلومات المحاسبية:

نتيجة لظهور المواقع المحاسبية عبر الشبكة الدولية للمعلومات سوف تحدث تأثيرات على تصميم نظام المعلومات المحاسبي (تصميم مخرجات ومدخلات وتشغيل بيانات النظام المحاسبي[6].

3-1- التأثير على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي:

يترتب على إستخدام شبكة الإنترنت تطوير لشكل مخرجات نظم المعلومات المحاسبية حيث يتم عدم الاعتماد على التقارير المطبوعة نتيجة لإصدار التقارير من خلال شبكة الإنترنت ,حيث يستطيع أي مستخدم الحصول على معلومات التي يحتاج إليها من خلال البحث في الموقع المحدد للمؤسسة, وفي الفترة الزمنية التي يرغب في التعامل خلالها ومن أي مكان .

ويجب تصميم الموقع الخاص بالمؤسسة بما يمكن من توفير المعلومات التي تناسب كل فئة من فئات المستخدمين للبيانات المتوفرة على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.

تتمثل إحدى الطرائق الأولي التي ستبدأ بها المؤسسات استخدامها للأدوات المعلوماتية لشبكة الإنترنت داخليا, في التخلي التدريجي عن التقارير المطبوعة بالحاسب الآلي ,ففي الماضي العديد من المؤسسات, عندما كنت تقصد مكتب أحد رجال الإدارة العليا فإنك كنت تري

3-2- التأثير على مدخلات نظام المعلومات المحاسبي:

ستؤثر تقنية الإنترنت على شكل المدخلات ,حيث ستكون المدخلات في شكل فاتورة إلكترونية ,بديل للفاتورة الورقية, وستكون وسائل الدفع الإلكترونية بديل لوسائل الدفع التقليدية (شيك-كمبيالة) ,وبالتالي يجب تصميم النظم المحاسبية بطريقة يمكنها أن تتكيف وتتفاعل مع التدفق السريع ,والزائد لمدخلات البيانات عن العملاء والمنافسين ,ويترتب على ذالك ضرورة تأمين شبكة المؤسسة المتصلة بالإنترنت بحيث لا تسمح بالتعامل إلا مع المسموح لهم بذالك.

3-3- التأثير على تشغيل البيانات المحاسبية:

نتيجة للتعامل مع الإنترنت لا يتم الاعتماد على استخدام الدفاتر التقليدية كدفتر الأستاذ وسوف يتم استخدام قواعد البيانات والتي تحتوي على قاعدة كبيرة من التطبيقات المحاسبية[7].

4- النشر الإلكتروني للبيانات المحاسبية:

يعد الإفصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر القوائم والتقارير المحاسبية والمالية والتي تستخدم لإغراض اتخاذ القرارات ,إن الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية والتقارير المحاسبية من البيانات والمعلومات المحاسبية ,وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها[8].

أما الإفصاح الإلكتروني للبيانات المحاسبية يعني نشر مخرجات المحاسبة الإلكترونية على شبكة الإنترنت أي عرض المعلومات فقط وليست معالجتها كما هو في المحاسبة الإلكترونية, وهذا لا يعني طبعا أن الإفصاح الإلكتروني للبيانات المحاسبية يتطلب وجود محاسبة إلكترونية فمن الممكن إدخال مخرجات المحاسبية اليدوية إلي الشبكة الدولية للمعلومات[9].

وبذلك فإن النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية يمثل أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الاستفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها المؤسسة إلى الجهات ذات العلاقة.

ويثير الإفصاح الإلكتروني عدة قضايا أهمها ما يلي[10]:

* هل يمكن أن يتضمن هذا الإفصاح التنبؤات المستقبلية لنشاطات المؤسسة وإنتاجها والتقارير الفترية والقطاعية والتقارير الملحقة لأثر تغيرات الأسعار وأثر ذالك على المنافسة.

* تكلفة الإفصاح (زيادة أعباء التطبيق) وهل تتحمل المؤسسة وحدها التكلفة ,هل يتطور تصميم نظام المعلومات المحاسبي في هذا الاتجاه.

* مسؤولية مراقب الحسابات عن مواد الإفصاح الإلكتروني بخلاف القوائم المالية التي راجعها المراقب.

* يفتح هذا الإفصاح للمستخدمين المسجلين الباب نحو إجراء التعاملات مع البنوك والبورصة من خلال شبكة الإنترنت ,وهذا يتطلب اتخاذ ضوابط ضرورية تتعلق بالسرية والأمن.

5- استخدام تكنولوجيا شبكة الإنترنت في مجال التحاسب الضريبي:

يمكن استخدام شبكة الإنترنت في مجال التحاسب الضريبي ,مما يسهل على الممولين ومصلحة الضرائب سهولة الإجراءات ,وتوفير التكاليف الناتجة عن انتقال الممولين إلي مصلحة الضرائب والحصول على نموذج الإقرار ثم كتابة مفرداته ثم إرساله مرة أخري إلي المصلحة المختصة والزحام الشديد الناتج عن ذالك ,ويتم ذالك بأن تطلب مصلحة الضرائب الإقرارات من الممولين عن طريق شبكة الإنترنت وتقوم مصلحة الضرائب بإرسال نماذج الربط الضريبي المختلفة عن طريق هذه الشبكة[11].

6- تأثير تكنولوجيا شبكة الإنترنت على بيئة الأعمال وانعكاساتها على المحاسبة:

تتمتع المؤسسات ذات النظام الإداري الكفء بقدرة على مواجهة منافسيها ,وبالتالي يتوافر لدي هذه المؤسسات الحافز على تبني التقنية التي تجعلها أكثر إنتاجية ,وتوفر الوثائق والشبكات الإلكترونية لدوائر التجارة والأعمال فرصاً واسعة لتحسين إدارة المعلومات ,وخدماتها ,وعلاقاتها مع المؤسسات الآخري ,وكما أن شبكة الإنترنت كان لها تأثيراً على مجال التجارة والأعمال.

حيث تمكن شبكة الإنترنت المؤسسات من توفير خدمات معلوماتية إعلامية عن سلعها بتكلفة أقل بكثير بالمقارنة بكافة الوسائل الإعلامية الأخرى لأنها تحقق اتصالا ثنائياً في اتجاهين بين المورد والبائع .وهذا يعني أن بيئة الأعمال تأثرت بشبكة الإنترنت.

6-1- التفاعل المستمر بين العملاء والموردين:

توفر تقنية شبكة الإنترنت فرصة كبيرة للمشترين للاتصال والتفاعل مع البائعين ,وسوف يتاح للعملاء فرصة أكبر للحصول على معلومات عن المنتجات التي يتعاملون معها من خلال مواقع المؤسسات المنتجة لها غبر شبكة الإنترنت .ويمكن أن تستخدم شبكة الإنترنت في استطلاع أراء العملاء والتعرف على رغباتهم بشأن التعديلات المتوقعة أو المطلوب تنفيذيها على المنتجات. ويضاف غلي ما سبق أن شبكة الإنترنت توفر تنظيم فعال لخدمات ما بعد البيع.

وعن طريق شبكة الإنترنت يمكن توسيع دائرة الموردين للمؤسسة ,بالإضافة إلي بعض الموردين المرتبطين بالمؤسسة بعقود طويلة الأجل سوف يكون لهم اتصال مباشر وفوري بالمؤسسة عن طريق شبكة الإنترنت ويكون مسموح لهم بالوصول إلي شبكة المؤسسة للحصول على معلومات عن جداول الإنتاج حتي يمكنهم وضع جداول التوريد في التوقيت والمواعيد المناسبة.

6-2- إدارة نظم الأعمال الذكية:

معظم أنشطة الأعمال الذكية المفتوحة عبر شبكة الإنترنت سوف تتضمن كمية هائلة من المعلومات الغير محمية ,في بيئة المنافسة تجميع وتفسير إدارة الأعمال الذكية سوف تلعب دور هام وتمثل ميزة تنافسية للمؤسسات التي تتعامل معها .والمحاسب تكون له مسؤولية تحديد صناع القرارات الذين يجب أن يمدهم بالمعلومات المختلفة وكيفية إدخال هذه المعلومات ضمن نظم المعلومات المحاسبية الإدارية ,بالإضافة إلي كيفية حماية هذه المعلومات من التلاعب.

ثانياً: دور المحاسب في مجال تكنولوجيا شبكة الإنترنت

إن دور المحاسب في مجال شبكة الإنترنت قد يتعرض للانتقاد ,إذا ما أخذنا في الاعتبار ارتباطه الدائم بالقياس المالي ,ولكن في حالة البحث عن المصادر الأخرى في المؤسسة ,والتي من المحتمل أن يكون لها دور في مجال الإنترنت ,لن تجد إدارة المؤسسة من الوظائف والأنشطة التي تتوافر لديها ما هو مؤهل لهذا العمل أكثر من المحاسب الإداري بما له من خبرة في القياس والمقارنة وإمكانية عرض النتائج بشكل يخدم الإدارة.

وللمحاسب مهام عديدة في مجال الإنترنت من أهمها دوره في تصميم قاعدة البيانات المحاسبية للمواقع المحاسبية على الإنترنت ,ودوره في تصميم المواقع المحاسبية نفسها ,ودوره في تحليل التكلفة والعائد من استخدام شبكة الإنترنت.

1- دور المحاسب في تصميم قاعدة البيانات المحاسبية للمواقع المحاسبية على تكنولوجيا شبكة الإنترنت: المحاسبون هم الأقدر على تصميم البيانات لبرامج الإنترنت ,حيث يستطيع المحاسب التعامل مع البيانات من حيث جمعها وتوليفها وتلخيصها ,وتبوبها وتشغيلها واستخلاص النتائج منها .كل ذالك بطريقة منظمة لا نشوز فيها ,ومهما كانت هذه البيانات مالية أو كمية أو وصفية .أما عملية توفير هذه البيانات والتي قد تكون علمية أو سياسية أو جغرافية فهي ليست مهمة المحاسب ولكن مهمته تأتي من كيفية التعامل مع البيانات[12][14].

فعلماء البيئة على سبيل المثال يوفرون بيانات عن التلوث وعناصره وأرصدة الموارد الطبيعية المختلفة إلي غير ذالك ,ويكون دور المحاسب هو تصميم قاعدة البيانات لهذه المعلومات العلمية فهو لا يتدخل في البيانات (المدخلات) نفسها ولكنه يقوم بترتيبها وتبويبها على حسب أراء واستنتاجات هؤلاء العلماء ويقوم بالربط بينها وعلى سبيل المثال يقوم بالمقارنة بين نسب التلوث في السنوات المختلفة ,ويمكن أن يكون له دور في تقويم أرصدة الموارد الطبيعية .فالذي يقوم بكل المهام (المحاسبين- الاقتصاديين- الإحصائيين) وكلها تخصصات تجارية فكل شيء له قيمة ويمكن قياسه يكون مجال اهتمامه علم المحاسبة ,وجزء كبير من استخدامات المؤسسة للأغراض التجارية من تسويق وإعلان ونظم محاسبية في شبكة الإنترنت ,تعتبر مجالات اهتمام المحاسبون وعملهم.

أي هناك دور هام للمحاسب في تصميم قواعد البيانات للمواقع المحاسبية على شبكة الإنترنت ,ودور هام في تقويم استخدامها وفي تشغيل النظم التي تعتمد عليها بما يتيح الحصول على المخرجات الملائمة وذالك لما له من خبرة في التعامل مع البيانات.

2- دور المحاسب في تصميم المواقع المحاسبية على تكنولوجيا شبكة الإنترنت: يلعب المحاسب دور هام في تصميم المواقع المحاسبية على شبكة الإنترنت ,لأنه الوحيد الذي توافر لديه الخبرات المحاسبية التي تمكنه بالاستعانة بتقنية الإنترنت ,من تصميم المواقع المحاسبية .ولذالك فمن الضروري أن يؤهل المحاسب نفسه بتقنيات لإنترنت والخاصة بإنشاء مواقع محاسبية على شبكة الإنترنت.

وفي الماضي كان حتي يمكن للمحاسب إنشاء مواقع محاسبية على شبكة الويب يجب أن يجيد لغة البرمجة مثل HTML ,وأن يكون ملماً ببرامج المعالجة للرسوم ,ولكن الآن الأمر أصبح أيسر بكثير ,حيث يتوافر الآن برامج خاصة بإنشاء مواقع ويب ,حيث يوفر للمستخدم إمكانية إنشاء صفحات ويب معقدة ,بسهولة فائقة وجهد بسيط.

3- مهمة المحاسب في تحليل التكلفة والعائد من استخدام تكنولوجيا شبكة الإنترنت: من المهام الأساسية للمحاسب في مجال الإنترنت إعداد تحليل التكلفة والعائد من استخدام الإنترنت .حيث يبدأ

المحاسب بالمفاضلة بين بدائل هي الاشتراك في الإنترنت أو استجار خدمات شبكة الإنترنت أو عدم استخدام الشبكة أصلاً وهذا بصفة عامة يتوقف على عدة عوامل:

3-1- حجم المؤسسة: سواء المعيار حجم رقم الإعمال أو إجمالي الأرباح السنوية أو رأس المال ,فإن المؤسسات كبيرة الحجم أكثر حاجة وأقدر على الاشتراك في شبكة الإنترنت .ويكون لديها المقدرة على تحمل التكاليف الثابتة لاستخدامه .بينما في حالة المؤسسة صغيرة الحجم على تحمل التكاليف الثابتة لاستخدام الإنترنت ,ولهذا من الأفضل استئجار خدمات الإنترنت بوقت محدد بالساعة في حالة الاحتياج ,وبالأخص إذا كان معدل استخدامها بسيطاً.

3-2- سرعة الحاجة للمعلومات في وقت محدد: المؤسسات التي تتأثر أعمالها كثيراً بسرعة الحصول على المعلومات والاستجابة السريعة لها مثل مؤسسات الاستثمار في الأوراق المالية ,وبورصات الأوراق المالية يصبح اشتراكها في الإنترنت ضرورة وذالك لتتمكن من شرعة الاستجابة لهذه المؤثرات .وقد يلزم القانون إتمام التعاملات في سوق الأوراق المالية عبر شبكة الإنترنت.

3-3- مدي الانتشار المكاني للمؤسسة: فكلما زاد الانتشار للمؤسسة في مناطق جغرافية متباعدة وذالك مثل الشركات المتعددة الجنسيات يصبح الاشتراك في شبكة الإنترنت مهم لربط فروع الشركة بالمركز الرئيسي والعكس.

3-4- وجود كوادر محاسبية مؤهلة ومدربة للتعامل مع شبكة الإنترنت.

الخاتمة:

تتصف الممارسات المحاسبية بالدينامكية ,وقد ساعد على مقابلة هذه الدينامكية استخدام أجهز ة الحاسبات الآلية واستخدام تقنية الإنترنت ,وقد نلخص نتائج دراسة تأثيرات تكنولوجيا شبكة الإنترنت على المحاسبة ودور المحاسب في مجال الإنترنت إلي:

* المعلومات المحاسبية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية سوف يتم الإفصاح عنها بصفة فورية على شبكة الإنترنت دون التدخل من المؤسسات التي تتم بها هذه التجارة.

* نتيجة الإفصاح الفوري للقوائم المالية على شبكة الإنترنت ,سيكون هناك ضرورة لسرعة تطبيق معايير المحاسبة الدولية حتى يكون هناك قدر كبير من التجانس بين القوائم المفصح عنها.

* ستتيح شبكة الإنترنت للمحاسب أن يكون على اتصال فوري بفروع شركاتهم التي لها فروع على المستوي المحلي والعالمي.

* تسمح شبكة الإنترنت للمستثمرين والعملاء ,والحكومة من التعرف على نشاط المؤسسة.

* توفر تقنية شبكة الإنترنت مجال واسع للمعرفة المحاسبية ,نتيجة لتوافر ملخصات للدويات العلمية والكتب والرسائل الجامعية.

* حدث تغيير في شكل التقارير التقليدية حيث أصبحت التقارير دينامكية وأخذت شكل الرسوم وأرقام جاهزة.

* يجب تطوير الإجراءات الضريبية بحيث تسمح بتقديم الإقرارات وإجراءات الطعن والربط الضريبي ,باستخدام تقنية الإنترنت .وهذا يتطلب تنمية مهارات العاملين بمصلحة الضرائب بتقنية المعلومات ,وتزويد المصلحة بالأجهزة ة والمعدات اللازمة.

* تغيير شكل مدخلات النظام المحاسبي نتيجة لظهور الفاتورة الإلكترونية ووسائل الدفع الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

الاحالات:

[1]- زياد هاشم السقا وآخرون , دور التعليم الإلكتروني زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي, مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ,العدد 02, 2012,ص ص 52- 53 المصدر: http://www.univ-ouargla.dz/pagesweb/PressUniversitaire/doc/ABPR/E02/E0203.pdf

[2]- عمر حمداوي العربي بن داود ,دور الإنترنت في خدمة البحث العلمي ,مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ,2011, ص 475.

[3]– ناظم شعلان جبار ,التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق في إطار عناصر البيئة التقنية الحديثة وأثرها علي جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية –دراسة ميدانية في ميدان الرقابة المالية ,مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية ,العدد 03 ,المجلد 02 ,2012, ص 97.

[4]- رشا حمادة ,أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية –دراسة ميدانية ,مجلة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ,العدد 01 ,المجلد 26 ,2010, ص 318.

[5]– إبراهيم إسماعيل الغبي ,التوقيع الإلكتروني ,مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية,العدد 01,السنة السادسة ,ص 155.

[6]- حسن السيد سالم ,تنظيم السياسة المحاسبية للتقارير المالية الإلكترونية علي شبكة الإنترنت لتعظيم منفعة المعلومات المحاسبية ,رسالة دكتوراه ,2006, ص ص 91-92.

[7]– محمد شريف توفيق , *أثر التجارة الالكترونية علي تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية- دراسة أختبارية بالتطبيق علي استخدام القطاع المصرفي لوسائل دفع ا لنقود الكترونية وخدماتها المرتبطة بأنظمة البنك الفوري (الالكتروني) ,2003, ص 20.المصدر: http ://mstawfik.tripod.com*

[8]– ناظم حسن رشيد ,دور مراقب الحسابات في إضفاء الثقة بالبيانات المحاسبية المنشورة علي الإنترنت في بيئة التجارة الإلكترونية,مجلة تكرير للعلوم الإدارية والاقتصادية, جامعة تكرير , كلية الإدارة ,المجلد 07 ,العدد 24, 2011, ص 177 المصدر: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=742

[9]- بكر إبراهيم محمود ,دور ومسؤولية مراقبي الحسابات في العراق تجاه الإفصاح الإلكتروني للقوائم المالية, ص 4 المصدر: http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=742

[10]- محمد شريف توفيق ,توظيف الشبكة الدولية للمعلومات لدعم البحث العلمي – تطبيق علي مجالات البحث المحاسبي والإفصاح الإلكتروني ,مؤتمر إستراتيجيات تنمية القدرات الذاتية والتنافسية للاقتصاد المصري ,جامعة الزقازيق ,1998, ص 27.

[11]- إيناس عبد الله حسن البياتي ,المشاكل المحاسبي عن معالجة الصفقات المالية التجارية في ظل التجارة الإلكترونية وأثرها في ظل مقومات النظام المحاسبي للشركات العاملة في العراق ,مجلة تنمية الرافدين ,جامعة الموصل ,2006, ص ***198*** .

[12]– متولي طلعت عبد العظيم ,تطوير نظام المعلومات المحاسبي : مدخل تنظيمي ,رسالة دكتوراه غير منشورة ,جامعة طنطا ,1996, ص 88.

السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري1990-2014.

أ. حاجي سمية- جامعة محمد خيضر-بسكرة
أ.د مفتاح صالح-جامعة محمد خيضر-بسكرة

ملخص:

تسمح لنا هذه الدراسة، بإعطاء صورة واضحة عن العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية ، والاختلال في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، مع توضيح المفاهيم العامة للسياسة النقدية وميزان المدفوعات، حيث ان وضعية اي اقتصاد ما، قد تعرف ظروفا مختلفة تبعا للأهداف المتوخاة من قبل السياسة النقدية من جهة، وابراز مدى فعالية هذه السياسة في التحكم بالمتغيرات النقدية من جهة اخرى، ومن اهداف هذه الدراسة هو اظهار مواطن الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري، ودور السياسة النقدية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، السياسة النقدية، الميزان التجاري، الاستقرار الاقتصادي، السياسة الاقتصادية.

Résumé:

Permettez-nous d'étudier, donnant une image claire de la relation entre la politique monétaire, et le déséquilibre dans l'équilibre de la balance des paiements algérienne, avec entourant les perceptions du public sur la politique monétaire, la balance des paiements, puisque le statut de toute économie, vous savez peut-être des circonstances différentes selon les objectifs prévus par la politique monétaire de part, et mettre en évidence l'efficacité de cette politique dans les variables monétaires sur l'autre contrôle de la main, et les objectifs de cette étude est de montrer les problèmes dans la balance des paiements algérienne, et le rôle de la politique monétaire et sa position dans l'économie algérienne.

Mots clés: balance des paiements, la politique monétaire, la balance commerciale, la stabilité économique, politique économique

تمهيد:

ان الحفاظ على التوازن الخارجي، يعتبر من اهم الأهداف الاقتصادية الاساسية التي تسعى اي دولة جاهدة الى تحقيقها، حيث اذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما، مكن تعويض ذلك لكفالة التوازن الحسابي عن طريق العمليات المتوازنة. حيث يعد وجود الاختلال في ميزان المدفوعات من اهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني، لما له من اهمية تتعلق بمركز الدولة في المعاملات الاقتصادية الدولية، لا سيما في حالة حدوث عجز، فانه تتدخل السلطات من اجل احداث توازن في هذا الميزان، وذلك باستخدام مجموعة من الاجراءات الاقتصادية التصحيحية، دون الحاق اضرار بالاقتصاد الوطني.

ميزان المدفوعات يعتبر ظاهرة نقدية، بمعني ان العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، هي المسؤولة عن انتاج هذه الاختلالات، فعند زيادة العرض النقدي مقارنة بالطلب، فانه الافراد يلجؤون لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ولان الدول النامية تتسم بضعف مرونة الجهاز الانتاجي وضيق نطاق سوق المال، هنا يتوجه الافراد لشراء السلع المعدة للتصدير، مما يؤدي لانخفاض الصادرات وزيادة الواردات، فضلا عن الاقبال على الاستثمار في الاوراق المالية الاجنبية، مما يترتب عليه في ميزان المدفوعات. هذا الاخير(العجز) يمكن معالجته بالعديد من الاساليب والطرق، منها تطبيق السياسة النقدية، وللتعرف على هذه الطريقة يمكن طرح التساؤل التالي:

- الاشكالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية الجزائرية في علاج الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري؟

وللإجابة على هذا التساؤل، فإننا سنعالج الموضوع في النقاط التالية:

- ✓ مفاهيم حول ماهية السياسة النقدية.
- ✓ مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.
- ✓ نمذجة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري.

الجزء الاول: مفاهيم حول ماهية السياسة النقدية :

سنطرح من خلال هذا العرض مجموعة من المفاهيم العامة، التي تتناول موضوع السياسة النقدية:

اولا: مفهوم السياسة النقدية: السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والاجراءات النقدية، بصرف النظر عما اذا كانت اهدافها نقدية او غير نقدية، وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية، التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي:

- ان اي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية، لابد ان يضم مجموعة من العناصر، منها:[1]

1- الاجراءات والاعمال التي تقوم بها السلطات النقدية: هذا يعني ان السياسة النقدية تختلف عن النظري النقدية، فالأولى هي مجموعة الاجراءات والتدابير العملية، التي تقوم بها السلطات النقدية

المتمثلة في البنك المركزي، وذلك لحل مشاكل اقتصادية. اما النظرية النقدية فهي تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية وتبيان طرق معالجتها، فنظرتها للمشكلة الاقتصادية، نظرة علمية مجردة في ظروف معينة، فتوصي بما ينبغي ان يكون عليه النظام الاقتصادي.

2- تستعمل الاجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية والتأثير في سلوك الاعوان المصرفيين وغير المصرفيين: يعني ان وسائل عمل السلطات النقدية، تستطيع ان تؤدي اما رقابة مباشرة من طرف السلطات للمتغيرات النقدية(القرض، الصرف، الفائدة)، واما تدخلات في سوق المال لغرض التأثير في خلق النقود لمؤسسات القرض(عرض النقود)، وسلوك الاعوان غير الماليين من ناحية التمويل وحيازة السيولة.

3- تهدف السياسة النقدية الى تحقيق اهداف تحددها السلطات النقدية: هذا يؤول الى ان للسياسة النقدية اهداف تسعى لتحقيقها، ولابد من التفرقة بين الاهداف الوسيطة لها والاهداف النهائية، حيث ان الاهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية، والمرتبطة بشكل كاف بالأهداف النهائية، وهذه الاخيرة التي تتأثر فعليا بالمتغيرات النقدية، ونميز هنا بين الاهداف النهائية للتوازن الداخلي كمكافحة التضخم، واهداف نهائية للتوازن الخارجي وهي استقرار سعر صرف العملة الوطني.

ثانيا: اهداف السياسة النقدية، وادواتها:

1- الاهداف النهائية للسياسة النقدية: هناك اتفاق واسع على ان الاهداف الرئيسة، والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام، والسياسة النقدية بشكل خاص، هي: [2]

أ- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

ب- العمالة الكاملة.

ت- تحقيق معدل نمو عال.

ث- توازن ميزان المدفوعات.

وطرأ تطور على هذه الاهداف، بحيث قبل 1929(ازمة الكساد)، كان هدف السياسة النقدية المطبقة من طرف السلطات النقدية، هو تحقيق استقرار الاسعار ومكافحة التضخم، لكن كينز جاء بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف اخر للسياسة النقدية، وهو تحقيق العمالة الكاملة، ومع منتصف خمسينات القرن الماضي، ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو، وتلاه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات، والشكل الموالي(المربع السحري لكالدور) يوضح مخطط لأهداف السياسة النقدية. [3]

بعد تسليط الضوء، على اهداف المربع السحري، والتي تمثل الاهداف النهائية للسياسة النقدية، نعمد الى طرح اشكالية التعارض بين اهدافها، فالعلاقة بين استقرار الاسعار والتوظيف الكامل، هي احدى الحالات التي توضح ذلك، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت، فزيادة التشغيل

تؤدي الى رفع الاسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة التشغيل تؤدي الى رفع الاسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الاسعار، وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الاخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، الا ان ذلك سيؤدي الى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الاسعار المحلية، وهكذا يمكن ان يؤدي التوظيف الكامل، الى رفع مستويات الاسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات، وبالتالي التأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات.

اما العلاقة بين النمو واستقرار الاسعار فهي واحدة من اكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد ان النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الاسعار، في حين يرى البعض ان التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، اما من منظور البعض الاخر(موقف وسط)، فان التضخم لا يساعد على تحقيق معدل اسرع للنمو الا انه يكون ملازما له.[4]

2- **ادوات السياسة النقدية:** تظهر القوة الاساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في قدرتها، على زيادة او انقاص حجم النقود، لدى الجهاز المصرفي، وكذلك في المجتمع وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الادوات والوسائل والاساليب الفنية للسياسة النقدية، وتتمثل هذه الادوات في:[5]

أ- **<u>الرقابة الغير مباشرة:</u>** وتتمثل في الادوات والوسائل، التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة، وذلك بصفة غير مباشرة، عن طريق التأثير على كمية او حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال، التي يراد توجيهه اليها. ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله الى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي، مع ما يترتب على ذلك بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.[6] وتعتمد هذه الطريقة على الادوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل: [7]

✓ **<u>سعر اعادة الخصم(سعر البنك)</u>**: هو الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل اعادة خصم الاوراق التجارية (المخصومة لديه)، واذون الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية لزيادة نسبة السيولة لديها. و يستخدم البنك المركزي، هذه السياسة كوسيلة غير مباشرة، وهو اقدم اسلوب مارسته البنوك، فاستخدم من طرف بنك انجليز 1839، حيث عن طريقه يستطيع البنك المركزي التحكم في كمية النقود المتداولة.

ففي حالات التضخم، يقوم البنك المركزي برفع سعر اعادة الخصم، الامر الذي يجعل تكلفة الاقتراض منه مرتفعة، فتقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم، فيقل الطلب على السيولة بخصم الاوراق التجارية، ويحتفظ العملاء بأوراقهم نظرا لارتفاع تكلفة الخصم، وبهذا تنخفض قدرة البنوك على

توليد النقود، والنتيجة ينخفض حجم الائتمان المصرفي، وحجم الكتلة النقدية على مستوي الاقتصاد الوطني. لكن في حالة اتباع سياسة انكماشية من قبل البنك المركزي(للتأثير على حجم الارصدة لدى البنوك التجاري)، فان البنوك التجارية تحجم عن خصم الاوراق التجارية والاذون الحكومية نظرا لرفع سعر اعادة الخصم، وبالتالي انخفاض درجة السيولة وانخفاض مقدرتها الائتمانية، وتقل الودائع، ثم يقل عرض النقود. وبالتالي فهذه الاداة تكون فعالة اكثر في اقتصاد ربوي يقوم على اسواق نقدية متطورة، ترتفع فيها نسبة التعامل بالأوراق التجارية والاذون الحكومية، والاسهم والسندات ,,,الخ، ما يجعل دور هذه الاداة غير مجد في الاسواق النقدية النامية.

- **نسبة الاحتياطي النقدي القانوني(الالزامي):** يلزم البنك المركزي كبنك للبنوك، البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي الودائع المتوفرة لديها كاحتياطي نقدي قانوني إجباري, ويحدد القانون الحد الأدنى لهذه النسبة التي تشكل احتياطيا يحتفظ به البنك المركزي، الذي له سلطة كبيرة في تغير هذه النسبة بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، فيلجأ مثلا في حالة التضخم والتوسع الاقتصادي إلى رفع هذه النسبة مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان، كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالات الركود والكساد مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم الاقتراض والائتمان الممنوح بشكل يحدث انتعاشا اقتصاديا... نتيجة لزيادة وسائل الدفع وزيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.

وهناك انتقادات كبيرة لهذه الاداة، ورغم ذلك فإنها تعتبر افضل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، خاصة في الاقتصادات النامية لان تطبيقها اقل كلفة.

- **عمليات السوق المفتوحة:** تتمثل اصطلاحا في عمليات البيع والشراء المباشرة، التي يقوم بها البنك المركزي للاسهم، والاوراق المالية بصفة عامة في السوق المالية، وللسندات والاوراق التجارية والاذونات الحكومية في السوق النقدية. بغرض التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، والتحكم في حجم السيولة لدى الافراد والمؤسسات، هذا كله من اجل التحكم في حجم النقود المتداولة والتأثير على حركية النشاط الاقتصادي.

ففي حالة التوسع الاقتصادي، الذي يترافق مع تزايد حدة التضخم، فان البنك المركزي يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، عن طريق خفض كمية الاموال المتداولة، وذلك بواسطة عمليات بيع الاسهم والسندات والاذونات والاوراق التجارية، مما يؤدي لانخفاض النقود المتداولة وبالتالي تنخفض الارصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم ضعف قدرتها الائتمانية وينخفض بذلك العرض النقدي. والعكس صحيح في حالة الانكماش، حيث تقوم بشراء الاسهم والسندات ,,,الخ من الاوراق التجارية، بهدف زيادة الارصدة النقدية للبنوك التجارية وبالتالي زيادة السيولة لدى الافراد.

عملية السوق المفتوحة لها تأثير على اسعار الفائدة، حيث عند بيع الاوراق المالية فان اسعار الفائدة تنخفض، والعكس في حالة الشراء، وهذا ما يؤدي الى التأثير في اتجاهات الاستثمار بالاقتصاد الوطني.

اداة او سياسة السوق المفتوحة تتطلب وجود اسواق مالية ونقدية ذات درجة كفاءة عالية من التنظيم والتقدم، ومن المعلوم بان البلدان النامية تفتقد لمثل هاته الاسواق، الامر الذي يضعف موضوعيا من فعاليتها في النشاط الاقتصادي المتنامي.

- ✓ **آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:** تعتبر الية استرجاع السيولة من طرف بنك الجزائر، احدى التقنيات التي استحدثها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، ودخلت هذه الالية حيز التنفيذ منذ افريل 2002، حيث تعتمد على استدعاء بنك الجزائر للبنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، وتضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة او لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على اساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

تعتبر هذه الالية اسلوبا مماثلا لألية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من 1995، من اجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة، غير ان افراط السيولة التي اصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد 2001، دفعت بنك الجزائر الى استخدام الاسلوب ذاته، لكن بعكس الاطراف اذ يتمثل الطرف المقترض(البنك المركزي) والبنوك التجارية الجزائرية هي المقرض. وتظهر مرونة هذه الاداة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الاجباري.[8]

ب- **الرقابة الكيفية والمباشرة:** استعملت هذه الاداة في الكثير من الدول النامية، فيما يتعلق بالرقابة الكيفية على الائتمان وخاصة تأطير القرض، فيراقب البنك المركزي توزيع الائتمان وتوجيهه بين مختلف القطاعات التي تكون الاقتصاد، كما يتم تخصيص الموارد المالية لبعض القطاعات، التي تؤدي لتحقيق التنمية، وخاصة قطاعات التصدير والفلاحة والصناعة وذلك باستعمال الاساليب الانتقائية للقرض.[9]

وللرقابة النوعية على الائتمان، اهمية خاصة في البلدان الاخذة في النمو، نظرا لندرة راس المال التي تتميز بها، وميل البنوك في معظمها لتوظيف اموالها في تمويل التجارة الخارجية والعقارية، مع تقليل تزويد باقي القطاعات الاخرى بالتمويل اللازم، ولا سيما الآجال الطويلة او المتوسطة، ويجب على السياسة النقدية في البلدان النامية ان تقوم بأمرين اساسيين، هما:[10]

1- تحديد سعر الفائدة عند المستوى اللازم لرفع الطلب على اموال الاستثمار.

2- تحديد الكمية النقدية عند المستوى اللازم لاستمرار عملية النمو دون احداث التضخم، اي توفير نقدية متوازنة مع الاقتصاد السلعي، غير ان عمل البنوك المركزية في هذه البلدان، يتم داخل مناخ اقتصادي مالي نامي.

الجزء الثاني: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات:

اولا: مفهوم ميزان المدفوعات:

1- **التعريف تعريف صندوق النقد الدولي:** في سنة 1977، قدم صندوق النقد الدولي في مؤلف شهير صدر عنه باسم Manuel de la Balances des Paiements. تعريفا لميزان المدفوعات مفاده ان ميزان المدفوعات، هو مجموعة من الحسابات التي تهتم ضمن فترة زمنية بتسجيل نظامي لما يلي:[11]

أ- الصفقات الواقعة على السلع والخدمات، بالإضافة الى المداخيل التي يجري تبادلها، بين الاقتصاد الداخلي لبلد ما وسائر بلدان العالم.

ب- عمليات تحويل الملكية وباقي التغيرات في الاصول، بالذهب النقدي العائد للاقتصاد المذكور، وفي الاصول بحقوق السحب الخاصة، اضافة الى التسليفات المالية التي يسددها هذا الاقتصاد الى الخارج، والالتزامات المالية التي تترتب على ذلك ازاء الخارج.

ت- قيود **'التحويلات دون مقابل' و 'التحويلات بمقابل'**، المخصصة من وجهة النظر المحاسبية لموازنة الصفقات والتغيرات المشار اليها اعلاه، التي لا تتوازن عكسيا.

2- التعريف الثاني: ميزان المدفوعات لبلد هو كشف احصائي يوضع في فترات منتظمة، الهدف منه تصوير بشكل حسابي مجموع تدفقات الاصول الحقيقية المالية والنقدية، بين المقيمين لاقتصاد وطني وغير المقيمين، خلال فترة محددة.[12]

ثانيا: اهمية ميزان المدفوعات: تعكس بيانات ميزان المدفوعات ودلالاتها الخاصة، التي تعبر عن الاحوال الاقتصادية للبلد، بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تعطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية مسألة حيوية للاقتصاد، للأسباب التالية:[13]

1- **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد، وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف والتكاليف. . .الخ.

2- **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** ان ميزان المدفوعات يعكس العرض والطلب على العملات الاجنبية، ويبين اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، من حيث حجم المبادلات

ونوع السلعة المتبادلة، الشيء الذي يؤدي لمتابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة، ونتائج سياساتها الاقتصادية.

3- **يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:** يشكل ميزان المدفوعات، اداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد، بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي، او عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات، والاشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة.

4- **يقيس الوضع الخارجي للدولة:** المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي، هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

5- **يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات:** تتعلق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، او تلك التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزامات.

ثالثا: هيكل ميزان المدفوعات: يضم مجموعة معتبرة من الحسابات، منها:

1- الحساب الجاري: ويضم الميزان التجاري وميزان الخدمات، وخدمات التحويلات من جانب واحد:

أ- **الميزان التجاري:** ويشمل الصادرات و واردات الدولة من السلع فقط، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا بميزان العمليات المنظورة.[14]

ب- **ميزان الخدمات:** تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمى بحساب او ميزان المعاملات غير المنظورة، وتسجل فيه صادرات و واردات الخدمات(النقل، الملاحة، السياحة، التعليم والبعثات الدبلوماسية والعسكرية، ومدفوعات الفوائد على القروض الاجنبية، وارباح الاستثمارات الاجنبية في الداخل)، وتقيد هذه الخدمات عن طريق تسجيل الخدمات التي قدمت من مواطنين للأجانب، وهذا في الجانب الدائن، لأنه ينتج عنها دخول لأموال اجنبية للدولة، اما الخدمات التي قدمت الى المواطنين من اجانب، فإنها تقيد في الجانب المدين، لأنها تؤدي لزيادة مدفوعات الدولة الى الخارج، اما عائدات استثمارات رؤوس الاموال في الخارج، فتسجل في جانب الحقوق بالنسبة للدولة المصدرة لراس المال وفي الجانب الدائن بالنسبة للدولة المستوردة لراس المال.[15]

2- **حسابات التحويلات من جانب واحد:** يقصد بها الرواتب والاجور والتعويضات والمكافآت، التي يتقاضاها المواطنون المهاجرون الذين يعملون في الارج، والعمال الاجانب العاملون في بلد ما، وتسجل قيمة هذا العائد، في بند التحويلات الرأسمالية من جانب واحد مثل الهبات والتبرعات والمساعدات والتعويضات والاموال التي يرسلها المهاجرون الى بلدهم، واصبح عائد هذا العنصر يشكل موردا اساسيا

للعملة الاجنبية في العديد من الدول كإسبانيا، البرتغال، مصر، لبنان...الخ[16]، والفرق بين هذه المعاملات والمعاملات الاخرى في ميزان المدفوعات، انها تتم من طرف واحد، حيث لا يترتب على الطرف الثاني فيها اي التزام مقابل، ويخضع تسجيل هذه العمليات في الميزان، من حيث الدائنية والمديونية الى نفس القاعدة. اي ان كل عملية تؤدي الى حصول البلد على ايرادات نقدية(اجنبية) تسجل في الجانب الدائن، وكل عملية تؤدي الى خروج نقد اجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين[17].

والتحويلات بدون مقابل، تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقة عينية او موارد مالية من والى الخارج، دون اقتضاء مقابل او عوض في الحال، وهي نوعان: [18]

أ- **تحويلات خاصة:** تشمل الهدايا والهبات والاعانات والتبرعات(عينية ونقدية)، والمقدمة او المستلمة من الافراد والمؤسسات الخاصة(دينية، ثقافية، خيرية. . .الخ).

ب- **تحويلات رسمية:** تشمل المعاشات والمنح والتعويضات(نقدية او عينية)، والمقدمة او المستلمة من الحكومات، مثل المنح التي تقدم لتعضيد برنامج للتنمية الاقتصادية، او الاغاثة من الكوارث الطبيعية . . . الخ.

3- **حساب راس المال:** يسجل في هذا الحساب التدفقات الرأسمالية الوافدة الى البلد والخارجة منه، والمتمثلة في استثمارات مباشرة او اسهم او سندات او اذون خزانة، او اية اوراق مالية اخرى[19]. وحساب حركة رؤوس الاموال تشمل على معاملات راس المال الخاصة بالقطاع غير النقدي، وهي المعاملات التي تقوم بها افراد او مؤسسات غير مصرفية من استثمارات خاصة مباشرة تقع في دولة معينة، ويشمل هذا الحساب:[20]

أ- **رؤوس الاموال طويلة الاجل:** وهي التي تتجاوز مدتها السنة، كالقروض طويلة الاجل، والاستثمارات المباشرة، والاوراق المالية(اسهم وسندات)، من خلال بيعها وشرائها من الخارج.

ب- **رؤوس الاموال قصيرة الاجل:** والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الاجنبية والاوراق المالية قصيرة الاجل، والقروض قصيرة الاجل. . . الخ.

4- **حسابات التسويات الرسمية:** يسجل صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في اي سنة من السنوات، وذلك بغرض اجراء التسوية الحسابية لصافي العجز او الفائض، في ميزان المدفوعات، ويقصد بالعجز هو العجز الاقتصادي، لان ميزان المدفوعات عادة ما يحقق التوازن المحاسبي[21].

- تسعى الحكومات لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهناك نوعين من التوازنات:[22]

أ- **التوازن المحاسبي:** يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج، وهذا يعني ان كل معاملة يكون فيها طرفان، احدهما دائن والاخر مدين، ولكي يحدث التوازن يجب توازن الطرفين محاسبيا.

ب- التوازن الاقتصادي: تركيز النظر في الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات، وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة، اي توازن كل حساب على حدى، كتوازن الحساب الجاري على سبيل المثال.

رابعا: العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات:

1- **التضخم:** يؤدي بدوره لارتفاع الاسعار المحلية، التي تصبح اعلى نسبيا مقارنة بالأسعار العالمية، ما يجعل الصادرات تنخفض وتزداد الواردات في نفس الوقت، نظرا لكون ان اسعار السلع الاجنبية تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع اسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الاجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.[23]

2- **الاختلاف في سعر الفائدة:** يبدي التغير في سعر الفائدة، اثرا على حركة رؤوس الاموال ويؤدي ارتفاع اسعار الفائدة في الداخل، الى تدفق رؤوس الاموال الى البلد، بهدف استثمارها في امتلاك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يردي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الاموال من الدولة، ويعود السبب في ذلك ان المراكز المالية العالمية الاخرى، تصبح اكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل راس المال الى المراكز المالية التي يرفع فيها سعر الفائدة العام، للاستفادة للفرق بين السعرين[24].

3- **معدل نمو الناتج المحلي:** يمثل الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية، او هو القيمة الاجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة بالسنة، اي انه هو الدخل المكتسب، الذي يتحصل عليه البلد خلال السنه بغض النظر عن عناصر الانتاج التي ساهمت في انتاجه في الداخل، سواء كانت وطنية او اجنبية لا نميز بينها، وزيادة الدخل في الدولة يؤدي لزيادة الطلب على الواردات، والعكس (الانخفاض يؤدي لتراجع الطلب على الواردات)[25].

4- **سعر الصرف والعرض والطلب على العملة:** لميزان المدفوعات، علاقة وثيقة بالعرض والطلب على العملة وبين سعر صرفها، حيث ان زيادة كمية المعروض النقدي للعملة على الكمية المطلوبة منها، تؤدي لانخفاض سعرها. بمعني انخفاض قيمتها مقارنة مع العملات الاخرى، مما يترتب عليه حدوث تخفيض الكمية المعروضة من العملة وزيادة الطلب عليها، خاصة وان تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤدي الى زيادة الصادرات(زيادة الطلب على العملة لانخفاض سعرها)، ونقص في حجم الواردات(نقص في عرض العملة المحلية)[26].

لكن ليس من الضروري وجود علاقة بين العجز في ميزان المعاملات الجارية، وهبوط قيمة العملة (سعر الصرف)، حيث ان هناك امكانية زيادة الطلب والعرض على العملة الوطنية، بأسباب لا تتعلق بتجارة السلع والخدمات، فتحركات راس المال قد تكون مصدرا لعرض العملة الوطنية، وطلبها في

سوق العملات الدولية. ففي حالة رغبة الاجانب في الاستثمار خارج الاقتصاد الوطني، يلجأ المواطنون الى الحصول على العملات الاجنبية.

خامسا: طريقة القيد في ميزان المدفوعات: يقوم النظام المحاسبي للقيد المزدوج، بقيد قيمة اية معاملة ذات جانبين، عن طريق اثنين من القيود المنفصلة المتكافئة، هما قيد مدين وقيد دائن، وينتج عن ذلك ان مجموع القيم المطلقة للقيود المدينة، يعادل مجموع قيم جميع القيود الدائنة، وحيث ان نظام ميزان المدفوعات، يشبه اي نظام محاسبي يستند على القيد المزدوج، بمعني ان كل عملية ينتج عنها اثنان من القيود التي تسجل في حسابات ميزان المدفوعات، هما[27]:

1- **القيد المدين:** يسجل العملية التي تنجم عن قيام مواطني الدولة بعمل مدفوعات للخارج.
2- **القيد الدائن:** يسجل المعاملة التي يترتب عليها، حصول مواطني الدولة على مدفوعات من الخارج، وتكون اشارة القيد الدائن موجبة في حسابات ميزان المدفوعات، والعكس صحيح بالنسبة للقيد المدين.

كل معاملة اقتصادية دولية، تؤثر اما في الجانب الدائن او المدين لميزان المدفوعات لقطر ما، لكن في كل مرة تسجل فيها صفقة في الجانب الدائن او المدين، يتم تسجيلها ايضا بكتابة موازنة في الجانب الدائن او المدين برصيد او قيمة متساوية، هذا المبدأ يعرف في المحاسبة بمبدأ القيد المزدوج، وهنا يكون هناك جانبين لأي عملية تسجيل المعاملات على المستوى الدولي، هما:[28]

1- **جانب اول:** هو تدفق سلعي (سلع، خدمات، اصول).
2- **جانب ثاني:** هو تحويل النقود مقابل هذه السلع والاصول المتدفقة.

واذا ما نظرنا الى ميزان المدفوعات، من زاوية المحاسبة المزدوجة، فهو كناية عن حساب تدون فيه كافة عمليات البيع، بما فيها بيع الاصول من قبل المقيمين وغير القيمين، وذلك بغض النظر عن نماذج الاصول موضوع البيع(بضائع، اسهم...الخ). وجميع عمليات الشراء كذلك، منها حيازة كافة نماذج الاصول التي يجريها المقيمون مع غير المقيمين.

وفيما يلي، شكل مبسط يشرح طريقة القيد المزدوج(قيد التدفقات) في ميزان المدفوعات لأي دولة على حد سواء:

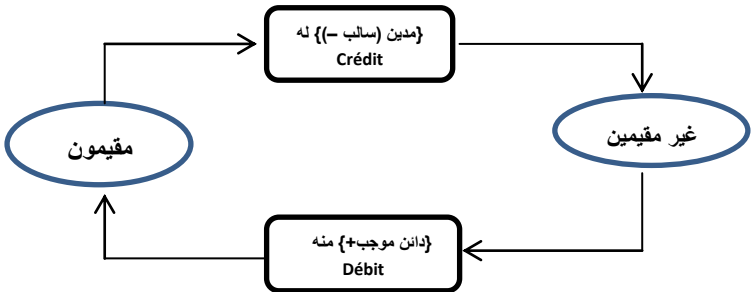

شكل رقم (2): قيد التدفقات في ميزان المدفوعات

المصدر: وسام ملاك، مرجع سابق، ص 40.

من هذا فانه يتوجب تطبيق هذه القاعدة على كافة نماذج الأصول، فتسديد العملات الصعبة للخارج بواسطة احد المقيمين يدون في الجانب المدين، لأنه يترتب على ذلك عملية بيع الأصول النقدية ، كذلك بيع لسهم أو سند معين من قبل مقيم ، لان البيع وقع على أصل مالي ، في المقابل حيازة العملات الصعبة بواسطة احد المقيمين تدون في جانب الدائن ، كذلك شراء أسهم معينة للمقيمين من عند غير المقيمين يدون كذلك في جانب الدائن [29].

- **مفهوم الاختلال:** فهو الحالة التي تزيد فيها أو تنقص المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة، ولا ينتج عن مجموع العمليات التي يتضمنها ميزان المدفوعات توازنا حقيقيا بهذا المعنى في نهاية سنة الحساب، بل من المنطقي حدوث اختلال من سنة لأخرى بين جانبي الميزان تارة بالزيادة او بالنقصان[30].

الجزء الثالث: نمذجة قياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري:

سنحاول من خلال الدراسة الاقتصادية القياسية، وضع نموذج لميزان المدفوعات الجزائري، وذلك من خلال الاخذ بتطورات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري كمتغير اساسي(تابع)، وتحديد جملة من المتغيرات المستقلة التي من شانها التأثير على تطور المستقل التابع، منها قيمة الصادرات و الواردات، اسعار البترول، اسعار الصرف، معدل التضخم، الناتج الداخلي الخام، المؤشر العام للأسعار، والكتلة النقدية وادواتها(سعر الفائدة والخصم، معدل استرجاع السيولة، معدل الاحتياطي الاجباري). وهذا خلال الفترة الزمنية 1990 الى غاية 2014.

- ويمكن صياغة الشكل الرياضي للنموذج كالاتي:

$$Bp = f(Mm, X, M, Pp, Tc, Inf, Cpi, Pib, Dr, Ro, Rel, I)$$

حيث ان:

- Bp : ميزان المدفوعات.
- I : سعر الفائدة.
- M : نسبة الواردات.
- Rel : معدل استرجاع السيولة.
- Tc : معدل الصرف.
- Ro : معدل الاحتياطي الاجباري.
- Cpi : المؤشر العام للأسعار.
- Dr : معدل الخصم
- Bip : الناتج الداخلي الخام.
- Inf : معدل التضخم .
- X : نسبة الصادرات.
- Mm : الكتلة النقدية.
- Pp : اسعار البترول.

يوضح الشكل الموالي نموذج الانحدار ذو الصيغة الاسية، لنمذجة ميزان المدفوعات الجزائري .

من خلال **الشكل رقم 3**، يمكن كتابة الصيغة الرياضية للنموذج القياسي لميزان المدفوعات الجزائري كالتالي:

$$Bp = 1.303 + 0.896lnmm - 3.018\,lnm + 2.333\,lnx + 1.906\,lnro + 0.597\,lnrel + 1.051lndr + 0.184lni + 0.103lnpp + 1.938lntc + 0.659lncpi + 0.045lninf + 1.700lnpib$$

الشكل رقم (3): نتائج تقدير النموذج غير الخطي(الاسي) لميزان المدفوعات الجزائري.

Dependent Variable: LNBP
Method: Least Squares
Date: 05/12/15 Time: 20:24
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.303343	10.60278	-0.122925	0.9042
LNMM	0.896301	0.201396	-4.450443	0.0008
LNM	-3.018700	2.034369	-1.483851	0.1636
LNX	2.333417	1.325906	1.759867	0.1039
LNRO	1.906631	1.209209	1.576759	0.1408
LNREL	0.597312	0.865622	0.690039	0.5033
LNDR	-1.051118	1.681620	-0.625063	0.5436
LNI	0.184368	1.295983	0.142261	0.8892
LNPP	0.103153	0.163172	-0.632169	0.5391
LNTC	1.938933	2.720607	-0.712684	0.4897
LNCPI	0.659737	0.749261	0.880518	0.3959
LNINF	0.045463	0.146184	0.310998	0.7611
LNPIB	1.700102	3.063804	0.554899	0.5892

R-squared	0.881300	Mean dependent var	1.106133
Adjusted R-squared	0.762601	S.D. dependent var	1.577904
S.E. of regression	0.768812	Akaike info criterion	2.618090
Sum squared resid	7.092861	Schwarz criterion	3.251905
Log likelihood	-19.72613	F-statistic	7.424632
Durbin-Watson stat	1.797126	Prob(F-statistic)	0.000758

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.

اولا: تقييم النموذج اقتصاديا:

العلاقة طردية بين ميزان المدفوعات و الصادرات واسعار البترول، هذا ما يوضحه اشارة المعلمتين الموجبتين، وهذا ما يتوافق تمامًا مع الواقع الاقتصادي الجزائري الذي يرتكز أساسًا على قيمة صادراته من البترول و الغاز الطبيعي، اذا ان زيادة سعر البترول بوحدة واحدة تؤدي لزيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 0,103 وحدة ، وايضا نجد ان زيادة الصادرات بوحدة واحدة يقابله زيادة رصيد ميزان المدفوعات ب 2,333 وحدة، وهذا ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية، حيث ان الاقتصاد الجزائري يرتكز على الصادرات النفطية بما نسبته 97% من اجمالي الصادرات (اقتصاد وحيد القطاع). بالإضافة

الى هذا نلاحظ العلاقة العكسية بين ميزان المدفوعات والواردات، وهذا ما يتضح من خلال اشارة المعلمة السالبة، حيث أنه كلما زادت نسبة الواردات بوحدة واحدة، انخفض رصيد الميزان ب 3,018 وحدة.

في المقابل نجد معلمة سعر الصرف الأجنبي موجبة (1,938)، بمعنى ان العلاقة طردية هي أيضا مع تطورات ميزان المدفوعات، هذا الاخير الذي تتم تسوية أغلبية معاملاته الاقتصادية مع العالم الخارجي بالعملة الصعبة(الدولار)، فبارتفاع سعر الصرف تنخفض القيمة الحقيقية للعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة مع الأقطار الأخرى، و زيادة الطلب الأجنبي عليها، وبالتالي تحقيق فائض أو رصيد موجب في ميزان المدفوعات، والعكس عند انخفاض سعر الصرف الأجنبي، وارتفاع العملة المحلية.

تأثير الكتلة النقدية على رصيد ميزان المدفوعات، وتشير إلى أن زيادة الكتلة النقدية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ب 0,896 وحدة، وبذلك فإن إشارة المعلمة الموجبة تتطابق و معطيات النظرية الاقتصادية، حيث تمثل الكتلة النقدية {الأموال الجاهزة النقدية(الأوراق النقدية، النقود المعدنية، الودائع تحت الطلب)،والأموال الجاهزة شبه النقدية (الودائع لأجل، الحسابات على الدفتر)} ، وبذلك فإن زيادة عرض العملات المحلية يؤدي إلى انخفاض قيمتها، وبالتالي انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج الداخلية مقارنة مع مثيلاتها الأجنبية، ما يؤدي انخفاض الأسعار المحلية، وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات الوطنية للخارج ، وبذلك زيادة رصيد ميزان المدفوعات.

العلاقة عكسية بين تغيرات ميزان المدفوعات و الناتج الداخلي الخام ، حيث تؤدي زيادة الناتج الداخلي الخام بوحدة واحدة إلى انخفاض الرصيد النهائي لميزان المدفوعات ب 1,7 وحدة، يفسر هذا اقتصاديًا بأن زيادة الناتج الداخلي الخام أي إجمالي السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال سنة عادة، يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للدولة، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات. وهذا ما ينطبق على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الواردات من السلع و الخدمات لتلبية حاجيات الأفراد، و نقص السلع الصناعية و الخدمات الموجهة للتصدير حيث أن كل ما ينتج يستهلك محليًا. وهذا ما نجده في المؤشر العام للأسعار لأنه يقيس متوسط التغير السعري في مجموعة ثابتة من السلع الأساسية التي يتم شراؤها من قبل المستهلكين، وارتفاع هذا المؤشر يعني انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف عوامل الانتاج المحلية، وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية، وبالتالي ارتفاع نسبة الصادرات، مقابل تراجع الواردات، حيث أن زيادة المؤشر القياسي لأسعار المستهلك بوحدة واحدة، يزداد الرصيد الكلي لميزان المدفوعات ب 0,659 وحدة.

اذا ارتفع سعر الفائدة بوحدة واحدة ، فإننا نجد ان اثره على ميزان المدفوعات يظهر بالزيادة بقيمة0,18 وحدة، و نفس الشيء بالنسبة لسعر الخصم حيث اذا ارتفع بوحدة واحدة نجد ان ميزان المدفوعات يرتفع بمقدار 1,05وحدة ، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية .

اما الاحتياطي الاجباري، فانه اذا ارتفعت نسبته المفروضة على البنوك التجارية، فان رصيد اجمالي هذه الاحتياطات يزيد على مستوى بنك الجزائر، رصيد ميزان المدفوعات ينخفض بمقدار – 0.047، لقلة جذب الاستثمارات وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية

معدل استرجاع السيولة(اداة التنظيم النهائي)، تتميز هذه الاداة بالمرونة مقارنة بالاحتياطي الالزامي، اذ يمكن تعديلها كل يوم، كما ان المشاركة في عمليات استرجاع السيولة ليست اجبارية، ما يتيح لكل بنك امكانية تسيير سيولته ووفقا للنموذج الشكل رقم 3، فانها تساهم برفع رصيد ميزان المدفوعات بما قيمته 0,597 وحدة، وقد اثبتت هذه الاداة فعاليتها في السياسة النقدية الجزائرية رغم حداثة استخدامها 2001، حيث اصبحت اكثر اداة استخداما من طرف البنك الجزائري.

ثانيا: تقييم النموذج احصائيا:

1- **احتمال كل معلمة(prob)**: لدينا احتمال كل المتغيرات خارجية موجب واحتمال 6 متغيرات منها اكبر من 0,5

هذا يعني ان معظم العوامل المختارة، لها تأثير كبير على المتغير التابع(رصيد ميزان المدفوعات)، ولها معنوية احصائية فردية جد مقبولة على النموذج محل الدراسة.

2- **معامل التحديد R^2**: قدر ب $R^2 = 0.881$، وهو يمثل النسبة المئوية للتغير الكلي في المتغير التابع BP وهذه النسبة كبيرة قريبة من الواحد، ما يعني ان ميزان المدفوعات مرتبط ارتباطا قويا بالمتغيرات المستقلة له ، وكذلك اذا لاحظنا مقياس جودة التوفيق R^2 = **0.761** ، فإننا نجد كذلك ان ميزان المدفوعات مرتبط ارتباطا قويا بالمتغيرات المستقلة.

3- **اختبار فيشر F**: القيمة المقدرة لاختبار فيشر للنموذج تساوي $Fc = 7,424$، وبمقارنتها بالقيمة المجدولة عند n عدد المشاهدات 25 و k عدد المعالم المقدرة 12 ودرجة معنوية $\alpha = 5\%$ ، نجد $F\alpha = 2,16$. نجد ان $F\alpha < Fc$ ، هذا يعني انه يوجد على الاقل متغيرا مستقلا Xi من المتغيرات الخارجية يمارس تأثيره على المتغير التابع (ميزان المدفوعات).

4- **اختبار ستيودنت T** : القيمة المجدولة $T\alpha$ عند $n = 25$ و $K = 12$ ، ودرجة ثقة $\alpha = 5\%$، قدرت $T\alpha = 1.708$ ، وبمقارنتها بالقيم المحسوبة Tc في النموذج اعلاه على حدى، نجد ان معظم Tc اقل من $T\alpha$، وهذا يعني ان كل المتغيرات المستقلة X_i تؤثر فعلا في المتغير التابع(رصيد ميزان المدفوعات).

ونلاحظ ايضا ان مجالات الثقة للمعالم المعنوية، محصورة بين $-2<Tc<2$ ، ما يعني ان المعلمات غير متحيزة ، ويمكننا الاعتماد عليها في دراسة النموذج(التأثير في رصيد ميزان المدفوعات).

5- **الانحراف المعياري للمقدرات (Se):** من النموذج نجد $Se = 0,768$، هذه القيمة قريبة من الصفر $Se<1$ ما يعني ان للمقدرات(المتغيرات الخارجية المؤثرة في ميزان المدفوعات) معنوية احصائية جدية.

6- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار ديربن واتسون D.W):** من النموذج نجد ان قيمة $Dw = 1.797$ ، ونجد ان القيمة الجدولية (4-1,797)= 2,203، هذه القيمة اكبر من الصفر اي موجبة تماما ، لذا بإسقاطها على قيم الجدولية لاختبار ديربن واتسونDw ، فإنها تقع في المجال الموجب تماما ما يعني انه يوجد ارتباط ذاتي موجب بين متغيرات الظاهرة المدروسة ، { بين ميزان المدفوعات الجزائري و المتغيرات(الخارجية) المستقلة المؤثرة فيه }.

ثالثا: تشخيص النموذج: يمكننا ذلك من خلال مجموعة من النتائج منها:

1- **اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج:**

الشكل رقم (4): تطور معاملات الارتباط الذاتي.

Date: 05/12/15 Time: 19:42
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.053	-0.053	0.0788	0.779
		2	-0.185	-0.188	1.0838	0.582
		3	-0.131	-0.159	1.6143	0.656
		4	-0.117	-0.186	2.0551	0.726
		5	0.028	-0.066	2.0820	0.838
		6	-0.028	-0.131	2.1100	0.909
		7	-0.005	-0.089	2.1110	0.953
		8	-0.017	-0.106	2.1222	0.977
		9	0.098	0.036	2.5292	0.980
		10	-0.089	-0.152	2.8881	0.984
		11	0.092	0.076	3.2991	0.986
		12	-0.078	-0.127	3.6112	0.989

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews.

من الشكل رقم (4) ، ومن ملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي ، نجد انها معنويا تساوي الصفر وتقع في مجال الثقة $\left\{-\frac{1,96}{\sqrt{t}}\ ،\ \frac{1,96}{\sqrt{t}}\right\}$ ، ما يعني ان سلسلة البواقي مستقرة.

الشكل رقم(5): دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي.

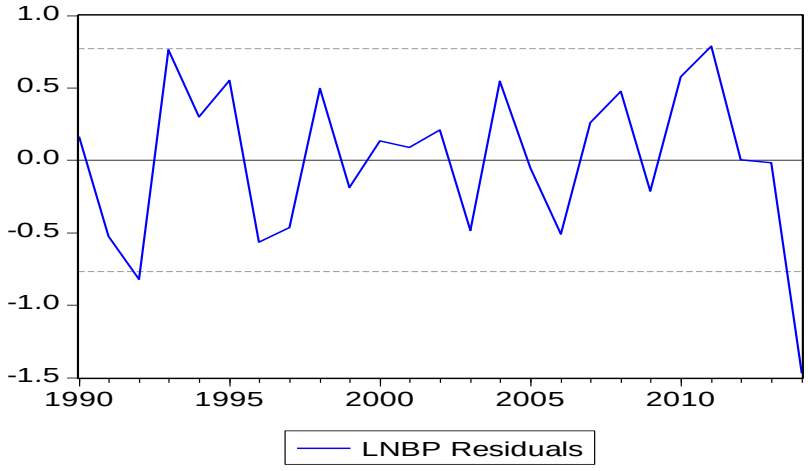

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews

من الشكل رقم (5)، ومن ملاحظة دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي (دراسة استقراريه مربعات البواقي)، نجد انها تقع كلها داخل مجال الثقة $\left\{-\frac{1,96}{\sqrt{t}}\ ;\ \frac{1,96}{\sqrt{t}}\right\}$ ، بمعني انها قريبة من الصفر (ذات تشويش ابيض).

الشكل رقم (6): التمثيل البياني للبواقي والمقارنة بين القيم الفعلية والتقديرية للنموذج.

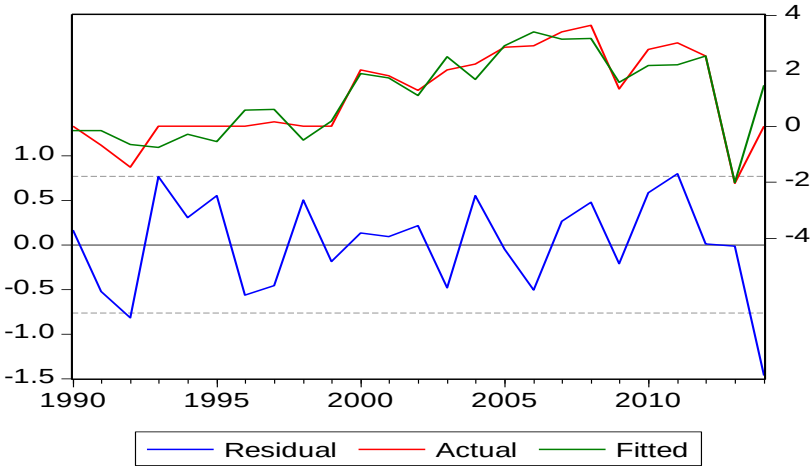

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews

من الشكل رقم 6، نلاحظ ان هناك تطابق كبير بين منحنى القيم الفعلية Actue والمقدرة Fitted ، وهذا يفسر ان النموذج محل الدراسة، يتطابق ووضعية الاقتصاد الجزائري (امكانية اعتماد النموذج في التقدير).

- وعليه فان دراسة استقراريه دالة الارتباط الخاصة بالنموذج ذات نتيجة جيدة.

2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار جاك بيرا):

الشكل رقم 7: نتائج اختبار جاك بيرا:

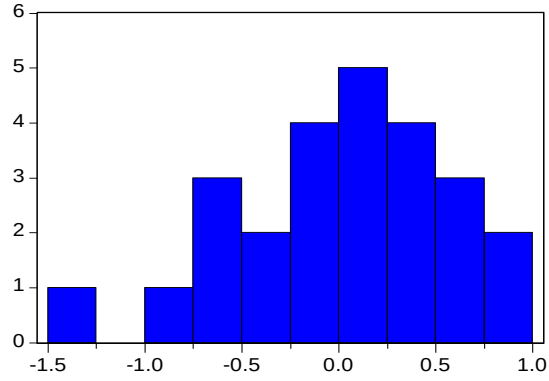

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Eviews

نلاحظ ان قيمة jarque − bera = 2,224 ، وهي اصغر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع X^2 ، بدرجة حرية 2، و درجة ثقة $\alpha = 5\%$ ، وعليه $5.99 = X^2_{0.95}\ (2)$ ، ومنه فان فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء مقبولة.

3- اختبار تجانس الاخطاء $ARCH - LM$:

ARCH Test:			
F-statistic	0.223918	Probability	0.640732
Obs*R-squared	0.241813	Probability	0.622900

قيمة $ARCH - LM$ المحسوبة $Obs - R * = 0,241$، وهي اقل من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع X^2 بدرجة حرية 1، ودرجة ثقة $\alpha = 5\%$ ، والتي تقدر ب $X^2 0.95(1) = 3.84$ ،وهذا يعني ان تباين الاخطاء متجانس.

4- اختبار تجانس الاخطاء White :

White Heteroskedasticity Test:			
Obs*R-squared	20.00000	Probability	0.405761

احصائية White المحسوبة قدرت ب 20.0، وهي اقل من القيمة المجدولة لكاي X^2 ، بدرجة حرية 12، وعند درجة معنوية $\alpha = 5\%$ نجد $X^2 0{,}950(12) = 21{,}03$ ، وعليه فان تباين الاخطاء متجانس.

نتائج الدراسة:

من خلال تقييم النموذج المدروس اقتصاديا واحصائيا و تشخيصه، وتحليل النتائج التي كانت كلها ايجابية وجيدة احصائيا، نستنتج بان النموذج محل الدراسة مقبول لتفسير حالة ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 1990-2014، وذلك بناء على النتائج التالية:

النموذج محدد من قبل المتغيرات الخارجية المتمثلة في حجم الكتلة النقدية، الصادرات النفطية، اسعار البترول، الواردات، سعر الصرف ،اسعار الفائدة، معدلات التضخم، الناتج الداخلي الخام، المؤشر العام للأسعار، معدل الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، مع امكانية وجود متغيرات اخرى من الممكن ان تمارس تأثيرها ايضا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري(المتغير التابع)، كنسبة المديونية، معدلات النمو الاقتصادي ...الخ، والتي يعبر عنها بالمتغير العشوائي C=1.303 الذي يشير الى احتمالات الخطأ والمتغيرات المهملة اثناء الدراسة.

المتغيرات المستقلة تحدد 98,57% من الرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وهي نسبة تفسير عالية جدا والمتبقية 1,43% تمثل العوامل الخارجية الاخرى غير المدرجة في تحليل النموذج، وهي ضئيلة مقارنة بالمعنوية الكلية للنموذج المتوصل اليها.

من خلال النموذج نلاحظ ان تأثير المتغيرات يكون بالترتيب التالي: الصادرات، الناتج الداخلي الخام، سعر الصرف، الاحتياطي الاجباري، معدل الخصم، الكتلة النقدية، المؤشر العام للأسعار، اسعار البترول، معدل التضخم، اسعار الفائدة معدل استرجاع السيولة، وفي الاخير نسبة الواردات، هذا يبرهن على صحة النظرية الاقتصادية ودور ادوات السياسة النقدية في تعديل رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

خاتمة:

ان ميزان المدفوعات الجزائري في بداية التسعينات كان متذبذب ، تارة يحقق فائض بسيط جدا و تارة يحقق عجز لسنوات متتالية ، وهذا ما يبرهن على ان الاصلاحات الاقتصادية لم تؤثر بشكل ايجابي على وضعية الاقتصاد.

من خلال الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائرية، نجد ان هذه الاخيرة ذات دور فعال في رصيد ميزان المدفوعات، حيث لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية ينبغي نقل أثرها عبر القنوات ممثلة في سعر الفائدة التي هي محل المعاملات المصرفية(الإقراض

والاستدانة) تساهم السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، أما الثانية فهي سعر الصرف، بحيث نجد ان لتغيرات الصرف انعكاسات على المعاملات الخارجية، وبالتالي على حجم وقيمة الاستيراد والتصدير.

ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات .وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

جدول رقم1: يمثل تطور المتغيرات الخارجية المتدخلة في النموذج القياسي للجزائر من 1990-2014.

obs	BP	MM	I	DR	RO	REL	X	M	CPI	INF	PP	TC	PIB
1990	-0.24	343.1	8	10.5	0	0	12.35	9.77	117.9	25.88	20.55	8.958	555.668
1991	0.51	415.27	10.5	10	0	0	11.97	7.77	148.4	31.67	20.08	18.473	842.998
1992	0.23	515.902	11.5	11.5	0	0	11	8.3	195.4	20.54	17.52	21.836	1047.281
1993	-0.01	627.427	11.5	11.5	0	0	9.9	7.99	235.5	29.04	16.26	23.345	1160.74
1994	-4.38	723.514	18.5	15	2.5	0	8.6	9.15	303.9	29.78	17.57	35.059	1468.733
1995	-6.33	799.562	15	14	2.5	0	9.7	10.1	394.4	18.67	21.65	47.741	1743.632
1996	-2.09	915.058	14	13	2.5	0	12.6	9.09	468.1	5.73	19.46	54.753	2256.713
1997	1.16	1081.518	12.5	11	2.5	0	13.18	8.1	494.9	4.95	1791	57.711	2432.463
1998	-1.74	1592.461	9.5	9.5	2.5	0	9.77	8.6	519.4	2.64	1285	58.748	2444.37
1999	-2.38	1789.35	9.5	8.5	2.5	0	11.91	8.9	533.2	0.33	28.5	66.641	2825.227
2000	7.57	2022.534	8.5	6.5	2.5	0	21.06	9.3	535	4.22	24.85	75.316	3698.684
2001	6.19	2473.516	8.5	6	3	0	18.53	9.5	557.6	1.41	28.5	77.269	3784.805
2002	3.66	2901.532	5.5	5.5	4.25	2.75	18.11	11.9	101.43	2.58	29	79.686	4042.458
2003	7.47	3354.422	4.5	4.5	6.25	1.75	23.98	12.38	105.75	3.6	29.03	77.376	4713.013

2004	9.25	3738.037	4	4.5	6	0.75	31.55	17.95	109.95	1.6	38.66	72.066	5520.607
2005	16.94	4146.906	4	4	6	1.25	45.59	19.86	111.47	1.85	54.64	73.363	6861.324
2006	17.73	4146.906	1.8	4	6	1.25	53.61	20.68	114.05	2.3	65.85	72.646	8520.6
2007	29.55	4933.7	1.8	4	6	1.75	59.61	26.39	118.24	4.1	74.95	72.66	9306.2
2008	36.99	5994	1.8	4	8	1.25	78.58	37.99	123.99	3.4	99.97	72.494	11043.7
2009	3.85	7178.7	1.8	4	8	0.75	45.18	37.4	131.1	574	62.3	72.73	9968.0
2010	15.58	8162.8	1.8	4	9	0.75	57.09	38.8	136.23	4.71	80.15	73.94	11991.6
2011	20.14	9929.2	1.8	4	9	0.75	71.66	46.92	142.39	4.52	112.94	76.05	14526.8
2012	12.3	11015.1	1.8	4	11	0.75	72.62	50.37	155.05	8.89	110.3	78.1	15843.0
2013	0.13	1194151	1.8	4	12	0.75	65.48	54.99	160.1	4.15	112.51	78.15	16115.4
2014	-5.88	13673.2	1.8	4	12	0.75	61.17	58.33	164.77	2.92	111.4	87.9	16569.3

الهوامش والإحالات:

[1].مفتاح صالح : النقود والسياسة النقدية(ألمفهوم ، الأهداف الادوات)، مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص99.

[2]. قدي عبد المجيد: المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص53.

[3].Marie De la place: « Monnaie et Financement de l'économie », édition DUNOD, Paris, p118

[4]. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والأسواق المالية، الأردن، دار حامد للنشر ،2004، ص360

[5]. حمدي زهير شامية: النقود والمصارف، الاردن، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى 1993، ص328

[6]. عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصر، دار الجامعة الجديدة، طبعة 2004، ص 71

[7]. http://www.giem.info/article/details/ID/79.le 24/05/2015.

[8]. رايس فضيل: تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(2000-2011)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، 2013، ص ص 200-201.

[9]. زكريا الدوري ويسرى السامرائي: البنوك المركزية والسياسات النقدية، الاردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، طبعة2006، ص 216.

[10]. صبحي تادرس قريصة : النقود والبنوك، لبنان(بيروت)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، طبعة 1984، ص168

[11]. وسام ملاك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي (قضايا نقدية ومالية)، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2001، ص 16

[12]. برنييه و إ- سيمون ترجمة د- عبد الامير ابراهيم شمس الدين: اصول الاقتصاد الكلي، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989، ص 87.

[13]. السيد محمد احمد السريتي : التجارة الخارجية ، مصر ، الدار الجامعية ، 2009 ، ص ص 229-230.

[14]. بسام الحجار : العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2003، ص ص (55-56)

[15]. كامل البكري: الاقتصاد الدولي –التجارة الدولية والتمويل، مصر، الدار الجامعية ، 2003، ص ص 287-290.

[16]. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 20.

[17]. هجير عدنان زكي أمين: الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص204

[18]. كامل البكري: الاقتصاد الدولي(التجارة الخارجية والتمويل)، مصر، الدار الجامعية، 2001، ص 215

[19]. فليح حسن خلف : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مصر ، مؤسسة الوراق للنشر ، 2001 ، ص 242

[20]. محمود يونس محمد و علي عبد الوهاب نجا: اقتصاديات دولية، مصر، الدار الجامعية، 2009،ص211

[21]. هجير عدنان زكي أمين: الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2010، ص204

[22]. احمد فريد مصطفى: الاقتصاد النقدي والدولي، مصر، مؤسسة شباب الجامعة،2009، ص365.

[23]. بريش السعيد : الاقتصاد الكلي، الجزائر، دار العلوم للنشر،2007، ص 69

[24]. بسام الحجار : مرجع سابق، ص 64

[25]. بريش السعيد : مرجع سابق، ص 70.

[26]. ميثم صاحب عجام: نظرية التمويل ، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2001، ص 231

[27]. جوزيف دانيالز و ديفيد فانهور ترجمة محمود حسن حسني: اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، السعودية، دار المريخ للنشر، 2007، ص 37

[28]. دومينيك سلفادور ترجمة محمد رضا علي العدل: الاقتصاد الدولي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون سنة نشر، ص 125.

[29]. وسام ملاك، مرجع سابق، ص 40

[30]. محمود طنطاوي الباز: العلاقات الاقتصادية الدولية، مصر، الدار الجامعية، 1984، ص288

تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر –واقع وحلول

د. مسعودي محمد–جامعة حمه لخضر –الوادي

ملخص:

يمثل الاقتصاد الصناعي طبقا لإستراتيجية الأمم المتحدة أحد أهم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على التخلف الاقتصادي، حيث تخصص نسب متزايدة من الموارد القومية لتنمية وتطوير تنافسية قطاع الصناعة بشقيها صناعة وسائل الإنتاج وصناعة المواد الاستهلاكية، بحيث يصبح هذا القطاع قادرا على المساهمة في الوصول إلى معدلات مرتفعة لرفاهية المجتمعات. ومن هنا فأنه من الأهمية بمكان أن تسعى الجزائر إلى إيجاد منهج معرفي إصلاحي حديث من أجل تحقيق مؤشرات تنافسية متقدمة في الصناعة خاصة التحويلية منها، وهذا ما نسعى إليه من خلال هذا البحث وذلك بعدما نحاول ايجاد العقبات التي تحد من مؤشرات الصناعة التحويلية التي تعاني من ضعف شديد في مؤشرات تنافسيتها.

الكلمات المفتاحية: الأداء الصناعي، العقبات، مؤشرات الصناعة التحويلية، الحلول.

Résumé :

Représente l'économie industrielle, conformément à la stratégie des Nations Unies pour l'un des principaux aspects du développement économique et social et l'éradication de l'arriération économique , où il s'est spécialisé ratios augmentation des ressources nationales pour le développement d'un secteur industriel compétitif à la fois dans l'industrie et les moyens de production et la fabrication de biens de consommation , de sorte que ce secteur est en mesure de contribuer à l' accès à des taux élevés pour le bien- être des communautés . Par conséquent, il est important de demander l'Algérie à trouver une méthode de connaissance réformiste parler afin d'obtenir des indicateurs avancés concurrentiel dans l'industrie en particulier la fabrication de ceux , et c'est ce que nous cherchons à travers cette recherche, après avoir essayé de trouver des obstacles que l'industrie des indicateurs de la limite qui souffrent d'une grave faiblesse des indicateurs de compétitivité.

Mots-clés: la performance industrielle, les obstacles, les indicateurs de l'industrie algérienne, des solutions.

مقدمة

لقد نهض قطاع الصناعة الجزائري بعد تحقيقه الاستقلال السياسي، وقدم في بعض المراحل نماذج جيدة في معدلات النمو ونشاطات حيوية للتنمية. وفي مقابل هذه الحقيقة يلاحظ تقلب معدلات التنمية بسبب تقلب ايراداتها وأسواقها واستثماراتها، وتشوه العلاقات الهيكلية لبعض عناصرها وقطاعاتها ومؤسساتها وارتباطاتها الدولية، ولقد تجسدت هذه في جملة من التحديات المحلية والدولية، ومن هنا تبرز أهمية البحث في تحديد أنماط هذه التحديات ومعالجتها.

مما تقدم نطرح اشكالية هذا المقال في التساؤل الموالي: **كيف يمكن قياس أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائرية وكيف يمكن معالجة عوامل ضعفها؟**

سوف نجيب على تساؤل الاشكالية لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في الوقوف على مستوى مؤشرات أداء الصناعة الجزائرية وتحليلها وصولا لعوامل ضعف أدائها من خلال ثلاث محاور:

أولا: قياس وتحليل الأداء الصناعي الجزائري

يعتمد قياس الأداء الصناعي في الجزائر على مؤشر CIP والذي تتفرع عنه ثمانية مؤشرات فرعية مكونة له كالتالي:

CIP: مؤشر الأداء الصناعي التنافسي

نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية :MVApc

نصيب الفرد من صادرات الصناعات التحويلية :MXpc

مساهمة التقنيات المتوسطة في القيمة المضافة لأنشطة الصناعات التحويلية :MHVAsh

نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي :MVAsh

مساهمة التقنيات المتوسطة والراقية في صادرات الصناعات التحويلية :MHXsh

نصيب الصناعات التحويلية في إجمالي الصادرات :MXsh

نصيب البلد في القيمة المضافة الصناعية العالمية :ImWMVA

نصيب البلد في التجارة العلمية للصناعة التحويلية :ImWMT

وفي الجدول الموالي نوضح أداء هذه المؤشرات للصناعة الجزائرية في 2010.

الجدول (01):مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي للجزائر 2010

imwmt %	imwmva %	mxsh %	mhxsh %	mvash %	mhvash %	mxpc	mvapc	CIP قيمة المؤشر	CIP الترتيب العالمي

82	0.0220	142.336	414.71	11.28	6.39	0.46	25.75	0.070	0.136

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنافسية الأداء الصناعي 2013/2012، UNIDO، 2013.

من خلال الجدول أعلاه نستطيع أن نلاحظ أداء الجزائر التنفسي الصناعي في 2010، والذي تذيلت فيه بالرتبة 82 دوليا وبرقم قياسي 0.00220. وعلى مستوى المؤشرات الفرعية المكونة لهذا الأداء تعتبر الجزائر من الدولي التي تعاني من ضعف مساهمات الصناعات التحويلية خاصة متوسطة وعالية التقنية، حيث لم يتعدى نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية 142.336 ، كما لم تساهم التقنيات المتوسطة والعالية في الصناعات التحويلة بـ 11.28% ، وكذلك في السلع المصدرة للسوق الدولية والتي بلغت 0.46%. هذا بالإضافة الى ضعف المساهمة في القيمة المضافة لصناعة العالم التحويلية والمساهمة في التجارة الدولية للصناعات التحويلية. أما عن السنوات السابقة يبدو أن الجزائر لم تكون بأحسن حالى من سنة 2010 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (02):الترتيب العالمي لمؤشر الأداء التنافسي الصناعي للجزائر CIP للفترة 1995– 2010

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الترتيب العالمي	75	78	80	84	84	78	82	85	84	85	86	89	86	87	87	82

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنافسية الأداء الصناعي 2013/2012، UNIDO، 2013.

لقد كان ترتيب الجزائر عالميا مستقرا بين الرتبة 75 و89. فكانت في أحسن ترتيب عام 1995 برتبة 75 دوليا، أما عن أسوء أدا كان في سنة 2006 عندما تأخرت الى الرتبة 89 عالميا، وعن باقي السنوات يدو من الجدول أن الرتبة متذبذبة بين 75 و89 مما يعكس ضعف الأداء الذي أكدته مؤشرات 2010 أعلاه. وكما سنلاحظه من خلال قياس معدلات تغير الأداء على مستوى مكونات مؤشر الأداء التنافسي الصناعي العالمي من خلال الجدول التالي.

الجدول (03):تغيرات مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي للجزائر للفترة 1995– 2010

السنوات	Cip ترتيب أولي	Cip ترتيب نهائي	Cip تغير الترتيب	MVApc قيمة النمو السنوية	MXpc قيمة النمو السنوية	MHVAsh التغير	MVAsh التغير	MHXsh التغير	MXsh التغير	ImWMVA التغير	IMWT التغير
2010/2005	86	81	5	1.56	11.68	0.00	0.17	1.29–	8.7	0.005	0.035
2005/2000	78	85	7–	0.79	4.07	0.000	0.829–	-0.465	10.025–	0.002–	0.022–

2000/1995	75	71	4	1.95–	17.15	0.82	1.36–	-2.26	0.30	0.015–	0.058

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على تقرير التنافسية الأداء الصناعي 2013/2012، UNIDO، 2013.

لقد تحسن أداء الجزائر في المؤشر خلال الفترة الأولى 1995–2000 بحيث تقدمت بـ 5 مراكز بالرغم من انخفاض مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية بسبب انخفاض الأخيرة في الناتج المحلي بـ 1.36، وبالرغم من انخفاض مساهمة التقنيات المتوسطة والعالية في صادرات الصناعة التحويلية. إلا أن معدل نمو مؤشر نصيب الفر من صادرات الصناعات التحويلية الذي بلغ 17.5 غطى ذلك الانخفاض وبالتالي أدى الى تحسن المؤشر الكلي CIP. في الفترة الثانية 2000–2005 نلاحظ أن الجزائر تأخرت بـ 7 مراكز في المؤشر الكلي بالرغم من التحسن في مؤشرات نصيب الفرد من الصناعة التحويلية وصادراتها، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في مؤشر صادرات الصناعة التحويلية بـ –10.025 بالإضافة الى انخفاض باقي المؤشرات. أما عن فترة 2005–2010 فد كان وضع الجزائر في نهاية الفترة 81 بعدما كان في 2005 في المركز 86، هذا التقدم كان نتيجة تقدم مؤشر صادرات الصناعة التحويلية بـ 0.30 بعدما كان تغيره سلبي في الفترة السابقة مما أدى الى ارتفاع نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية الى 11.68، كما كان لباقي المؤشرات تغيرات ايجابية طفيفة ساهمت في تحسن وضع المؤشر الملي والذي بلغ في نهاية 2010 رقم قياسي 0.0220.

هذا ويعتبر أداء الجزائر متدني مقابل ما تمتلك من مزايا نسبية وطاقة بشرية ورأس مال مادي كبيرين مما يدل على وجود خلال في استغلال هذه العوامل والتي أدت الى هذا الأداء المتأخر بالرغم من برمج الاصلاحات والتخطيط المتوالية التي تجريها الحكومة الجزائرية مما يعني أن التشخيص لم يكن في محله، وفي المحور الموالي سوف نحاول أن نشخص الأسباب المؤدية لهذا الوضع.

ثانيا: مشاكل وعوامل ضعف القطاع الصناعي الجزائر

يعود سبب الوضعية المتردية لأداء الصناعة والتصنيع في الجزائر إلى المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنوات، والتي يمكن عرضها على النحو الموالي:

1– ضعف العلاقات التشابكية الصناعية: تعاني معظم الصناعات في الجزائر من انخفاض درجة التشابك الصناعي (التشابكات الخلفية) وما يترتب على ذلك من توجه النشاط الإنتاجي الصناعي المحلي لزيادة المدخلات المستوردة، وهذا ما يؤدي إلى حرمان الإنتاج الصناعي من فرص النمو الصناعي والتشغيل من خلال التوسع الأمامي والخلفي، ويرجع الضعف الشديد لعلاقات التشابك الصناعي إلى ضعف الثقة في المنتجات المحلية، وتفضيل الصناعات المحلية بالاعتماد على المكونات المستوردة حتى عند وجود بديل محلي جيد لها، وأخيرا هنالك ضعف الوعي الصناعي بأهمية الاعتماد على معايير وموصفات صناعية عالمية، ويلعب هذا العنصر دورا رئيسيا في ضعف قدرة الصناعة على الدخول في

حلقة الإنتاج الصناعي العالمية والتي تتشارك فيها المنشئات عبر العالم كله في إنتاج سلعة واحدة، بعد الالتزام التام بالمعايير والموصفات العالمية. [1]

2- عدم الالتزام بمعايير ونظم الجودة والموصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية: من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة الجزائرية، عدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية وعدم التزامها التام بنظم الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية، وقد ترتب على ذلك انخفاض قدرة الصناعة الجزائرية على الولوج إلى أسواق الدول المتقدمة. وهذا يتضح في مؤشر الاختراق الصناعي*، وتزداد خطورة هذه المشكلة مع تزايد الاهتمام العالمي بأبعاد البيئة ومع ما تفرضه العوائق الفنية للتجارة من ضرورة الالتزام بالمقاييس الدولية ونظم تقييم المطابقة وإثبات جودة المنتجات، من خلال منظومات تقييم الجودة. ومن شأن غياب هذه المنظومات وغياب المقاييس ومراكز الإنتاج الأنظف، أن يؤدي إلى عوائق فنية تحول دول نفاذ المنتجات الصناعية للأسواق الخارجية. [2] ويعد مشكل عدم الاهتمام بقدر كاف بجودة ومقاييس المنتجات، وإهمال عامل النوعية وتطوير المنتجات بما يتوافق مع أذواق المستهلكين الديناميكية، كل هذا أدى إلى تدني موصفات المنتجات المحلية، فثقافة الجودة لم تدخل بصفة فعلية للمؤسسة الجزائرية إلا في السنوات الأخيرة، ففي الفترة 2000-2005 لم يتجاوز عدد المؤسسات الجزائرية الحاصلة على شهادة المطابقة سوى 178 مؤسسة وذلك بمعدل 35.5 مؤسسة سنويا. [3]

3- ضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية: تعتمد الميزة التنافسية للصناعة بالدرجة الأولى على الابتكار والإبداع والتمييز، إلا أن أغلب الصناعات الجزائرية اعتمدت في الإنتاج على حقوق المعرفة المستوردة في الشركات العالمية، وعلى مشروعات أقيمت وفقا لمبدأ " مفتاح باليد ". وقد اتسمت أغلب الرخص الإنتاجية المستوردة بالقدم وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية العالمية. ولم تسعى الصناعات الجزائرية لإقامة برامج للبحوث والتطوير ومراكز للتصميمات، يضاف إلى ذلك انخفاض الإنفاق العام على البحث والتطوير وعدم تركيزه على احتياجات القطاع الصناعي. وتتضح هذه الحقيقة في انخفاض الصناعة عالية التكنولوجيا في إجمالي الصناعات التحويلية. ويتولد عن التطور التكنولوجي المتسارع سلعا وخدمات جديدة باستمرار، وأنماط جديدة للاستهلاك والتجارة والمبادلات العالمية، مثل التجارة في الأجزاء والمكونات، والتجارة في المعارف التكنولوجية التي كانت تعتبر في السابق من الأنشطة المحلية، ولم يكن هذا التطور في أشكال التجارة ومحتواها ممكنا لو لم يشهد العالم هذه الطفرات التكنولوجية. وقد أصبحت قدرة أي اقتصاد مرهونة بقدرته على إنتاج وتصدير سلع وخدمات ذات محتوى تكنولوجي متطور، حيث سجل متوسط نمو الصادرات الصناعية عالية التكنولوجيا 31 % خلال الفترة 1985 – 1998 مقابل 9.5 % فقط للصادرات الصناعة متوسطة ومنخفضة التكنولوجيا، و7 % فقط للصادرات الصناعية المعتمدة على المواد الأولية[4]. ورغم تعدد المؤسسات والمراكز المهتمة

بنقل وتطوير التكنولوجيا في الجزائر إلا أنها تواجه العديد من القيود والمشاكل التي تحد من قدرتها ومن ذلك ضعف التمويل، فما زال الإنفاق على البحث والتطوير ضئيل مقارنتا بالدول النموذجية. ويشكل البحث والتطوير الحلقة الأضعف في التنمية الاقتصادية للجزائر عامة والصناعة خاصة ويعاني هذا القطاع من ضعف الموارد المرصودة لتأسيسه وتنميته مقارنة مع الدول المتقدمة. فبينما تنفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي 2% إلى 4% من ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع البحث والتطوير، لا يتجاوز إنفاق الجزائر 0.8%[5]. كما يتميز البحث والتطوير في الجزائر بالضعف الشديد في العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي المتمثلة في المخابر ومراكز البحث العلمي المتخصصة وبين الوحدات الإنتاجية للقطاع الصناعي.[6] وفي جانب آخر فقد أصدرت مجموعة الدول العربية 1344 نشرة علمية عام 2005 في حين أنجزت جامعة هارفارد لوحدها 1545 نشرة، كما لا زال عدد براءات الاختراع المسجلة ضعيفا مما يظهر انقص الحاصل في الابتكار وفي تنفيذ مشاريع البحث في الجزائر. ومن جهة أخرى، لا يزال التفاعل ضعيف بين مراكز البحث والصناعات والسوق حيث لا يتم تسويق إلا بحوث قليلة جدا، ويبقى الوصول إلى التكنولوجيا كثيفة المعرفة بطريقة متواصلة احد الوسائل الضرورية لتتمكن المؤسسات الصناعية من تحسين جودتها وأساليب إنتاجها وتطوير منتجات جديدة. وتعاني الجزائر أيضا من مشكلة هجرة العقول والكفاءات إلى أماكن توفر لها الحرية والعيش الكريم والبيئة المناسبة لممارسة البحث العلمي والإبداع.[7]

4- ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية: يعتبر عامل الضعف هذه نتيجة حتمية لعامل الضعف السابق له، بحيث هناك عامل أخر يفسر ضعف الصادرات الجزائرية ويتمثل في أن الصادرات التحويلية الجزائرية ضعيفة التكنولوجيا. حيث لم تشهد صناعة علية التكنولوجيا معدل نموا مقارنتا بالصادرات المعتمدة أساس على الموارد الطبيعية. فهي هامشية نسبيا وحسب بيانات البنك الدولي الأخيرة، لا تتجاوز نسبة منتجات المصدرة ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي الصادرات التحويلية لمجموع الدول العربية ككل 4%، مما يعني أن 95% من الصادرات التحويلية هي ضعيفة لدى الدول العربية أو متوسطة الاستعمال التكنولوجي. كما تتصف الصادرات الجزائرية بصفة عامة، بقلة تنوعها وبضعف محتواها التقاني ومحدودية أسواقها وتوجهها الجغرافي، كما أن نموها لا يتماشى مع نمو التجارة الخارجية في العالم وازدياد مساهمتها في الناتج المحلي فيه. وتصدر الجزائر إلى الدول الصناعية أكثر مما تصدره إلى الدول النامية. وتعتبر نسبة صادرات المنتجات المتوسطة وعالية التكنولوجيا ضعيفة نسبيا في الجزائر حيث لم تتجاوز 1.8%، بينما بلغت تلك النسبة في الصين 57.7%، و74% في المكسيك في عام 2005. وتكمن احد التفسيرات الإضافية لضعف الصادرات التحويلية في ضعف واردات الجزائر من المنتجات عالية الاستعمال التكنولوجي المخصصة للصناعات التحويلية، فأهم طريقة تسلكها الدول الآسيوية لامتلاك المعرفة والتكنولوجيا الجديدة تكمن في استيراد التجهيزات والآلات ذات

التكنولوجيا العالية. فعلى سبيل المثال حوالي 38% من واردات الصين متكونة من التكنولوجيا العالية والتي تستخدم في الصناعات التصديرية، وبهذا فان 23% من صادرات الصين هي عالية الاستعمال التكنولوجي. [8]

5- ضعف خدمات الدعم والتدريب وتكوين الكوادر البشرية: تعاني المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الوصول إلى المدخلات، والائتمان، والمعلومات وأسواق التكنولوجيا بعكس المشاريع الكبيرة. والواقع أن مقدمي الخدمات يجدون التعامل مع عدد قليل من العملاء الكبار أيسر وارخص من أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة، لأن تكلفة تنفيذ العقود لا تتغير مع حجم العقد، ويجد معظم منظمي الدورات التدريبية صعوبة في الوصول إلى أصحاب المشاريع الصغيرة، ومعظم برامج هؤلاء موجهة إلى الشركات المتوسطة والصغيرة، رغم أنها يروجونها على أنها موجهة لمشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم. وعلى الرغم من محاولات عدد من البلدان العربية تطوير مناهج التعليم وتحديث أساليب تعليم العلوم وقيام معظم البلدان العربية بإحداث مؤسسات تهدف إلى توطين التعليم ما بعد الجامعي، فإن كثيراً من المشكلات الأساسية ما زالت تعترض العمل المثمر في نطاق نشر المعارف العلمية وإعداد الأطر. وتبرز الدراسات أن مناهج التدريب تتركز أساساً في الحقول التقليدية وأن العلاقات بين الجامعات والمعاهد من ناحية، والجهات المستفيدة من جهة ثانية هي علاقة ضعيفة جداً، وأن منظومة التعليم تفتقر إلى المرونة اللازمة التي تقتضيها حاجات التطور العلمي والتقاني السريع من القوى البشرية الكفؤة ورفع مستوى هذه القوى وإعادة تأهيلها. [9] إذا يرجع ضعف الموارد البشرية في الجزائر إلى عدم ملائمة منظومة التربية مع حاجيات تنمية ثقافة الريادة والمبادرة في أوساط الشباب، كما يعاني سوق العمل من قلة الكوادر المؤهلة لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات العالمية وتحسين طرق التسيير والتدبير والتسويق واستعمال المعلومات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا كثيفة المعرفة. [10] وغالبا ما يتم إعداد برامج التدريب دون بذل أية محاولة جادة من اجل التعرف على المشاكل التي تقف في وجه مالكي مؤسسات الصناعة أو التي تلبي احتياجاتهم الفعلية، وفي غالب الأحيان، يتم التدريب بنفس أسلوب طلبة الجامعات، أو يكون بنفس طريقة التدريب التي يتلقها أصحاب المؤسسات الكبيرة، لكن هناك بداية وعي لدى مؤسسات الدعم بأهمية تقييم الاحتياجات مسبقا للمستفيدين من التدريب. [11]

6- عوائق التعاون والاتحاد بين الشركات: هناك العدد من العوائق التي تحول دون قيام شبكات وشراكات بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعاونها فيما بينها، وباستثناءات قليلة، فان الصناعات الجزائرية مبعثرة جغرافيا وقطاعيا، ومن النادر أن نجد تحيزا لشركات صغيرة في موقع واحد أو على أساس قطاعي وهناك العديد من المناطق الصناعية في الجزائر، لكن الشركات القائمة في تلك المناطق لا تتعاون فيما بينها، ورغم ذلك فقد يتم أحيانا تجميع عدد صغير من المشاريع قطاعيا في منطقة واحدة، وعنده ينشأ قدر صغير من التعاون بين هذه الشركات، إلا أن التنافس هو

العامل السائد بين تلك الشركات، والثقة بين مالكي تلك الصناعات ضعيفة نسبيا، وهناك عدد قليل من اتحادات الأعمال، لاسيما تلك التي تمثل مصالح الصناعات الصغيرة. ولكن معظم هذه الاتحادات غير قائمة عل أساس قطاعي، والصناعات منعزلة عموما، وتقتصر أسواقها على المنطقة الموجودة فيها. وهي منعزلة أيضا في ما يتعلق بتوافر معلومات عن المنافسين والموردين والتكنولوجيا الجديدة وأسواق التصدير، والمشكلة الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي في الانعزال وليس الحجم. كما تعاني الجزائر من ضعف الدعم المقدم للإنتاج من قبل قطاع الخدمات ومن ارتفاع التكلفة في هذا القطاع بسبب الضعف المشار إليه في إقامة اتحادات. وبالرغم من أن جزءاً كبيراً من ارتفاع التكاليف راجع إلى خلل في منظومة الخدمات الداعمة، فإن جزءاً لا بأس به من هذه التكاليف راجع أيضاً إلى ارتفاع القيود المنظمة لهذا القطاع، الذي يمكن تحسين فعاليته عن طريق فتح الأسواق ورفع مستوى التنافسية وتسريع برامج إقامة شراكات فيما بين هذه الشركات لتسهيل هذه الخدمة.[12] ويمكن أيضا تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنافس من خلال تشجيع ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الكبيرة أو بين بعضها البعض. وفي اقتصادات السوق الحديثة تقوم الشركات الكبير بدور محوري حيث تعمل المشاريع المتوسطة والصغيرة القريبة منها كمقاولين من الباطن، وتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلات متخصصة حيث أنها تتمتع بقدر كبير من المرونة وكفاءة التكاليف، ويمكن تقديم حوافز للمشاريع الكبيرة لكي تتعاقد من الباطن مع الشركات الصغيرة على عدد من أنشطتها.[13]

7– قضايا جديدة تمس تنافسية الصناعات التحويلية: إضافة إلى أوجه الضعف الاقتصادي والمشاكل المزمنة التي تواجهها الصناعة التحويلية، سيطرة قضايا محددة خلال نصف العقد الماضي زادت من تعقيد هذا القطاع، وينبغي لأي دراسة للتنمية الصناعية أن تأخذ هذه القضايا بعين الاعتبار، لاسيما قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة الأوروبية – المتوسطية، وهذه العوامل ليس بالضرورة سلبية في حد ذاتها، إذ يمكن للقطاعات الإنتاجية أن تستفيد من هذه العوامل. ومع ذلك، أدى تأثير هذه العوامل إلى تعقيد برامج تطوير الصناعات التحويلية، ولا تزال هناك مشاكل لتكيف مع الحقائق الجديدة أو المتغيرات الوشيكة.

أ– العولمة الاقتصادية: لقد وجدت الصناعة الجزائرية مثلها مثل باقي الصناعات بدخول القرن الحادي والعشرين في عالم يختلف كثيرا، هذا بسبب المتغيرات الاقتصادية والسياسة والتشريعية والتكنولوجية والاجتماعية التي أفرزتها العولمة. ومن هم التحديات التي نتجت عن العولمة الاقتصادية على تنافسية الصناعة الجزائرية:[14]

- ✓ الانتقال إلى الأسواق العالمية التي أنشأتها أحكام المنظمات والهيئات العالمية والإقليمية.
- ✓ تحول الاعتماد على المواد الأولية الخام للإنتاج إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي الذي أصبح أهم أصول الصناعات العصرية.

- ✓ تحول العميل والمورد من محلي إلى عالمي بفضل ثروة التكنولوجيا.
- ✓ تحول معايير الجودة من محلية تقليدية إلى عالمية معرفية.
- ✓ التحول من تشريعات وضوابط حكومية محلية التقرير إلى ضوابط تنسجم ومتطلبات الهيئات الدولية الحاكمة لنظام النقد والتجارة الدولية.

ب– اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: على الرغم من أن تحرير التجارة الذي تحققه منظمة التجارة العالمية يفتح أسواقا جديدة للمنتجين إلا انه يمكن أن تكون له نتائج سلبية على القدرة التنافسية للصناعات الجزائرية، وأمثلة ذلك المشاكل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ومن التحديات المرتقبة على الصناعة في الجزائر من جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:[15]

– تعميق التبعية للخارج من حيث المنتجات الاستهلاكية، هذا لكون الصادرات الصناعية لا تتعدى 3 في المائة من إجمالي الصادرات الجزائرية وبالتالي استحواذ المحروقات على الصناعة الوطنية.

– غياب الخبرة اللازمة لاستغلال التكنولوجيا القادمة من الدول المتقدمة وبالتالي ارتفاع التكاليف الإنتاجية لاستغلال ذلك مما يضعف تنافسية الإنتاج الجزائري.

– احتمال سقوط صناعات وطنية في مصيدة التغيرات الاقتصادية.

– فتح السوق الجزائرية أمام أعضاء منظمة التجارة العالمية، بالتالي إغراق السوق بالسلع الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب نظرة المستهلك إلى أفضلية السلع الأجنبية على الوطنية.

– تقليص صلاحيات الدولة في اتخاذ القرارات في عدد من مجالات المنظمة.

– زيادة منافسة الواردات للمنتجات الوطنية مما يؤدي إلى تقليص حجم نشاط الصناعة.

– من المحتمل أن تطبق الدول سياسة تجارية حمائية ضد منتجات الدول النامية بحجة احترام معايير الجودة والصحة.

ج– الشراكة الأوروبية – المتوسطية: تهدف البرامج الاقتصادية للشراكة الأوروبية – المتوسطية إلى تنفيذ اتفاقات تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي وكل من البلدان ألاثنتي عشرة المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد مطلع هذه السنة ومن بين هذه الدول الجزائر، التي يبدو من غير المحتمل بلوغ هذا الهدف بسبب بطء التصديق على الاتفاقات من الجانب الأوروبي، وكذلك بسبب مختلف مشاكل التكييف في الجزائر. وجدير بالذكر أن الترتيبات المتفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي والجزائر تؤدي إلى ترتيبات مكبلة للجزائر التي لا تنتمي إلى دول الاتحاد. ويمكن القول بان الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية سيكون له تحديات للصناعة الجزائرية:[16]

– تزايد عجز ميزان المنتجات المصنعة التجاري، وذلك بسبب طفرة الواردات من هذه السلع ذات القدرة التنافسية القوية مقارنة بالسلع الجزائرية التي تلقى صعوبة التسويق في الأسواق المحلية، وذلك من خلال الإحصاءات الخاصة بالمخزون من المنتجات الصناعية النهائية.

– تحرير المبادلات التجارية قد يؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض قطاعات الصناعة الجزائرية، بسبب إفلاس المؤسسات ذات القدرة التنافسية المعدومة في السوق، وبالتالي التخلي عن بعض النشاطات الصناعية غير القادرة على المنافسة.

د– منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: على الرغم من أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تصبح بعد عاملا فاعلا بشكل كبير في تجارة السلع المصنعة في المنطقة، فإنها على الأقل خطوة محتملة مهمة. ومن الواضح أن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعد استجابة أكثر واقعية للتحديات الناجمة عن التغيرات التي طرأت على التجارة الدولية.[17]

ثالثا: متطلبات معالجة مشاكل وعوامل ضعف أداء الصناعة التحويلية الجزائرية

1– متطلبات تفعيل دور الدولة الداعم لكفاءة الصناعة بالجزائر: من أهم استنتاجات النظريات الحديثة أن الميزات التنافسية لا تعتمد على الموارد الموهوبة بقدر اعتمادها على الموارد المبتكرة من خلال سياسات واعية على مستوى الحكومات، من هنا يبرز دور السياسات الداعمة للقدرة التنافسية في إنشاء الميزات التنافسية في قطاع التصنيع والمحافظة عليها، ويجب التأكيد هنا أن دعم التنافسية بقدر ما يستوجب سياسات واعية على مستوى الحكومات يستوجب أن تقارن إيجابيات وسلبيات التدخل اللازم وأدواته لتقليص التشوهات التي يمكن أن يُحدثها هذا التدخل.

ويستوجب تحقيق هدف رفع القدرة التنافسية أهدافاً أخرى على مستوى الحكومة، تتمثل في النهوض من جديد بالبنى التحتية والتقنية بمنظور معرفي معاصر وتحسين بيئة الأعمال داخل الصناعة وتبني استراتيجيات صناعية حديثة وتشجيع عوامل تحديث الصناعة وتأهيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما يجب دعم مؤسسات تنمية القدرة التنافسية. واستنادا إلى التجربة التاريخية في مجال التنمية وبتحليل ميادين تعزيز القدرات التنافسية يتجسد دور الدولة التنموي في الميادين التالية:[18]

– بني بعض المشاريع الاستثمارية ذات العلاقة بالتنمية الاجتماعية من أجل خلق تحولات هيكلية في بنية الإنتاج، ومن ثم يأتي " الانحياز التصديري " من خلال تشجيع الاستثمار في الصناعات التصديرية مما يسمح بجني مزايا اقتصاديات النطاق وتحسين إنتاجية العمل.

– الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير وتنمية الرأس المال الفكري لضمان الكفاءات التي تتطلبها ترقية القدرة التنافسية للمؤسسة، ومن اجل تحفيز نمو الإنتاج والإنتاجية.

– تطوير جاذبية الاستثمار في مجالات الضريبة والقانون وسوق العمل، وفتح المزيد من الأسواق الخارجية للمؤسسات.

2– متطلبات خاصة باستراتيجيات وسياسات التصنيع الحديثة بالجزائر: من المسلم به أن التصنيع يعتبر شرطا ضروريا لتحسين تنافسية الاقتصاد عامة والصناعة خاصة في أي دولة، والمقصود بالتصنيع هنا هو الصناعة التحويلية حيث أصبح من أهم مؤشرات تنافسية الاقتصاد لبلد ما يعتمد على ما تقدمه

الصناعة التحويلية من القيمة المضافة التصنيعية في الدخل القومي. ومن المعلوم أن الجزائر احد الدول النامية التي تعتمد سياسة تشجيع الصادرات، وذلك من خلال العديد من مؤسسات دعم التنافسية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات، ونجد في هذا السياق المؤسسة الوطنية لتنمية المنتجات خارج قطاع المحروقات. لكن ذلك لا يعني أن الجزائر قد حققت نتائج ملموسة، وبالرغم من تحقيق بعض التقدم في هذا النمط إلا انه قد يكون غير كاف مع تطور التحديات المعاصر مع تنامي العولمة الاقتصادية لذلك سوف نقوم بتحليل السياسات التصنيعية المعاصرة ومحاولة الاستفادة من تجارب الدول النموذجية التي استطاعت أن تحقق تقدما من خلال تبنيها لأحد الاستراتيجيات التصنيع الحديثة. **ويمكن تحديد ثلاث استراتيجيات تصنيعية وهي:**

– إستراتيجيات التوجه إلى الداخل والى الخارج.

– إستراتيجية الاعتماد على الذات والنمو المستدام.

– إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية.

أ– إستراتيجيات التوجه إلى الداخل والى الخارج: يتحكم في نمط التنمية الصناعية للدول النامية عاملين هامين هما: الأول طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والثاني بناء الصناعات الرأسمالية ومدى قدرة هذه الصناعات على تزويد مختلف قطاعات الاقتصاد القومي بالسلع الوسيطة وأدوات الإنتاج اللازمة.[19] في ظل هذه الظروف يبدو منطقيا أن تسلك الدول النامية مسلكا للتصنيع عن طريق إحلال الواردات أو سياسة التصنيع من اجل التصدير ولكن كلتا السياستين تواجه انتقادات عديدة وفي ما يلي سنطرق إلى شرح السياستين كما نشير إلى الانتقادات التي وجهة لكل منهما.

- **التصنيع من أجل إحلال الواردات:** عندما تتبنى الدولة النامية عملية التصنيع، فإنها تبدأ بإنتاج سلع تحل محل الواردات. وتقوم بحماية هذه الصناعة بعدة وسائل، كفرض رسوم جمركية عالية وتحديد حصص الواردات، وتقديم إعانات للإنتاج الملي كإعفائها من الضريبة. ويبرر ذلك بأن الصناعات المبتدئة لا تستطيع في البداية منافسة الصناعات القائمة المستقرة من قبل في الدول المتقدمة، ولقد اشترطت النظرية الاقتصادية أن تكون هذه الحماية محدودة المعدلات والزمن. كما بررت هذه الحماية بأن هذه الصناعات تقلل طلب الدول النامية على العملات الأجنبية.

ويدعم أنصار هذه الإستراتيجية رأيهم بالحجج التالية:[20]

✓ أن الدول النامية التي حققت تقدما سريعا عن طريق التصنيع ابتدأت أولا باستيراد المواد نصف المصنعة، ثم قامت بتجميعها محليا. وفي المرحلة الثانية زاد الطلب المحلي على السلع النهائية، مما أدى إلى نمو الطلب على السلع الوسيطة المستوردة، وجعل لإنتاجها محليا مبررا، وصولا لتحقيق التكامل الصناعي على مستوى الدولة.

- ✓ الطلب المحلي على السلع المستوردة ينمو بمعدل تسارع أكبر من الطلب على صادرات الدول النامية، وهذا ما يبرر أن تقوم هذه الدول بتصنيع السلع التي لا تستطيع استيرادها خاصة مع نقص العملة الأجنبية وبطء نمو الصادرات.
- ✓ تولد الصناعات المحلية فرص عمل كبيرة خارج الزراعة عن طريق مضاعف التشغيل، وهذا ما يمكن الدولة من الأيدي العاملة المتوافرة في ظل ارتفاع معدل زيادة السكان.

• **الانتقادات التي وجهت لهذه السياسة:** من أهم الانتقادات التي وجهها كل من " سيتوفسكي "و" شنيتز " وآخرون لسياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات ما يلي:[21]

– تعمل الصناعات المحمية من قبل الدولة بغير كفاءة لانعدام المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج لديها.

– تعرض تلك الدول بمجرد إزالة العوائق على استيراد السلع ومستلزمات الإنتاج إلى عجز ميزان مدفوعاتها.

– تصاحب هذه السياسة ظاهرة تقييم سعر الصرف للعملة المحلية بأعلى من قيمته الحقيقية، مما جعل أسعار الصادرات نسبة إلى أسعار الواردات في غير صالح التصدير.

– لم يؤدي التصنيع بهذه السياسة إلى تفعيل عمليات الربط الأمامي والى الخلف في الصناعة الواحدة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم نمو الصناعات الوليدة بالقدر المفترض.

– وجود حدود لما يمكن تحقيقه من وفرة عن طريق إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة. وفرض قيود من قبل الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية من سلع الاستهلاك الصناعي البسيط.22

ويمكن القول انه بالرغم من الأسانيد والحجج التي تبرر نجاعة هذه السياسة من جهة ، والانتقادات التي تبين سوء تطبيق هذه الإستراتيجية من جهة أخرى حسب رأينا ستظل الحالة العامة صحيحة، وهي أن التصنيع بهذه السياسة (التصنيع بإحلال الواردات) مصحوبا بالحماية الملائمة هو السبيل إلى بداية تصنيع المجتمعات النامية. لكن يبقى السؤال المطروح في مطلع القرن الحادي والعشرين – الذي هو عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية بإشراف منظمة التجارة الدولية – هو كيف السبيل إلى بدأ التصنيع بدون الحماية؟.

• **التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:** تعتبر سياسة التصنيع هذه ليست بأسعد حال من سابقتها،بل ربما تكون العقبات والقيود التي تفرض أمامها أشد وأقصى. ويشدد أنصار سياسة التصنيع على أساس تشجيع الصادرات على أن من مزايا هذا المنهج اشتراطه تمتع الصناعات المعنية بالكفاية واستفادتها من النمو المتحقق بفضل حرية التجارة والتعرض لمنافسة، وأهم الأسباب المؤيدة لهذا الرأي هي:[23]

– توسيع نقاط السوق الذي تباع فيه المنتجات المصنعة في الدولة المعنية. ذلك آن تصريف المنتجات لا يقتصر على السوق المحلية فقط، بل يتجاوزها إلى الأسواق الخارجية أيضا، مما يوفر تدفقا مستمرا للعملات الأجنبية.

– إنشاء الحجم الأمثل للمشروعات الصناعية، والاستفادة من وفورات الحجم الكبير لجهة تخفيض متوسط تكلفة إنتاج السلعة الواحدة.

– استغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة، مما يزيد رفاهية المستهلكين في كل من الدول المصدرة والمستوردة.

– عدم تشويه الأسعار للسلع المختلفة في الدول المعنية، وكذلك الأمر بالنسبة لسعر الصرف الفعلي الحقيق فيها.

- **الانتقادات التي وجهت لهذه السياسة:** من أهم الانتقادات التي وجهة لسياسة التصنيع من خلال تشجيع الصادرات ما يلي:[24]
  - القيود والعراقيل التي تصنعها الدول الصناعية المتقدمة أمام صادرات الدول النامية.
  - المنافسة الحادة بين الدول الصناعية مما يصعب من مهمة الدول النامية.
  - ضعف مستويات التقدم الفني التكنولوجي والمهارات الفنية والقدرات التنظيمية للدول النامية.
- **التوفيق بين السياستين:** لا يختلف اثنان في أن التصنيع على أساس تشجيع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار، لكن السؤال المطروح هنا هو مدى قابلية الجزائر لوضع هذه الإستراتيجية موضع التطبيق الفعلي وليس الشكلي. ومن جهة أخرى ليس ثمة مبررا يعتبر كل من هذين المنهجين بديلا للآخر، أو افتراض أن ما تحقق احدهما يمنع تحقق الآخر. وقد تكون المقاربة الأقرب للصواب، لكن يجب التنبه في بداية عملية التصنيع إلى ضرورة التدقيق في اختيار الصناعات التي تعطى الأولوية، كما يجب أن تكون لهذه الصناعات ميزة نسبية من جهة وإمكانية خلقها لمزايا تنافسية في المستقبل من جهة أخرى مما يمكنها من الوقوف أمام منافسيها وتلاؤمها مع الأسواق الديناميكية، وينبغي ألا تكون الحماية الموفرة إليها مرتفعة أكثر من اللازم حتى لا تفقد كفاءتها، أو تخرج هذه الحماية عن شروط منظمة الأمم المتحدة للصناعات الناشئة. وهذا ما عملت به دول شرق آسيا في التصنيع التي تميزت عمليات التصنيع فيها في البداية باعتماد منهج الإنتاج المحلي الذي يحل محل الواردات، وبعد أن تشبعت الأسواق المحلية بالإنتاج المحلي اعتمدت الدول الآسيوية على تشجيع الصادرات.

ب– إستراتيجية الاعتماد على الذات والنمو المستدام: تسعى الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة المتمركزة على رأس المال الفكري استخداما للاعتماد على الذات كفكر تنموي، بحيث لا يتم الالتجاء إلى المصادر الخارجية لتمويل رأس المال البشري إلا بعد استنفار الاستغلال الأمثل للموارد الداخلية، ويتحقق تراكم الرأس المال البشري من خلال زيادة المهارات الفنية والإمكانات المهارية لدى

الأفراد في إطار قانوني واضح لخلق المنافسة الداخلية والتوجه إلى الأسواق الخارجية ومنافستها لتقليل التشوهات السعرية حيث تراكم أصول المجتمع الإنتاجية تعد آلية هامة منى آليات النمو الاقتصادي. كما يتطلب عند تخصيص أصول القطاع العام إيجاد وسائل فنية للتعامل مع العمالة التي ستتأثر بالخصخصة على المدى القصير وأخرى على المدى البعيد، والأهم في هذا المقام التعامل مع أهم حلول المدى البعيد وهي (التعليم، الصحة، التدريب، البطالة) لتأثيرها المباشر على التراكم والتنمية المستدامة مرورا بالاعتماد على الذات مدخلا لو استغل لحققت البلاد النامية نموا كبي لعلاج المشكلات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.[25]

الاعتماد على الذات إذا هو مدخل تنموي لحل المشاكل الهيكلة، ولا يعني ذلك الاكتفاء الذاتي أو الانغلاق على العالم الخارجي ولكن الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والطبيعية المتاحة قبل اللجوء إلى المصادر الخارجية. يزدادا دور الدولة بعد الخصخصة في الإنفاق على التعليم والصحة ومرتكز التدريب حيث أنها قادرة على تغيير نوعية التعليم بأدواتها القانونية والسيادية استشرافا لمتغيرات سوق العمل ولمدي ملائمة الإمكانات الموجودة لمتطلبات توجه المنظمات الدولية لمعايير الجودة السلعية والخدمية. إذا لا مناص أن تلعب الدولة دورا كبير في الإنفاق العام في تكوين رأس المال الفكري لتحقيق المردود النفعي من الاستثمار في ذلك المجال التي يحجم عنها القطاع الخاص لطول فترة تفريخ الاستثمار، كما أنها بتشجيع التكنولوجيا كثيفة العمل تكون قادرة على استيعاب القوة العاملة الوافدة من المناطق الحضرية والريفية بعد زيادة مهارات العمالة التي كانت مهمشة للدفع بها في منظومة واقتصادية واجتماعية شاملة للتوسع في الصناعات الصغيرة والصناعات الغير تقليدية كالسياحة والخدمات والصناعية المعلوماتية دفعا لتكون مستعدة لسياسات تحرير الأسواق والمشاريع ويبقى دور الدولة حيويا وهاما حاميا للثروة البشرية من خلال الحوافز المالية والقانونية وتمديد شبكات الأمن الوظيفي.

وتعتبر المساعي التي تبذلها الدول النامية في إطار المسميات المختلفة مثل مجموعة دول عدم الانحياز، والحوار الجنوب – جنوب وشمال – جنوب ...، تمثل خطوة هامة في ما تسعى إليه من تنمية مستدامة اعتمادا على الذات مع مطالبة الدول المتقدمة لتفاهم مسعى الدول المتقدمة في هذا الشأن.[26]

وما نخلص إليه من كل هذا هو أن الاعتماد على الذات قاطرة هامة للسبل الدافعة للتنمية المستدامة من خلال:[27]

- ✓ العمل على زيادة التراكم من خلال قدرة محلية صناعية وزراعية ذاتية للقطاعات السلعية.
- ✓ البحث على أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار الإجباري والاختياري.
- ✓ إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية.
- ✓ تنمية نظم المعلومات وتحليلها وقراءتها بدقة متخصصة لاتخاذ القرارات المرنة السريعة.

- ✓ تعبئة الموارد المحلية من خلال تعديل هيكل حوافز الإنتاج والادخار وترشيد الإنفاق وتعديل نظم الضرائب وإجراءات الحماية للصناعات الوطنية.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص والاهتمام بالمعايير الدولية القياسية للجودة.
- ✓ الاهتمام بالعنصر البشري الإداري والمهني والتقني وتنمية التوسع في المشروعات كثيفة العمل لامتصاص القوى البشرية وتقليل اللجوء إلى المصادر المالية الخارجية في نقل التكنولوجيا غير متوافقة مع الأهداف المحلية.
- ✓ تحديد واضح للخريطة الصناعية ودور الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

الاعتماد على الذات نمط تنموي يعمل على إحداث التراكم الداخلي ليساعد على التغير الهيكلي لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية دون تضحية اجتماعية.

ج- **إستراتيجية السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية:** تعتبر هذه السياسة من إفرازات العولمة وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات بسبب زيادة القدرة التنافسية في كثير من الدول إضافة التقسيم والتفتيت الرأسي للعمليات الإنتاجية التي اتبعتها الشركات المتعددة الجنسيات جعلتها تعيد من صياغة إستراتيجيتها الصناعية وتمحورت حول التحديث التكنولوجي لتعظيم القيمة المضافة لكل مكون للمنتجات والخدمات بدلا من التركيز على القيمة المضافة الصناعية للسلعة ككل. من هنا ظهرت فكرة سلاسل القسمة المضافة الو السلاسل العالمية لتطوير وتنمية قيمة المنتجات لجذب الصناعات الوطنية والدول النامية نحو نظام العولمة الجديد.

- ✓ **الملامح الرئيسية لهذه العولمة:** تتمثل في ما يلي:[28]

- تحرير التجارة وفتح الأبواب لتدفق الاستثمارات.
- تسارع خطى النمو المطرد التكنولوجي.
- انتشار شبكات الإنتاج المتكاملة.
- التكامل الأمامي والخلفي بين الأسواق لكافة المنتجات والأسواق الخدمية.
- تدعيم وتعزيز القدرات التقنية والتركيز على خفض الكلفة وزيادة جودة المنتجات والخدمات.

ويرى بعض الاقتصاديين أن من لا يلتحق بسياسة شبكات الإنتاج العالمية وسلاسل القيمة فقد لا يلحق بركب التقدم الصناعي ويفقد أي دور في مساهمات القيمة الصناعية العالمية وبرهنت احد الدراسات المقارنة عام 2002 لـ "Feenstra" أن تكلفة المنتجات في هونج كونغ أن التكلفة تنخفض بنسبة 16% لمن يتبع سياسة السلاسل العالمية عن النظراء خارج هذا النظام.وتعود تخفيض التكاليف وتعظيم العوائد في الأساس إلى استثارة عوامل المزايا النسبية للتخصيص الإنتاجي وتنميتها إضافة إلى عدم تحمل الشركات كامل تكلفة التطوير والبحوث حيث تتحملها الشركات الكبرى القائدة لمجموعة السلسلة التي تلتحق بها الشركات المحلية المنتجة وتعمل ضمن سلاسلها بتبعية منظمة.

- ✓ **مفهوم السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات:** تقوم هذه الفكرة على الاستفادة الإستراتيجية العالمية من مختلف الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتبطة بسلسلة واحدة للانتفاع من التطور والتحديث التقني والإنتاجي للصناعات المؤهلة بالارتباط بالسلاسل لتطوير قيمتها والسلاسل العالمية هي عملية تتابعيه للمشروعات ذات القيمة الصناعية المضافة بغية دعم وتوصيل تلك المنتجات والخدمات بشكل مرضي إلى المستخدم النهائي.[29]
- ✓ **شبكات الإنتاج العالمية:** تعتمد فكرة الشبكات الإنتاجية العالمية على كيفية ربط منتجات السلاسل العالمية تحت راية شركة واحدة تنظم العمليات الإنتاجية بمعايير ومواصفات تحددها إستراتيجية تلك الشركة والنمط التكنولوجي المستخدم من قبل تلك الشركة وبطبيعة الحال تستفيد الكيانات المرتبطة بتلك الشركات بنقل وتملك التكنولوجيا من مواطنها ومراكزها إلى مراكز توظيف الصناعات، اعتمادا على ذلك فان مفهوم الشبكات الإنتاجية هي عملية منظمة لإيجاد علاقة بينية بين مجموعة كيانات لتتصهر داخل كيان اكبر يحدد الإستراتيجية والسياسات وعمل كافة الكيانات تحت مظلة ذلك الكيان الأكبر. وتتميز شبكات الإنتاج بالاعتماد على المعرفة الكثيفة وليس شرطا أن تتعامل الشركة قائدة شبكات الإنتاج من سلسلة إنتاجية واحدة ولكن قد تتعامل مع العديد من السلاسل العالمية. لقد خرجت السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وشبكات الإنتاج العالمية وليدا من رحم سياستي التدويل الاقتصادي والعولمة الاقتصادي وان كان التدويل قاد عملية انتشار الأنشطة الاقتصادية خارج مراكزها الأصلية فان العولمة تعتبر الصياغة العملية والتطبيق الفعلي للتكامل والتعاون الوظيفي بصرف النظر عن الشروط المتكافئة أو الشروط المجحفة.[30]

لقد أضحت السلاسل العالمية مدخل استراتيجي للتركيز على العلاقات الاتصالية للاقتصاد في ظل العولمة التي مرت بمرحلتين هامتين:

- تدويل الاقتصاد من خلال تكامل الأسواق وإعادة توطين الأنشطة العالمية.
- تجزئة الأنشطة وانتقالها خارج الشركات الأم جغرافيا وإعادة توطينها بمراكز أخرى.

وفي ما يلي رسم بياني لسلسلة قيمة المنتجات:

الشكل رقم (01): سلسلة قيمة المنتجات (سلسلة القيمة المبسطة)

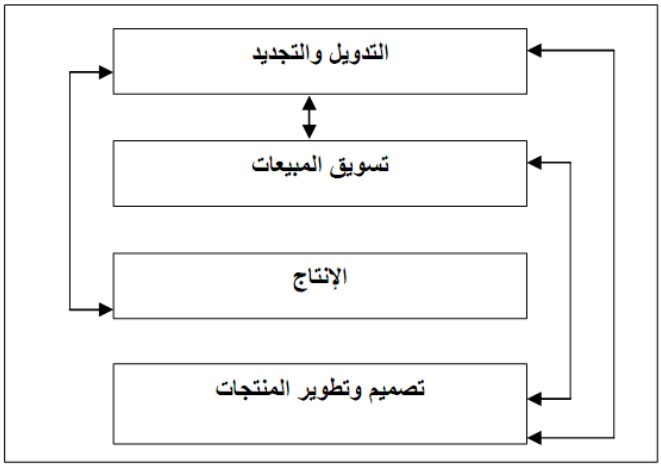

المصدر: محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 53. بتصرف

✓ **خصائص السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات وأهداف الشركة القائدة:**[31]**تتمثل خصائص السلاسل العالمية لتطوير قيمة المنتجات:**

– وجود شركات قائدة محورية تقود وتنظم العمليات الإنتاجية وعلاقات الكيانات المشتركة بالسلاسل.

– الشركة القائدة تتمتع بالشهرة التجارية وصاحبة أسماء وعلامات تجارية بالإضافة إلى الموارد المالية والبشرية والخبرات التقنية والتكنولوجيا.

– الربط البيني مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد مناطق الدعم الفني والتقني.

– التكامل والتعاون بين كافة العمليات التجارية وتقاسم وتشاطر المعلومات بين الكيانات المختلفة.

– تقاسم المخاطر والمنافع إزاء تحديد الأهداف المشتركة.

– افتراض علاقة طويلة الأجل مبنية على الثقة المتبادلة والالتزام بمعايير التعاون المتفق عليها.

أما أهداف الشركة القائدة:

- تخفيض التكلفة وتطوير جودة المنتجات لتعظيم الربحية.
- التركيز على الأنشطة الرئيسية المصاحبة للتكنولوجيا مع نقل الأنشطة الغير ضرورية لها إلى منتجين آخرين بغرض تحقيق المرونة وتعظيم الكفاءة.
- سهولة التعامل مع تطبيقات تقنية المعلومات.
- ضمانات طويلة الأجل لضمان الحصول على الموارد الامدادية من موردين مرتبطين بالسلسلة في الوقت المناسب لضمان استمرارية العملية الإنتاجية.
- الظروف السياسية والمؤسسية الدافعة والطاردة.

✓ **نماذج السلاسل العالمية وصور التعاون بين سلاسل القيمة:[32] وتشمل نماذج السلاسل العالمية:**

- نموذج التصدير دون وجود أية عمليات محلية إنتاجية.
- تغطية الأسواق الخارجية من خلال عمليات إنتاجية محلية باستثمارات مباشرة أجنبية.
- نقاط إنتاجية تجميعية تتميز بانخفاض تكلفة العمل وعناصر الإنتاج.
- نموذج مختلط يجمع النماذج السابقة.

وتقسم السلاسل العالمية بحسب درجة الانتفاع من الإنتاج ووجود السلعة إلى نوعين هامين:

– **سيطرة المشتري:** يتحكم في هذا النوع المشترون الكبار من خلال التدخل في العمليات الإنتاجية والرقابة عليها وتحديد المواصفات الإنتاجية والسياسات التسويقية. والمنتجون يحرصون على الحفاظ على العلامات التجارية لمنتجاتهم من خلال حماية الملكية الفكرية وتزايد نشاط البحوث والتطوير.

– **سيطرة المنتج:** يتحكمون كبار المنتجين في السلسلة في أنماط التكنولوجيا الهامة الضرورية للمنتج النهائي ويقومون بعملية التنسيق فيما بين عناصر السلسلة لرفع الكفاءة ومساعدة الموردين والمستهلكين على حد سواء، يصلح هذا النوع من السلاسل للصناعات عغالية ومتوسطة التكنولوجيا ومناسب في الدول النامية كالجزائر التي تنوي التوسع في صناعات السيارات والالكترونيات والاتصال وغيراها.

أما صور التعاون بين سلاسل القيمة فهي خمسة صور:

– **علاقة الأسواق:** حينما لا تجمع العلاقات الشخصية للبائع والمشتري وتنصب العلاقة على الأمور التجارية البحتة مثل السلع الأولية.

– **علاقة الرقابي المحسن للمواصفات:** يحدد المشتري معايير قياسية ومواصفات البائع المنتج بتنفيذها ويتعهد بذلك البائع أن يلعب دور المراقب على الجودة ويتحمل كامل المسؤولية لتسليم المشتري المنتجات والخدمات خالية من أية عيوب ويتحمل نظير ذلك الالتزام بتكلفة الميكنة والآلات اللازم للرقابة على الإنتاج.

– **العلاقة الاعتمادية:** وتقوم على الاعتماد والثقة بين البائع والمشتري نتيجة السمعة التي يحظى بها كلاهما.

– **العلاقة المفيدة:** يعتمد صغار البائعين بشكل كبير على كبار المشترين فيتحملون تكلفة كبيرة في سبيل الحفاظ على مكانتهم وهذا النوع يتميز بدرجة كبيرة من الرقابة من خلال الشركات قائدة السلسلة.

– **العلاقة الهرمية:** تحديد العلاقة التكاملية بين أطراف السلسلة من الكيانات المختلفة وتحديد الأدوار لكل منهم لتنفيذ المواصفات المتعارف عليها داخل السلسلة بقيادة الشركة القائدة.

يتبين من خلال ما سبق العلاقات المختلفة تم ببناء نظرية إدارة سلسلة قيمة المنتجات استنادا على العناصر الثلاث التالية:

- تعقيد تدفق المعلومات.
- الوصيف والتوصيف الكودي.
- القدرات على التوريد.

د– الدروس المستفادة من التجربة الآسيوية في إستراتيجية التصنيع: بتحليل تجربة بلدان آسيا الناهضة (ماليزيا، سنغافورة، وتيلاندا بشكل خاص) ومحاولة استخلاص الدروس المستفادة منها يتبين لنا، انه يقتضي الأمر البدء بموجة ثالثة من عمليات الإحلال محل الواردات، ولكن ذات محتوى إنتاجي وتحديثي متقدم، حيث مازالت هناك مجالات واسعة لتوسيع وتعميق الهيكل الصناعي في تلك البلدان. ولقد نجحت كوريا الجنوبية من جانبها في تحويل الصناعات التي تم إحلالها محل الواردات إلى صناعات ذات قدرة تنافسية عالية، من خلال دمج المراحل العليا من إستراتيجية الإحلال محل الواردات بعمليات النشاط التصديري، باعتبارهما جزءا من متصل تصنيعي واحد. وكل ذلك يشير إلى الحدود التاريخية لاستمرار اعتماد عمليات النمو في الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع، في المستقبل، على الصناعات التصديرية القائمة على تجميع وتصنيع المكونات، في ظل سوق محلية محدودة الحجم، وفي ظل سوق دولية تتسم بالتنافسية العالية والمنافسة الشرسة.[33]

ويوضح الشكل الموالي العلاقة الدينامية بين " التعمق التصنيعي " و" الأداء التصديري "

الشكل رقم (02) العلاقة الدينامكية بين "التعمق التصنيعي" و"الأداء التصديري"

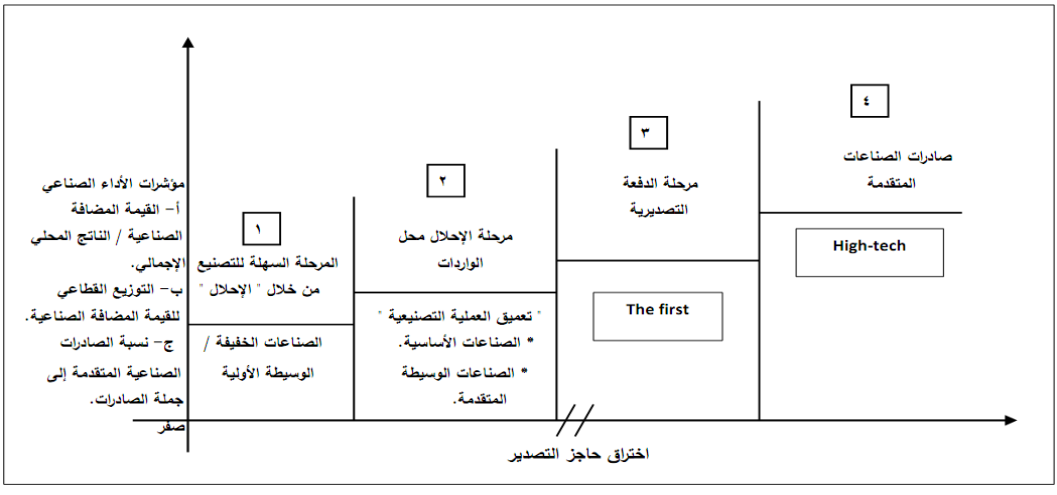

المصدر: محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

ولعل الحل يكمن، في حالة تلك البلدان، كما هو في حالة غيرها من البلدان النامية وعلى رأسها البلدان العربية التي من بينها الجزائر حالة دراستنا، بتكوين ما يسمى بمثلثات النمو، بين مجموعة من البلدان المتجاورة لإنشاء صناعات تصديرية ذات قدرة تنافسية عالية محليا وعالميا، ويسهل ذلك في بلدان جنوب شرق آسيا مثل (اندونيسيا – سنغافورة – ماليزيا) من خلال دمج الطاقات والمهارات البشرية والإدارية والتقانية في نسيج صناعي وحيد، وهذا ما ينطبق مثلا لى (الجزائر – المغرب – تونس) إذا أخذت بمأخذ الجد.

وتمثل هذه المثلثات صيغة مبتكرة للتعامل مع الاقتصاد العالمي، في ظل عمليات العولمة المتصاعدة، مع الحفاظ على الحد الأدنى من مقومات السياسة الاقتصادية والإنمائية المستقلة. كما أن قيام هذه المثلثات التنموية يساعد على حل مشكلة ازدواجية وثنائية الهياكل الاقتصادية بين فروع النشاط القائمة على الإحلال محل الواردات، من ناحية، وقطاع الصناعات التصديرية، من ناحية أخرى. وعلى الصعيد الإقليمي، تساعد هذه المثلثات على تنمية التجارة البينية، في ما بين بلدان الجنوب، وتقلل من التداعيات السلبية لتقلبات الطلب في السوق العالمية.

من ناحية أخرى، فان عمليات التعاون الإقليمي سوف تساعد على التغلب على المشاكل التي تواجهها البلدان النامية، في مواجهة التحرير التجاري الشامل للأسواق، التي سوف تبدأ مع انتهاء فترات السماح للبلدان الموقعة على اتفاقية "ألغات"، ففي ظل مثلثات التنمية، فإن الفضاء الاقتصادي الأوسع، سوف يساعد على تحسين نوعية المنتجات ودرجة تنافسينها، نتيجة الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق.

– سياسات تعزيز القدرات التنافسية داخل الصناعة: لقد انتهجت العديد من الدول النامية إستراتيجية التوجه نحو التصدير التي بنيت على التصدير أولا واستتبعتها سياسة تحقيق فوائض التصدير والتي ارتكزت على التصدير المجدي اقتصاديا، لتحقيق قيم مضافة للدخل القومي، وما قنعت بتلك السياسات حتى شرعت باستحداث سياسة العلامة التجارية الوطنية تحت شعار الوطنية تعزيزا للقدرة التنافسية وانصهار الشركات المصدرة مع الدولة لخلق اسم تجاري للدولة ككل بدلا من العلامة التجارية الفردية، مثلما الحال هو في اليابان بحيث تتيح الشركات اليابانية سيارات متنوعة تحت أسماء تجارية مختلفة حاز كل منها على سمعة تجارية كبيرة، هذا ما خلق علامة تجارية لليابان...الخ.

وقد تزداد معدلات التصدير وفوائضه من خلال تخفيض الأجور وخفض تكاليف عناصر هامة تؤثر سلبيا على الجودة أو من خلال تخفيض أسعار صرف العملات أو مخالفة معايير الإنتاجية القياسية، إلا أن معيار القدرة التنافسية الحقيقي لا يعني زيادة الحصة السوقية وتزايد معدلات النمو التصديري ما لم يكن مشفوع بتحسين وتعزيز القدرات الإنتاجية وزيادة جودة المنتجات والخدمات وإدخال أنماط تكنولوجية جديدة وإجراء تحسينات مناسبة على التكنولوجيا القائمة والقدرة على استغلال امثل للطاقة بتنويع

المنتجات ذات الجودة العالية لتحقيق سريع لنقاط التعادل الإنتاجية مما ينعكس على سياسات الأجور وتحقيق معدلات عالية للقيمة المضافة الصناعية.[34]

3- **استدلالات للاقتصاد الجزائري للتحول إلى الاقتصاد المعرفي الجديد:** حتى يكون الإطار العريض لإستراتيجية الانتقال الجزائرية واضح، لابد من دراسة نظم الابتكار الوطنية لليابان وماليزيا وغيرهما من النظم شرق آسيا، وتعديل هذا الإطار لكي يتناسب وظروف الجزائر الخاصة. كما أن أوجه فشل التجربة السوفياتية وعدم موضوعية تجربة البرازيل، تعد أيضا مفيدة، حيث أنها تبين عددا من السياسات والتنظيمات التي يتعين تجنبها. وليست هناك طرق مختصرة إلى الانتقال الناجح، ويجب معالجة كثير من القضايا بقوة في نفس الوقت. ويمكن فيما يلي إيجاز العناصر التي يبدو حاسمة من أجل الانتقال نحو اقتصاد صناعي معرفي جديد قادر على خلق مزايا تنافسية:[35]

أ- تحتاج الجزائر إلى برنامج مجتمعي يشرك الجميع في ثروة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن الأمور التي لها أهمية خاصة، إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع السياسات ومشاركة كافة العناصر الرئيسية والأطراف المؤثرة في المجتمع، في بناء جدول الأعمال الوطني. والانتقال هو عملية تتحقق على أفضل وجه عندما تصبح شاملة وكلية وديمقراطية لاسيما عندما تشارك في إيجاد السبيل لتوليد أهداف طويلة الأجل وآفاق مجتمعية بشأن العلم والتكنولوجيا والتصنيع، وذلك من خلال عملية تفاعلية تضم الوزارات ذات الصلة، والهيئات الحكومية الأخرى، والجامعات وهيئات الخدامات الاستشارية وغيرها من الأطراف المؤثرة.

ب- يقتضي على الجزائر أن تصلح نظم تعليمها، ومؤسسات تنمية المهارات، فهنالك فجوات رئيسية في نوعية التعليم. ويجب الحفاظ على توازن مناسب بين التعليم الثانوي والتعليم العالي من التعليم، وبين العلم والتكنولوجيا وتعليم الاختصاصات الأخرى. وهناك أوجه نقص حادة في العلماء المؤهلين والمتخصصين في مجالات التكنولوجيا، وفي نسب الطلبة الجامعيين من حيث نوعية وخبرة الخرجين على كافة المستويات. ويتضمن إعداد المجتمع للانتقال إلى الاقتصاد الجديد توفير التعليم السريع للجميع. ومن اللزوم أن تكون كل مدرسة مربوطة كليا وتماما بشبكة الانترنيت في الوقت المناسب، ووفقا لخطة متطورة تماما. ويجب إنشاء جامعة متعددة الوسائط، وتنفذ برامج أساسية للجميع لتعلم وإتقان فنون الحاسوب. ومن المستحسن أيضا وضع أساس لتقديم التعليم الالكتروني عن بعد للجميع. ويجب أن تستهدف تنمية المهارات تطوير نظم دعم القرار الرامية إلى تقديم المعونة للعمال والمدراء على سواء، وبرامج لتنمية المهارات الخاصة بتكثيف المعرفة.

ت- من أجل هذا المشروع المجتمعي يجب بناء نظم المعلومات الذي يعتبر أساس لهذا المشروع، مما يعني إنشاء شبكات تكنولوجيا الحزام العريض، وتكنولوجيا الحواسيب المتنقلة، وضرورة ربط كل

منزل وكل مبنى بالشبكة، وضرورة أن يكون لكل طريق أو مبنى جديد هيكل توصيلات جاهزة للعمل.

ث– يجب استحداث القوانين والأنظمة الداعمة، وشبكات وعنقوديات للشركات والصناعات وتطبيقات بأسعار متهاودة، وذلك بزيادة المحتوى المحلي والتفاعل الشامل بين نظم المعلومات.

ج– يلزم أن تحرص الجزائر على التوازن في اعتمادها للمعرفة الجديدة مع الحفاظ على القيم التقليدية. وينبغي تعزيز التثقيف من خلال نظام تعليمي شامل وخدمات مباشرة للمعلومات، والربط الشبكي بين الجماعات العاملة في مجال الالكترونيات، والتعريف بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق وسائط الإعلام، وقبل ذلك من خلال البرامج التي تقوي القيم التقليدية.

ح– كان من الممكن أن تصبح الكثير من النظم الابتكارية في الجزائر مثمرة لو كانت علاقة هذه النظم بالقطاعات الاقتصادية أكثر قوة وكان هناك نظام حوافز لمكافئة الأداء الكفء. ويجب أن تتأكد الجزائر من قوة الصلة بين مؤسساتها التكنولوجية، واعتماد حوافز قوية وواضحة وموثوق بها لتشجيع الابتكار على مستوى المشاريع، والعمل على تحسينها. وهناك حاجة ملحة لإدماج البحث والتطوير بالإنتاج والتكنولوجيا على مستو كل شركة.وينبغي إثراء العلاقة بين المستخدمين والمنتجين، وتنميتها بسرعة وبصورة تراكمية. وينبغي تكوين شبكات للتعاقد من الباطن على مستوى المنشأة، وضرورة استكمالها بشبكة للعلم والتكنولوجيا. كما يجب إعطاء مزيد من التركيز على إقامة صلاة قوية بين الإنتاج والبحث والتطوير والهندسة العكسية، وتطوير نظم الاستشارات واستخدامها، وتعزيز القدرة على استيراد التكنولوجيا، وعدم تشجيع مشاريع " مفتاح باليد " الضارة والمسرفة.

خ– لا يمكن التحول إلى الاقتصاد الجديد ما لم يتفق الحد الأدنى من التطوير التكنولوجي الجزائري. من خلال أولوية وطنية شاملة تقودها الدولة. غير أن التطور الكامل للتحول التكنولوجي يقتضي وجود إستراتيجية شاملة تستعين بمشاركة كافة الأطراف المؤثرة. وهذا ما يدعو إلى ضرورة وجود برنامج وطني لتحقيق الانتقال وفقا لما توصي به تجربة ماليزيا.

د– ومن الضروري وجود بيئة مواتية واستيعابية لاقتصاد كلي تستطيع قيادة عملية الانتقال ومراقبتها، وتشير المؤلفات الحديثة إلى أن وجود نظام ثابت لأسعار الصرف، وسياسة نقدية مستقرة وموثوق بها، يعدان شرطا مهما لحيازة تكنولوجيا اقتصادية بالنسبة لدولة لا تزال تعتمد بشدة على استيراد تلك التكنولوجيا.

ونخلص بالقول أن على الجزائر رفع وتطوير حصة القطاعات المرتكزة على المعرفة في الصناعة عبر زيادة مساهمات العمال إلى معدلات قريبة إلى تلك التي في الدول الصناعية وبشكل سريع. فإستراتيجية القفز السريع لم تعد خيارا أمام الجزائر، فهي ضرورة للبقاء في اقتصاد عالمي معولم وتنافسي، كما أنها ضرورة لخلق بيئة أعمال خصبة تستطيع فيها الصناعة صنع وتطوير مزايا تنافسية.

حيث كلما كانت حصة الاقتصاد الجديد في إجمالي الإنتاج اكبر كلما كانت مؤشرا لاقتصاد متنوع ومتوازن وتنافسي يضمن البقاء والريادة.[36]

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن النمط الحالي للصناعة الجزائرية غير مناسب، حيث انه لا يتوافر فيه معايير التنافسية العالمية السابق ذكرها، ويعكس ضعف تنافسية الاقتصاد عامة والصادرات الصناعية خاصة جمود وتدهور الهيكل الصناعي الجزائري، كما أن هيكل الصناعة التحويلية لم يتغير كثيرا، حيث اعتمد على إنتاج الصناعات التي تعتمد على توافر الموارد الخام مثل الصناعات الغذائية والنصف المصنعة ومواد البناء، وصناعة الحديد والصلب.أما الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتوسط والمرتفع فان مساهمتها في هيكل الصناعة التحويلية كان متواضعة وضعيفة جدا، أيضا كان هناك تركز في أنشطة الصناعة التحويلية وكانت أهم خصائص منتجات الصناعة الجزائرية:

– مازالت المنتجات الصناعية ذات ميزة نسبية، تعتمد على توافر موارد محلية بشكل أساسي مثل الصناعة الغذائية والصناعات اللاحقة لصناعة استخراج النفط والغاز، أو صناعات تعتمد على كثافة رأسمالية علية لا تساهم في تعميق الصناعة في الاقتصاد (مثل صناعة الحديد والصلب).

– تتميز الصادرات الجزائرية من السلع الصناعية بارتفاع درجة التركيز الجغرافي، حيث استأثرت دول غرب أوروبا بالجزء الأكبر، في حين اتجهت نسبة مساهمة دول آسيا إلى الانخفاض.

– تميزت الصادرات الصناعية بأنها صادرات ذات مستوى تكنولوجي جد منخفض، أو صادرات تعتمد على المواد الخام.

ومن خلال عرض الوضع الراهن لمؤشرات التنافسية سواء على مستوى الأداء الصناعي، تبين من خلال ذلك ضعف هذه التنافسية كما ظهر لنا أن هناك خللا كبيرا من خلال تطبيق معايير التنافسية على الصناعة الجزائرية. لذا فان رفع تنافسية الصناعة الجزائرية يتطلب إعادة هيكلة الصناعة التحويلية في الجزائر بشكل يدعم الصادرات الصناعية ذات الميزة التنافسية.

الإحالات والمراجع:

[1] – حسن شريف، حسن شريف، السياسات الصناعية في البلدان العربية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،دار العلوم العربية، بيروت، 2007، ص273.

[*] مؤشر الاختراق: الواردات الصناعية على الإنتاج الصناعي تم حسابه في الجزائر وفقا لبيانات:
- UNIDO. Industrial Demand Supply Statistics Database 1998.

[2] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص266.

[3] Reforme Economique et Intégration en Economie Mondiale, Ecole Supérieur de Commerce, Alger, 2009, p 37.

[4] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص266.

[5]التقرير الصناعي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص24.

[6] Reforme Economique et Intégration en Economie Mondiale, opcit , p 37.

[7]التقرير الصناعي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص24.

[8]التقرير الصناعي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص21.

[9] تقرير التنافسية العربية، مرجع سبق ذكره، 2003، ص2.

[10]التقرير الصناعي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، 2010، ص24.

[11] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص271.

[12] تقرير التنافسية العربية، مرجع سبق ذكره، 2006، ص2.

[13] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص274.

[14]نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص 128–129.

[15] سلين سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص88.

[16] Reforme Economique et Intégration en Economie Mondiale, OPCIT, p 40.

[17] حسن شريف، مرجع سبق ذكره ، ص269.

[33] Competitive Industrial Performance Report 2012/2013. UNIDO 2013.

[18]– عبد الله موله، التنافسية والدولة، الملتقى الدولي حول: تنافسية المؤسسة الاقتصادية وتحولات المحيط 29 – 30 أكتوبر 2002، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 8 – 9.

[19]– أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مصر، 2008، ص 158.

[20]– محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص 52 – 53.

[21]– نفس المرجع السابق، ص 53.

[22]– أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[23]– محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[24]– أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[25]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 30 – 32.

[26]– أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[27]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 40 – 41.

[28]– نفس المرجع السابق، ص 48 – 49.

[29]– نفس المرجع السابق، ص 50.

[30]– نفس المرجع السابق، ص 51 – 52.

[31]– نفس المرجع السابق، ص 55

[32]– نفس المرجع السابق، ص 56 – 61.

[33]– محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، العرب والتجربة الآسيوية، ص136.

[34]– محمد إبراهيم عبد الرحيم، الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 2007، ص 133.

[35]– حسن شريف، السياسات الصناعية البنيوية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص 278 – 279.

[36]– عاطف قبرصي، الاقتصاد الجديد، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 319.

مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

د. بن سماعين حياة، جامعة محمد خيضر –بسكرة

أ. زايدي حسيبة، جامعة محمد خيضر –بسكرة

الملخص:

تمثل الصناعة البترولية عصب النشاط الاقتصادي الجزائري،وذلك سواء من حيث استثماراتها أو أرباحها ومداخيلها التي تتحدد أساسًا حسب وضعية السلعة البترولية في السوق العالمية، حيث أن أي تغير وأي اختلال يحدث على مستوى العرض أو الطلب البترولي، وخاصة تغيرات أسعاره سيؤدي إلى أزمات حادة تنتقل إلى الاقتصاديات العالمية بأسرها، خاصة تلك الاقتصاديات التي تقوم أساسا على المداخيل والعائدات البترولية – كما هو حال الجزائر والأزمات البترولية التي لحقت بها.

ومن هذا المنطلق تتناول دراستنا المكانة الدولية للصناعة البترولية من حيث الخصائص والأهمية، وكذا الدور الاستراتيجي لقطاع المحروقات الجزائري في تحديد إيرادات ومداخيل الدولة ومختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية والأداء العام للاقتصاد الجزائري مع الاشارة إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل الاجمالي وعدم الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

Résumé

L'industrie pétrolière représente la pierre angulaire de l'activité économique algérienne, soit d'après ses investissements ou ses bénéfices et revenus qui sont principalement déterminées par le statut du pétrole sur le marché mondial, car tout changement et toute perturbation qui se passe sur le niveau de l'offre ou de la demande de pétrole, en particulier l'évolution des prix conduira à des crises aiguës transmises à les économies du monde entier , en particulier les économies qui sont basées principalement sur les revenus pétrolières - comme dans le cas de l'Algérie et les crises pétrolières qu'elle a subi.

Donc et pour cela que notre étude va illustrer le rôle mondiale de l'industrie du pétrole en termes de caractéristiques et l'importance, ainsi que le rôle stratégique des hydrocarbures algériens dans la détermination de revenus publiques de l'Etat et les différents indicateurs macro-économique et la performance globale de l'économie algérienne ,sans oublier de faire appelle à la nécessité de diversifier les sources de revenus et a réduire la dépendance du secteur des hydrocarbures dans la réalisation du développement économique.

المقدمة:

للبترول مكانة عالمية دولية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة لكن كمورد اقتصادي استراتيجي ذو أبعاد واستعمالات اقتصادية،سياسية،وعسكرية عالمية، وبذلك أصبحت الصناعة البترولية من أبرز نشاطات الاقتصادي الصناعي العالمي خصوصًا مع تزايد معدلات الانتاج والاستهلاك العالمي.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية يرتكز اقتصادها على قطاع المحروقات من صادرات وايرادات جبائية،وعلى ما يحدث من تقلبات في أسعار البترول في السوق العالمية، حيث تبنت الجزائر سياسة التصنيع منذ استرجاع سيادتها وتأميمها لقطاع المحروقات واستغلاله لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل إقامة صناعة وطنية قوية.

ونظرًا للمكانة العالمية التي تحتلها الصناعة البترولية،والدور المحوري لقطاع المحروقات في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية باعتبار أن أكثر من 90% من ايرادات الجزائر من العملة الصعبة مصدرها الصادرات البترولية، ومساهمته عمومًا في تحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية والمركز العربي والعالمي للاقتصاد الجزائري ككل، ارتئينا من خلال هذا المقال دراسة هذه الأهمية العالمية للصناعة البترولية وكذا والمكانة الاستراتجية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال المحاور التالية:

أولا: التطور التاريخي لقطاع المحروقات:

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئرا، وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلفة اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة.[1]

1- الجزائر ما قبل النفط (1962-1971):

بقيت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال ،و لأكثر من ثلاث سنوات من دون أن تسمح باعطاء للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاهًا مطابقًا لمصالحها الخاصة،فبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962،إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، حيث حددت اتفاقيات ايفيان ضمنيًا للشركات الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات [2]،أي أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي"، حيث

كانت هذه الشركات العاملة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء للشركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة **(SN Repel)** و**(camel)** ومصفاة الجزائر، إلى جانب ذلك تم إنشاء علنيا ورسميا اثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "**SONALGAZ**".[3]

أما في عام 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البيتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، و مع بداية عام 1969، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولار للبرميل.

إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، فتدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن فشلت من جديد المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04.

وفي 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سونطراك"، وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسونطراك الحق في: [4]

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

* تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
* تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

2- تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2014):

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بـ OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم تدعمت خلال المخطط الخماسي الثاني.

لكن فترة 1986-1989 فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية سنة 1993 بـ 0,8% أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 وهذه التعديلات أهمها: [5]

- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج **partage de production**.
- تشجيع التنقيب.
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

أما عن الفترة (2000-2014) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل "مصفاة تكرير أولي للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة، في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار الذي يبلغ في الوقت الحالي من [90 إلى 100] دولار، مما مكن من التسديد وتخفيض المديونية.

ولقد تمكنت الجزائر من تحقيق أكثر من 13.5مليار دولار أمريكي من الإيرادات البترولية خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2009،وذلك بفضل مستوى أسعار البترول في الأسواق الدولية خلال 2009 (57–58 دولار للبرميل)، التي تسمح بتحسين مداخيلها و ايرداتها الغازية،أما بالنسبة لمستوى الأسعار(70–80 دولار للبرميل) فيعتبر مناسبًا بالنسبة لسونطراك لمتابعة برامج الاستثمارات.و للعلم تبلغ

القدرة الإنتاجية للبترول في الجزائر 1.45مليون برميل/اليوم،إلا أن منظمة الأوبك خفضت هذه النسبة إلى 1.2 مليون للبرميل/اليوم،تطبيقًا لقرارات تخفيض إنتاج البترول.[6]

ومع ذلك فإن نسبة نمو الاقتصاد الجزائري تراجعت إلى 3.9% خلال سنة 2009، مقارنة مع 4.1% سنة 2008، مع تراجع هو الأكبر من نوعه للناتج الداخلي الخام بقيمة 31.5مليار دولار،من 160.52 مليار دولار إلى 128.7مليار دولار،وهو أول تراجع للناتج الداخلي الخام للجزائر منذ العام 2001،وهو دليل الارتباط الخطير لاقتصاد البلاد بالمحروقات،وبذلك سجل صندوق ضبط الموارد استقرارًا عند الوضعية التي كان عليها نهاية سنة2008،أي عند 64.5 مليار دولار.وتم تعويض جزء من الخسائر المترتبة عن ذلك من خلال التحسن الطفيف المسجل في مداخيل الجباية العادية، بالإضافة إلى قرار تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 66 دج إلى 73 دج في إطار الإجراءات التي أقرتها الحكومة الجزائرية للحد من فاتورة الاستيراد.[7]

أما خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام(2010) ،فلقد بلغت صادرات الجزائر من النفط والغاز 17.8 مليار دولار.وسجلت بذلك الصادرات النفطية ارتفاعا بنسبة 36% خلال الثلاثي الأول من عام2010 ، وذلك مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي(2009).حيث بلغت الصادرات النفطية بكافة أنواعها خلال الربع الأول من عام2010، 32 مليون طن بارتفاع نسبته 4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2009 بينما بلغت مبيعات السوق الداخلي 10.7 مليون طن. كمابلغ الإنتاج النفطي للجزائر 1.45 مليون برميل يوميا ، و162 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي،حيث أنها أبرمت 47 عقدا للتنقيب ولاستغلال النفط والغاز في الفترة ما بين عام 2000 و2010.[8]

إضافة إلى ذلك حققت الشركة الجزائرية للمحروقات "سونطراك" منذ بداية2010 سبعة اكتشافات نفطية في وقت وصلت فيه قيمة الاستثمارات في قطاع المحروقات إلى أكثر من 8.1 مليار دولار خلال العام (2009).

وعلى العموم فإن اقتصاد الجزائر شهد إنجازات هامة في الفترة الممتدة بين 1999 و2014، لاسيما على المستوى الكلي، إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا وإيجابية مثل تلك المسجلة في 15 سنة الماضية، بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة

وبذلك سمح الارتفاع الكبير في مداخيل الجزائر خلال العشرية الأخيرة بـ : [9]

– إرتفاع هام في احتياطات الصرف الجزائرية التي قاربت ال 200 مليار دولار بعد أن كانت لاتتجاوز 4،4 ملايير دولار سنة 1999 أي بتطور نسبته 15.30% من 2000 إلى 2013.

– بالموازاة تراجع مستوى الديون الخارجية إلى 3,47 ملايير دولار خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2013 بعد أن كانت أكثر من 25,11 مليار دولار سنة 1999 بنسبة تطور 73 بالمائة.

– وتم تحقيق استقرار النمو المتوسط خارج المحروقات خلال السنوات العشر الماضية في حدود نسبة 5 بالمائة، منتقلا من 2% في سنة 2000 إلى 9% في 2009 قبل بلوغ نسبة 6، 4% في 2013.

ثانيا– قطاع المحروقات والأداء العام للمؤشرات الاقتصادية الكلية

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، و تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة40 %من الناتج الوطني المحلي ، و أكثر من60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ، ويساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية. [10]

كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة، ويمكن توضيح أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في تحديد قيمة المؤشرات الاقتصادية الكلية وأداء الاقتصادي ككل،وذلك كالآتي:

1– المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية، والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة،يمثل (60%) من إيرادات الدولة، ومن (25%) إلى (30%) من إجمالي الناتج المحلي ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية،فإن أهميتها تتضح في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات. [11]نتيجة لذلك شكلت الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العمومية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (03– 06) : أهمية الجباية البترولية في تمثيل الميزانية

السنة	2000	2001	2003	2004	2008	2009	2010	2011	2012 *	2013 *
ايرادات جبائية (1)	1213.2	1001.4	1350.0	1570.7	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	4192.0	4399.0
اجمالي الايرادات	1562.7	1399.6	1874.9	2151.1	5053.8	3559.3	4203.0	5428.6	6055.0	6371.0

(2)									
نسبة الايرادات الجبائية إلى إجمالي الايرادات (2)/(1)	%77.4	%71.55	%72.01	%73.02	%86.25	%67.79	%69.12	%73.01	%69.93	%69.05

Source [12]: - le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012.
- *IMF, IMF country report n°13/24,1023

من خلال الجدول نلاحظ أن عوائد البترول تمثل نسبة عالية في اجمالي ايرادات الجباية الكلية، بمساهمة تراوحت بين67 % و86 % خلال الفترة2000-2013

ويمكن توضيح تطور الميزان التجاري الجزائري من خلال الجدول والشكل البياني التالي:

الجدول رقم (04-06) تطور الميزان التجاري - الفترة 2000-2010

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

السنوات	إيرادات	صادرات	الميزان التجاري	نسبة التغطية %
2000	9 173	22 031	12 858	240
2001	9 940	19 132	9 192	192
2002	12 009	18 825	6 816	157
2003	13 534	24 612	11 078	182
2004	18 308	32 083	13775	175
2005	20 357	46 001	25 644	226
2006	21 456	54 613	33 157	255
2007	27 631	60 163	32 532	218
2008	39 479	79 298	39 819	201
2009	39 294	45 294	5 900	115
2010	40 473	57 053	16 580	141

المصدر :من إعداد الباحثة على أساس معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (C.N.I.S) ، . حصيلة سنوات 2000 إلى 2010.

الشكل رقم (05-09) : تطور الميزان التجاري الفترة 2009-2013.

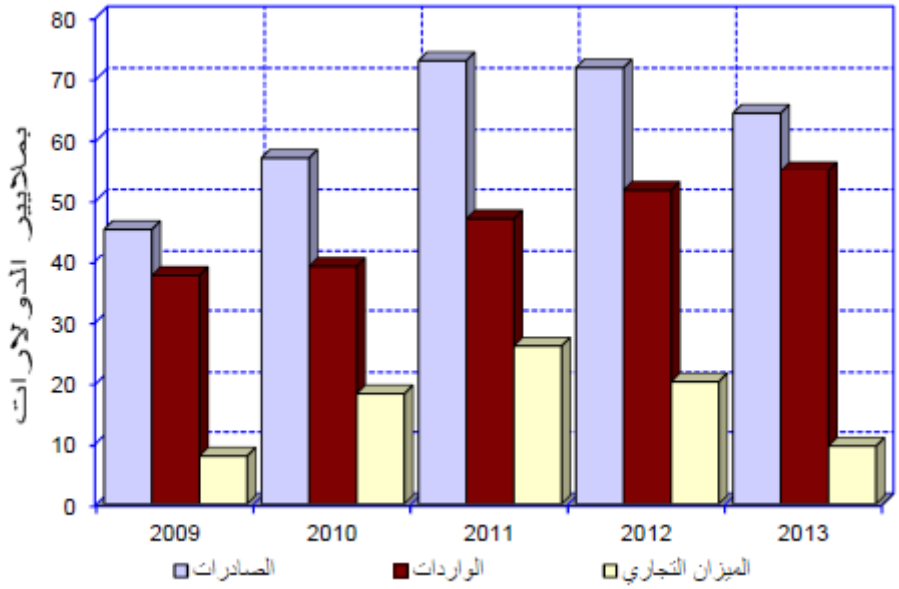

المصدر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر2013، طبع في نوفمبر 2014،ص89

يبدو واضحا من خلال الجدول و الشكل السابقين أن التجارة الخارجية الجزائرية تميزت بفائض تجاري مستمر خلال الفترة 2000-2013 ، و بعد الإنخفاض الشديد لسعر النفط الذي عرفته سنة 2008 تقلص هذا الفائض ثم عاد للتطور عام 2010، و يتبين أيضا أن رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2013 كان إيجابيا على العموم ، إلا أن نسبة التغطية إنخفضت بشكل ملحوظ في السنتين 2009 و 2010 بسبب الارتفاع المستمر و المتصاعد لحجم الإيرادات الذي انتقل من 39173 مليون دولار في سنة 2000 إلى 40473 مليون دولار في سنة 2010 ،و قد تطور الميزان التجاري الجزائري بشكل لافت خلال أربعة سنوات متتالية من 25644 مليون دولار في سنة 2005 إلى 39819 مليون دولار في سنة 2008، و ذلك إثر تحسن السوق النفطية ليتراجع إلى مستوى له في العامين الأخريين 5900 مليون دولار في 2009 ، و16580 مليون دولار في 2010 ، أما أقصى مستوى وصل إليه الميزتن التجاري الجزائري فكان في عام 2008بـ 39419 مليون دولار، ويرجع ذلك للإرتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط من جهة و الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي تعتبر قياسية هي الأخرى من جهة أخرى ، مع أن الإيرادات قفزت بدورها إلى أقصى مستوياتها بـ 39479 مليون دولار.

2-المحروقات والقطاع المالي الجزائري:

بالنسبة لدور المحروقات في تحديد قيمة الإيرادات المالية الجزائرية سنوضحه من خلال أثر تقلبات أسعار النفط على القطاع المالي ،وذلك اعتمادًا على **الشكل رقم (04-07)** الذي يوضح حجم كل من الايرادات العامة والايردات النفطية،وكذا الايرادات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 :

الشكل (06-09) : نسبة الإيرادات العامة النفطية و غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي

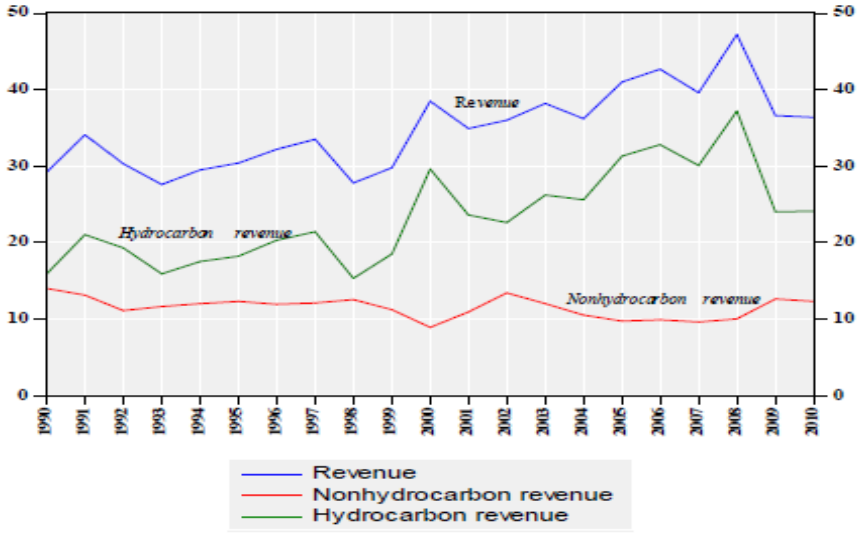

Source : IMF, staff country reports N 96/71, august 1996 - October, 2000 – February [13] 2005 – march 2006 –march 2007, January 2012, Country Report No. 12/21

من خلال الشكل يتضح لنا تراجع نسبة النمو في الايرادات النفطية وذلك إثر التراجع الواضح الذي شهدته أسعار النفط الخام في عقد التسعينات ،ولذلك اقتصر متوسط الإيرادات العامة للدولة في عقد التسعينات على حوالي 29.8 % فقط من الناتج المحلي بعد أن كانت في حدود 36.48 % في المتوسط خلال الفترة1974-1989 ويعكس هذا التراجع في نسبة الإيرادات العامة للدولة هشاشة الإيرادات العامة غير النفطية أيضا وعدم قدرتها على تعويض الايرادات العامة للدولة في حالة حدوث أي صدمة في أسعار النفط وتراجع في الإيرادات النفطية.

ومع نهاية التسعينات تطورت الإيرادات العامة في الجزائر على نحو كبير سواء من الناحية المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 1990 ،كانت إجمالي الإيرادات العامة للدولة تمثل فقط حوالي 29.4%من الناتج المحلي الإجمالي، منها 18.2 % عبارة عن إيرادات نفطية، و 11.2 % عبارة عن إيرادات غير أنه مع فورة أسعار النفط وارتفاعها مع نهاية التسعينات أخذت الإيرادات العامة في الجزائر في

التحسن، بصفة خاصة الإيرادات النفطية حيث كان النمو فيها بصورة جوهرية حيث بلغت % 37.2 كنسبة من الناتج سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة للغاية، تعكس التركيز الشديد لهيكل الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي خلال هذا العقد.[14]

وهذا ما يعكس الاعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على الإيرادات النفطية، الأمر الذي لا يوفر الاستقرار المطلوب في المالية العامة للبلد نتيجة للتقلبات الحادة التي تعرفها الايرادات النفطية والايردات المالية عمومًا، وبذلك فهي مصدر خطر دائم ومقلق في الهيكل الحالي للإيرادات العامة للجزائر و هو ما تعاني معظم الدول العربية المصدرة للنفط.

وخلاصة القول هو أن نسبة الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتناسب طرديا مع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج، فمع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، تتزايد نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج وهو أمر متوقع .إذ أنه مع نمو الإيرادات النفطية وارتفاع نسبتها إلى الناتج ترتفع نسبة الإيرادات العامة بالتبعية إلى الناتج.

كل هذا يستدعي ضرورة تقييم الإيرادات العامة بصورة جيّدة والبحث بجدية عن عناصر أخرى تساعد في تكوين هيكل الإيرادات العامة في الجزائر أي تنويع مصادر الإيرادات لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار الاقتصادي في البلد فيها، وإعادة النظر في كثير من الرسوم و الضرائب المختلفة لكي تتماشى والتطورات العالمية و كذا التقلبات المفاجئة في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

2- سيطرة المحروقات على حجم الصادرات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية، كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت). [15]

أما بالنسبة لسيطرة حجم الصادرات النفطية على اجمالي الصادرات فيمكن تبيينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05-06): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر (2000-2010) (مليون دولار):

السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية (مليون دولار)	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات (مليون دولار)	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليون دولار)	نسبة (%) صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية
2000	22 301	21 419	882	96,04
2001	19 132	18 484	648	96,61
2002	18 827	18 091	736	96,10
2003	24 612	23 939	673	97,26
2004	32 083	31 302	781	97,56
2005	46 001	45 094	907	98,03
2006	54 613	53 429	1 184	97,83
2007	59 518	58 206	1 312	97,79
2008	78 230	76 340	1 890	97,58
2009	43 216	41 775	1 441	97,35
2010	57 150	55 700	1 450	97,16

المصدر: المركز الوطني للاعلام الآلي و الاحصائيات (C.N.I.S) حصيلة 2000-2010

يمكننا من خلال هذا الجدول ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و الأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرًا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات و على حجم الصادرات الجزائرية للخارج ، حيث تمثل صادرات الجزائر من المحروقات معدل 97 %من إجمالي الصادرات منذ عام 2000، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 3 % فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات و التي لا تزال ثانوية وجد محدودة ، حيث بلغت قيمتها القياسية لحد الآن 1890 مليون دولار في سنة 2008. أما على المستوى العالمي فبالنسبة للأداء الخارجي المتعلق بالتجارة الخارجية ، تقدر مساهمة الجزائر في إجمالي الصادرات السلعية العالمية ب 0,45 بالمائة و ب 0,17 بالمائة في إجمالي الواردات العالمية في سنة 2006 حسب ما جاء في تقرير للمنظمة العامية للتجارة لعام[16] 2007 ، و هو ما يعكس الوزن النسبي الضعيف للاقتصاد الجزائري عالميا.

4- قطاع المحروقات واتجاه البطالة في الجزائر:

يمكن تتبع درجة تأثير قطاع المحروقات على اتجاه معدلات البطالة في الجزائر من خلال دراسة العوائد المالية البترولية المحققة وتقلبات أسعار البترول وتتبع مختلف الأزمات البترولية خلال الفترة 1970-2010، بالموازاة مع تغير معدل البطالة خلال نفس الفترة،وذلك اعتمادًا على الشكل الموالي:

الشكل رقم (07-09): تطور أسعار النفط و اتجاه البطالة في الجزائر 1970-2010

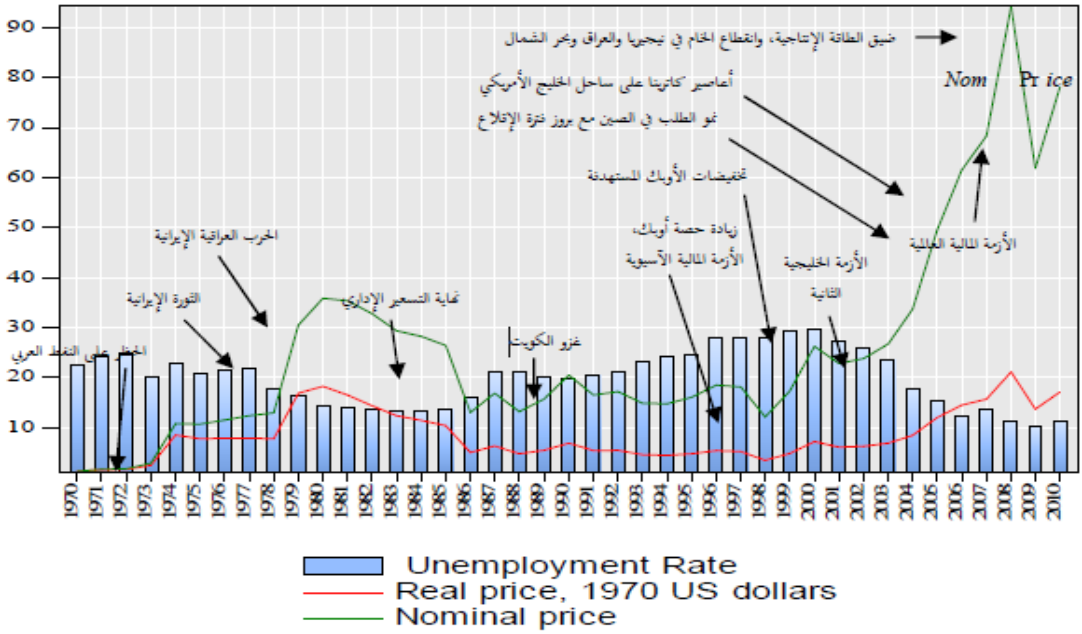

Source[17] :http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif,consulté le 12/05/2013 à 20h05

نتيجة لحرب 1973 ، ارتفعت أسعار النفط الخام أربعة أضعاف، من 3 دولارات للبرميل في عام 1972إلى12 دولارًا للبرميل بحلول نهاية عام 1974،ويعود هذا الارتفاع إلى حظر النفط العربي الأمر الذي ساعد فيما بعد على ارتفاع العوائد المالية لقطاع المحروقات ، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة .كل هذا قد أكسب القطاع أهمية كبرى في وضع إستراتيجية للتنمية في الجزائر بهدف خلق مناصب شغل .وهذا ما يلاحظ من خلال **الشكل أعلاه رقم (07-09)**.

حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في انخفاض معدّلات البطالة من 24.83 % سنة 1972 إلى 16.33 % سنة 1979 ، ومع اندلاع الثورة الايرانية سنة 1979،وكذا الحرب الايرانية العراقية سنة 1980 فقد استمر معدل أسعار البترول في الحفاظ على مستويات مرتفعة خلال الفترة 1979-1985 رغم تراجعها من 35.41 دولار للبرميل في بداية سنة 1981 إلى 26.48 دولار للبرميل بحلول 1985 إلا أن معدّلات البطالة واصلت تراجعها إلى مستويات13.29 % سنة 1984 و بقيت في حدود 13.59 % سنة 1985 .كما يوضحه الشكل أعلاه.

أما مع انهيار أسعار النفط من 27 دولار إلى ما دون 10 دولارات وحدوث الصدمة النفطية سنة 1986عرفت الجزائر خلال الفترة 1986–1989 تراجعًا في أدائها الاقتصادي الكلي بما في ذلك معدلات البطالة التي ارتفعت من 16.14 % سنة 1986 إلى 20.04 % سنة 1990. [18]

بالرغم من التحسن الطفيف في أسعار النفط خاصة بعد الحرب الخليجية الثانية سنة 1990 إلا أن مستويات البطالة بقيت مستقرة بمعدل متوسط قدر بـ22.25 % خلال الفترة1990 – 1995، ثم بدأت بالارتفاع بعد هذه السنة لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 29.50 % سنة 2000 وذلك تزامنًا مع انخفاض أسعار البترول التي بلغت أدنى مستوى لها 12.16 دولار سنة 1998.

ومع استمرار نمو الاقتصاد العالمي، استمرت أسعار النفط بالارتفاع منذ عام2000 لتحقق قفزة كبرى تتجاوز أعلى مستوياتها منذ سنة 1981 لتصل إلى أعلى سعر لها بـ 147.27 دولار سنة 2008، لكنه سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي نتيجة للركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر من عام 2008 أين وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل مع نهاية 2008، وخلال هذه الفترة (2000-2011) عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في معدّلات البطالة لتستقر عند أدنى مستوى لها بـ % 9.8 سنة 2011 [19] مقابل 27.7 % سنة 2000، حيث أكد خبراء من صندوق النقد الدولي استمرار تراجع نسبة البطالة في الجزائر منذ سنة 2000 لاسيما في اوساط الشباب بأكثر من النصف في مدة زمنية لا تتعدى 11 سنة، حيث تراجع معدل البطالة عند الشباب لفئة ما بين 16–24 سنة من 07ر54 بالمائة الى 22.4 بالمائة خلال ذات الفترة (2000–2011) ، كما سجلت نسبة البطالة لدى الجامعيين هي الاخرى تراجعا ملحوظا في 2011 حيث انخفضت الى 16.1 بالمائة مقابل 4ر21 بالمائة سنة 2010.[20]

ومع إنهيار أسعار النفط خلال السداسي الثاني من عام 2014 حيث فقدت نحو 45% من قيمتها بتراجعها من 115دولار للبرميل في جوان 2014 إلى 62 دولار للبرميل حتى منتصف ديسمبر 2014 ، عرفت نسبة البطالة هي الأخرى تراجعًا بإرتفاعها إلى 10,6% خلال سبتمبر 2014 أي ما يعادل نحو 1,214 مليون عاطل عن العمل مع نسبة تفوق 25 % لدى الشباب و أزيد من 16% لدى الجامعيين مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 0,8 نقاط مقارنة بسنة 2011 الذي بلغت فيه عند9,8%.

5- أسعار البترول وحجم احتياطات الصرف الأجنبي:

من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ، تعزيز الاحتياطيات الدولية لدى البنوك المركزية،وعلى هذا الأساس ، و مما لا شك فيه أن هناك إرتباط وثيق بين أسعار النفط و مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط و خصوصا في الجزائر.[21] مثلما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم (08-09): ارتباط حجم احتياطي الصرف الأجنبي بتغيرات أسعار النفط خلال الفترة 1993-2010

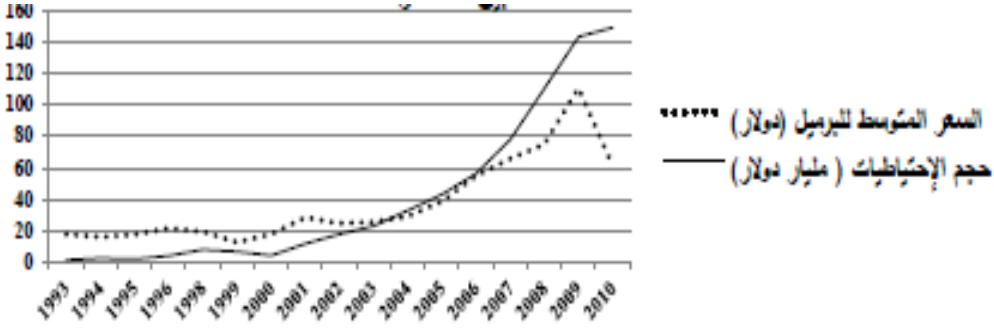

المصدر: معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (C.N.I.S) ، .حصيلة سنوات 2000 إلى 2010.

إن الاحتياطيات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ 1,50 مليار دولار سنة 1993 ثم 4,40 مليار سنة 1999 إثر الصدمة البترولية لسنة 1998-1999 التي أدت إلى تخفيض مستوى الاحتياطيات ،التي بدأت ترتفع تدريجيا منذ سنة 2000، و تدعم مع ارتفاع أسعار البترول لتصل أرقاما غير مسبوقة تجاوزت 110 مليار .في سنة 2007 و بأكثر من 162 مليار دولار عام 2010.

6- قطاع المحروقات ومستويات الناتج المحلي الاجمالي:

يمكننا من خلال هذا الشكل الموالي ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و الأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرًا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات و على حجم الناتج المحلي الاجمالي، جيث أن اعتماد الإقتصاد الوطني على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية ، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية و مدى توفر العملة الأجنبية.

والشكل التالي يوضح بيانات الناتج المحلي الاجمالي من الناحية الحقيقية خلال الفترة 1970-2011

الشكل رقم (09-09) : بيانات الناتج المحلي الاجمالي من الناحية الحقيقية خلال الفترة 1970-2011

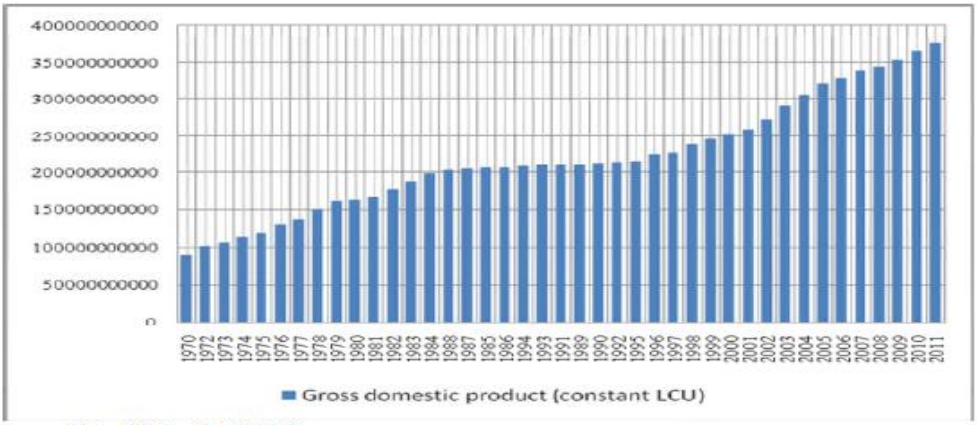

Source: World Bank (WDI)

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية في الجزائر إلى أنه في عام 1970 كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية 90.8 مليار دينار جزائري،و بعد ارتفاع أسعار النفط نتيجة للطفرة النفطية الأولى، و التي نتجت عن الحظر العربي لصادرات النفط الخام إلى الدول الغربية مع نهاية سنة 1973 ،حصلت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 120.39 مليار دينار في 1975 ، ومع استمرار الارتفاع في أسعار النفط سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مستويات قياسية في 1986 ، حيث بلغ أعلى مستوياته في تلك الفترة والمقدرة بـ 206.37مليار دينار .غير أنه بدءا من عام 1987 أخذت أسعار النفط في التراجع وهو ما ترتب عليه حدوث تقلبات في مستويات الناتج بالأسعار الحقيقية، حيث تراجع الناتج الحقيقي في السنة الموالية بصورة محدودة نسبيا ،وبقي شبه مستقر إلى غاية 1995 ولم يسترجع الاقتصاد الجزائري المستويات المهمة من الناتج الحقيقي إلا بحلول عام 1996 ، عندما بدأت أسعار النفط في التعافي مرة أخرى، وبدأت الوفرة النفطية الثانية بعد نهاية 1999 لدرجة أنه في عام 2011 قدّر الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية في الجزائر بحوالي 373.36 مليار دينار.[22]

وهو ما يوضح الارتباط الوثيق بين مستويات الناتج المحلي الاجمالي تقلبات سعر النفط الخام حيث أن معدّلات نمو الناتج في الجزائر تشير إلى أن اقتصاد البلد يتعرض من وقت لآخر و بصورة كبيرة و دورية لصدمات خارجية .فدورات الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريتي السبعينات والثمانينات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986 ، إلى غاية منتصف التسعينات، حيث سجل تحسّن طفيف في أداء متغير النمو الاقتصادي،و مع عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من سنة 1998 عرفت الجزائر نوع من الراحة المالية و قد تم استغلالها في بعث النشاط

الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها بارتفاع حجم الإنفاق من خلال مخططين (مخطط الإنعاش الاقتصادي و مخطط دعم النمو)[23]

الجدول رقم (06-06): تحليل معدّلات النمو الاقتصادي في الفترة1975 -2010

	المرحلة الأولى (1970-1985)				المرحلة الثانية (1986-2000)				المرحلة الثالثة (2001-2011)			
	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std. Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std. Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std. Dev
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	27.4	-11.3	6.03	7.46	5.10	-2.1	1.4	2.32	6.9	2	3.64	1.58

المصدر: البنك الدولي (WDI)

إن الخلاصة التي يمكن التوصل إليها من تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة، هي أن معدّلات النمو الحقيقي المسجلة في الاقتصاد الجزائري تتّسم بالتقلّب بشكل واضح، وهو ما يعكس حقيقة أن استراتيجيات النمو التي اتبعت حتى اليوم، لم تؤمن للاقتصاد الجزائري التنويع القطاعي اللازم الذي يقلل من خطر التعرض للصدمات الخارجية، و يرجع ذلك للاعتماد المفرط للاقتصاد الوطني على القطاع النفطي، و الذي لم يؤمن إلى اليوم فرص للنمو المستقر في الناتج الحقيقي و الذي ظل على هذا المنحى خلال ثلاثة عقود الماضية .

الخاتمة:

انطلاقًا مما قد تم عرضه نجد أنه بالإضافة لكون البترول سلعة رئيسية للتبادل التجاري فهو يمثل مصدرًا حيويًا للطاقة و مصدرًا ماليًا كبيرًا و متنوعًا،ومادة أولية أو أساسية لنشاط صناعي يمر بعدة مراحل ابتداءًا من مرحلة البحث و التنقيب وصولاً إلى مرحلة التصنيع البترولي الكيماوي تهدف التي إلى تحويل المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات بتر وكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات،كالأسمدة الزراعية،و المنظفات و الأنسجة الاصطناعية،...الخ.

وأي اختلال في توازنها أو الطلب أو العرض على هذه السلعة يؤدي إلى أزمات حادة تغير هيكل الاقتصاد العالمي بأكمله،كما حدث خلال سنوات 1998،1979،1973،1956، بالإضافة إلى الأزمة العالمية لعام 2008 التي أثرت بشكل أو بآخر على أسعار البترول،وأثرت على الايردات المالية،و الدخل الإجمالي،ومستوى المعيشة الاجتماعية و الاقتصادية للدول النفطية عمومًا والجزائر بصفة أخص حيث يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي الجزائري باعتباره المصدر الأوحد للايرادات المالية والجبائية للدولة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة40 %من الناتج الوطني المحلي ، و أكثر من60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ، ويساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية.

الهوامش والإحالات:

(1):snimedamine.maktoobblog.com consulté le 10/03/2010 à 17h54.

(2): عبد اللطيف بن أشنهو ،**التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982)،ص21.

(3):consulté le27/04/2010 à 16h45.http://www.jps-dir.com

(4):عبد العزيز وطبان **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985** ،(الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992)، ص 151.

(5):http://www.jps-dir.com,OpCit.

(6): Mohamed Meziani,**Plus de 13.5Melliard de dollars de recettes pétrolières entre janvier et avril2009**,9ème Conférence annuelle de **groupe** Sonatrach1, 15-16-17juin2009,Oran ,Algerie,P4.

(7): عبد الوهاب بوكروح،**الناتج الداخلي الخام للجزائر يتراجع بـ31.5مليار دولار سنة 2009**،(جريدة الشروق الجزائرية،العدد 2672، بتاريخ 26 جويلية2009)،ص7.

(8):http://www.moheet.com/ consulté le 03/05/2010 à 16h37.

9: fmi

10: Hilel Hamadache, " **Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie- Syndrome hollandais et échangeabilité "** Thèse de Master of science, CIHEAM – IAMM n° 103 - Montpellier, 2010. p.34.

(11): **Sonatrach la revue** ,éditée par la direction communication et stratégie d'image, N49,Mars2006,P6.

12 le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012.
- *IMF, IMF country report n°13/24,1023

13 : IMF, staff country reports N 96/71, august 1996 - October, 2000 – February 2005 – march 2006 –march 2007, January 2012, Country Report No. 12/21

14 : .دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005 ، ص 369-371.

(15): كتوش عاشور،بلعزوز بن علي،**الغاز الطبيعي و رهانات السوق الغازية**،(مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا،العدد02، 2005)،ص155.

16 :World Trade Organization, Trade Profiles 2007, p.5.:

17 ; http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif,consulté le 12/05/2013 à 20h05

18 : and Their Impact on Algerian Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud (2012). Oil Price Distortion Business and Management; Vol.7,No. 18, P 102-103 Macroeconomic, International Journal of

19 : نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، **ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008** ، أوراق عمل، .كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، جوان2008
ns/Forms/AllItems.aspx http://faculty.ksu.edu.sa/NourahAlyousef/Power%20Point%20Presentatio

20 :تقرير صندوق النقد الدولي حول التطورات الاقتصادية العالمية، على الموقع الالكتروني : http://www.imf.org/ /

21 : بن علي بلعزوز ، **"محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .،2008، ص 219

22: تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من بيانات البنك العالمي،WDI البيانات هي بالعملة المحلية (الدينار الجزائري) وكذا من الموقع الإحصائي:
http://www.indexmundi.com/facts/algeria/gdp#NY.GDP.MKTP.KN

23 : مولود حشمان، مسلم عائشة، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004، جامعة الجزائر.

تقييم جودة المناخ الاستثماري حسب بعض مؤشرات الحوكمة

أ. بله باسي زكرياء –جامعة حمه لخضر–الوادي

ملخص:

من الواضح في السنوات الأخيرة ركزت الجهود الدولية على أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي باعتباره من أهم العوامل الحاكمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من دور هام في توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي، وتقليل المخاطر السياسية المرتبطة بحالة عدم التأكد بشأن المعاملات بالاقتصاد المضيف، وتحفيز المنافسة، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد بما يسهم في رفع كفاءة أداء الشركات المستثمرة، ويدعم قدراتها التنافسية بالاقتصاد المضيف. في هذا المقال تم استعراض أن للحوكمة مؤشرات عديدة وثيقة الصلة بالمناخ الاستثماري للدولة التي تقيس مستوى أداء اقتصاديات الدول المتقدمة ومدى ملائمتها لاحتضان الاستثمارات الأجنبية، وتتمثل هذه المؤشرات في الديمقراطية وما يصاحبها من استقرار سياسي وجودة اللوائح والتنظيمات المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي، والفساد ومدى مكافحته، ومدى وجود نظام قانوني وتشريعي وقضائي مدعما للحقوق والملكيات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشرات الحوكمة، الفساد، الديمقراطية، البيروقراطية، النظام القانوني والتشريعي.

Abstract:

Clearly, in recent years, international efforts have focused on the importance of the investment climate and institutional as one of the most important factors governing the flows of foreign direct investment, because of its important role in providing confidence and safety for foreign investors, and reduce the political risks associated with the situation of uncertainty about the transactions to the economy of the host, and stimulate competition, and to achieve efficient use of resources so as to contribute to raising the efficiency performance of invested companies, and supports the competitiveness of the host economy. In this article was to review the governance several indicators closely related to the investment climate of the state, which measures the performance of the economies of developed countries, the level and appropriateness to embrace foreign investment, and are these indicators in the Democratic and the accompanying political stability and quality regulations and regulations relating to the exercise of economic activity, and corruption and the extent of combat, and the extent of supported by the presence of property rights and legal and judicial and legislative system.

Key words: FDI, Governance indicators, Corruption, Democracy, Bureaucracy, The legal system and the legislative.

تمهيد:

نظرا للتزايد المستمر الذي يكتسبه الاهتمام بالحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية خلال السنوات الأخيرة ، في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي من تداعيات تلك الانهيارات المالية والمحاسبية لعدد من الشركات الأمريكية العالمية خلال عام 2002 ، والدول العربية حذت في ذلك حذو هذه الدول بمحاولتها تطبيق معايير الحوكمة.

ولقد أدركت الوكالات والمنظمات الدولية الافتقار إلى مؤشرات الحوكمة الذي يشكل عقبة أمام تحقيق أهم أهداف الألفية الثالثة، والمتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتخفيض حدة الفقر وخلق فرص التشغيل، لما لها من تأثير قوي على جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدول . حيث يترتب عن ضعف مؤشرات الحوكمة تقيد مناخ الاستثمار والأعمال، وإلى ارتفاع التكاليف المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية، التي تفتح المجال لنمو وانتشار الفساد على المستوى الإداري والسياسي الأمر الذي يترتب عليه عدم كفاءة الأسواق. وعلى ضوء ذلك، يمكن أن نحدِّد الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى تأثير مؤشرات الحوكمة على جودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

وفي هذا الإطار سيتم إلقاء الضوء على أهم المؤشرات أو الملامح الأساسية للمناخ الاستثماري، وما يتعلق بهذا المتغير من مؤشرات ذات تأثير على تطوير الأطر المؤسسية والتشريعية والتنظيمية وذلك وفقا للمنهج الخاص بالبنك الدولي، بما يمكن أن يعرض برامج عمل لحكومات الدول المضيفة لإثراء قدراتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

وبغية الإحاطة بذلك تمت معالجة الموضوع ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشرات الفساد

للتعرف على أهم قنوات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، فإن الأمر يتطلب ضرورة الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار الفساد بهذه الدول، وعلاقة ذلك بالأبعاد المختلفة للحوكمة، وهو ما سيتم التطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا: أسباب الفساد والأبعاد المختلفة للحوكمة

ثانيا: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا: العوامل المحددة لدرجة تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمستويات الفساد بالدول المضيفة

أولا– أسباب الفساد والأبعاد المختلفة للحوكمة

يمكن الاستعانة ببعض الدراسات التي قام بها الباحثون في مجال انتشار الفساد ونموه وعلاقته بالحوكمة وذلك على النحو التالي:

في دراسة للباحث (Johonn GraF,2004)[1] عن الفساد وأثره على النمو الاقتصادي التي قام بها إلى أن الفساد يعود أسبابه لمؤشرات الحوكمة الأربعة والتي تتمثل في غياب دور القانون، وانتشار البيروقراطية، وعدم الاستقرار الحكومي ومدى حماية الحقوق المدنية للأفراد (غياب الديمقراطية)،الأمر الذي انعكس سلبا على جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، وبالتالي تتراجع قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول.

كما أكدت دراسة للباحث(James J.Emery, 2003) [2]، عن العلاقة بين الحوكمة والشفافية والاستثمار الخاص بدول إفريقيا– على أن الفساد يمثل قيدا على نشاط الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة، وقد أشار في هذا الصدد إلى المجالات المختلفة للفساد ومنها الفساد المرتبط بالنظام القانوني والقضائي، وأيضا الفساد المرتبط بالحصول على التراخيص، وأيضا الفساد المرتبط بتحصيل الضرائب على الأرباح، هذا إلى جانب الفساد المرتبط باللوائح والتنظيمات والبيئة (البيروقراطية).

تأسيسا على ما سبق، يمكن أن نستخلص أن الافتقار إلى معايير الحوكمة يؤدي إلى نقص أو فقدان القواعد التنفيذية للحوكمة سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية أو على المستوى الكلي، الأمر الذي يسهم في خلق بيئة مناسبة لنمو وانتشار الفساد، وفي هذا السياق سنلقي الضوء على كيفية إسهام الجوانب المختلفة للحوكمة (البيروقراطية، النظام القانوني، الديمقراطية) في زيادة مستويات الفساد بالدول المضيفة، وبالتالي تؤثر سلبا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الإطار سنتعرف على الأسباب الرئيسية للفساد كما يلي:

1- البيروقراطية والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

◄ توجد علاقة طردية بين البيروقراطية وانتشار الفساد، حيث أن الإفراط في إصدار القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي يعد محددا هاما لانتشار الفساد.

لذلك نلاحظ أن الفساد يزداد انتشاره في الدول التي يتمتع الجهاز الإداري فيها بحرية التصرف، وعادة ما تتسم تلك الدول بغياب المساءلة، وأيضا لا تتسم القوانين والسياسات واللوائح بها بالشفافية، وبالتالي تعاني من انخفاض مستويات النمو الاقتصادي، وأيضا التفاوت في توزيع الدخول، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الاقتصاد الذي يتسم بانتشار الفساد الإداري لا يسهم في توفير فرص عادلة في الوصول للأسواق لجميع المنافسين أو المستثمرين[3].

◄ كما يسود الفساد في الاقتصاديات التي تتسم بسيطرة الحكومات ذات نظم الحكم المتسلط والتي تهتم بتحقيق أقصى منافع من الدولة، حتى وإن كانت تلك المنافع تعود إلى الفساد والرشاوى التي يمكن الحصول عليها من خلال الإفراط في إصدار اللوائح والتنظيمات والتي تزيد من تعقد الإجراءات بالدولة.

◄ ويطلق على الفساد الذي يعود إلى البيروقراطية بالفساد الإداري والذي يقوم به الأفراد أو الشركات نتيجة زيادة الحاجة إلى الخدمات الحكومية والتي تطلبها الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

2- دور القانون ومصداقيته والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

◄ قد يرجع الفساد إلى غياب أو عدم تفعيل دور القانون والذي يعد مؤشرا هاما للديمقراطية والمساءلة بالدولة، حيث أن وجود نظام قضائي فاسد مصحوبا بعدم التناسق فيما بين القوانين والتشريعات المختلفة التي قد تتعارض في بعض الأحيان مع أحكام الدستور، يجعل مسألة سيادة القانون موضع شك، وأمر لا يمكن الاعتماد عليه في ضمان حماية حقوق المواطنين وتحقيق التوزيع العادل للثروة [4].

3- الديمقراطية والفساد والاستثمار الأجنبي المباشر:

◄ تمنح الديمقراطية للمواطنين دورا أساسيا في اختيار من يمثلهم وبالتالي عدم انتخاب الفاسدين ومن ثم استبعادهم من السلطة، في حين أنه في ظل غياب الديمقراطية فإن الأفراد الفاسدين يستغلون نفوذهم المادي لشراء أصوات الناخبين ونفوذهم السياسي للتزوير في الانتخابات بهدف الوصول إلى مراكز السلطة بالمجتمع لتحقيق مكاسب خاصة.

الأمر الذي يمكن معه أن ينشأ الفساد في المجتمعات التي تتسم بغياب الديمقراطية، حيث يسود مناخ الاستثمار فيها حالة من عدم التأكد وعدم القدرة على التنبؤ بالسياسات المتوقعة، وعدم احترام الأفراد للمؤسسات القضائية والتشريعية التي تنظم العلاقات فيما بينهم. وبناء على ذلك يمكن استخلاص أن الفساد يعود إلى احتكار السلطة من قبل المسؤولين إضافة إلى تدني مستوى الشفافية وتراجع نطاق المساءلة .

ثانيا- آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن الفساد يمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري للدول المضيفة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنوضح ذلك فيما يلي:

1- أن الفساد يقلل الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب الضريبي... الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مستوى الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع بصفة عامة و على المستثمرين بصفة خاصة

حيث يقلل حجم الإنفاق على برامج التشغيل والصيانة اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية، كما يقلل الفساد من نوعية وكفاءة المرافق العامة ويشوه تخصيص الموارد، حيث يتم إرساء العطاءات بصورة فاسدة ومنح الأشغال العامة للمؤسسات الأقل كفاءة التي تدفع الرشاوى [5].

2- كما يمكن أن يؤثر الفساد على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول للدول المضيفة، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالدول التي تتسم بارتفاع مستويات الفساد بها وتتجنبها تماما، أو البديل الآخر أن تقوم بتأسيس علاقات تعاقدية مع المنشآت المحلية، وفيما يتعلق بالبديل الثاني يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن المستثمرين الأجانب بصفة عامة يفضلون البحث عن مشروعات مشتركة في الدول المضيفة مع الشركاء المحليين الذين يتمتعون

بالقدرة على إنجاز الأعمال في مواعيدها من خلال الرشاوى أو الفساد أو على أساس مدى ارتباطهم بأشخاص ذوي سلطة أو نفوذ بدولهم تمكنهم من الحصول على المزيد من المزايا أو التسهيلات المرتبطة بأعمالهم.

3- يؤدي الفساد إلى ارتفاع تكاليف المعاملات للمستثمر الأجنبي بالاقتصاديات المضيفة وبالتالي يزيد من تكاليف إقامة المشروعات أو النشاطات الاستثمارية الأمر الذي يعد بمثابة قيد على إمكانية الدخول للأسواق المضيفة، في حين أن تعظيم الأرباح وتدنية التكاليف إلى أدنى حد ممكن وسهولة الوصول للأسواق يعد الهدف الرئيسي للمستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بالاستثمار في الخارج، وفي ضوء ذلك يعد من أهم دوافع ومتطلبات المستثمر الأجنبي بالدول المضيفة ضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية وتفعيل دور القانون.

4- يؤدي الفساد إلى تعدد أنواع التكاليف المرتبطة بالمعاملات والتي تتأثر بمستويات الفساد بالدول المضيفة، ومنها تكاليف التفاوض، وتكاليف إبرام العقود والتعاقدات، وتكاليف البحوث والتطوير، علاوة على تكلفة المعلومات والتي تعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا- العوامل المحددة لدرجة تأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمستويات الفساد بالدول المضيفة.

يمكن القول بأن الفساد يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن قد يختلف هذا التأثير وفقا لما يلي:

1- **هدف الاستثمار وهيكل الإنتاج المتبع:**

يؤثر الفساد تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى زيادة قدرتها على الوصول إلى الأسواق المضيفة، من خلال اتباع هيكل الإنتاج الأفقي، وقد يعود السبب في ذلك إلى حدة المنافسة التي تتم في أسواق المنتجات من جانب المنشآت المحلية، والتي تكون لديها قدرة وخبرة بدفع الرشاوى للمؤسسات العامة بالدولة لتسهيل الإجراءات، والتخفيف من حدة البيروقراطية مقارنة بالمنشآت الأجنبية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض مبيعات وأرباح المنشآت الأجنبية.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إعادة التصدير للدولة الأم من خلال نقل فروع الإنتاج إلى الدول المضيفة وإتباع هيكل الإنتاج الرأسي للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج، نجد أن دفع الرشاوى سوف يسهم في زيادة أرباح تلك الفروع لأنها تستهدف البيع للأسواق الخارجية، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الفساد قد يؤثر على استراتيجيات الإنتاج للشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة.

وقد أكدت دراسة للباحث (Peter E.and Hannes winner, 2006) [6]- عن مدى تأثير الفساد على الاستثمارات الأجنبية المباشر... حيث أن مستوى الفساد يمارس تأثيرا سلبيا ومعنويا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتم فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OECD، في حين أن تأثير الفساد غير معنوي بالنسبة لتدفقات FDI الخارجة من دول OECD إلى الدول النامية الأخرى.

وقد يعود ذلك إلى اعتماد دول OECD في الاستثمارات الأجنبية فيما بين دولها على هيكل الإنتاج الأفقي، وبما أن الاختلافات في عناصر التكاليف فيما بين هذه الدول بسيط للغاية، فبالتالي أي زيادة في مستوى الفساد سيكون لها تأثير معنوي على تكاليف الاستثمار بهذه الدول، بينما اعتمدت دول OECD على هيكل الإنتاج الرأسي في استثماراتها بالدول الناميةّ، نظرا لما تتسم به معظم هذه الدول من انخفاض معدلات الأجور وتكاليف التشغيل وكذا الوفرة في الموارد الطبيعية، وعليه فإن الزيادة في مستوى الفساد بهذه الدول لا يؤثر بشكل معنوي على مستوى أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- خصائص وسمات المنشآت الأجنبية:

يمكن أن تؤثر خصائص وسمات المنشآت الأجنبية على علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بمستويات الفساد بالدول المضيفة، وعلى إمكانية وحجم الاستثمار بهذه الدول، وبصفة خاصة المنشآت كثيفة البحوث والتطوير نجد أن تأثيرها بمستويات وتكاليف الفساد بالدول المضيفة أقل بكثير مقارنة بالمنشآت الأخرى، نظرا لأن كثافة البحوث والتطوير تحول أو تترجم إلى قوى احتكارية بالسوق تمكنها من رفض أو الامتناع عن دفع الرشاوى، وتمنحها قوة تفاوضية أو قدرة على المساومة بالاقتصاد المضيف، وبالتالي يمكنها التأثير على التكاليف المرتبطة بالفساد.

وهذه النتيجة تتفق مع مقولة أن المؤسسات العامة للدولة المضيفة ليس لديها القدرة على مساومة الشركات الأجنبية على دفع الرشاوى، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن مثل هذه الشركات لديها بدائل للاستثمار في دول أخرى،علاوة على إمكانية أن تستخدم قوانين الدولة الأم في الحد من القيود التي تفرضها الدول المضيفة في شكل رشاوى، هذا إلى جانب تجارب أو خبرات الشركات الأجنبية بالسوق المضيفة التي تمكنها من تجنب التأثيرات السلبية للفساد على مبيعاتها المحلية.

والجدير بالذكر أن جميع أشكال الفساد السابقة سوف تزيد من تكاليف الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي سوف تقلل من العبء الضريبي عند تقدير الضرائب على أرباح الشركات، الأمر الذي يمكن معه القول بأن التفاوت أو الاختلاف في مستويات الفساد بين الدولة الأم والمضيفة قد يمارس تأثيرا إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد يبرر ذلك بأن انتشار الفساد يعود إلى غياب المساءلة الأمر الذي يسهم في زيادة قدرة هذه الشركات على التواطؤ مع السلطات الحاكمة لإيجاد سياسات في صالح تلك الاستثمارات.

المحور الثاني: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر الديمقراطية

اختلفت بعض الدراسات على أن تأثير الديمقراطية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دراسات مؤيدة ودراسات معارضة، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه نتائج هذه الدراسات، وسوف يتم عرض أهم الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه التأثير كما يلي:

أولا– الآراء المؤيدة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ثانيا– الآراء المعارضة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

أولا– الآراء المؤيدة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة، في تخفيض درجة المخاطر السياسية، وحماية الحقوق والممتلكات، وبالتالي تحسين جودة المناخ الاستثماري اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي:

1– تعكس الديمقراطية مصداقية السياسات العامة للدولة، ومدى الاستمرارية التي تتصف بها هذه السياسات، فضلا عن درجة الاستقرار في القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، الأمر الذي يمكن المستثمرين من القدرة على التنبؤ بالسياسات الحكومية والمخاطر بالدولة المضيفة، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والدولة المضيفة في شكل تأسيس مشروع جديد أو المشاركة في مشروعات قائمة، كما أنه لا يتضمن إمدادات مالية فقط، ولكن أيضا تقديم أصول احتكارية ومهارات وخبرات فنية، لذلك فلا بد وأن يأخذ في اعتباره المخاطر السياسية في الدولة المضيفة، ومدى مصداقية الحكومة في سياستها المعلنة تجاه هذه الاستثمارات، وعدم تعرضها للتغيير المستمر أو تحويلها في غير صالح المستثمر الأجنبي.

وتتمثل تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك المخاطر السياسية المباشرة والتي تؤثر على عمليات وأرباح تلك الاستثمارات، في التأميم ونزع الملكية، وإعادة تحديد معدلات الضرائب، هذا إلى جانب المخاطر السياسية غير المباشرة والمرتبطة بفرض قيود على تدفقات رؤوس الأموال، وتخفيض قيمة العملة والقرارات الأخرى المرتبطة بالسياسات الاقتصادية للدولة والتي لا تستهدف الشركات متعددة الجنسيات مباشرة ولكنها تؤثر أيضا على أدائها.

كما تؤكد دراسة للباحث (Osman suliman,2005) [7]– فيما يتعلق بالعلاقة بين كفاءة الإدارة المؤسسية للدولة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والأزمات المرتبطة بأسواق العملات بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – على أن الحوكمة تعد من بين العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبصفة خاصة الاستقرار السياسي، وما يصاحبه من استقرار ومصداقية السياسات المعلنة، كما أشارت في هذا الصدد إلى أن ضعف الأطر المؤسسية بهذه الدول يعد السبب الرئيسي في ضعف قدرتها التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويزيد من حاجة هذه الدول واعتمادها بشكل كبير على

مصادر التمويل الخارجي الأخرى ومنها القروض الخارجية، والاستثمار في حافظة الأوراق المالية ،الأمر الذي يترتب عليه تعرض هذه الدول إلى المزيد من الأزمات المرتبطة بالعملات الصعبة.

2- تسهم الديمقراطية في تحسين مستوى التنمية البشرية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي والذي يعد من أهم العوامل المحددة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، حيث تتيح الديمقراطية الفرصة للأفراد للمناقشة العامة، والتعبير عن آرائهم، الأمر الذي يمكن الأفراد من التعرف على البدائل والخيارات المختلفة، ومن ثم اختيار البديل المناسب الذي يمكنهم من تحقيق الأداء والانجاز المطلوب، وتساعد كذلك الديمقراطية الأفراد على انتخاب الجماعات الأكثر تمثيلا للمطالب والحاجات العامة للأفراد [8].

3- تؤثر النظم الديمقراطية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن شكل ونمط الدخول لأسواق الدول المضيفة، حيث يتضح مدى تأثير النظم والأحزاب السياسية على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بشأن توطين استثماراتها بالخارج من خلال محاولة تلك الشركات التقليل من استثماراتها في أصول مادية مملوكة لها بالدول المضيفة، علاوة على تخوف تلك الشركات من المخاطر السياسية التي يمكن مواجهتها باقتصاديات تلك الدول، والتي تتمثل في قيام حكومات تلك الدول بتغيير سياستها تجاه هذه الاستثمارات الأمر الذي يؤثر على مستوى العائد المتوقع على تلك الاستثمارات.

وفي ضوء ذلك، نجد أن النظم السياسية التي تتسم بالديمقراطية وتعدد الأحزاب تعد أكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنها تسهم في التقليل من مخاطر أو تكاليف الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية لتلك الاستثمارات. وعلى النقيض من ذلك تتسم نظم الحكم المتسلط بارتفاع درجة مخاطرها السياسية، الأمر الذي تقرر معه الشركات متعددة الجنسيات تجنب الاستثمار بهذه الدول، أو البديل الآخر وهو تأسيس علاقات تعاقدية مع المنشآت المحلية، ورفض التملك الكامل للمشروعات بهذه الدول.

4- يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المحددة لخطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية بالدول المضيفة، فمن الملاحظ أن عدم الاستقرار السياسي يمارس تأثيرا سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن حالة عدم التأكد من الأحداث السياسية يجعل توجهات وخطط المستثمرين والمؤسسات الأجنبية قصيرة الأجل أو محددة لتمكنهم من السيطرة على أرباحهم ومواجهة المخاطر السياسية [9].

5- تعكس الديمقراطية كفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقانونية والقضائية وبالتالي مكافحة الفساد والبيروقراطية. نظرا لما تتسم به النظم الديمقراطية من استقلالية القضاء وعدم تحيزه وتفعيل دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام، وينطوي ذلك بالضرورة على توفير الثقة والأمان للمستثمر الأجنبي في حماية حقوقه وممتلكاته بالاقتصاد المضيف، هذا إلى جانب عدم تعرضه للممارسات المرتبطة بالفساد.

ثانيا- الآراء المعارضة للأثر الايجابي للديمقراطية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتمثل أهم قنوات تأثير الديمقراطية والاستقرار السياسي على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة في تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمصداقية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين، وبالتالي القدرة على الوصول إلى اتخاذ القرار، الأمر الذي يترتب عليه تخوف الاستثمارات الأجنبية المباشرة من التحيز للاستثمارات المحلية على النحو التالي [10]:

استندت الآراء المعارضة للدور الايجابي للديمقراطية في جذب تدفقات FDI إلى النظريات التي فسرت دوافع ومحددات الشركات متعددة الجنسيات وهي بصدد اتخاذ قراراتها بالاستثمار في الخارج وأهمها النظرية الانتقائية " لداينج"، والتي أشارت في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة من ثلاثة متغيرات

كما يلي [12]:

◄ المزايا الاحتكارية التي تمتلكها المنشأة المستمرة:

وهي تلك المزايا التي تحظى بموجبها المنشأة الأجنبية بقوى احتكارية في السوق، وتمكنها من التغلب على القيود المرتبطة بنقص أو عدم الدراية الكاملة بظروف السوق المحلي للدولة المضيفة وتعوضها على التكاليف الخاصة بتأسيس المشروعات والتكاليف المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية.

◄ الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية (إحلال السوق):

يعتبر الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية من أهم محددات الإنتاج الدولي، والذي يعود إلى عدم كمال الأسواق، والذي يشير إلى أفضلية قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستفادة من المزايا الاحتكارية المملوكة لها في ظل المنشأة نفسها في صورة استثمار أجنبي مباشر بشكل يعكس أفضليته عن الاستخدامات الأخرى البديلة لهذه المزايا (التراخيص والتصدير).

◄ مزايا التوطن التي تتمتع بها الدول المضيفة:

تشير هذه المزايا إلى المحددات المكانية التي تتمكن المنشأة الأجنبية الاستفادة من مزاياها الاحتكارية المملوكة لها بنفسها بعيدا عن الاستخدامات الأخرى البديلة. وتتمثل تلك المحددات في حجم السوق المحلي ووجود البنية الأساسية، والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني، والعوامل الثقافية والاجتماعية...الخ.

وفي ضوء ما سبق، سوف يتم الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يمكن للديمقراطية أن تتعارض مع دوافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تكون من أهم العوامل التي تعوق تدفقاتها إلى الدول الديمقراطية...؟

1- الديمقراطية والمزايا الاحتكارية المملوكة للشركات متعددة الجنسيات:

أ- تشكل الديمقراطية قيدا على السلطات الحاكمة في السماح للشركات متعددة الجنسيات بالتمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف، وذلك طبقا لما تتسم به مبادئ الديمقراطية من ضرورة انتهاج السلطات الحاكمة لسياسات تشجع على المنافسة والتحرير، لذلك تكون السلطات الحاكمة مجبرة على وضع سياسات وسن قوانين وتشريعات تحد من حرية هذه الشركات في الاستخدام أو الاستفادة من مزاياها الاحتكارية بالصورة التي تمكنها من التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف [13].

ب- تهتم الحكومات الديمقراطية بصفة عامة اهتماما كبيرا بتهيئة المناخ الاستثماري لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا لتمويل التنمية الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة، وبالتالي تحسن وضعها الانتخابي، ولذلك فهي تحاول أن تقلل من الوضع الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات بالسوق المحلي، وبالتالي تضع بعض القيود على الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات الأجنبية في مجال المنافسة من خلال السياسة العامة للدولة، وفي مقابل ذلك سيكون رد فعل الشركات متعددة الجنسيات هو البحث عن طرق للتواطؤ أو تقديم الرشاوى للحكومات المضيفة بفرض التأثير على السياسات المحلية للدولة.

ج- تعد حرية التعبير والإعلام من أهم عناصر الديمقراطية، ومن أهم أدوات الرقابة والمساءلة للسلطات الحاكمة، وتعتبر أيضا أداة للرأي العام في التعبير عن اتجاهات واحتياجات ورغبات المواطنين، حيث تمكن المعارضين والمتضررين (أصحاب المصالح) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوصول بسهولة إلى متخذ القرار بالدولة وبالتالي لا تتمكن السلطات الحاكمة أو المؤسسات بالدولة من منح مزايا للشركات متعددة الجنسيات تمكنها من التمتع بوضع احتكاري يلحق ضررا بالاستثمارات المحلية.

وفي ضوء ذلك، يمكن القول بأن الديمقراطية تحد من قدرة الشركات متعددة الجنسيات في التمتع بوضع احتكاري في الاقتصاد المضيف، لذلك نجد أن الحكومات المضيفة ذات نظم الحكم المتسلط تكون مفضلة للشركات متعددة الجنسيات نظرا لقدرة هذه الشركات على التواطؤ مع السلطات الحاكمة لتمكنها من التمتع بوضع احتكاري، ويعود ذلك إلى عدم وجود أحزاب سياسية ولا مساءلة للسلطات الحاكمة عن تصرفاتها.

2- الديمقراطية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر سياسة التصنيع القناة الثانية لتأثير الديمقراطية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعد محددا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما تمنحه هذه الاستثمارات من مزايا احتكارية ومزايا مرتبطة بالاستخدام الداخلي لها، والتي تمكن الشركات الأجنبية من المنافسة دوليا، الأمر الذي قد يترتب عنه حلول هذه الشركات محل الاستثمارات المحلية من خلال "أثر المزاحمة"، ويعود ذلك إلى سببين هما: تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، وبالتالي تنافس الاستثمارات المحلية في الحصول على القروض من الدول المضيفة [14].

هذا إلى جانب منافسة الشركات المحلية في أسواق السلع والخدمات، وبالتالي خروجها من السوق لعدم قدرتها على الصمود أمام المنافسة، علاوة على أنها قد تعمل على منع قيام مشروعات جديدة كان من المحتمل انضمامها إلى الصناعة إذا ما توافرت ظروف تنافسية أفضل.

وانطلاقا من كل هذا يمكن القول بأن تعدد الأحزاب في ظل النظم الديمقراطية يسهم في توفير أطر مؤسسية من خلالها تستطيع المنشآت المحلية من أن تحمي نفسها بكفاءة من الممارسات غير المشروعة للشركات متعددة الجنسيات، وذلك باتخاذ سياسات مرتبطة بالصناعة من شأنها حماية الاستثمارات المحلية، وبالتالي تحد من قدرة أو حرية الشركات متعددة الجنسيات من ممارسة نشاطها بكفاءة في الدول الديمقراطية.

وعلى العكس من ذلك، وفي ظل الحكم المتسلط والذي يتسم بالبيروقراطية والفساد نجد أن حكومات الدول المضيفة تمارس ضغوطا على أصحاب المصالح، ولا تستجيب لمطالبهم لغياب الشفافية والمساءلة، وبالتالي لا يمكن لأصحاب المصالح التأثير على عملية صنع أو اتخاذ القرار، وعلى الجانب الآخر فإن الشركات متعددة الجنسيات يمكنه التواطؤ مع السلطات الحاكمة لإيجاد سياسات مرتبطة بالصناعة تكون في صالح تلك الشركات.

3- الديمقراطية ومزايا التوطن للشركات متعددة الجنسيات:

تعد الديمقراطية بمثابة قيد على السلطات الحاكمة في منح حوافز مالية وتمويلية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعارضين للاستثمارات الأجنبية والمتضررين منها يكون لديهم القدرة على الوصول إلى المشاركين السياسيين والمؤسسات الديمقراطية للتأثير عنهم، للحد من الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، لذلك فهم لا يستطيعون الإفراط في منح تلك الحوافز المرتبطة بالإعفاءات الضريبية بمختلف أنواعها، أو متطلبات المسؤولية الاجتماعية أو التسهيلات الائتمانية أو التسهيلات الأخرى المرتبطة بالتوطن والتي تحسن من كفاءة الشركات متعددة الجنسيات في ممارسة نشاطها بالدول المضيفة [15].

وأن الديمقراطية تتسم بضرورة تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع في عملية صنع واتخاذ القرار، هذا إلى جانب أن استمرارية وبقاء السلطات الحاكمة مرهون بقدراتها على تقليل التفاوت في توزيع الدخول، وذلك للحصول على أكبر عدد من الأصوات الانتخابية، الأمر الذي قد يحد من قدراتها على منح الإعفاءات الضريبية.

وبصفة عامة، يمكن القول بأنه على الرغم من أن الديمقراطية قد تؤثر سلبا فيما يتعلق بمنح الحوافز المالية والتمويلية للمستثمرين الأجانب، وكذلك منع السلوك الاحتكاري للشركات متعددة الجنسيات، أو الحد من الممارسات غير المشروعة في مجال المنافسة، إلا أنها على الجانب الآخر تمارس تأثيرا إيجابيا فيما يتعلق بحماية الحقوق والممتلكات، والتقليل من مخاطر السياسية المرتبطة بالاستثمار.

المحور الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر البيروقراطية

للتعرف على أهم قنوات تأثير البيروقراطية على قرارات المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة فإن الأمر يتطلب ضرورة الإشارة إلى الأسباب التي تؤدي إلى نمو وانتشار البيروقراطية بهذه الدول وعلاقة ذلك بالأبعاد المختلفة للحوكمة وهو ما سنتطرق إليه بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولا- البيروقراطية والأبعاد المختلفة للحوكمة- أسباب البيروقراطية-

تعكس القيود الإدارية المرتبطة باللوائح والإجراءات التنظيمية (البيروقراطية) والقيود التكنولوجية والجوانب الأخرى المؤسسية، التي تواجه المستثمرين الأجانب بالدول المضيفة عوامل هيكلية بالاقتصاد ومنها النظام السياسي والفساد، والنظام القانوني والتشريعي، ودرجة التحرير المالي والتجاري وسياسات الأجور بالدولة، وسوف نقوم بعرض هذه العوامل في السياق التالي:

1- قد يعود السبب الرئيسي في انتشار البيروقراطية بالاقتصاد المضيف إلى محاولة الحكومات ذات نظم الحكم المتسلط أن تحافظ على قوتها داخل البلاد من خلال السيطرة على كافة جوانب المجتمع المدني، وجعل أفراد المجتمع يعتمدون عنها في الحصول على كافة الخدمات الأساسية، ويتم ذلك من خلال الإفراط في إصدار اللوائح والقوانين لأحكام السيطرة على المشاركة في السوق، الأمر الذي يترتب عنه خلق نظم بيروقراطية بالغة التعقيد، ومناخ استثماري ينمو فيه الفساد [16].

2- كما نجد أن الفساد هو سبب ونتيجة للقيود الإدارية أو البيروقراطية، حيث أن الفساد وغياب دور القانون يسمح للإداريين والسياسيين بتحقيق مكاسب غير مشروعة من خلال الإكثار من اللوائح والإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات أو ممارسة النشاط الاقتصادي، الأمر الذي تزيد معه القيود والتكاليف الإدارية، لذلك من الأفضل لأي دولة تهدف إلى مكافحة الفساد إلى إزالة القيود الإدارية أولا، هذا إلى جانب أن العوائد من القيود واللوائح الإدارية (استغلال فشل السوق) في ظل نظم الحكم المتسلط سوف تسيطر عليها نخبة أو قلة من أصحاب المصالح أو السياسيين بالدولة.

3- كما أن انخفاض الأجور قد يبرر رغبة الإداريين في تحسين أجورهم من خلال زيادة التكاليف والقيود الإدارية، كما يسهم أيضا الإطار القانون والتشريعي اللازم للرقابة على الأنشطة الاستثمارية في زيادة تلك القيود، هذا إلى جانب اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد بين الأقاليم يجعل حكومات الدول المضيفة تختلف فيما بينها في تحديد اللوائح والتنظيمات المرتبطة بشكل ونمط دخول الشركات الأجنبية للسوق، ومتطلبات التشغيل.

وقد يبرر تدخل الحكومة بالإفراط في اللوائح والقيود الإدارية المرتبطة بالدخول للسوق إلى الرغبة في إحكام الرقابة والسيطرة على أنشطة الشركات الأجنبية، وعلى الممارسات غير المشروعة لهذه الشركات في مجال المنافسة هذا إلى جانب حماية البيئة المحلية [17].

ثانيا- البيروقراطية والاستثمار المباشر

تتمثل أهم آليات تأثير البيروقراطية أو اللوائح والإجراءات التنظيمية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن استثماراتهم بالدول المضيفة وذلك في ضوء فرضية أن البيروقراطية تمارس تأثيرا سلبيا على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، وبالتالي عدم قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو بمعنى مخالف أن جودة اللوائح والتنظيمات تؤثر تأثيرا إيجابيا على المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة وبالتالي جذب المزيد من تدفقات **FDI** ونفصل ذلك فيما يلي:

1- تسهم جودة اللوائح والتنظيمات في زيادة النمو الاقتصادي، والذي يعد من أهم العوامل الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدول المضيفة، وذلك كما يلي:

أ- أكدت دراسة للباحث (colin k. David P. and yin-Fang Z.2006) [18] على أهمية جودة الأطر المؤسسية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري، وقد أشارت في هذا الصدد إلى أهمية المناخ الاستثماري المؤسسي أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المؤسسي الجديد والذي يؤكد على أن التنمية الاقتصادية ليست كما هو متعارف عليه فقط مجرد تجميع للموارد الاقتصادية في شكل رأس مال بشري ومادي، ولكن أيضا تحتاج إلى البناء المؤسسي الذي يقلل من حالة عدم كمال المعلومات، ويسهم في تفعيل هيكل الحوافز ويقلل من تكاليف المعاملات ويبحث عن الكفاءة بما يدعم الأداء الاقتصادي للدولة.

وفي ضوء ذلك فهناك حاجة ماسة إلى أن يقوم الإطار المؤسسي المرتبط باللوائح والتنظيمات بتبني سياسات تزيد من ثقة المستثمرين، وأن تتسم بالشفافية والمصداقية والاتساق، الأمر الذي يمكن معه القول بأن الإطار المؤسسي التنظيمي بالدولة يعد محددا هاما لأداء الأسواق.

ب- كما يسهم النظام المؤسسي والذي يتكون من النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية في زيادة حجم الاستثمارات بالدولة، فكلما كان النظام الإداري يتسم بسلامة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتبية وإدارية كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح [19].

ج- علاوة على ما سبق، فإن الأطر المؤسسية المرتبطة باللوائح والتنظيمات يمكنها من تعظيم الاستفادة الحقيقية من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي باقتصادات الدول المضيفة، وهو ما أكدت عليه نتائج دراسة للباحث (Matthias Busse and C. Hefer, 2005) [20] على أنه لكي يتم تفعيل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب ضرورة تحسين جودة اللوائح والتنظيمات المرتبطة بالبدء في تأسيس المشروعات، واللوائح والتنظيمات المرتبطة بسوق العمل والائتمان وأيضا المرتبطة بتنفيذ العقود والتعاقدات طويلة الأجل وحماية حقوق الدائنين، وكل هذه الإجراءات تزيد من درجة تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- كما تؤثر اللوائح والتنظيمات والقيود الإدارية على المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بشأن شكل أو نمط الدخول للدول المضيفة، وأيضا على خطط الاستثمارات وتوسعاتها المستقبلية، حيث تقرر الشركات متعددة الجنسيات الإحجام عن الاستثمار بالدول التي تتسم بتعقد اللوائح والإجراءات وذلك لفقدانها الثقة في المناخ الاستثماري لهذه الدول، أو على الجانب الآخر تفضل الدخول في مشروعات مشتركة في ظل تعقد وطول الإجراءات الإدارية، ولعدم ضياع الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراءات البدء في تأسيس مشروع جديد، وأيضا لتفادي اللوائح المرتبطة بمتطلبات التشغيل والمتطلبات البيئية، هذا إلى جانب خبرة وقدرة الشريك المحلي على التعامل مع البيروقراطية.

3- كما تشير البيروقراطية إلى نقص المؤسسات المتطورة التي تتعامل مع المستثمرين، الأمر الذي يترتب عنه فشل تلك المؤسسات في أداء وظائفها للتقليل من تكاليف المعاملات بالدول المضيفة، وتزيد معه الممارسات المرتبطة بالفساد، وفي هذا الصدد فقد أشارت دراسة (البنك الدولي واتخاذ الصناعات بالهند، 2002)- في محاولة للتعرف على المناخ الاستثماري وعناصره بالهند- إلى أن كمية ونوعية الاستثمارات الأجنبية بالدول المضيفة تعتمد بصفة أساسية على العائد المتوقع من الاستثمار، والذي يتأثر بحالة عدم التأكد من الأبعاد الثلاثة لعناصر المناخ الاستثماري والتي تحث أو تشجع على المنافسة بالسوق المضيفة، والتي تتمثل فيما يلي:

أ- التسهيلات فيما يتعلق بأسواق عوامل الإنتاج، ومتطلبات الدخول والخروج من السوق للمنتجين(البيروقراطية).

ب- جودة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية والتي تؤثر على التكلفة ووقت إنجاز العمل والإنتاج وأخيرا الفساد ومدى مكافحته.

وقد خلصت نتائج الدراسة السابقة إلى أهمية التركيز على الإصلاح الإداري في المجالات التالية:

- اللوائح والقواعد التنظيمية المرتبطة بالعمل ومدى المرونة في استخدام العمالة.
- التسهيلات من قبل الدولة فيما يتعلق بالمعاملات المرتبطة بالأرض والموقع الذي سيقام عليه المشروع.
- الإصلاحات المقدمة بقطاع التمويل لتحسين القدرة على الوصول إلى القروض.
- الإصلاحات الإدارية الجمركية لتقليل الوقت المفقود للتخليص الجمركي أو إتمام الإجراءات الجمركية.
- التقليل من الأعباء التنظيمية المرتبطة بتأسيس المشروعات والتوسع فيها.

كما تؤكد دراسة للباحث(Jacques M. and Olivier L, 2002) - عن العلاقة بين القيود الإدارية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية- على أن تعقد الإجراءات الإدارية والإفراط فيها يعوق

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هذه القيود الإدارية المعلومات المرتبطة باللوائح والتنظيمات المتعلقة بتأسيس المشروعات ومتطلبات التشغيل والتي يمكن تصنيفها إلى:

*متطلبات الدخول إلى السوق: مثل تسجيل الشركة، وتحديد مجالات الاستثمار وتراخيص العمل والضرائب، واللوائح المنظمة لامتلاك الأراضي التي سيقام عليها المشروع، ومنها كيفية الوصول لأراضي الدولة والموافقات المرتبطة بالموقع وتراخيص البناء والطاقة والكهرباء وخطوط الهاتف والانترنت.

*متطلبات التشغيل: المرتبطة بتراخيص الاستيراد والتصدير، ومتطلبات المسؤولية الاجتماعية والصحة والأمان، علاوة على المتطلبات التشريعية والقانونية التي تهدف إلى سرعة إنجاز الأعمال.

ويترتب عن مثل هذه الإجراءات أو القيود الإدارية ضياع الوقت وزيادة تكاليف الاستثمار الأمر الذي تضطر معه الشركات متعددة الجنسيات إلى توطين نشاطها في مكان آخر أو تأسيس أعمالها في القطاعات غير الرسمية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية ليست في مدى وجود القيود واللوائح التنظيمية أو عدم وجودها، ولكن مدى كون هذه اللوائح والتنظيمات مصممة ومعدة بشكل يحث ويشجع على المنافسة، ويتم تنفيذها في إطار من الشفافية بعيد عن الممارسات المرتبطة بالفساد، وبالشكل الذي يسهم في تحسين صورة المناخ الاستثماري المؤسسي اللازم لجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المحور الرابع: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشر النظام القانوني والتشريعي والاقتصادي ومدى

دعمه للحقوق والملكيات

تتمثل أهم آليات تأثير النظم القانونية والتشريعية على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدول المضيفة، وذلك في ضوء فرضية أن الإصلاح المؤسسي التشريعي والقانوني والقضائي يسهم في توفير الثقة والأمان في المناخ الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسنبين ذلك فيما يلي:

أولا: تشير دراسة للباحث (John Hew ko, 2003) في هذا الصدد عن العلاقة بين دور القانون ومصداقيته في تنفيذ الأحكام على الاستثمار الأجنبي المباشر– إلى أن أهم العوامل الحاكمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة تتمثل في مدى عدالة وشفافية ومصداقية النظام القضائي والتشريعي، وسيادة القانون [21]. خاصة في ظل توجه معظم الدول نحو اقتصادات السوق، فهي تحتاج إلى تبني سياسات واستراتيجيات لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تعديل الأطر المؤسسية والتشريعية للتفعيل دور القانون، بهدف خلق مناخ استثماري مستقر قابل

للتنبؤ بالسياسات المتوقعة، وبما يحقق حماية للحقوق والممتلكات وأيضا يقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

ثانيا: كما قد يعود السبب في أهمية الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي إلى التقليل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر من نزع الملكية والمصادرة وفسخ وإنكار العقود والتعاقدات وإعادة تحويل الأرباح إلى الخارج، وحماية الحقوق والممتلكات الأمر الذي يؤثر بالتبعية على العوائد المتوقعة من الاستثمار بالإضافة إلى زيادة حالة عدم التأكد بشأن المعاملات في الاقتصاد المضيف، بالشكل الذي يؤثر على الخطط الإنتاجية للشركات متعددة الجنسيات وتوسعاتها المستقبلية، ونمط الدخول للسوق وبالتالي قدراتها التنافسية بالسوق المضيف. وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المستثمر الأجنبي بصفة عامة يفضل توطين استثماراته بالدول المضيفة التي تتسم بكفاءة الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية المدعمة للحقوق والممتلكات.

ثالثا: كما تعد كفاءة النظام القانوني والقضائي مؤشرا هاما للديمقراطية ومكافحة الفساد، حيث أن تلك النظم تزيد الثقة فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والاستثماري، وتمكنهم من القدرة على المشاركة في صنع واتخاذ القرار، وأيضا المساءلة لكل من يرتكب خطأ على المستوى الإداري والسياسي،علاوة على المزايا الأخرى المرتبطة بالديمقراطية.

وبصفة عامة، أمكن التعرف على آليات تأثير الجوانب المختلفة للحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن الحوكمة تعد من أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، وبالتالي تؤثر على قدرة هذه الدول على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الخاتمة:

تجدر الإشارة في هذه الدراسة إلى أن مؤشرات الحوكمة أو الكفاءة المؤسسية للدولة أصبحت بالفعل تمثل أهم العوامل اللازمة لتحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدول المضيفة، والتي ينبغي التركيز عليها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا ورواجا للإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي، وتقليل حدة الفقر خاصة بالدول النامية. حيث يمكن القول بأن الدول ذات المستوى الجيد للحوكمة هي الأقدر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو بمعنى آخر أن الدول التي تستحوذ على نسبة مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم بالكفاءة المؤسسية.

في ضوء ما سبق، **أمكن التوصل إلى نتيجة هامة مفادها:**" أن مؤشرات الحوكمة بما فيها الفساد والديمقراطية والبيروقراطية و الأطر المؤسسية التشريعية والقضائية والقانونية، ما لم تدعم بإطار مؤسسي كفء لن تؤتي ثمارها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "، الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على

الإصلاح المؤسسي السياسي والتشريعي والتنظيمي والذي يمثل محور اهتمام المستثمر الأجنبي وهو بصدد اتخاذ قراره بتوطين استثماراته بالاقتصاد المضيف.

وفي هذا الصدد توصي الدراسة بما يلي:

إذا رغبت الدول النامية في تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستقطاب المزيد منها، فعليها تبني نموذجا يتضمن مجموعة من السياسات التي تستهدف تحسين المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة، من خلال التركيز على قضايا الحوكمة والإصلاح السياسي قبل الإصلاح الاقتصادي لجذب المزيد من هذه الاستثمارات، وذلك في إطار توافر قدر كبير من الشفافية والمصداقية والقدرة على التنبؤ بالسياسات المختارة، **وذلك على النحو التالي:**

- تأسيس وكالة للترويج لفرص الاستثمار وتقديم خدمات متكاملة للمستثمر الأجنبي.
- الإصلاح الإداري والقضاء على البيروقراطية.
- الإصلاح المؤسسي التشريعي والقضائي والقانوني على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحقيق الاستقرار السياسي بالشكل الذي يسهم في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التوجهات والخطط طويلة الأجل، ويقلل الحافز لديهم تجاه تحقيق المكاسب غير المشروعة.
- تدعيم حرية وسائل الإعلام من خلال تقليل السيطرة الحكومية على كافة وسائل الإعلام لضمان تفعيل القضايا المرتبطة بالشفافية والمساءلة والمشاركة من جانب جميع أفراد المجتمع ومؤسساته في صنع وتنفيذ القرارات والقوانين.
- دور المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص ومشاركتهم في عملية صنع واتخاذ القرار.

الهوامش الإحالات

1- Johann Graf Lambsdor ff, "How corruption affects Economic Development", Published in: "Global Corruption Report 2004",Transparency International, 2004, P.P (310-311)**.**

2- James J Emery,, **"Governance, Transparency and Private Investment In Africa",** OECD, Global Forum In International Investment, 2003,P.P(2-4).

3- Mohsin Habib and, Leon Zurawicki, **"Corruption and Foreign Direct Investment",** Journal of International Business studies, vol (33), No (2): 2002, P (294).

4- زكرياء بله باسي،" **الحوكمة وعلاقتها بالاستثمارات الاجنبية المباشرة –دراسة حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر3 ، 2011،ص (60).

5- المرسي السيد حجازي"**التكلفة الاجتماعية للفساد**"، المؤتمر الخامس بعنوان" **حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية**" الجزء الأول، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 335.

6- Peter Egger and Hannes winner, **"Haw Corruption Influences Foreign Direct Investment: a panel Data study "** ,journal Of Economie Development and cultural change, volume (54), No (2),2006. P.P(479-485).

7- osman suliman,"**Quality of Governance, FDI, and Currency Black markets: Evidence From MENA Countries",** Economic Research Forum, 12th Annual conference, Grand Hyatt, Egypt,(2005),.p(18-19).

8- عادل محمد المهدي،"**الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة**"، المؤتمر العالمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، بعنوان "مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة"، كلية التجارة جامعة حلوان، 2004، ص 11.

9- Mohsin Habib and ,Leon Zurawicki **"Corruption and Foreign Direct Investment"** op-cit,P(294)

10- عادل محمد المهدي،"**الديمقراطية والنمو الاقتصادي في ظل العولمة**"،مرجع سبق ذكره، ص 13.

11- John H. Dunning, **"Theories and Paradigms of International Business Activity, The selected Essays Of John H. Dunning"**,op.cit ,P.P(199-203).

12- John H. Dunning, **"Reversal Of Fortunes: Democratic Instruction and Foreign Direct Investment Inflows To Developing countries, ",** Journal of International Organization No (57),2003,P(177).

12- كاميليا عبد الحليم احمد،"**أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر**"،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، ص ص (81-82).

13- Quan Li and Adam Resnick, **"Reversal oF Fortunes:……., "** ,op.cit ,P.P(184-185).

14- نبيل صلاح محمود وعلى عبد الوهاب،"**الفساد في المنطقة العربية أسبابه وقياسه وأثاره**"،مرجع سبق ذكره، ص (338).

15- Jacques Morisset and Olivier lumenga, **"Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries"**, The world Bank International Finance corporation Foreign Investment Advisory service, policy Research working paper (2848),2002,P.P(14-15).

16-, David P and yin-fang z, **"Foreign Direct Investment in Infrastructure in Developing countries: Does Regulation make a Difference?** Transnational corporations, vol, (15) ,NO(1),2006,PP(149-150).

17- عبد المطلب عبد الحميد،"**مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر**"،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المعهد القومي للتخطيط المجلد السادس، العد د الثاني، 1998، ص ص (15-16).

18- Matthias Busse and carsten Hefeker, **"Political Risk: Institutions, and Foreign Direct Investment",** op, cit, P.P (24-30).

19- world Bank Group and The confederation of India Industries **"Improving The Investment climate in India"** Private sector Development Team, south Asia Region and Investment climate unit (PSI-DEC),2002,PP(2-4)

20- Jacques morisset and Olivier lumenga, **"Administrative Barriers to Foreign Investment in Developing countries"** op. cit, PP(5-6).

21- لمزيد من المعلومات عن مؤشرات الحوكمة فهي متاحة على الموقع التالي:www.worlodbank.org/wbi/governance/govdata/2002.

إستراتيجية تنمية السياحة في بسكرة

أ. سهام بجاوية - جامعة أمحمد بوقرة– بومرداس

الملخص:

نحاول في هذه الورقة الوقوف عند طبيعة السياحة في بسكرة وكيفية تنميتها من خلال تطوير المواقع السياحية وتأهيلها للجذب السياحي، انطلاقا من استغلال كل الموارد السياحية المتوفرة في بسكرة وتوظيفها في صناعة السياحة عن طريق تبنّي إستراتيجية سياحية تنموية فعّالة والتي تساهم في تحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

السياحة، المقومات السياحية، التنمية السياحية، التنمية البيئية، التنمية المستدامة، المنشآت الفندقية، الوكالات السياحية والأسفار، السياحة الحموية، المواقع الأثرية.

Résumé :

A travers cet article on essaie d'illustrer la nature de tourisme à Biskra et de quelle manière peut on développer cette région en se basant sur le développement des zones touristiques et rendre la Wilaya d'une haute attraction touristique, à partir de l'exploitation de toutes les ressources touristiques disponibles à Biskra et leur utilisation dans l'industrie touristique à travers l'adaptation d'une stratégie touristique promotrice et effective et qui participe à l'amélioration du niveau de vie des citoyens de la région.

Les mots clés :

Tourisme, Développement touristique, Développement durable, Agences touristiques

مقدمة:

بسكرة مسلك لأهم مناطق الجنوب، و تعرف ببوابة الصحراء الجزائرية أو منطقة الزيبان. فقد كانت منذ القدم قبلة للسياح لمؤهلاتها السياحية التي تزخر بها و تمازج الإرث التاريخي و مختلف المظاهر الطبيعية الذي أعطى للمنطقة خصوصية من خلال التناسق بين الجبال و الأودية مع الصحراء مزينة ببساتين النخيل و أشجار الفواكه و كثبان الرمال مدعومة بالجو المناسب في أغلب أشهر السنة ممّا أهلها لتكون قطبا سياحيا هاما و قبلة للسياح الأجانب و المحليين.

و هنا تتجلى إشكالية البحث حول ما هي الاستراتيجية المناسبة لتنمية السياحة في بسكرة؟

و للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم ورقة البحث إلى محورين:

المحور الأول: مقومات الجذب السياحي:

يتمثّل النشاط السياحي في تقديم منتج معين يسمى بالمنتج السياحي وبالتالي يشتريه السائح، وخصائص هذا المنتج تتمثل في كونه منتجاً مركباً، فهو مزيج من مجموعة عناصر وعوامل تتشابك وتتكامل مع بعضها لتكوين منتج متجانس وهو الرحلة "الجزء الديناميكي" والإقامة في المكان المزار "الجزء شبه الثابت"[1]، و منه نستنتج أنّ المنتج السياحي يتكوّن من ثلاثة عناصر و هي:

- المعالم والمغريات السياحية للبلاد،
- الخدمات والتسهيلات السياحية و الفندقية،
- خدمات النقل والمواصلات.

و بذلك نرى أنّ المنتج السياحي يمثّل نوعاً خاصاً ويختلف عن السلع والخدمات الأخرى في كونه منتجاً مركباً يمثّل تجربة خاصة يعيشها السائح من بداية استعداده للرحلة وحتى عودته من الرحلة.

أولا: المعالم و المغريات السياحية:

إنّ المغريات والموارد ومقومات الجذب السياحي سواء الدينية التاريخية الطبيعية والعلاجية تمثّل إحدى الركائز الأساسية للعرض السياحي في أي دولة، وكل هذه تعتبر عوامل منها يحدّد السائح مكان الزيارة المقصود، ولذلك تختلف هذه العوامل تبعا لطبيعة كل فرد التي يتأثر الطلب السياحي بها ، هذه العوامل تتمثل في طبيعة المكان من حيث توافر الشمس والرمال مثلا أو الجبال والجليد أو الغابات والأنهار ، وقد تكون هذه العوامل معالم سياحية مثل الآثار الرومانية ببسكرة و منطقة السخون شمال بلدية قنطرة، و في جنوبها منطقة حمال الزيتون.

كما قد تكون هذه العوامل أحداث سياسية اجتماعية أو رياضية مثل حضور مؤتمرات توقيع اتفاقيات ومعاهدات وقد يرتبط هذا بحب معرفة أسلوب الحياة أو القيّم الحضارية والاجتماعية لشعب هذه المنطقة

وبذلك تكون المعرفة والإطلاع هو الحافز والدافع على السفر والسياحة وبذلك يمكن تقسيم هذه المقومات إلى:

1. مقومات طبيعية؛
2. مقومات تاريخية وأثرية؛
3. مقومات دينية واجتماعية.

1. المقومات الطبيعية:

وهي كل ما تملكه بسكرة من عناصر طبيعية المتمثلة في موقعها، مناخها، بيئتها ممّا يجذب السائح للرغبة في زيارة المنطقة من محبي الصحاري و الواحات. و تتمثل هذه الأخيرة في:

- واحات الزاب الغربي: طولقة، فوغالة، الدوسن، لغروس، برج بن عزوز...
- واحات الزاب الشرقي: سيدي عقبة و مشونش.
- بلدية الحاجب: مصنفة كمنطقة توسّع السياحي مؤخرا.

كما تتميز بسكرة بالسياحة الجبلية عبر مضائق كل من مضيق مشونش والقنطرة ومرتفعات عين زعطوط والعديد من المواقع ذات مناظر طبيعية خلابة مثل موقع جمينة ببلدية مزيرعة.

وتتأثر هذه العناصر الطبيعية بعامل الوقت والمسافة ورغبات السيّاح فمثلاً يقبل سائح دول شمال وغرب أوروبا وأمريكا وكندا على البلاد الحارة والمعتدلة شتاء وكذلك يقبلون على المنتجعات الصحية كالحمامات الطبيعية وكذلك ارتياد الصحراء و الغابات، وكما يفضّل رجال الأعمال أماكن الاستجمام والراحة ويتهافت السياح المرضى على المراكز الصحية والمنتجعات وأماكن آبار العيون المائية خاصة ما كان منها معدنيا، و تتمثل الحمامات في بسكرة فيما يلي:

- حمام الصالحين: لمعالجة أمراض الجلد، أمراض صدرية، و معالجة أمراض العظام والدورة الدموية و الروماتيزم.
- حمام البركة(الحاجب): لمعالجة أمراض الأمعاء و المعدة، و أمراض المفاصل و العروق و الجلد.
- حمام سيدي الحاج(الوطاية): لمعالجة أمراض الأمعاء و المعدة، و أمراض المفاصل.

و الجدول التالي يوضح المنشآت المعدنية المعدنية الموجودة ببسكرة و نوعية العلاج و عدد المعالجين و نسبة تدفق المياه و درجة الحرارة:

جدول رقم (01): المنشآت المعدنية الموجودة ببسكرة:

تسمية المؤسسة الحموية	الخصص العلاجية	المعالجون طبيا	المعالجون تقليديا	نسبة تدفق المياه	درجة الحرارة(°م)
المركب المعدني حمام الصالحين	-معالجة أمراض العظام و الدورة الدموية، الروماتيزم. -أمراض الجلد، أمراض صدرية.	23153	44871	65ل/ث	46
حمام البركة(الحاجب)	-أمراض الأمعاء و المعدة. -أمراض المفاصل و العيون و الجلد.	/	18323	40ل/ث	52
حمام سيدي الحاج (الوطاية)	-أمراض الأمعاء و المعدة. -أمراض المفاصل.	/	783	5ل/ث	40
حمام الشفاء(أوماش)	مغلق طبقا للقرار 1637 المؤرخ في 2009/10/29 المتضمن غلق و تشميع الحمام المعدني الشفاء.				

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بسكرة.

2. المقومات التاريخية والحضارية:

من المعروف أنّ المقومات التاريخية والحضارية تقاس بمدى حضارة هذا البلد على مرور الزمان وبقدر ما تمتلكه بسكرة من آثار هذه الحضارة كونها منطقة عبور من الشمال نحو الجنوب عبر بوابتها الجميلة المتمثلة في فج القنطرة و بهذا احتلت مراتب هامة في السياحة المحلية و الوطنية و الدولية. يضاف إليها ما تبقى منها من دور العبادة وقصور الملوك والمباني التذكارية والثروات الطبيعية حيث يعتبر كل ذلك انعكاسا مباشراً لحضارة هذه المدينة، وتجذب هذه المناطق بآثارها طبقات وفئات معيّنة من السيّاح لأنّ المعرفة والرغبة في الثقافة هما المحور الأساسي في تنقّل وسفر هؤلاء السيّاح، ويتجّه هذا الكم من السيّاح إلى المتاحف والقصور والمساجد والمكتبات والمناطق الأثرية، ويشكّل هذا النوع من السياحة قدرا ضئيلاً من السياحة الدولية يقدر حوالي 1%[2].

كما يقصد الزوار العديد من المواقع التاريخية، نذكر منها ثورة الزعاطشة بليشانة، ثورة العامري بلغروس، محتشد ببرج بن عزوز، محتشد بالدوسن، كما تتمتع بمخزون ثري من الآثار

الرومانية بكل من بادس، حمودة، زريبة الوادي، أورلال، مليلي، طولقة القديمة، ليوة، الحوش، جمورة، الفيض، لوطاية، برانيس، أولاد جلال، ليشانة[3].

زيادة عن التواجد التاريخي للإنسان عبر صحراء المنطقة و المجسدة في رسومات على الصخور بمنطقة واد يتل ببلدية البسباس، و أيضا القرى و السرايا القديمة بخنقة سيدي ناجي، و الدشرة البيضاء و الدشرة الحمراء و المتحف (في طور الإنجاز) بالقنطرة[4].

3. المقومات الاجتماعية و الدينية:

تتضمن المقومات الاجتماعية و الدينية نمط و أسلوب الحياة والتنظيم الاجتماعي التي يتبعه سكان المنطقة، إذ تمثّل مقومات جذب لأفراد الشعوب الأخرى ومن هنا يبدأ التحرّك لمعرفة هذه الأنماط وربما دراستها ممّا يستدعي ترك بصماتهم الأدبية و الفنية على مدى السنين و نذكر منهم: الصحفي "لويس برتران Louis Bertrand" المرافق لرئيس الجمهوري الفرنسية "ميليران أليكسندر Millerand Alexandre" القادم من باريس عام 1922 لزيارة بسكرة و أعجب بشجرة النخيل، "تشرشل كلاريشيدان" ابنة عم رئيس الوزراء البريطاني التي أعجبت ببسكرة و مكثت بها 10 سنوات كاملة من 1926 إلى 1936 و عادت إليها لتستمتع بالحياة البسيطة لسكان الصحراء و تؤرخ لها كتابات مزجت بين الرومانسية و التاريخ. كما سجّل بعض الحجاج و الزائرين انطباعاتهم عن الخنقة و أشادوا عليها مثل الإدريسي و البكري و الورتلاني، و كتب عنها المؤرخ الكبير "ابن خادون" و الأديب الفرنسي "اندريه جيد" و "ليون الافريقي" و "اوجين فرومنتين" و غيرهم.

وتعتبر المقومات الدينية التي تتمثل في الدين الإسلامي وكذلك المباني الإسلامية الهامة كالمساجد و الزوايا التي تضم مخطوطات عريقة تعود إلى مئات السنين، والأضرحة القديمة والمقابر والأماكن المقدسة وأماكن الاحتفالات الدينية، كل هذا يعتبر مقومات جذب هامة لدى فئات وأفراد معينة من مختلف شعوب العالم.

و بسكرة بها عدة مساجد و أضرحة تتمثل في:

- مسجد و ضريح الصحابي الجليل عقبة بن نافع.
- الزاوية العثمانية بطولقة.
- مسجد و ضريح سيدي خالد.
- مسجد سيدي مبارك بخنقة سيدي ناجي.
- مسجد عبد الرحمان الأخضري بمخادمة.
- زوايا أولاد جلال.
- و زوايا مختلفة عبر الولاية.

و فيما يلي جدول يوضّح المعالم و المغريات السياحية بولاية بسكرة:

جدول رقم(02): المعالم و المغريات السياحية ببسكرة:

البلديات	المعالم السياحية									
	ولجات	مدائر قديمة	زوايا قديمة	مساجد عتيقة	أضرحة و قبور عتيقة	حمامات	قصور قديمة	متلحف	موقع أثرية	جبال و مرتفعات	سدود
بسكرة					*	*					
طولقة	*		*	*					*		
فوغالة	*										
الدوسن	*										
لغروس	*										
برج بن عزوز	*			*							
سيدي عقبة	*			*	*				*		*
مشونش	*									*	
سيدي خالد				*	*						
سيدي ناجي		*		*			*				
أولاد جلال			*						*		
مخادمة				*							
عين زعطوط										*	
القنطرة		*		*	*		*	*	*	*	
مزيرعة										*	
الحاجب						*					
أوماش						*					
بوشقرون				*							
الوطاية											*
زريبة الوادي				*					*		
بادس									*		
أورلال									*		
البسباس									*		
منيلي									*		

المصدر: جمعة خير الدين، سامية جودي، التسويق كمتطلب أساسي للسياحة الصحراوية–واقع ولاية بسكرة– جامعة محمد خيضر، ص16، بتصرف.

ثانيا: التسهيلات السياحية و الفندقية:

وتنقسم هذه التسهيلات إلى دعائم البنية الأساسية، و هياكل الإقامة و الإيواء:

1. **البنية الأساسية:**

تعتبر البنية الأساسية من الدعائم الهامة التي تعمل على تسهيل وتقديم الخدمة السياحية من حيث توفير الراحة والأمان و سرعة التنفيذ والانتظام. ولهذا فهذه المشروعات ضرورية لتمكّن بسكرة من السير في الطريق نحو التنمية السياحية. و يمكن القول أنّ هذه المشروعات المتمثلة في شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الطرق والصرف الصحي والاتصال لا تخدم فقط القطاع السياحي بل تخدم القطاعات الأخرى.

إنّ توسيع وتطوير هذه المشروعات يدل على السير في خطى ثابتة نحو التنمية السياحية ومن ثم إلى التنمية الاقتصادية الشاملة، إلاّ أنّه يجب إعادة التخطيط بحكمة لمثل هذه المشروعات قبل البدء في تنفيذ مشروعات جديدة للتأكد من مطابقة هذا التخطيط للسياسات العامة الموضوعة.

وقد يكون من الصعب تنفيذ مشروعات البنية الأساسية الكافية لارتفاع تكاليفها وتصبح عقبة هامة في طريق اكتمال التنمية السياحية وبالتالي يؤثر ذلك على حركة السياحة في بسكرة.

2. **هياكل الإقامة و الإيواء:**

تتمثّل هذه الهياكل في بناء وتجهيز المنشآت اللازمة بالكم والكيف الذي تتطلبه الحركة المتوقعة حيث لا يسبب ذلك عقبة أمام حركة وحجم السياحة، وهذه الهياكل تضم كل ما هو مخصص للإيواء وإقامة السيّاح في منطقة الزيارة وتشمل الفنادق، القرى السياحية، بيوت الشباب والمعسكرات، والشقق المفروشة، كما تضم أيضا تقديم خدمة الطعام في المطاعم والكافتيريا، و تضم كذلك الوكالات السياحية و الأسفار التي تقوم باستقبال السياح و القيام بدورات عبر مختلف المواقع السياحية الموجودة بالولاية.

المنشآت الفندقية: تتوفر ولاية بسكرة على 1151 سرير موزعة على 12 فندق، منهم خمسة فنادق مصنّفة التي تملك الطاقة الاستيعابية الأكبر و المقدرة ب677 سرير، و الجدول الموالي يوضح مختلف المنشآت الفندقية للولاية.

جدول رقم(03): المنشآت الفندقية لولاية بسكرة:

تسمية الفندق	الصنف	الغرف	الأسرّة	العمال
فندق الزيبان	3	91	182	78
فندق حمام الصالحين	3	133	356	148
فندق نسبب	1	20	51	06
فندق عابدي	1	20	40	07
نزل سلامي	1	24	48	05
مجموع الفنادق المصنفة		288	677	244
نزل الزهور	/	30	60	04
فندق القدس	/	20	47	09
مجموع الفنادق غير المصنفة		50	107	13
فندق دار المعلم	/	24	65	26
نزل الرامة لعمال البريد و المواصلات	/	56	117	47
نزل الرامة	/	32	77	04
نزل الحاج شاوي	/	30	74	04
نزل فيكتوريا في حالة إهمال	/	15	34	02
مجموع الهياكل المعدة للإيواء		157	367	83
المجموع		495	1151	340

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية بسكرة.

و نشير فقط إلى أنّ نزل فيكتوريا، نزل قديم و حاليا مهمل. إضافة إلى افتتاح فندق جديد بوسط مدينة بسكرة بحي المجاهدين سنة 2012 و المسمى "بفندق رويال".

الوكالات السياحية و الأسفار: توجد في ولاية بسكرة 14 وكالة سياحية[5] تختلف مجالات نشاطها من وكالة لأخرى، و الجدول الموالي يلخص كل المعلومات عن هذه الوكالات:

جدول رقم(04): الوكالات السياحية لولاية بسكرة:

إسم الوكالة	المقر	أهم النشاطات
رحمة سياحية	08 ساحة الحرية	عمرة، تأشيرات، حجز في فنادق
قسيرة سياحية	مسجد ذبابي سطر الملوك	تأشيرات، حجز تذاكر ، عمرة
سياحة و أسفار الجزائر وكالة بسكرة	02 المركز التجاري الخير بسكرة	رخصة السياقة الدولية، بيع تذاكر ، تنظيم رحلات، عمرة، حج
طولقة للسياحة و السفر	حي السعادة رقم143 بسكرة	تأشيرات، حجز تذاكر ، عمرة
الأنس للسياحة و الأسفار	22 شارع الزير بشير بسكرة	تأشيرات، حجز في الفنادق
مثاني للسياحة و الأسفار	01 شارع بوسنة محمد المختار بسكرة	تنظيم رحلات، حجز في الفنادق، عمرة، تأشيرات
ملكي تراقل أجنسي	شارع 08 مارس رقم10	تنظيم رحلات، عطل صيفية، تأشيرات، حجز في الفنادق ، عمرة
إيمان للسياحة	حي54/169 مسكن عمارة03 العالية	عطل صيفية، تأشيرات، حجز في الفنادق ، عمرة
عبد المجيد للسياحة و السفر	29 شارع الحكيم سعدان بسكرة	حجز في الفنادق، تأشيرات، رحلات، مخيمات، عمرة
زعاطشة للسياحة و السفر	شكري بوزياني محمد رسوطة الغربية	عمرة، تأشيرات
سوسن للسياحة	شارع حكيم سعدان حي السلام رقم03	تأشيرات، رحلات، عمرة
بادس للسياحة و الأسفار	حي الأمل رقم 33 الطابق الأرضي	تنظيم رحلات ، عمرة
أزهري للسياحة و السفر	حي فرحات شارع بوسنة محمد مختار	رحلات، حجز في الفنادق، تأشيرات، عمرة
الديوان الوطني الجزائري للتنشيط السياحي(onat) فرع بسكرة	شارع غمري حسين بسكرة	بيع تذاكر ، رحلات، مخيمات، حجز في الفنادق عمرة، حج

المصدر: مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بسكرة.

ثالثا: خدمات النقل و المواصلات:

تعتبر من أهم الخدمات المرتبطة بالنشاط السياحي. وتكون وظيفتها توفير وسائل النقل والإتصال المختلفة لراحة المسافرين بكافة أنواعها بين نقل بري وبحري وجوي، حيث من شأن ذلك تقريب المسافات بين مناطق الوصول ومناطق الإقامة ومناطق تقديم المنتج السياحي مع مراعاة أنّ توفير ذلك يجب أن يكون في ظروف وأسعار مقبولة تناسب مع ما يقدم من خدمة. يوجد ببسكرة مطار دولي "مطار بسكرة" و يعتمد سكان المنطقة عموما على وسيلة النقل سيارات الأجرة "الطاكسي".

ونشير إلى أنّ السفر والتنقل هما الأساس الأول في فكرة السياحة ومن هنا كان لهذه المشروعات الأهمية القصوى في تطور هذه الظاهرة، و يلاحظ دائما أنّ مراحل تطور وسائل النقل والمواصلات تسير في خطى واحدة مع مراحل تطور ظاهرة السياحة حيث أنهما متلازمتان تماما ، وفي مجال الحديث عن

محددات حركة السياحة في بسكرة ومقومات الجذب السياحي بها لابد من الوضع في الاعتبار معوقات السياحة في بسكرة والتي تتلخص في:

- الوعي الثقافي لدى المواطن البسكري في المناطق المختلفة،
- الخطط المتوفرة والمنفذة منها لصيانة مناطق الآثار،
- حصر التوسع العمراني العشوائي في المناطق السياحية،
- عدم كفاية ونقص الأيدي العاملة في القطاع السياحي والفندقي،
- الخطط السياحية وكفاءة التخطيط السياحي،
- الخطة التسويقية وأسس وضعها،
- نقص أو قصور مشروعات البنية الأساسية في بعض المناطق،
- التضارب في اختصاصات الأجهزة الرسمية،
- أسلوب توجيه الاستثمارات في قطاع السياحة.

و لذلك لابد من سياحة التعرّف على بسكرة و ذلك باتباع استراتيجية سياحية تنموية. و بما أنّ بسكرة تعتبر منطقة صحراوية فلابد من دراستها على أساس السياحة البيئية، و السياحة البيئية مصطلح حديث نسبياً، جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحى الصديق للبيئة، الذي يمارسه الإنسان، محافظاً على الميراث الفطرى الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها، ويمارس فيها نشاطه وحياته، في إطار مفهوم السياحة البيئية والاستدامه، و التي تتمثل في عملية تعلّم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط بها، أما السياحة المستدامة فهي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين[6].

و هناك من يعتبر السياحة المستدامة عاملا أساسيا في التنمية، و يشكل رهان اقتصادي حقيقي لمناطق النشاطات الاقتصادية، لسكانها و للمختصين العاملين بها[7].

و تلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي وهي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي، وقد ركزت المنظمة العالمية للسياحة WTO على مفهوم السياحة المستدامة في إعلان مانيلا 1980، وفي اكوبولكو 1982، وفي صوفيا 1985، وفي القاهرة 1995. و في 2003 حولت المنظمة إلى وكالة متخصصة للأمم المتحدة. و في 2005 وصل عدد أعضائها إلى 145 بلدا و07 أقاليم و حوالي 350 عضوا منتدبا يمثلون القطاع الخاص و المؤسسات التعليمية و الاتحادات السياحية و السلطات السياحية و السلطات السياحية المحلية[8]. و يعمل قسم البيئة

بمنظمة السياحة العالمية في تعاون وثيق مع الأعضاء و المنظمات العالمية الأخرى لضمان التخطيط و الإدارة الملائمين لأي تنمية سياحية جديدة بهدف حماية البيئات الطبيعية و الثقافية. و تشارك المنظمة في كافة المنابر و الندوات، مثل قمة الأرض التي عقدت في ريودي جانيرو و ندوات الكرة الأرضية في كندا[9].

المحور الثاني: الاستراتيجية السياحية التنموية

لتنمية السياحة في بسكرة لابد من اتباع استراتيجية سياحية تنموية تتمثل فيما يلي:

1. إجراء مسح على الممارسات السياحية المتبعة:

في البداية لابد من إجراء مسح على الممارسات السياحية المتّبعة في بسكرة، بهدف تقويم الأثر الاقتصادي لبعض فرص تطوير صناعة السياحة في بسكرة من خلال تشجيع الوسائل التي تحد من التأثير السلبي للسياحة على الاقتصاد و البيئة و الأفراد خاصة في المواقع السياحية و أفضل وسيلة هي تشجيع البائعين و المشترين على العمل بقدر أكبر من المسؤولية محافظين على العادات و التقاليد و بساطة العيش التي تميز الفرد الصحراوي بعيدا عن ضوضاء المدينة و صخبها. الاستفادة من المواقع السياحية و التراث الصحراوي كمورد ثقافي مهم يمكن توظيفه اقتصاديا في مجالات القطاع السياحي المتعددة لمصلحة سكان المنطقة أولا و الاقتصاد الوطني ثانيا. و لذلك لابد من الإشارة إلى أهمية الاستغلال الأمثل للموارد الثقافية الغنية بها بسكرة من خلال الأنشطة السياحية التنموية في مناطق و مواقع التراث الأثري، بتحقيق مبدأ التوازن بين التنمية و التراث الثقافي و هو ما يعرف بمبادئ و أسس التنمية السياحية المستدامة.

2. تقويم أداء الفنادق (تقويم معايير قياس أداء الفنادق):

و ذلك باستخدام بحوث إحصائية متقدمة في عملية التقويم و بالتشاور مع أصحاب الفنادق إلى جانب نماذج استقصاء الرأي و المقابلات الشخصية. و بهذا تتبين النواحي التي تتطلب المزيد من التطوير و التحسين. كما يجب تطوير أدوات إدارة البيئة و مؤشرات آداء البرامج السياحية في بسكرة حتى يتم المحافظة على الجانب البيئي لبسكرة مثلا تكون الفنادق ذو طابع صحراوي.

3. تسويق المواقع السياحية:

لتنفيذ المشاريع للقطاعين العام و الخاص يجب دراسة جدوى المشاريع و خطط تسويق شاملة و استراتيجيات العلاقات العامة على نطاق واسع من المواقع السياحية. كما يجب معرفة الأوضاع المحلية في كافة مجالات تسويق المواقع السياحية و إدارة شؤون السياحة و التطوير. و يعتبر دراسة السوق السياحية الركيزة الثالثة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها التسويق السياحي و تتضمن هذه الدراسة دراسة السوق السياحية الداخلية و الخارجية[10].

4. الأعياد البسكرية و الفلكلور الشعبي (تكامل المجتمع و التجديد من خلال السياحة):

من خلال برامج الفلكلور الشعبي تعتبر وسيلة لإثراء التراث الثقافي و إشراك سكان المنطقة في تصميم و تنفيذ هذه المشاريع، و هذا بدوره يعمل على إيجاد روابط بين الثقافة و الجذب السياحي مما يساهم في تجديد الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية للمنطقة من خلال السياحة. و من بين الأعياد المتعارف عليها: يوم الربيع(تافسوث)، يوم الخريف(تمنزويث)، يوم الشتاء(تاجرسث)، يوم الصيف(أنبذو)، راس العام العربي(أول يوم من محرم) وفقا للتقويم القمري بينما تأتي السنة الجديدة الشاوية في اليوم الحادي عشر من شهر يناير(جانفي). و تجرى هذه الأعياد في خرجات إلى بساتين النخيل بالواحة، كما جرت العادة دائما، هناك مجموعتان منفصلتان: الرجال و الفتيان من جهة، النساء و الفتيات من جهة أخرى.

في ولائم الحقول لعيد الربيع، تؤكل "الزريقة" (نوع من الفطير) كسرة بزبدة النعجة، و "الجبينة" كسرة مغذية من جبن العنزة (100غرام منها تحتوي على 40% من الماء و16% من البروتين، 15%من الدهون و 15% من السكر). و يقدم كذلك المشروب المنعش "اللاقمي" (منتج تمري) و يقطف الأطفال سيقان الحميض"الحميضة". أما في ولائم الحقول لعيد الخريف يقدم التين"الكرطوس" مع كسرة مغموسة في زيت الزيتون(99% دهنيات) و كذلك كسرة خبز بداخلها التمر اللّين المنزوع النوى"الغرس" (70% سكريات). يقدم اللّبن الرائب كمشروب لمحبي التمر الجاف"دقلة" (72% سكريات). أحيانا يقوم الأطفال بقطف و أكل أزهار الرمان"علوش رمانة"[11].

5. توفير الإرشادات للسياح:

و ذلك بتوفير كل الإرشادات اللازمة للسائح للتعرّف على أكثر المناطق السياحية اراتيادا و مختلف النشاطات التي تقام بها. و يتم ذلك عن طريق اختصاصيين محليين في صناعة السياحة و عن طريق أفراد من المواقع السياحية بحيث تكون المعلومات المستقاة تلبي احتياجات السائح من مختلف الأنشطة السياحية في المواقع المختارة.

6. التدريب على صناعة السفر(التدريب في مجال المسؤوليات الاجتماعية):

لابد من تصميم برامج تدريب في مجال المسؤوليات الاجتماعية من أجل التحفيز على صناعة السياحة في المنطقة و ذلك بتقديم هذه البرامج للعاملين في صناعة السياحة و كذلك تقديمها من خلال برنامج حلقات دراسية لإدارة التجارة و الاستثمار و هكذا تستفيد منها وكالات السفر و السياحة. و في ولاية بسكرة توجد 14 وكالة سياحية كما سبق التطرق إليها في الجدول رقم (04) سابقا.

7. التنظيم الجيد لمنظمي الرحلات:

لابد من تنظيم جيد لوكالات السياحة و السفر بدءا من التخطيط لها إلى إتمام تنفيذها بما في ذلك تجميع متطلبات العمل و عملية التحليل و إعادة هيكل التنظيم، هذا إلى جانب الخبرات في المجال السياحي مما يساعد منظمي الرحلات في تقديم الخدمة السياحية الجيدة و إدارتها بشكل رائع، و يتأتى

ذلك إلاّ بتدريب الكوادر و تكوينهم و تأهيلهم في المجال السياحي و في كل مرة تقديم دورات التكوين و تعلّم اللّغات الأجنبية خاصة الإنجليزية.

8. **تشجيع المبادرات السياحية :**

و يتم تشجيع المبادرات السياحية من خلال انعقاد ندوات و مؤتمرات و ملتقيات وطنية و دولية في المجال السياحي في بسكرة، حيث يتم المشاركة فيها بشكل كبير من خلال مختلف الجامعات من الجزائر (من الوسط و الشرق و الغرب و الجنوب) و المنظمات الحكومية و غير الحكومية و مختلف الوكالات السياحية في نطاق واسع لتطوير السياحة في بسكرة و جذب المزيد من السياح المحليين و الأجانب. كما يمكن تشجيع المبادرات السياحية عن طريق الرياضات و الألعاب التقليدية عبر تنظيم المنافسات الرياضية و المنطقة معروفة برياضيها من جيل لجيل:"تسلق أشجار النخيل لارتفاع أكثر من 15 متر، الركض، الفروسية، ركوب الجمال، رياضة "المطرق،...، أول من تحصل على ميدالية ذهبية ممثلا الألوان الفرنسية في أولمبياد أمستردام بأوروبا كان البسكري الوافي بوغرارةبن الوافي تخصص الماراطون 42 كلم"[12] و الألعاب التقليدية كلعبة "الزلبيحة، الخرقبة، السيق، الكريدة"[13]. دون أن ننسى تشجيع الصناعات التقليدية و الحرفية الموجودة بالمنطقة كالأواني الفخارية و الزرابي التقليدية و اللّباس التقليدي. كذلك تشجيع و تحفيز الجمعيات المختصة في هذا المجال.

الشكل (01): الاستراتيجية السياحية التنموية:

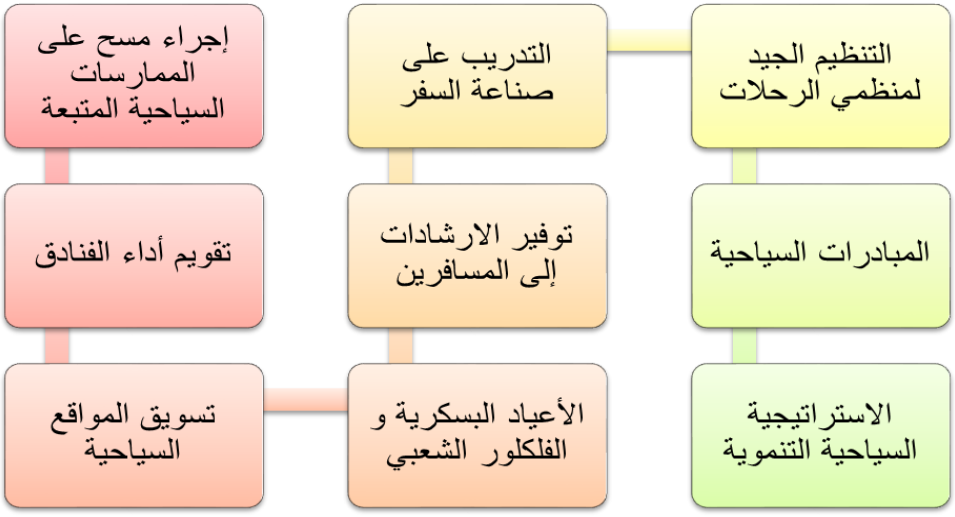

المصدر: من إعداد الباحثة.

خاتمة البحث:

وفي الأخير، لتطور السياحة في ولاية بسكرة لا يعتمد فقط على توفير الموارد السياحية و مناطق الجذب السياحي بالولاية و إنّما في كيفية استغلال هذه الموارد في عملية تنمية السياحة و كذا تعاون كافة العناصر و الإمكانيات و الجهود التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع السياحي.

وعليه فإنّ تبني استراتيجية سياحية تنموية واضحة المعالم ببسكرة سيؤدي حتما إلى:

- التعريف بالموارد السياحية الموجودة ببسكرة.
- تنظيم أنشطة سياحية محلية تتلاءم و طبيعة المنطقة.
- التعرّف على حجم الطلب السياحي.
- تحديد و تجسيد الاستراتيجية التسويقية الأكثر ملاءمة لطبيعة المجتمع البسكري.

و بما أنّ التنمية السياحية تهدف إلى تحقيق الزيادة المستقرة و المتوازنة في الموارد السياحية و تعميق و ترشيد الانتاجية في القطاع السياحي و هي بالتالي تمثل هدفا تسعى إليه المؤسسات القائمة على السياحة.

و لذلك تتمثل **توصيات البحث** فيما يلي:

- ✓ اهتمام أكثر بالسياحة في بسكرة لأنه لديها القدرة على توليد مناصب الشغل المباشر و غير المباشر أكثر من أغلب الأنشطة الاقتصادية الأخرى.
- ✓ تبنّي استراتيجية سياحية تنموية تعمل على جذب السياح المحليين و الأجانب على حد سواء.
- ✓ الاهتمام بالمواقع السياحية الموجودة ببسكرة و الحفاظ عليها من الزوال.
- ✓ الاهتمام بالبيئة و تشجيع المبادرات السياحية و الأخذ بعين الاعتبار الخصائص و المقومات السياحية في بسكرة.
- ✓ تكوين و تدريب الكوادر السياحية و المرشدين السياحيين و جعل الفرد البسكري في حد ذاته مرشد سياحي.
- ✓ تشجيع الوكالات السياحية بزيادة نشاطها السياحي بالمنطقة.

الهوامش والإحالات

[1] ياسين الكحلي،أستاذ السياحة و الفنادق، معهد الإدارة العامة الرياض، الجزيرة،صحيفة يومية تصدرها مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر ،رئيس التحرير : خالد بن حمد المالك، السبت 21 ,شوال 1422، الطبعة الثالثة، العدد:10691، Saturday 5th January,2002.

[3] جمعة خير الدين، سامية جودي، التسويق كمتطلب أساسي للسياحة الصحراوية–واقع ولاية بسكرة–ص15.

[4] ترزي شايب، مهندس دولة في إدارة الغابات، ولاية بسكرة، قنطرة، كما هو مصرح به من طرفه، و قد تم زيارة القريتين و المتحف الروماني الذي هو بصدد إنجازه.

[5] مديرية السياحة و الصناعة التقليدية لولاية بسكرة.

[6]أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 85.

[7] Rouzet Emmanuelle, Seguin Gérard, Marketing du tourisme durable, Edition Dunod, 2010, p12.

[8] http://www.unwto.org/ le 02/10/2014.منظمة السياحة العالمية

[9] http://www.ar.wikipedia/org/wiki.le02/03/2014.السياحة البيئية

[10] صبري عبد السميع، التسويق السياحي و الفندقي، أسس علمية و تجارب عربية، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 2007، ص39.

[11] عبد الحميد زردوم، تاريخ بسكرة القديمة، كتبه بالفرنسية عبد الحميد زردوم سنة 1998، ترجمته إلى العربية أمال هدار سنة 2002، مطبعة المنار بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2003، ص ص50–53.

[12] Abdelhamid ZERDOUM, les Sportifs de BISKRA, 1894-1962, imprimerie Manar-BISKRA-(Algérie),2001, p03.

[13] عبد الحميد زردوم، تاريخ بسكرة القديمة، كتبه بالفرنسية عبد الحميد زردوم سنة 1998، ترجمته إلى العربية أمال هدار سنة 2002، مطبعة المنار بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2003، ص49.

السياسة النقدية خلال الأزمة المالية العالمية 2008 البنك المركزي الأوربي BCE والاحتياطي الفدرالي الأمريكي FED

أ. محمد الأمين وليد طالب– جامعة محمد خيضر – بسكرة

الملخص:

شكلت أحداث الأزمة المالية العالمية التي اندلعت عام 2007 في سوق القروض العقارية الأمريكي ثم تحولت في عام 2008 إلى أزمة مالية عالمية أكبر تحدي يواجه الاحتياطي الفدرالي الأمريكي و البنك المركزي الأوربي خلال القرن الحالي. حاول كلا الجانبين باعتبارهما يمثلان السلطة النقدية في كلا من الولايات المتحدة و منطقة اليورو على التوالي استعمال أدوات سياستهما النقدية التقليدية و استحداث أدوات و برامج جديدة للحدّ من تداعيات هذه الأزمة. قام كلا الجانبين بدور بالغ الأهمية خلال مختلف أطوار الأزمة حيث سمحت عمليات ضخ السيولة داخل النظام المالي و شراء كميات كبيرة من الأصول من تخفيف حالة الهلع المالي التي رافقت الأزمة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية – السياسة النقدية – الاحتياطي الفدرالي - البنك المركزي الأوربي – السيولة

Résumé :

La crise financière mondiale de 2008 a constitué un énorme défi pour la réserve fédérale américaine et la banque centrale européenne. Ces deux institutions qui représentent l'autorité monétaire aux les Etats-Unis et dans la zone euro ont essayé d'endiguer les conséquences de cette crise en utilisant les politiques monétaires traditionnelles ainsi que le développement de nouveaux programmes.

Mots-clés: La crise financière - la politique monétaire - la Réserve fédérale - la Banque centrale européenne - liquidité

أولا: المقدمة

تعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي اندلعت شرارتها في السوق المالي الأمريكي أكبر أزمة يشهدها العالم منذ أزمة الكساد الكبير عام 1929. خلفت هذه الأزمة انعكاسات سلبية على اقتصاديات عدد كبير من الدول في العالم حيث ساهمت عوامل عديدة و على رأسها التحرير المالي و الابتكارات المالية في انتقال هذه الأزمة. إن ما زاد من ضخامة الخسائر التي خلفتها الأزمة هو عدم اقتصارها على القطاع المالي و انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي. شكلت جملة هذه الأحداث تحديات لم يسبق لها مثيل لمختلف البنوك المركزية في العالم إذ حاولت الرد على أحداث الأزمة باستعمال أدوات سياستها النقدية التقليدية و حتى غير التقليدية. قام كل من البنك المركزي الأوربي BCE و الاحتياطي الفدرالي الأمريكي FED اللذان يمثلان السلطة النقدية في كل من منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، بتغيير شبه كلي لسياستهما النقدية بغية تجنب انهيار النظام المالي و بعث النشاط الاقتصادي من جديد. تقمص كلا الطرفين دور الوسيط بإتباعهما إجراءات استثنائية كضخ السيولة في النظام المالي، أو كشراء كميات كبيرة من الأصول.

ضمن هذا السياق يأتي هذا المقال لمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- كيف كان ردّ فعل كل من الـ BCE و الـ FED على مختلف مراحل الأزمة المالية العالمية؟

تندرج في إطار هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية جاءت كالآتي:

- كيف كانت إجابة كل من الـ BCE و الـ FED على التحديات التي واجهتهما من تاريخ اندلاع الأزمة حتى نهاية 2009؟
- كيف تعامل كل من الـ BCE والـ FED مع التحديات الجديدة التي ظهرت منذ عام 2010؟

تم تقسيم البحث إلى خمسة أقسام كالتالي:

1- تزايد الضغوط في الأسواق النقدية و انتشار الاضطرابات المالية (2007-نهاية2008)

سعى كل من البنك المركزي الأوربي و الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال الأطوار الأولى للأزمة المالية على تحقيق أهدافهما المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار المالي و ضمان الانتقال الحسن للسياسة النقدية. بالرغم من تباين الإجراءات المتخذة من كلا الطرفين إلا أنهما حاولا تكييف إطارهما العملياتي بالشكل الذي يسمح بتصحيح اختلالات السوق النقدي حيث أديا دور المقرض الأخير للقطاع المالي. قام البنكين المركزيين خلال الفترة التي سبقت انهيار بنك "ليمان برادرز" بإعادة تركيب ميزانيتهما بينما أدى قيامهما بدور الوسيط إلى تضخم غير مسبوق في ميزانيتهما.

سجل عام 2006 تقلبات حادة في السوق العقاري الأمريكي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة و عدم قدرة المستفيدين من القروض العقارية subprimes خاصة أصحاب الدخول المنخفضة على التسديد[1].

شهدت أسعار السندات المدعومة بالقروض العقارية MBS انخفاضا كبيرا ما انعكس سلبا على نتائج المؤسسات المالية المالكة لها خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا و آسيا. أعلن بنك "بينبي باريبا" الفرنسي بتاريخ 9 أوت 2007 عن عدم مقدرته تحديد القيمة الحقيقية لثلاثة من صناديقه[2] المكونة أساسا من السندات المدعومة بالقروض العقارية، حيث أعلن البنك عن فقدان سيولة الأصول المملوكة من طرف الصناديق بعد انهيار سوق التوريق في الولايات المتحدة. أدى ذلك إلى تأكيد المخاوف القائمة حول إمكانية تفاقم أزمة الـ Subprimes التي يمكن أن تؤدي إلى اختلال الأسواق المالية. بدأت البنوك التجارية في ظرف قصير جدا تتخوف من ملاءة مدينيها ما جعلها تقلل بشكل واضح القروض المتبادلة فيما بينها حيث أصبحت تتخوف من تقديم مساعدة مالية لجهات مالكة لسندات مدعومة بقروض عقارية. أسفرت الحالة السابقة عن انكماش السيولة المقدمة من طرف البنوك من جهة و إلى تدهور سريع في ظروف التمويل المالي داخل أسواق ما بين البنوك من جهة أخرى. عرفت معدلات الفائدة اليومية المسجلة في السوق النقدي الأمريكي و في منطقة اليورو تقلبات كبيرة منذ ذلك الوقت، نفس الحالة عرفتها معدلات الفائدة الآجلة (على 03 أشهر) حيث سجلت ارتفاعا كبيرا ما زاد من المخاوف حول الانتقال الجيد للسياسة النقدية عبر قناة معدل الفائدة.

موازاة مع تنامي الضغوطات في الأسواق النقدية عرفت علاوات الخطر في الأقسام الأخرى من الأسواق المالية ارتفاعا كبيرا ابتداء من نهاية شهر جويلية 2007 حيث يعبر هذا التوجه عن إعادة النظر في مختلف الأخطار[3]، يعبر عن ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية الارتفاع النسبي في عائد أوراق الخزينة و ارتفاع معدلات القروض العقارية، بينما يعبر عن ذلك في منطقة اليورو الاتساع في الفارق الموجود بين عائد السندات المدعومة و السندات السيادية. سجلت علاوات المخاطر بعد إفلاس بنك الأعمال "بير ستيرنز" و شرائه من طرف "جيبي مورغان شيز" بمساعدة الاحتياطي الفدرالي في مارس 2008 أكبر معدل لها، ليتواصل هذا الارتفاع بعد شراء "بنك أوف أمريكا" لبنك "ميرل لينش" و إفلاس بنك "ليمان برادرز" في 15 سبتمبر 2008.[4]

2- اختلاف رد فعل الـ BCE و الـ FED بالرغم من مواجهة نفس التحديات

حاول كل من الـ BCE و الـ FED في بداية الأمر تصحيح الاختلالات المتنامية بشكل سريع في الأسواق النقدية، إذ قام كلا البنكين المركزيين في سعيهما للحفاظ على قدرة البنوك في تمويل نفسها و الحفاظ على استقرار معدلات الفائدة في الأسواق النقدية بمحاولة ربط احتياجات السيولة المتقلبة مع مصادر تمويل طويلة الأجل. بالرغم من التشابه الكبير في التحديات التي واجهت كلا البنكين المركزيين إلا أنه لوحظ و منذ الوهلة الأولى من اندلاع الأزمة وجود اختلاف في الإجراءات المتخذة من قبل كل طرف. ينبع هذا الاختلاف أساسا عن الاختلاف الموجود بين إدارة السياسة النقدية لكلا الجانبين حتى

في ظل الظروف العادية. البنك المركزي الأوربي عادة ما يسمح بوجود عجز كبير في السيولة يقوم بتغطيته بواسطة مختلف عملياته التمويلية (حوالي 300 مليار يورو خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2007)، من جهة أخرى يقبل الـ BCE شريحة واسعة من الأصول كضمانات لعملياته الاقراضية كما يتعامل مع عدد كبير من العملاء يتعدى عددهم الـ 2000. في مقابل ذلك نجد بأن الاحتياطي الفدرالي قليل التدخل في السوق النقدي مقارنة بالـ BCE، حيث نلاحظ بأن عملياته اليومية في السوق النقدي نادرا ما تتجاوز الـ 10 مليارات دولار، كما أنه يتعامل مع عملاء لا يزيد عددهم عن 20 و لا يقبل كضمانات لعملياته الاقراضية إلا ثلاثة أنواع من الأصول هي سندات الخزينة، سندات الوكالات الحكومية لإعادة تمويل الرهن العقاري، و السندات المدعومة بقروض عقارية MBS.

دفع الدور المحدود الذي يقوم به الـ FED في إطار توفير السيولة خلال الأوقات العادية إلى تطوير وسائل جديدة و إلى إجراء تغيير عميق في إدارته للسياسة النقدية. و في المقابل سمح الإطار الموسع و مرونة السياسة النقدية التي يتمتع بها الـ BCE بتقديم رد فعل سريع على الضغوطات الأولى التي ظهرت في الأسواق النقدية.

2-1- رد البنك المركزي الأوربي BCE

اتخذ البنك المركزي BCE منذ 9 أوت 2007 مجموعة من الإجراءات بغية احتواء ارتفاع أسعار الفائدة التي شهدها السوق النقدي، استجاب أيضا الـ BCE بعد ذلك إلى مختلف خيارات البنوك التجارية الجديدة في مجال منح السيولة و هذا من دون التغيير في توجه السياسة النقدية. قام الـ BCE بتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية كما قام أيضا برفع آجال تسديدها حيث رفعها من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر.

قام الـ BCE في سعيه لمواجهة تقلبات أسعار الفائدة اليومية بالموافقة على رغبة البنوك التجارية التي أرادت استباق تكوين احتياطياتها، حيث قرر الـ BCE منحها كميات كبيرة نوعا ما من السيولة في بداية مرحلة تكوين الاحتياطيات، ثم خفض كميات السيولة الممنوحة لها في نهاية المرحلة. استفادت بنوك منطقة اليورو من اتفاقيات الـ SWAP التي عقدها الـ BCE مع الـ FED حيث حصلت على سيولة بالدولار مقابل ضمانات باليورو.[5]

كان لمختلف الإجراءات المتخذة من طرف البنوك المركزية بين أوت 2007 و سبتمبر 2008 أثر ايجابي على علاوات المخاطر و على تقلبات أسعار الفائدة في الأسواق النقدية. بالرغم من ذلك فان هذه الإجراءات حتى و إن كانت قد خففت من الضغوطات الموجودة داخل الأسواق النقدية فان إجراءات السيولة لم تقدم حلولا فعلية للمشاكل الموجودة في القطاع المالي كحيازة عدد كبير من المؤسسات على

أصول مسمومة و حتمية توفير رؤوس أموال لمحو أثر الخسائر المسجلة. تجسدت المشاكل الموجودة في القطاع المالي بشكل واضح مع إفلاس بنك "ليمان برادرز" في 15 ديسمبر 2008.[6]

2-2- رد الاحتياطي الفدرالي FED

كان أول قرار اتخذه الـ FED عند اندلاع الأزمة في بداية شهر أوت 2007 هو زيادة قيمة القروض الممنوحة و تمديد مدة سدادها و خفض معدلاتها من أجل تسهيل عملية الحصول عليها. بالرغم من هذه الإجراءات إلا أن إقبال البنوك التجارية على هذه التسهيلات كان جد محدودا و هذا بسبب تخوفها من الإشهار السلبي الذي ينبع من الحصول على هذه التسهيلات، ضف إلى ذلك فإن العدد القليل للمتعاملين مع الـ FED يحدّ من قدرة هذا الأخير على توزيع السيولة في الأماكن التي تحتاجها فعلا.

طور الاحتياطي الفدرالي بين نهاية عام 2007 و بداية عام 2008 برامج جديدة لتجاوز النقائص المسجلة مع بداية الأزمة أي من أجل توفير تمويل استعجالي و بآجال طويلة.

من بين أبرز البرامج المستحدثة من طرف الـ FED نجد الـTerm auction facility (TAP) الذي تم تشغيله ابتداء من شهر ديسمبر 2007، ولعل أبرز ما جاء في هذا البرنامج هو عدم الكشف عن أسماء البنوك التي تستفيد من القروض الممنوحة.[7]

بدأ الاحتياطي الفدرالي يعمل بتسهيلين آخرين ابتداء من شهر مارس 2008، الأول بتسمية Securities lending facility (TSLF) و يهدف أساسا إلى تمديد قائمة الضمانات المقبولة و إلى تمديد آجال تسديد القروض الممنوحة.[8]

أما التسهيل الثاني فقد تزامن تفعيله مع استحالة وصول البنوك التجارية إلى قروض الـ FED إذ قرر هذا الأخير إنشاء الـ Primary dealer credit facility (PDCF) الذي يهدف إلى منح بنوك الاستثمار منفذ أوسع و مباشر على السيولة.[9]

اتخذ الـ FED إجراءات أخرى هادفة إلى تخفيف الضغط على سوق ما بين البنوك بالدولار في الولايات المتحدة و هذا بالتنسيق مع بنوك مركزية أخرى، حيث أن هذه الأخيرة تستطيع الاستفادة من التسهيلات التي يمنحها الـ FED، كما أن قلة ودائعها من الدولار يجعلها في حالة تبعية تامة لسوق ما بين البنوك من أجل تمويل أصولها المقومة بالدولار.

قصد تجاوز الحالة السابقة أعلن الـ FED في شهر ديسمبر 2007 عن إنشاء اتفاقيات SWAP للصرف مع البنك المركزي الأوربي والبنك الوطني السويسري، وهذا ما مكّن هذه الهيئات من توفير السيولة اللازمة بالدولار لمؤسساتها الاقراضية.

بالإضافة إلى الإجراءات السابقة التي كان هدفها الأساسي زيادة حجم السيولة المتقدمة، قام الاحتياطي الفدرالي بدور خاص عند إنقاذ بنك "بير ستيرنز" حيث قام بإقراض 30 مليار لتسهيل عملية استحواذه من طرف مؤسسة "جيبي مورغان شيز".

قام الـ FED بغية عدم التأثير على ميزانيته بتمويل مختلف الإجراءات المتخذة عن طريق بيع سندات الخزينة، ما يجعلنا نقول بأن سياسته قد تمثلت حتى شهر سبتمبر 2008 في تسهيل عملية منح الائتمان.

3- الانتقال من الاضطرابات المالية إلى أزمة اقتصادية شاملة (نهاية2008-2009)

أدى إفلاس بنك "ليمان برادرز" إلى إدخال الأزمة في مرحلة هلع مالي و إلى انكماش النشاط الاقتصادي العالمي، فبالإضافة إلى الخسائر المباشرة و غير المباشرة المسجلة من طرف المتعاملين مع هذا البنك فقد كان إفلاسه بمثابة إشارة قوية موجهة إلى الأسواق المالية. تبع هذا الإفلاس بإعادة تقدير سريعة للمخاطر وبانكماش كبير في السيولة. ساهم في تسريع انتشار الأزمة المالية التي اندلعت في الولايات المتحدة الابتكارات المالية التي جعلت من الصعب تتبع المخاطر وزادت من قوة الترابط بين المؤسسات المالية في مختلف مناطق العالم.

موازاة مع الانكماش الكبير في معدلات التجارة العالمية تأثر الاقتصاد الحقيقي بشكل مباشر من الأزمة المالية حيث أنه و بعد تسجيل تباطؤ خلال عام 2008، شهدت كل من الولايات المتحدة و منطقة اليورو انهيار نشاطهما الاقتصادي خلال الثلاثي الرابع من عام 2008 و بداية عام 2009. شهدت في نفس الوقت الضغوطات التضخمية التي سادت في سوق الطاقة و الموارد الأولية انقلابا تدريجيا مانحة بذلك مجال أوسع لمختلف تحركات البنوك المركزية.[10]

4- التوجهات الجديدة لسياسة الـ BCE و الـ FED

قام كل من البنك المركزي الأوربي BCE و الاحتياطي الفدرالي FED بعد انهيار بنك "ليمان برادرز" بتغيير جدري في تسيير سياستهما النقدية المتبعة، حيث أديا دور أكثر نشاطا كوسيط و كمقرض أخير. عكس ما كان عليه الحال قبل انهيار بنك "ليمان برادرز" فإن الإجراءات الجديدة التي تم اتخاذها أدّت إلى تضخم كبير في ميزانية كلا البنكين المركزين. بالرغم من أن الحفاظ على الاستقرار المالي و الانتقال الحسن للسياسة النقدية قد ظلا هدفا مشترك لكلا الجانبين إلا أن الاختلافات ما لبثت أن تظهر في نوع الإجراءات المتخذة و التي كانت تتناسب و تتماشى مع الإطار العملياتي للسياسة النقدية و هياكل التمويل الخارجي السائدة في كل منطقة.

أدى استحواذ القطاع البنكي في منطقة اليورو على أكثر من 70% من التمويل الخارجي للعائلات و المؤسسات إلى جعل البنك المركزي الأوربي BCE يركز على البنوك، بينما أدى استحواذ القطاع البنكي

في الولايات المتحدة على 60% من التمويل الخارجي للعائلات و حصول المؤسسات على حوالي 80% من تمويلها الخارجي من مصادر تمويلية مختلفة خارج FED إلى تعميم هذا الأخير لنشاطاته لتشمل متعاملين آخرين في القطاع المالي.

4-1- التوجهات الجديدة لـ BCE

أعلن الـ BCE ابتداء من شهر أكتوبر 2008 عن تبني سلسلة من الإجراءات الجديدة الهادفة إلى تطوير إطاره العملياتي. كان توفير السيولة للبنوك مقابل ضمانات بمعدل ثابت لكل عملياتها المتعلقة بإعادة التمويل داخل منطقة اليورو و بكميات غير محدودة أحد الإجراءات البارزة خلال هده المرحلة. سمح هذا الإجراء بتوفير السيولة اللازمة سواء من حيث المعدل أو من حيث الكمية، و هو ما ساهم في استقرار القطاع البنكي. قام الـ BCE بعد ذلك و في نفس سياق توسيع مجال قروضه الممنوحة بتوسيع قائمة الضمانات المقبولة من جهة و بتمديد الحد الأقصى لعمليات إعادة التمويل إلى 12 شهر. أطلق الـ BCE برنامجا لشراء السندات المدعومة بأصول كونها تشكل سوق مهم جدا بالنسبة لتمويل البنوك في منطقة اليورو. اقتنى الـ BCE في ظل هذا البرنامج سندات بقيمة إجمالية بلغت الـ 60 مليار يورو خلال الفترة الممتدة من شهر جويلية 2009 إلى جوان 2010. من جهة أخرى أعاد الـ BCE فتح خطوط الـ SWAP مع الـ FED، كما قرر إقامة خطوط SWAP مع عدد من البنوك المركزية مثل البنك الوطني السويسري، بنك انجلترا، بنك الدانمارك. مكّنت اتفاقيات الـ SWAP المبرمة مع الـ FED من الحصول على سيولة بالدولار مقابل ضمانات باليورو، كما سمحت أيضا بتبادل العملات (يورو/دولار) في منطقة اليورو. نظرا لعدم ملاقاة هذه الإجراءات لنجاح كبير قرر الـ BCE التخلي عنها ابتداء من شهر جانفي 2009.

كان الهدف من الإجراءات السابقة التي صُنِّفت في خانة السياسة النقدية غير التقليدية الحفاظ على توفر القروض التي يحتاجها القطاع غير المالي و هذا بمعدلات فائدة مقبولة. خُصِّصت هذه القروض في غالبيتها للبنوك كونها تمثل النسبة الأكبر في التمويل الخارجي للقطاع الخاص داخل منطقة اليورو. أدّت هذه الإجراءات إلى تعاظم دور الـ BCE كوسيط، الأمر الذي أدّى في النهاية إلى تضخم ميزانية هذا الأخير، حيث انتقلت بين شهر أوت 2008 و نهاية عام 2009 من 1450 مليار يورو إلى حوالي 1900 مليار يورو. تعد هذه الزيادة في ميزانية الـ BCE ضعيفة مقارنة بتلك التي سجلها الـ FED، لكن ما يجب الإشارة إليه هو أن ميزانية الـ BCE قبل الأزمة كانت أكبر بكثير من ميزانية الـ FED.

عقدّت مختلف إجراءات السياسية النقدية المتخذة من قبل كل من الـ BCE و الـ FED من إمكانية تفسير وجهة هذه السياسات، كما زاد دور الوسيط الذي أدياه من تعرضهما للمخاطر.

4-2- التوجهات الجديدة لـ FED

لاحظ الاحتياطي الفدرالي مباشرة بعد إفلاس بنك "ليمان برادرز" بأن ما يقدمه من سيولة للمتعاملين الرئيسيين Primary dealers و مؤسسات الإيداع Depository institutions لا يكفي لإيقاف موجة الهلع التي سادت داخل الأسواق.

تعد المؤسسات الناشطة في ما يسمى بالنظام المصرفي الظل Sladow banking system مثل: الصناديق النقدية، مؤسسات الاستثمار، صناديق التحوّط، من أكبر المتضرّرين جراء تدهور أسعار الأصول و انكماش السيولة. تقوم هذه المؤسسات بدور كبير في تمويل الاقتصاد منذ سنوات الثمانينيات، إلا أنها و بخلاف مؤسسات الإيداع لا تحصل على ودائع و لا تستفيد من السيولة التي يقدمها الاحتياطي الفدرالي FED بغية تجاوز المشاكل التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات و تجنب انهيار النظام المالي الأمريكي و مساندة عملية تمويل المؤسسات و العائلات. قرر الاحتياطي الفدرالي FED توسيع برامجه القائمة و استحداث وسائل جديدة لصالح فئات أخرى من المؤسسات المالية و أجزاء محددة من السوق.[11]

أعلن الاحتياطي الفدرالي FED في 19 سبتمبر 2008 عن برنامج Asset-backed commercial money market funds liquity facility (AMLF) الذي أقرض بموجبه للبنوك التجارية مقابل الحصول على أوراق تجارية مدعومة بالأصول ABCP ذات الجودة العالية الممنوحة من طرف الصناديق النقدية التي كانت تعاني من ارتفاع عمليات السحب. كان الهدف الرئيسي من وراء تبني برنامج الـ AMLF هو الحفاظ على تمويل هذه المؤسسات (صناديق نقدية) من خلال دعم سعر أوراق الخزينة و الحدّ من عمليات البيع المتسرعة.[12]

أعلن الـ FED على برنامج ثاني بتاريخ 7 أكتوبر يسمىCommercial paper funding facility (CPFF)، وقد كان لهذا البرنامج نفس أهداف البرنامج الأول. أدى انهيار الطلب على أوراق الخزينة الصادرة عن صناديق نقدية إلى تعرض عدد كبير من هذه الأخيرة لصعوبات، حاول الـ FED الحدّ منها عبر الـ CPFF الذي يضع في متناول هذه المؤسسات خط ائتمان مؤقت.

و بتاريخ 25 نوفمبر أعلن الـ FED عن ثالث برامجه Term asset-backed securities loan facility (TALF)، و يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع منح القروض للأفراد و للمؤسسات الصغيرة. اعتمد هذا البرنامج على منح قروض طويلة الأجل مقابل الحصول على سندات مدعومة بأصول ABS حديثة الإصدار ليشمل في وقت لاحق السندات المدعومة بقروض عقارية تجارية CMBS.[13]

إضافة إلى الثلاث برامج السابقة و الاستمرار في سياسة تسهيل عملية الائتمان، توجه الـ FED نهاية عام 2008 نحو الاستحواذ على سندات طويلة الأجل. أعلن الـ FED في شهر نوفمبر 2008 عن أول

برنامج لشراء سندات موجه أساسا نحو وكالات إعادة تمويل الرهن العقاري GSE و هذا خصوصا بعد تدهور تكلفة تمويلها و تزايد الانعكاسات السلبية المحتملة على السوق الرهني في الولايات المتحدة. قدرت قيمة هذا البرنامج بـ 600 مليار دولار: 100 مليار منها موجهة لشراء ديون وكالات إعادة تمويل الرهن العقاري و 500 مليار منها موجهة لشراء الـ MBS المضمونة من طرف وكالات إعادة تمويل الرهن العقاري. قرر الـ FED في شهر مارس 2009 أمام تراخي النشاط الاقتصادي و التوقعات المتشائمة حول السوق العقاري توسيع قيمة برنامجه ليبلغ 1450 مليار دولار: 200 مليار لشراء ديون وكالات إعادة تمويل الرهن العقاري و 1250 مليار لشراء الـ MBS المضمونة من طرف هذه الأخيرة.

في ظل سعي الـ FED الدائم للتأثير ايجابيا على شروط التمويل في القطاع الخاص، أعلن الـ FED خلال نفس الفترة عن نيته شراء سندات خزينة أمريكية بقيمة 300 مليار دولار أمريكي و هذا في آجال لا تتعدى ستة أشهر. كان هذا الإجراء بمثابة خطوة أولى نحو الانتقال إلى سياسة كمية تسهيلية تهدف إلى تضخيم حجم الميزانية لكن من دون التأثير على النوعية من حيث المخاطر. قام الـ FED بعدة عمليات إنقاذ حيث أنه و بعد أن أنقذ "بير ستيرنز" في شهر مارس 2008 جدد هذا الإجراء مرة أخرى على غرار إنقاذه لـ "آيجي" في شهر سبتمبر 2008[14]. قام الـ FED أيضا خلال نفس الفترة بتوسيع اتفاقيات الـ SWAP المبرمة مع الـ BCE و البنك الوطني السويسري إلى بنوك مركزية أخرى (مع رفع قيمة هذه الاتفاقيات)[15]. انعكست الإجراءات العديدة للـ FED على ميزانية هذا الأخير حيث انتقلت من ناقص 900 مليار دولار في أوت 2008 إلى ناقص 2100 مليار في نهاية عام 2009.

5- تنامي الاختلاف بين تحديات الـ BCE و الـ FED (منذ 2010)

بدأت الاختلافات بين إجراءات السياسة النقدية المتبعة من طرف الـ BCE و بين نظيرتها المتبعة من طرف الـ FED تتزايد تدريجيا منذ 2010، حيث قرر الـ FED الاستمرار في تبني سياسة معدل الفائدة شبه المعدوم مع تطبيق حزمة من إجراءات السياسة النقدية غير التقليدية لتتناسب أكثر مع الوضع السائد، في المقابل كان الـ BCE هو الآخر مجبرا على توسيع حزمة إجراءاته الخاصة بالسياسة النقدية و تجلى ذلك بتبني برنامج لشراء سندات الدين بعد انفجار أزمة الديون السيادية. ساهمت عدة عوامل في توجيه الـ BCE لسياسته النقدية على غرار تحسين الوضع الاقتصادي الكلي خلال السداسي الأول لعام 2011، ثم زيادة حدّة أزمة الديون السيادية ابتداء من صيف 2011.

5-1- الـ BCE في مواجهة أزمة الديون السيادية

- **المرحلة الأولى من الأزمة**

بعد أن لاحظ الـ BCE ابتداء من شهر ماي 2010 تسجيل اختلالات في عدة أسواق خاصة بالديون السيادية، تبنى مجلس الـ BCE إجراءا غير تقليدي أطلق عليه تسمية برنامج سوق السندات. يسمح هذا

البرنامج بشراء سندات خاصة و عمومية في السوق الثانوي بهدف استرجاع السير الحسن لأسواق الأصول و الحفاظ على ميكانيزم انتقال السياسة النقدية[16]. يستطيع البنك المركزي التأثير على معدلات الفائدة على المدى القصير فقط، في حين يتم انتقال السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي عبر الأسواق المالية التي تقوم بدور الوسيط و كذلك من خلال منح البنوك للقروض. يساهم سوق الديون السيادية بشكل أساسي في نقل آثار السياسة النقدية عبر ثلاثة قنوات رئيسية هي: الأسعار، السيولة، الميزانية.

تسمح **قناة السعر** بتأثير معدلات فائدة الديون السيادية على ظروف التمويل في الاقتصاد، حيث تعد الموجه الرئيسي لمعدلات الفائدة على المدى الطويل بالنسبة للمؤسسات و العائلات. أما **قناة السيولة** فهي تساهم في نقل أثر السياسة النقدية انطلاقا من أن أي انخفاض في أسعار السندات العامة سيعرض البنوك إلى خطر السيولة حيث تجد البنوك نفسها مجبرة على تقديم ضمانات إضافية أو التخفيض من القروض التي تمنحها. تسمح **قناة الميزانية** هي الأخرى بنقل أثر السياسة النقدية حيث يخلف أي انخفاض في أسعار السندات السيادية خسائر لأصحابها ما قد يجعلهم يخفضون من قروضهم الممنوحة. يؤدي هذا الوضع إلى تغذية الشكوك حول ملاءة بعض البنوك ما يجعل من الصعب الحصول على التمويل في السوق.

كان الهدف الرئيسي لبرنامج سوق السندات الحفاظ على ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية، حيث بعد ضخ السيولة عبر عمليات الشراء التي ضمها هذا البرنامج يتم إعادة امتصاصها بصفة أسبوعية و هذا بخلاف مختلف عمليات الشراء التي أمر بها الـ FED. تمّت أولى عمليات الشراء في إطار هذا البرنامج في شهر ماي 2010 لتبلغ قيمتها في نهاية شهر جوان حوالي 55 مليار يورو.

من الصعب بما كان تقدير مدى نجاح برنامج سوق السندات كون هذا الأخير يندرج في إطار إجراء نقدي غير تقليدي متزامن بانخفاض أسعار القروض العامة. مع ذلك يمكن القول بأنه كان لإجراءات الشراء المتعلقة بالسندات تأثيرا قصير المدى على عائد القروض العامة. من جهة أخرى ساهم هذا البرنامج في احتواء آثار عدوى المشاكل من دولة إلى دولة أخرى داخل منطقة اليورو.

- **المرحلة الثانية من الأزمة**

عرفت عديد أسواق الديون السيادية اضطرابات كبيرة بعد تجدد المخاوف في صيف 2011 حول مقدرة اليونان على تسديد ديونها. كانت أكثر الدول تأثرا بهذه الاضطرابات هي اسبانيا و ايطاليا، و هو الأمر الذي شكل مرحلة جديدة من أزمة الديون السيادية[17]. تُبعت هذه الأحداث بتزايد تدخلات الـ BCE ردًا على التدهور الكبير الذي شهدته أسواق ما بين البنوك و الأسواق النقدية. أدت هذه الاضطرابات الجديدة إلى تأجيج أزمة الديون السيادية ما دفع البنوك التجارية إلى تصعيد شروط منح الائتمان مُؤثِرة بذلك على الانتقال الحسن للسياسة النقدية. قرر الـ BCE تدريجيا اتخاذ إجراءات جديدة للسياسة النقدية من أجل

تخفيف صعوبات التمويل المفروضة من قبل المؤسسات التمويلية. كانت أولى هذه الإجراءات هي القيام بعملية جديدة لضخ السيولة لمدة 6 أشهر إلى جانب إعادة تفعيل اتفاقيات الـ SWAP. تمّ بعد ذلك في شهر سبتمبر إقرار القيام بثلاث عمليات إضافية لضخ السيولة مدتها ثلاثة أشهر و بالدولار (تأتي هذه الإجراءات الجديدة لتكملة الإجراءات الأسبوعية القائمة). قام الـ BCE في شهر أكتوبر باتخاذ حزمة من الإجراءات الهادفة إلى تبديد الشكوك القائمة حول قدرة البنوك على تمويل نفسها: الإجراء الأول يمتد على سنة من الزمن و الإجراء الثاني يمتد على ثلاثة عشر شهر. من جانب آخر أعلن الـ BCE بأن كل إجراءات إعادة التمويل ستستمر حتى منتصف 2012 بمعدل فائدة ثابت يتناسب مع المعدل المتوسط لكل عمليات إعادة التمويل الرئيسية خلال طول مدة هذه الإجراءات. في الأخير أعلن الـ BCE تبني برنامج ثاني لشراء السندات المحمية بقيمة إجمالية مساوية لـ 40 مليار يورو تمتد لمدة سنة انطلاقا من شهر نوفمبر 2011.[18]

في شهر ديسمبر 2011 و أمام تزايد المخاطر المتعلقة بتقلص حجم القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص، تبنى الـ BCE إجرائين جديدين للمحافظة على سيولة البنوك و بالتالي على قدرتهم التمويلية. من بين الإجراءات الرئيسية المتخذة نجد تبني الـ BCEلإجراءات ضخ سيولة يمتد على ثلاثة سنوات بقيمة إجمالية صافية مساوية لـ 520 مليار يورو، و كذلك توسيع قائمة الأصول المقبولة كضمانات.

كان لمختلف الإجراءات التي تبناها الـ BCE في سعيه لمواجهة أزمة الديون السيادية أثر متباين حيث بينت مختلف إجراءات ضخ السيولة بأنها قد تريح البنوك و تربحها المزيد من الوقت، لكنها بينت أيضا بأنها لا يمكن أن تُعوِض تبني عمليات رسملة أو سياسات ميزانية و هيكلية سليمة ستسمح بتحقيق نمو دائم و استقرار الاقتصاد الأوربي.

5-2- استمرار الـ FED في إتباع سياسة نقدية توسعية

قرر الـ FED في صيف 2010 و نظرا إلى الوضع الاقتصادي الكلي و التوقعات المتشائمة فيما يخص معدل التضخم في الولايات المتحدة، المواصلة في نفس توجه السياسة النقدية التوسعية المتبع و الحفاظ على معدلات فائدة مقاربة للصفر أي بين مجال 0 و 0.25% و هو ما يسمح بتوضيحه الشكل رقم (01).[19]

الشكل رقم (01): تطورات معدل الفائدة الخاص بالـ BCE و الـ FED (2007-2012)

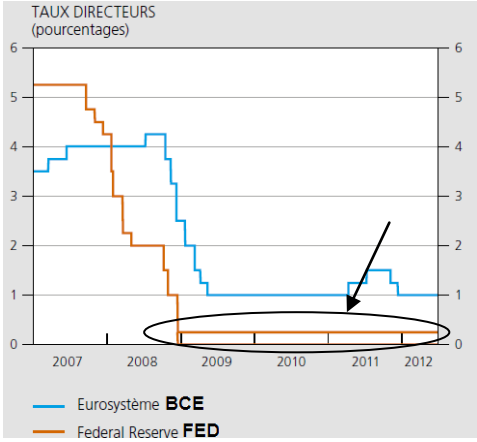

Source: Thomson Reuters Datastream, BCE, Federal Reserve.

اتخذ الـ FED في شهر أوت 2010 قرارا يقضي بالحفاظ على ثبات مستوى سندات الديون من خلال استثمار سندات الدين التي انتهت آجالها أو تلك المضمونة من طرف وكالات إعادة تمويل الرهن العقاري في أصول عمومية. تم الاتفاق أيضا في شهر نوفمبر 2010 على حيازة قبل الثلاثي الثاني من عام 2011 قروض عمومية طويلة الأجل بقيمة 600 مليار دولار.

توجد نظريا إجراءات عديدة يمكن أن تساهم في مواصلة العمل بسياسة نقدية توسعية (معدل فائدة شبه معدوم)، حيث أنه و بالرجوع إلى القرارات المتخذة من طرف الـ FED خلال السنوات الماضية يمكن القول بأن هناك أفضلية لمجموعة من الإجراءات يمكن توزيعها ضمن ثلاثة قنوات رئيسية.

أولى هذه القنوات هي **قناة الاتصال** Canal de la communication التي حاول الـ FED من خلالها توجيه الاستباقات المتعلقة بأسعار الفائدة المستقبلية و جعلها عند مستوى أسعار الفائدة الفعلية. تدفع وعود الـ FED الرامية إلى الحفاظ على معدل الفائدة إلى دفع عوائد غالبية الأصول نحو الانخفاض خاصة على المدى القصير. إن تمكن الـ FED من التأثير على استباقات العملاء و جعلهم يتوقعون بقاء سعر الفائدة عند مستوى منخفض سيؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي.

لجأ الـ FED في تأثيره على وجهة الاستباقات المتعلقة بمعدل الفائدة المتوقع إلى استعمال بعض العبارات الدالة على المدة: "لبعض الوقت / For some time" في ديسمبر 2008 ثم "لفترة طويلة / For extended period" في مارس 2009. استعمل الـ FED بعد ذلك في شهر أوت 2011 عبارة "على الأقل في وقت متأخر من 2013/ At least throught late 2013" ليستعمل في شهر جانفي 2012 عبارة "على الأقل في وقت متأخر من 2014 / At least through late 2014". كان الهدف

واضح في استعمال هذه العبارات و الانتقال من عبارة إلى أخرى ألا و هو إعطاء رسالة واضحة للمتعاملين بأن السياسة النقدية المتبعة أي سياسة معدل الفائدة شبه المعدوم ستستمر في الفترة اللاحقة.

قرر الـ FED ابتداء من شهر جانفي 2012 تحديد هدف كمي للتضخم و نشر معدلات الفائدة المنتظرة و كذلك التصورات الاقتصادية الكلية المتعلقة بكل منها. يكون الـ FED باتخاذه هذا الإجراء قد اتبع ما هو معمول به كإستراتيجية في عدد كبير من البنوك المركزية في العالم منذ عشرات السنين. مع ذلك فإنه يبقى من الصعب تحديد هدف كمي للتضخم بغية الوصول إلى مستوى توظيف كامل، حيث أن هذا الأخير يتحدد بعوامل غير نقدية تتغير مع مرور الوقت. إن تحديد الـ FED لهذا الهدف الكمي إضافة إلى تبنيه لسياسة معدل الفائدة شبه المعدوم لا يجعله يختلف كثيرا عن البنوك المركزية التي تتبع فقط سياسة الهدف الكمي للتضخم فجميعها تُركز على استقرار الأسعار من دون أن تهمل كليا العوامل الاقتصادية الأخرى.

أما القناة الثانية التي حاول الـ FED من خلالها مواصلة العمل بسياسة نقدية توسعية فهي **تغيير عناصر ميزانيته** La modification de la composition du bilan من خلال تغيير عرض أدواته المالية كالقروض العامة مثلا، إذ باستطاعة الـ FED التأثير على سعرها.

القناة الثالثة التي اعتمدها الـ FED لتجسيد سياسة معدل الفائدة شبه المعدوم هي **زيادة حجم ميزانيته،** حيث هناك ارتباط بين توفير السيولة و شراء الأصول المالية و بين ارتفاع احتياطي الـ FED. تهدف هذه القناة في بداية الأمر إلى تخفيف خطر السيولة السائد داخل النظام المالي.

قام الـ FED باستخدام القناة الثانية أي تغيير عناصر ميزانيته في عام 2008 و هذا قبل انفجار الأزمة في شهر سبتمبر من نفس العام. يقضي هذا الإجراء بتركيز الـ FED على أقسام محددة داخل النظام المالي قصد التأثير على معدلات الفائدة و علاوات المخاطر السائدة في هذه الأقسام المحددة بهدف تنشيط الأسواق. تبنى الـ FED في ظل القناة الثانية في شهر سبتمبر 2011 برنامج أطلق عليه اسم Maturity extension program كان هدفه الرئيسي تغيير اتجاه حركة عائدات القروض العامة عبر تمديد الآجال المتوسطة لمحفظة الـ FED من القروض. يرتكز هذا البرنامج على شراء الـ FED لقروض عامة آجالها محصورة بين 6 و30 سنة بقيمة إجمالية تساوي 400 مليار دولار، وكذلك على بيع قروض عامة بنفس القيمة آجالها محصورة بين ثلاثة أشهر و6 سنوات.[20]

النتائج:

- واجه كل من الـ BCE و الـ FED في المرحلة الأولى من الأزمة أي من عام 2007 إلى غاية خريف 2008 نفس التحديات التي تمثلت أساسا في انكماش الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية و تدهور ظروف التمويل المالي داخلي في سوق ما بين البنوك.

- سمح الإطار الموسع و مرونة السياسة النقدية التي يتمتع بها البنك المركزي الأوربي BCE بتقديم رد فعل سريع منذ المراحل الأولى للأزمة.
- اضطر الاحتياطي الفدرالي FED بسبب الدور المحدود الذي يؤديه في توفير السيولة خلال الأوقات العادية إلى استحداث إجراءات جديدة و إجراء تغيير عميق في إدارة سياسته النقدية.
- استحدث الاحتياطي الفدرالي FED في مواجهته للأزمة المالية عدة برامج أهمها:

- الـ: TAF (Term Auction Facility)
- الـ: TSLF (Term Securities Lending Facility)
- الـ: PDCF (Primary Dealer Credit Facility)
- الـ: AMLF (Asset-Backed-Commercial paper money Market)
- الـ: CPFF (Commercial Paper Funding Facility)
- الـ: TALF (Term Asset-Backed Securities Loan)

- تنامي الاختلاف في التحديات المواجهة من قبل كل من الـ BCE و الـ FED منذ 2010 و لعل أبرزها هو ظهور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.
- بينت الأزمة المالية العالمية حدود السياسة النقدية لكل من الـ BCE و الـ FED في معالجة أزمات بمثل هذا الحجم، حيث تمكنت من تقديم أجوبة ظرفية لكنها لم تتمكن من تقديم جواب نهائي.

الهوامش و المراجع:

[1] Jean-Marie Perbost, **La crise a 5 ans: que s'est-il passé le 09 août 2007 ?**, 09 Août 2012 **Disponible sur:** http://quoi.info/actualite-economie/2012/08/09/la-crise-a-5-ans-que-sest-il-passe-le-09-aout-2007-1147646/

[2] Jérôme Villon, **Les subprimes (3): crise économique et solutions**, écoflash22333, mensuel ,informations économiques et sociales, SCEREN, Décembre 2008,p.1 **Disponible sur:** *www2.cndp.fr/archivage/valid/139813/139813-18391-23837.pdf.*

[3] Patrick Castex, **La chute, Taux d'intérêt et taux de profit, 2000-2008: crise financière ou crise réelle?**, Editions l'Harmattan, Paris, Juillet 2008, p.180

[4] Clément Daniez, **Crise financière: Lehman Brothers en faillite, Merrill Lynch rachetée**, Lepoint.fr, 25/09 **Disponible sur:** http://www.lepoint.fr/actualites-economie/2008-09-15/crise-financiere-lehman-brothers-en-faillite-merrill-lynch/916/0/274026

[5] **Intervention de Jean-Claude Trichet, Président de la BCE, Européen American Press Club Paris, le 20 février 2009** Disponible sur: **http://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2009/html/sp090220.fr.html**

[6] Caroline Talbot, **Le jour où… Lehman Brothers a fait faillite**, Journal: Libération économie, 14 septembre 2009 **Disponible sur:** http://www.liberation.fr/economie/2009/09/14/le-jour-ou-lehman-brothers-a-fait-faillite_581337

[7] IMF, **Global Financial Stability Report: Financial Stress and Deleveraging Macro-Financial Implications and Policy**, October 2008, p.82

[8] **FED,** Term Securities Lending Facility (TSLF) and TSLF Options Program (TOP)**, August 2, 2013** Disponible sur: **http://www.federalreserve.gov/newsevents/reform_tslf.htm**

[9] **FED ,**Primary Dealer Credit Facility (PDCF) **,August 2, 2013** Disponible sur: **http://www.federalreserve.gov/newsevents/reform_pdcf.htm**

[10] Sabine Le Bayon, Catherine Mathieu et autres, **Europe, États-Unis, Japon : quelles politiques budgétaires de sortie de crise?**, Revue de l'OFCE, N°112, Janvier 2010, p.p.37.38 **Disponible sur:** http://www.ofce.sciences-po.fr/pdf/revue/2-112.pdf

[11] Gecodia.fr, **La politique monétaire de la Fed depuis 2007, la longue marche du quantitative easing**, 22 Septembre 2011 **Disponible sur:** http://www.gecodia.fr/La-politique-monetaire-de-la-Fed-depuis-2007-la-longue-marche-du-quantitative-easing_a2343.html.

[12] **FED,** Asset-Backed Commercial Paper Money Market Mutual Fund Liquidity Facility (AMLF)**, 12 Janvier 2010** Disponible sur: **http://www.federalreserve.gov/newsevents/reform_amlf.htm**

[13] **Davies, Flash:** La Fed annonce l'étendue du programme TALF à deux nouvelles catégories d'actifs**, 14 mai 2009** Disponible sur: **http://www.dwpv.com/fr/Resources/Publications/2009/Flash-Fed-Announces-Expansion-of-TALF-to-Two-New-Asset-Classes**

[14] Daniel Gross, **Le plan de sauvetage d'AIG a marché**, 01 Avril 2010 **Disponible sur:** http://www.slate.fr/story/19285/aig-reussite-plan-sauvet

[15] Abdelhafid Otmani, Mounya Bouterf, **Intervention des banques centrales face a la crise financière: comparaison entre FED et BCE**, colloque international sur la crise financière et économique international et la gouvernance mondiale, Université de Sétif, 20-21 Octobre 2009, p.11

[16] BCE, **Journal officiel de l'Union européenne**, 16 Novembre 11 **Disponible sur:** *www.ecb.europa.eu/ecb/legal/pdf/l_29720111116fr00700071.pdf*

[17] **La crise de la dette s'étend à l'Espagne et l'Italie: Qui sauvera la zone euro ?**, journal HORIZONS, 03 Septembre 2011 **Disponible sur:** http://www.djazairess.com/fr/horizons/24868

[18] Le Monde.fr, **La BCE lance un deuxième programme de rachat des dettes publiques**, 06.09.2012 **Disponible sur:** http://www.lemonde.fr/economie/article/2012/09/06/la-bce-laisse-son-principal-taux-directeur-inchange-a-0-75_1756687_3234.html

[19] Sébastien Berthelot, Etats-Unis: **La Réserve fédérale se montre vigilante sur l'inflation**, le 15 octobre 2010 **Disponible sur:** http://www.covea-finance.fr/dynamique/fichiers/101-tendances-pdf.pdf.

[20] James Hamilton, **The Federal Reserve's Maturity Extension Program and Treasury Debt Management**, August, 2012 **Disponible sur:** http://www.economonitor.com/blog/2012/08/the-federal-reserves-maturity-extension-program-and-treasury-debt-management/

سوق العمل في الجزائر ومتطلبات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. جديدي موسى- جامعة حمه لخضر –الوادي

ملخص: ان التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال العقد الخير من القرن الماضي، خلفت العديد من المشاكل، وعلى رأسها اختلال سوق العمل، من تدني للأجور وتفشي للبطالة حيث وصلت إلى مستويات خطيرة، وذلك بالرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، وعلى رأسها فتح الجال أمام الخواص لتحقيق مشاريعهم والمساهمة في الاقتصاد الوطني.

وعل غرار العديد من الدول التي اعتمدت في النهوض باقتصادها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لما لها من خصائص لا تتوفر في نظيراتها من المؤسسات الكبيرة او الضخمة، وخاصةً قدرتها على التأقلم السريع مع المتغيرات العالمية، فلقد أولت الجزائر اهتمام كبير لهذا القطاع، ومنحته اهمية كبيرة من حيث الدعم.

ونهدف من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على مدى سعي الدولة الجزائرية للقيام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث أن الجزائر وعلى غرار دول العالم تولي اهتمام خاص لهذا القطاع، وذلك لما له من اهمية بالغة وقدرة على النهوض بالاقتصاد الوطني، لا سيما لما يميز هذا القطاع من قدرة على توفير مناصب العمل والتخفيف من حدت مشكل البطالة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سوق العمل، البطالة.

Abstract:

the Transformation of the Algerian economy during the last decade of the last century, left many problems, especially the disruption of the labor market, from low wages and widespread unemployment, reaching dangerous levels, and like many of the States that have adopted the advancement of its economy on small and medium enterprise sector, because of their characteristics are not available in large companies, especially its ability to quickly adapt to global changes, Algeria has paid close attention to this sector, and gave him great importance in terms of support.

The aim of this study was to shed light on the labor market in Algeria, and the impact of economic and social changes on the unemployment rate, and how affects Labor market imbalances on small and medium enterprises. The Algerian government, along the lines of the world pay special attention to this sector, because of its great importance and the ability to advance the national economy, especially the ability of this sector to provide employment and to mitigate the unemployment.

Kay word: Small and medium enterprises , the labor market, unemployment

مقدمة:

يعيش العالم حاليا عصر العولمة والتطور السريع والمتزايد في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية. وقد أدت هذه المتغيرات إلى تغيير معايير ثروة الأمم، فبعد أن كانت تقاس بقيمة ما تملكه الدول من موارد وثروات طبيعية، أصبحت تقاس الآن بمدى إنتاجية مواردها البشرية والقدرة على الإنتاج بالجودة والنوعية العالية للمنتج. وقد لجأ الأفراد إلى استخدام المعارف والمهارات العلمية والأساليب العملية الحديثة لزيادة القدرة التنافسية في مجال العمل والإنتاج للوصول بالمنتج لمستوى الجودة العالمية.

كما يترتب على تحرير التجارة العالمية (من الرسوم الجمركية وفتح الأسواق بدون حواجز والمنافسة العالمية وتعظيم الربح وسرعة الاستجابة لمتطلبات السوق) ممارسة الضغوط على العمالة من حيث تخفيض أجورها وتقليص الخدمات الاجتماعية الموجهة لها، مع إهمال العناية بالقوى العاملة تدريبا وتأهيلا وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، وقد يصل الأمر في بعض القطاعات الاقتصادية للاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال مما يتطلب معه إعادة تأهيلهم وتدريبهم لإعادة إدماجهم في سوق العمل مرة أخرى. وبالتالي يصبح حتميا لمواجهة تحديات العولمة – التي لا تعترف بقيود الزمان أو المكان– تقليل الفجوة بين المهارات والمؤهلات التي يفرزها نظام التدريب والتعليم وتلك التي يتطلبها النظام الإنتاجي وسوق العمل بالفعل، وأن سرعة التكيف والمرونة مع حركة سوق العمل هو السمة والنمط الجديدين والتحدي المطلوب من القوى العاملة المؤهلة والمدربة في هذا العصر.

إن التحولات التي شهدها الاقتصاد سواءً من حيث طرق الإنتاج والتسيير واستعمال التكنولوجيا الحديثة، أوجبت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعتمادها من اجل تحسين مكانتها وكذلك تعزيز قدرتها التنافسية، فوجدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها بين فكي كماشة، من جهة إتباع أساليب التسيير الجديدة وإستعمال التكنولوجيا الحديثة، ومن جهة البحث عن اليد العاملة التي تتيح للمؤسسة إستعمال هذه التكنولوجيا ومسايرتها ومنحها الأفضلية من ناحية الإبداع، حيث أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبحث عن اليد العامة الجاهزة في سوق العمل وذلك لعدة أسباب:

- ✓ تفادي تكاليف التأهيل وذلك لعدم قدرة أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل تكاليف تأهيل ورفع من مستوى العمال لديها.

✓ عدم وجود مراكز تكوين وتأهيل تتوافق ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعدم استجابة سوق العمل لمتطلبات المؤسسة يحتم عليها التخلي عن تلك المساعي لرفع قدرتها، أو إستعمال أي يد عاملة أخرى الشيء الذي قد ينعكس سلباً على المؤسسة.

وإثر المرحلة الإنتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، عرف سوق العمل عملية تسريح واسعة للعمال وأيضاً إنعدام التوظيف مما يفسر الإرتفاع في عدد طالبي العمل. وكسياسة أملتها متطلبات التحول إلى اقتصاد السوق فتح المشرع المجال أمام الأفراد للمساهمة في الاقتصاد، حيث انتهز طالبي العمل هذه الفرصة وأقدموا على خلق مؤسساتهم الخاصة (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من أجل الخروج من دوامة البطالة وتحسين وضعهم المالي، وتحقيق الاستقلال الوظيفي. والأكيد أن أغلبية أصحاب المؤسسات لم تكن لهم تجربة في مجال خلق وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهنا يطرح السؤال: **هل أن الإنتشار الواسع في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي نفس الوقت إختفاء عدد كبير منها هو نتيجة ألأثر المزدوج لخصائص سوق العمل بالجزائر؟**

وسنتطرق في هذه الورقة للمحاور الاساسية التالية:

- ✓ **مفهوم سوق العمل والبطالة.**
- ✓ ***مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومراحل تطوره.***
- ✓ **تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- ✓ ***مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل.***

1. مفهوم سوق العمل والبطالة

مفهوم العمل:

هو أي مجهود إنساني سواء كان فكريا أو جسديا يؤدي إلى خلق منفعة أو زيادتها، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة، ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال، تختلف هذه الأعمال حسب نوعها ونظامها والهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار والتفكير وعمل الإدارة والتنظيم وغيرها[1].

تعريف سوق العمل:

سوق العمل هو ذلك السوق المسؤول عن توزيع العمال على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة خلال السوق يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع ومن،

، وكذلك يمكن تقدير العرض المتاح على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت من عمالة حسب المهن والاختصاصات المختلفة[2].

يتكون سوق العمل من جميع المشترين البائعين لعنصر العمل وبعض هؤلاء ، المتعاملون قد لا يكونون نشطين في أي لحظة معينة بمعنى أنهم لا يبحثون عن العمل أو لا يرغبون في تأجير عمال وأهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي :

- ✓ غياب المنافسة الكاملة: تعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة.
- ✓ سهولة التمييز بين خدمات العمل، حتى ولو تشابهت سواءاً لأسباب عنصرية أو لأسباب، كالجنس واللون والدين إلخ... اختلاف السن والثقافة
- ✓ تأثر عرض العمل بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة (ساعات لعمل، وقت الفراغ ، الإنسانية داخل المؤسسة)، نوعية العلاقات مستوى الدخل.
- ✓ تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي حيث تنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل.

تعريف البطالة:

البطالة هي القصور في تحقيق الغايات بالنسبة للعمل في المجتمعات البشرية[3]، فالشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى للحصول عليه[4]، وتعني وجود الشخص البالغ دون وضيفة وبدون الدخل اللازم لمواجهة الاحتياجات الأساسية له[5].

تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (BIT):

تتكون فئة الأفراد العاطليين عن العمل بحسب المكتب الدولي للعمل من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و59سنةوكانوا في يوم أو أسبوع معين ضمن فئات قوة العمل ، التالية:[6]

–غير مستخدمين: أي انهم لم يقوموا بأي عمل خلال الفترة المرجعية (بدون عمل).وقد حددت بالأسبوع السابق للمقابلة.

– مستعدين وقادرين: متاح للعمل و هم مستعدين للقيام به في حالة توفّره.
– يبحثون عن العمل: من خلال القيام بخطوات وإجراءات البحث عن عمل مأجور خلال فترة معينة.

تعريف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

يعتبر الشخص بطالاً إذا توفرت فيه المواصفات التالية[7]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين . 60سنة 16سنة و
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي.
- أن يكون في حالة بحث عن عملحيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور ، منصب شغل.على
- أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلا لذلك.

التعريف السابق وضع استخدامه في الدول الصناعية وفي أمريكا الشمالية ودول أوروبا لكنه ، كطريقة معيارية لقياس البطالة في معظم بلدان العالم. يستخدم اليوم

2. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

كانت أول محاولة لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و قد عرفتها على أنها "كل مؤسسة تشغل اقل من 200عامل و تحقق رقم أعمال اقل من 10مليون دج"[8].

ثاني محاولة للتعريف صدرت خلال الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية و هو التعريف المقترح من طرف السيد رابح محمد بلقاسم في مداخلته التي عنونها بـ: عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجبلي، و عرفها كما يلي "كل وحدة إنتاج و/أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل و تأخذ أما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عامة و هذه الأخيرة هي مؤسسات محلية". ووسع في تعريفه ليشمل وحدات الإنجاز التابعة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و باقي الوحدات الخدمية كالتجارة، النقل،التأمين.

المحاولة الثالثة لتعريف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الذي عرفها على أنها" كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا و تشغل اقل من 500عامل و تحقق رقم أعمال اقل من 15مليون دج، واستثماراتها لا تتجاوز 10مليون دج"[9]، وتأخذ أحد الأشكال التالية:

- المؤسسات التابعة للجماعات المحلية .
- فروع المؤسسات الوطنية.
- الشركات المختلطة.
- المؤسسات المسيرة ذاتيا.
- المؤسسات الخاصة.

وكانت رابع محاولة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو. متوسطي، وكذا توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان2000، وفي هذا الإطار قدمت الوزارة تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد الأحدث في الجزائر و المتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق لـ 2003/12/12 والذي يعد مرجعا لكل برامج و تدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع. حيث أخذ القانون الجزائري بالتعريف الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي حيث أصبح يعرف "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و"أو" الخدمات، تشغل من01 الى250 شخصا، ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري كما يجب أن تستوفي معايير الاستقلالية"[10].وتعرف كالتالي:[11]

من خلال الجدول رقم(1) نبين المعايير الكمية المعتمدة لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم (1): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموعة الحصيلة السنوية

	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
المؤسسات المصغرة	01	09	01	20	01	10
المؤسسات الصغيرة	10	49	20	200	10	100
المؤسسات المتوسطة	50	250	200	2 مليار	100	500

المصدر: القانون رقم 10-18 المؤرخ في 12-12-2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77، ص 5-6.

يوضح الجدول بدقة المعايير الكمية المعمول بها في الجزائر في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعرف كالتالي:

- المؤسسة المتوسطة: بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 الى 250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200مليون و 2مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية بين 100و500مليون دينار جزائري.
- المؤسسة الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10الى49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100مليون دينار جزائري.
- المؤسسة المصغرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 1الى9 عمال، و لها رقم أعمال أقل من 20مليون دينار جزائري أو أن يكون مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 10ملايين دينار جزائري.

3. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التطور الاقتصادي الذي تشهد الجزائر، والانفتاح التدريجي للاقتصاد الجزائر خصته الجزائر بجهود مضاعفة من اجل ترقية مؤسساتها لاسيما المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، حيث حظيت هذه الأخيرة باهتمام السلطات من خلال إصدار القوانين والمراسيم وخلق الأجهزة والبحث عن الاستراتيجيات الممكن تجسيدها، أدى إلى زيادة معتبرة في ديمغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار نقدم نظرة عامة حول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ابتداءً من سنة 2001 إلي غاية سنة 2013 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(2): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين2001-2013.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المؤسسات	245348	261853	288577	312959	342788	376767	410959	519526	587494	619072	659309	711832	747934

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتبن من خلال معطيات الجدول أعلاه إن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر، حيث بلغ 245348 مؤسسة سنة 2001 ليتضاعف من بعدها حتى يصل سنة 2013 إلى 747934 مؤسسة، وسنحاول إعطاء نظرة أكثر وضوحاً لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المنحى التوضيحي التالي:

الشكل رقم(1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من سنة 2001.

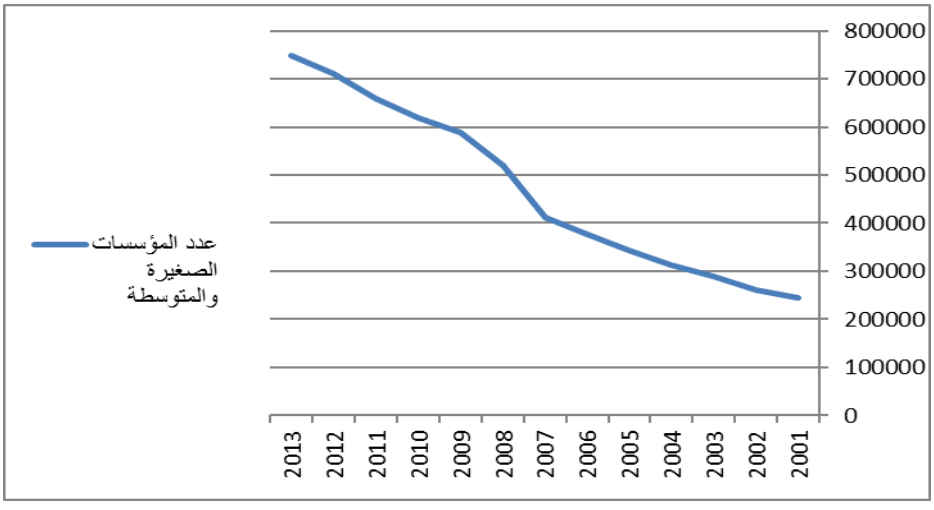

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات الجدول السابق.

من الملاحظ إن المرحلة من 2001 إلى 2013 يميزها نوع من الاستقرار في معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسجلت الفترة من 2008 إلى غاية 2009 قفزة معتبرة، حيث سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(3): معدل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2013.

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التطور %	6.72	10.20	8.44	9.53	9.91	9.07	26.41	13.08	5.37	6.49	7.96	5.07

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من الجدول السابق نلاحظ أن معدل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001-2013 مستقر جدا، حيث سجل اقل نسبة له بـ 5.37% سنة 2010، هذا الاستقرار نتيجة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة لخلق نسيج مؤسساتي لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما بداية من سنة 2008 الى نهاية 2009 قفز معدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 26.41% و13.08%على التوالي.

4. *مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل:*

إن البيانات والأرقام الإحصائية لتطور عدد مناصب العمل المتوفرة، تبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي تعداد التوظيف، تبقى بعيدة جداً عما ينتظر منها في هذا المجال[12].

وسنتطرق إلى معيار تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على تطور حجم عمالها، حيث أن هذا المعيار يسمح بتحليل تغير حجم العمالة ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشغل.

وبالاعتماد على معطيات تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2004-2013 يمكن توضيح كل من تطور مناصب العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(4): تطور عدد مناصب العمل للفترة 2004-2013.

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مناصب العمل المصرح بها	838504	1157856	1252707	1355399	1540209	1546584	1625686	1724197	1848117	1915495

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

من الجدول السابق يُلاحظ أن مناصب العمل المصرح بها في تزايد مستمر، حيث سجل سنة2004 حوالي 838540 منصب عمل ليصل إلى 1649784 منصب عمل خلال السداسي الأول من سنة 2009 أي أن التطور الذي حدث في مناصب العمل خلال هذه الفترة بلغ 811280 منصبا، إي بنسبة 96,75% كزيادة مقارنةً بسنة 2004.

وإذا ما قمنا بتحليلها هذه النسبة عبر الفترة قيد الدراسة، ومقارنتها بالزيادة النسبية لعدد المؤسسات سنويا، سنتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على عدد مناصب العمل نتيجةً لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم(5): تطور عدد مناصب العمل حسب عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2005 إلى السداسي الأول 2013.

	تطور المؤسسات		تطور مناصب العمل		متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة
	المطلق	النسبي%	المطلق	النسبي %	
2005	29829	6.85	319352	29.62	10.71
2006	33979	7.81	95091	8.82	2.79
2007	34192	7.86	102752	9.54	3.01

2008	108567	24.95	184810	17.15	1.70
2009	67968	15.62	6375	0.59	0.09
2010	31578	7.25	79102	7.34	2.50
2011	40237	9.25	98511	9.14	2.45
2012	52523	12.07	123920	11.5	2.36
2013	36102	8.29	67378	6.25	1.87
المجموع	434975	100	1076991	100	

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات ونتائج الجداول السابقة.

إن الملاحظة الأولية للجدول تبين أن كل 100 مؤسسة أنشأة خلال هذه الفترة خلقة 314 منصب عمل. وإذا قمنا بتمثيل كل من معدلات تطور مناصب العمل ومعدل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المعدل النسبي لهما نحصل على الشكل التالي:

الشكل رقم(2): مقارنة معدلات تطور مناصب العمل ومعدلات تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

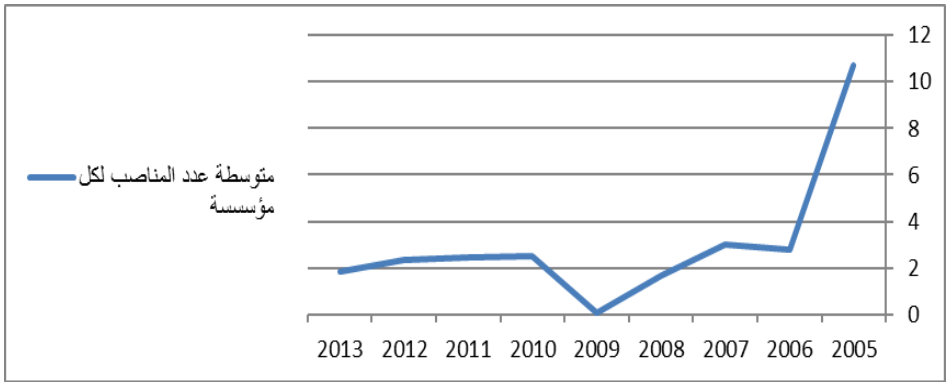

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات ونتائج الجدول السابق.

من البيانات نلاحظ وجود بعض التجانس طبيعة معدلات تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعة معدلات تطور مناصب العمل بأغلب السنوات.

- ففي سنة 2005 نلاحظ معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور مناصب العمل معاً، بمعدل 10,70 أي أن كل مؤسسة منشأة خلقة حوالي 10 مناصب عمل جديدة.
- بينما في سنة 2006 فنلاحظ أن معدل مناصب العمل تراجع إلى 11,69 حيث كان في حوالي 39,36 سنة 2005، بينما ارتفع معدل المؤسسات المنشأة بنسبة طفيفة، وهذا ما أدى إلى انخفاض متوسط عدد مناصب العمل لكل مؤسسة حيث أن كل مؤسسة أنشأة في هذه السنة لم تتمكن من خلق سوى منصبا (02) عمل وهذا ما يشير إلى أن أغلبية المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة.
- بالرغم من أنه في سنة 2008 سجلت زيادة غير مسبوقة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أكثر من 42,09%)، وزيادة في مناصب العمل (كثر من 22%)، إلا أن متوسط تطور المناصب لكل مؤسسة شهد تراجع إلى حوالي 1,70% وهذا ما يعكس أن أغلبية المؤسسات التي أنشأت هي مؤسسات فردية.
- وتراجع متوسط المناصب لكل مؤسسة خلال سنة 2009 إلى 0.09 وهو اضعف مستوى له، وذلك لتراجع تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بينما باقي السنوات ضل متوسط مناصب لعمل لكل مؤسسة مستقر.

من التحليل السابق نستخلص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة من 2005 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2013 لا تتميز بكثافة جيدة في التوظيف.

وعلى ضوء ما سبق ندرج الجدول التالي الذي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال:

الجدول رقم(6): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال.

الطبيعة القانونية	1999		2001		2002		2003	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤسسات من1 إلي 09 عامل	148725	93,2	170258	94,5	180188	94	196300	94,4

المؤسسات من10إلى49 عامل	9100	5,7	8363	4,5	8042	4,2	8317	4
المؤسسات من50إلى	1682	1	1272	1	1322	1,8	3332	1,6
مجموع	159507	100	179893	100	189552	100	207949	100

المصدر: لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 200.

من الجدول السابق واضح بشكل جيد أن المؤسسات التي تشغل اقل من 10 عمال تمثل الأغلبية حيث سجلت أعلا نسبة لها 94,5% من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2001، وعموما خلال فترة الدراسة لم تسجل نسبة اقل من 93% وهو ما يؤكد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تشغل اقل من عشرة عمال.

خاتمة:

عرفت الجزائر العديد من الإصلاحات خاصةً تلك المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، في محاولة منها التأقلم والتفاعل مع التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم.

ومن خلال ما تطرقنا إليه بينا مدى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطور مناصب العمل التي تم خلقها، حيث أن نسبة مناصب العمل لكل مؤسسة تم خلقها لا يتجاوز 3 مناصب، وهذا ما يعكس ضعف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية خلق مناصب العمل، وهو مؤشر على عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو من حيث الحجم، واستخلصنا أن أغلبية الموسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تتكون من عدد قليل من العمال، وأغلبيتها مؤسسات عائلية لا تعتمد في عملية الانتاج على كثافة اليد العاملة. ويمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعيدة كل البعد عن استعمال اليد العاملة الكثيفة في الإنتاج.

وبناءً على ما تقدم من نتائج وملاحظات فيما يتعلق بالموضوع سنحاول تقديم بعض الاقتراحات:

- ✓ لابد من إجراء مسوحات على مستوى القطاعات الاقتصادية، وذلك لتحديد وتبين فرص الاستثمار المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ✓ العمل على حصر كل فروع النشاط التي تملك ميزة نسبية من حيث كثافة اليد العاملة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القيام باستثمارات في هذه الفروع.
- ✓ تقديم إمتيازات أكبر لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكثيف استعمال اليد العاملة.

الهوامش والإحالات

1- OIT, Recommendations Internationales en vigueur sur les statistiques du travail, 2ème edition, 2000, P: 27.

2- محمد طاقة، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 31.

3 - Robert L Barker, The Social Work Dictionary, NASW Press, Washington, 1991, P: 242.

4 – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص: 21.

5 – زيد محمد الرماني، كيف عالج الإسلام البطالة، الأزهر، مصر، 1421هـ، ص:10.

6 - Bureau International du Travail, la normalisation international du travail, nouvelle série n° 53, Genève, 1953, p: 48-49.

7 - ONS, Données statistiques, Activité, emploi et chômage, Algérie, N°514, Edition: 2008, P: 7.

8- Idéal activité engineering développement de la PME en Algérie، séminaire national sur la PME en Algérie، Avril 1983، p 43

9- شريف غياط و محمد بوقموم، حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر–،ابحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد السادس، ديسمبر 2009، ص47.

10- المادة 4 من القانون: 18/01 المؤرخ في 2003/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائر،2001،ص6.

11- المواد 5–7 من القانون: 18/01 المؤرخ في 2003/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائر،2001،ص8.

12- جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2007، ص 129.

التحديات الداخلية والخارجية في المصارف الإسلامية وأهم الاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها

أ. كمال منصوري– جامعة محمد خيضر –بسكرة

الملخص:

مع بدايات هذا القرن بدا واضحا أن الحال لن يكون كسابقه في القرن الماضي، فقد شهدت السنوات الأخيرة الماضية تسارعا كبيرا في التغيرات على الساحة المصرفية العالمية ، ومن المتوقع أن تتأثر المصارف الإسلامية بكل هذه التغيرات نتيجة امتداد ظاهرة العولمة ، حيث ستبدأ المنافسة بين جميع الوحدات المصرفية على مستوى العالم، لذا يجب على هذه الأخيرة الإسراع في وضع إستراتيجية جديدة تتناسب مع تحديات المرحلة المقبلة حتى تتمكن من المحافظة على المكتسبات وتحقيق المزيد .

Résumé:

Avec le début de ce siècle, il est devenu clair que l'affaire ne sera pas comme son prédécesseur dans le siècle dernier, ce était les quelques dernières années ont vu une accélération significative dans les changements sur la scène bancaire mondial, il est prévu que les banques islamiques sont touchés par tous ces changements à la suite de l'extension du phénomène de la mondialisation, qui débutera la concurrence entre toutes les unités bancaires dans le monde, alors soyez à ce dernier d'accélérer le développement d'une nouvelle stratégie en rapport avec les défis de la prochaine étape pour être en mesure de maintenir les gains et d'atteindre plus.

بالرغم من نمو الصناعة المصرفية الإسلامية نجدها ما زالت تعاني العديد من المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية خاصة بعد انتشار العولمة.

إن إشكالية هذا البحث تتمثل في تبيان أهم التحديات الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية وكيفية وضع إستراتيجية عمل فعالة لمواجهتها والحد من آثارها .

أولا: تعريف المصرف الإسلامي وخصائصه وأهدافه:

إن للمصرف الإسلامي أهداف وخصائص معينة تميزه عن غيره من المصارف :

1- تعريف المصرف الإسلامي:

بصفة عامة يمكن أن نضع تعريفا شاملا للمصرف الإسلامي : هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها بشكل فعال يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة الإسلامية ويعمل على تنمية اقتصادياتها.[1]

2- خصائص المصرف الإسلامي:

إن المصرف الإسلامي مؤسسة مستقلة بذاتها له خصائص معينة تميزه عن باقي البنوك التجارية القائمة ومن أهمها: [2]

- **استبعاد التعامل بالربا(أخذا أو عطاءا):** وتشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للمصارف الإسلامية، وبدونها تصبح كغيرها من المصارف التقليدية.

- **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** والأصل في هذه الخاصية هو وحدة الجوانب المختلفة للحياة والاهتمام بالنواحي الاجتماعية، ويظهر هذا خاصة من خلال الدور الأساسي للزكاة في الحياة، فلا يمكن للمصرف الإسلامي أن ينظر إلى التنمية الاقتصادية منفصلة عن التنمية الاجتماعية، والاهتمام بالعائد الفردي على حساب العائد الاجتماعي.

ثانيا : أهم التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية :

يمكن تقسيم هذه الصعوبات والمشاكل إلى مشاكل وصعوبات داخلية وخارجية كما يلي:

1- التحديات والصعوبات الداخلية :

هناك عدد من المشكلات والصعوبات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية ومن أهمها:

1-1- قلة العاملين المؤهلين والمتخصصين في الجانبين المصرفي والشرعي:

نظرا لقلة العاملين المؤهلين في مجال الصيرفة الإسلامية، وجدت هذه المصارف نفسها مضطرة للاستعانة بالعاملين المدربين في المصارف التقليدية، لذلك كان من أهم واجبات القائمين عليها إعداد العاملين المؤهلين فنيا وشرعيا، من خلال فتح معاهد متخصصة تتولى إعداد هؤلاء العاملين، إضافة إلى عقد دورات تدريبية متخصصة لإعادة تدريب وتأهيل العاملين فيها. (3)

1-2- انعدام السوق المالي الإسلامي وضعف التعاون فيما بينها :

تعمل السوق المالية على تحقيق عائد أكبر على أموال هذه المصارف، وضمان إمكانية تسييل استثماراتها عند الحاجةّ، وتجميع الأموال لإعادة ضخها في القنوات التمويلية والاستثمارية الملائمة .(4)

2- التحديات والصعوبات الخارجية :

تعاني المصارف الإسلامية من العديد من المشاكل والصعوبات الخارجية ولعل أهمها :

2-1- النظرة التقليدية من قبل العملاء لهذه المصارف :

نتيجة لتأثر الكثير من أبناء الأمة الإسلامية بالغزو الفكري الغربي، مما ساعد على ترسيخ أسلوب التعامل المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الفائدة في أذهانهم ، فهم غير قادرين على تفهم طبيعة الودائع الاستثمارية من حيث إمكانية تعرضها للخسارة، أو الحصول على قروض بفائدة من المصارف التقليدية دون أن تتدخل هذه المصارف في شؤونهم، فضعف حملاتها الإعلامية أسهمت في تدعيم الشكوك التي يثيرها المتربصون بها حول عدم وجود فوارق بين طريقة عملها وطريقة عمل المصارف التقليدية.(5)

2-2- ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية :

تعاني المصارف الإسلامية من ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم مرونتها في معظم الدول الإسلامية التي تمارس نشاطها فيها، كما تعاني من مشكلة ضيق الأسواق، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها، وكثرة التقلبات في السياسات المالية والنقدية. (6)

ثالثا: إستراتيجية المصارف الإسلامية في مواجهة أهم التحديات الداخلية والخارجية :

في هذا الجزء تم اقتراح إستراتيجية تهدف إلى تمكين المصارف الإسلامية من مواجهة أهم التحديات الداخلية والخارجية ، تتكون هذه الإستراتيجية من عدد من الإستراتيجيات الفرعية، التي سأبنيها كما يلي :

1- التحول نحو نظام الصيرفة الشاملة « Universel Banks » :

يمكن تعريف المصارف الشاملة: بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها ومنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة، التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث تجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية، ووظائف المصارف المتخصصة ، ومصارف الاستثمار والأعمال .(7)

وتقوم إستراتيجية المصارف الشاملة على إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع، وانخفاض مخاطر الاستثمار.

2- إيجاد سوق مالية إسلامية:

ترتب على اتساع السوق نتيجة رفع الحواجز بين الدول، ونمو تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات وتكنولوجيا نقل المعلومات أن نمت وتنوعت أدوار المؤسسات التي تتوسط بين المدخرين والمستثمرين والتي لديها القدرة على استيعاب المدخرات المتنوعة وضخها إلى الاستثمارات المختلفة كما أن لديها الخبرة التي يفتقدها كثير من المدخرين.

واتسع نطاق الأسواق بثورة الاتصال وتكنولوجيا نقل المعلومات، ويعتبر نشاط أسواق الأوراق المالية قاعدة رئيسية للنمو الاقتصادي فهي تيسر تداول الأوراق المالية والوسيلة الفعالة في تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار.[8]

3- الاندماج المصرفي :

يجب على المصارف الإسلامية مسايرة الاتجاه العالمي للاندماج المصرفي ، والتوجه نحو التكتل والتكامل فيما بينها لخلق تجمعات مصرفية ذات حجم اكبر وقاعدة أوسع سواء على مستوى كل دولة ، أو على المستوى الإقليمي حتى تتمكن من استيعاب التقنيات الحديثة ذات الكلفة المرتفعة ، وتتأهل للمنافسة في الأسواق الدولية ، في ظل ظروف تفرض التعايش مع واقع اقتصادي ومصرفي لا مكان فيه للكيانات الصغيرة .[9]

4- تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي :

يعد تبني المفهوم الحديث للتسويق المصرفي أحد ركائز إستراتيجية التطوير المأمولة لدعم كفاءة الأداء في المصارف الإسلامية، وهذا يلتزم بما يلي: [10]

1- استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة في نشر أدوات التسويق المصرفي حول العالم مثل استخدام شبكة الانترنيت الدولية في الدعاية والإعلان عن المصرف.

2- تهيئة بيئة مصرفية مناسبة للعملاء تمكن المصرف من الاحتفاظ بهم من خلال الاهتمام بتحسين انطباع العميل عن المصرف عن طريق حسن إختيار الموظفين الذين يتعاملون مع العملاء بحيث تتوافر فيهم بعض الصفات الشخصية المميزة مثل اللباقة والذكاء والكفاءة...

3- تطوير بحوث السوق وجمع وفحص وتحليل بيانات السوق واتجاهاته.

4- تبني إستراتيجية إعلامية دفاعية لمواجهة الدعاية المضادة التي تعاظمت منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وهذه الإستراتيجية يجب أن تقوم بها جميع المصارف الإسلامية.

5- تنمية الموارد البشرية:

يجب على المصارف الإسلامية تبني عدد من السياسات المتكاملة للوصول إلى نموذج " المصرفي الفعال " نذكر منها ما يلي:[11]

1- دراسة إمكانية الاستعانة بأحد بيوت الخبرة العالمية ، والمصارف الكبرى لتدريب كوادرها المصرفية على استخدام أدوات العصر الحديث لتعميق معرفتهم بتطبيقات التكنولوجيا المستخدمة في المصارف العالمية ، وطرق التعامل معها وكيفية تطبيقها في المصارف الإسلامية.

2- دراسة إنشاء مراكز متخصصة للتدريب على مستوى الدولة أو الإقليم أو العالم، يتم فيها تدريس مختلف الأنشطة والعمليات المصرفية الإسلامية، وذلك لتدريب وتخريج أفراد مؤهلين للعمل في المصارف الإسلامية لسد احتياجاتها من العمالة المؤهلة.

الخاتمة :

اثبت العمل المصرفي الإسلامي حضورا متميزا منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي ، فازداد عدد المصارف الإسلامية وحجم موجوداتها وارتفاع معدل أدائها التي أصبحت عامل جذب لكثير من المتعاملين، بالإضافة إلى اتجاه العديد من المصارف التقليدية العالمية إلى إدخال الصيرفة الإسلامية ضمن أعمالها .

لكن منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي بدأت المصارف الإسلامية في مواجهة غير متكافئة مع المصارف العالمية نتيجة انتشار العولمة ، وذلك من خلال تحرير الخدمات المالية والانفتاح سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى الدولي ، وقد عزز ذلك الثورة المعلوماتية وانتشار استخدام التكنولوجيا المتطورة في الأعمال المصرفية ، مما حفز أصحاب القرار في المصارف الإسلامية من أجل التعامل بجدية مع أهم الصعوبات التي تواجهها والحد من آثارها السلبية .

الهوامش:

([1]) محسن الخضيري، **البنوك الإسلامية**، دار الحرية، القاهرة، 1990، ص17.

[(2)] محمود حسن صوان ، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل، ط1، عمان، الأردن، 2001م، ص92- 93.

[(3)]عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق** . دار أسامة، ط1، الأردن 1998م، ص ص 663- 664.

([4]) عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص674 .

([5]) عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية، المرجع السابق، ص.689 .

[(6)] عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص691.

[(7)] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، ط1، الدار الجامعية، 2003م.، ص 52.

[(8)] يوسف كمال محمد، **المصارف الإسلامية الأزمة والمخرج**، دار النشر للجامعات المصرية، ط1، 1996، ص 198.

[(*)] الحوكمة « Gouvernance » يشير مفهوم حوكمة الشركات إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والممولين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة في الأجل الطويل وتحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة.

[(9)] عبد الحميد أبو موسى، **واقع الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات الانفتاح المالي الدولي المعاصر**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (287)، تشرين الأول، 2004،

ص 45.

[(10)] عبد الحميد أبو موسى، **الصناعة المصرفية الإسلامية وتحديات المرحلة**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (275)، بيروت ، تشرين الأول، 2003م، ص 11-12

[(11)] بنك الإسكندرية ، **تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة** ، النشرة الاقتصادية ، المجلد 35 ، 2003م ، ص ص39-40 .

اثر التعلم التنظيمي على القدرات الابداعية للعاملين

دراسة حالة قطاع الاتصالات (جازي ،موبيليس، اوريدو) بولاية الوادي

أ. زلاسي سامر– جامعة حمه لخضر–الوادي

ملخص

شهد العالم قفزات نوعية في ظل تحولات جذرية متسارعة لأساليب العمل والإدارة من خلال تبني وتفعيل التعلم التنظيمي بوصفه عملية تحسين وتغيير مستمرة استجابة للمثيرات البيئية .وفي عصر المعرفة والاضطراب البيئي والمنافسة الشديدة تحول مفهوم الابداع في المنظمة من النظرة الضيقة للأداء المالي والحصة السوقية والكفاءة قصيرة الأمد إلى النظرة الشاملة التي ترتكز على امتلاك القدرات الابداعية لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة .وتأسيسا على ما تقدم ونظرا للدور الاستراتيجي المفترض أن تؤديه منظمات قطاع الاتصالات (جازي ،موبيليس،اوريدو) في الجزائر، تم اختيار هذه المنظمات ميدانا لاختبار مشكلة البحث المتمثلة بتساؤلات عن مستوى التعلم التنظيمي والقدرات الابداعية للعاملين في هذه المنظمات والأثر بينهما .ويهدف البحث إلى تحديد مستوى التعلم التنظيمي والقدرات الابداعية للعاملين في المنظمات المبحوثة وتوضيح وتفسير طبيعة التأثير بينهما إجمالا وعلى مستوى الأبعاد.وتم جمع البيانات بواسطة إلاستبانة تضمنت إجابات(89) عاملا في مختلف المستويات وباستعمال الأساليب الإحصائية، مثل المتوسط الحسابي ونماذج الانحدار المتعدد ولقد برهنت النتائج أن لدى المنظمات مستوى مقبول من التعلم التنظيمي و القدرات الابداعية ويؤثر التعلم التنظيمي معنويا في تنميتها.

الكلمات المفتاحية: التعلم التنظيمي،إدارة المعرفة،الإبداع،القدرات الإبداعية.

Abstract

The world witness quality jumps under radical change in the management and Work styles, through adopting organizational learning as a process of continuous improvements in response to environmental stimulus, in the knowledge age and turbulent competitive environment the organizational success concept shift from the narrow view for financial performance and marketshare and compertencein short time to long term view which focus on building innovational capabilities that provide a sustainable competitive advantage. Considering the strategic role assumed for the companies of the Communication (Gjezzy,Mobilis,Ooredoo) in Algeria to play it, these companies have been chosen to be the field in which questions of this study will be tested.

These questions concern the nature of level and influence of the organizational learning and Innovational Capacities for the workers. The aim of this study is to answer these questions. Data collected principally by questionnaire tool from a sample of (89) workers. Results proved that companies have acceptable level of organizational learning and Innovation Capacity has significant influence in companies Innovation Capacity. Develobment.

Key words : organizational learning**,** knowledge management ,Innovation , Innovation Capacity.

مقدمة

يعتبر الإبداع هدف النشاطات المتميزة لأغلب المنظمات التي تعمل على نشر المعرفة، فهذه المنظمات تعمل على تبني أساليب متميزة لتحريك وتحفيز قدرات مواردها البشرية الإبداعية.

يعد المورد البشري مفتاح الإدارة الإستراتيجية المحدد للتنمية، وعندما تحدث الفجوة بين المورد البشري وباقي الموارد فلا بد أن ينصب الاهتمام على البشر تعليما وتدريباً وتعميقاً للخبرة ودعماً للقدرة الابداعية، وحين يتكامل الإعداد البشري يصبح من السهل زيادة القدرة في استخدام باقي الموارد أفضل استخدام.

وبسبب هذه التحديات و كنتيجة للعديد من البحوث والدراسات ،برزت في بيئة الاعمال المعاصرة مفاهيم جديدة ولعل التعلم التنظيمي كان من أهمها والتي حظيت باهتمام متزايد في العقدين الاخيرين، لاسيما بعد النجاح الذي حققته العديد من المنظمات بعد تبنيها منهج التعلم التنظيمي، بوصفه عملية تفاعل واستقراء واستكشاف ومواجهة مستمرة للتحديات البيئية، تزامنت تلك الاهتمامات مع التحولات الجذرية التي شهدها العالم نحو عصر المعرفة الذي يركز على الاستثمار بالموجودات الفكرية والمعرفية. جعل من التعلم المفتاح الأساسي لديمومة فاعلية وكفاءة النشاطات في المنظمة.فالتعلم المتواصل من اهم المصادر للميزة التنافسية المستدامة .

ان قيمة المنظمات الحديثة كما يؤكد أغلب الباحثين تكمن في الموجودات غير المادية أي الموارد البشرية، الأمر الذي يحتم الاهتمام بالتعلم التنظيمي لهذه الموارد وصولا إلى الابتكار والإبداع الذي تنشده المنظمات.

و الملاحظ أن المجتمعات المتقدمة لم تحرز تقدمها إلا بفضل اعتمادها على المفكرين والمبدعين وأصحاب العقول المنتجة، وأصبحت قوة الدول تعتمد على مدى امتلاكها ناصية العلم والمعرفة، فحققت بعض المجتمعات تقدما كبيرا إذ إنها استفادت من طاقات وقدرات مواردها البشرية الخلاقة، وهذا ما دفع المختصين والباحثين لقياس تقدم المجتمعات بعدد علمائها ومفكريها ودرجة التراكم المعرفي والإبداعي الناتج لديها.

وجاء هذا البحث لتسليط الضوء على مدى اهتمام المعنيين في قطاع الاتصالات (جازي ،موبيليس ،اوريدو) بالجزائر ومدى تأثير ذلك في تنمية وتحفيز القدرة على الإبداع لدى العاملين

ولتحقيق الأهداف المتوخاة من البحث فقد تضمن تسعة عناصر، تناول العنصر الأول اشكالية البحث وفرضيات و (، أهدافه، مشكلته، البحث) في حين تصدى العنصر الثاني و الثالث لاستعراض أهميته واهدافه على التوالي أما العنصر الرابع فيتضمن استعراض متغيرات البحث (التعلم التنظيمي والقدرات الابداعية.)اما العنصر الخامس فتعرض الى منهجية الدراسة في حين كات في العنصر السادس الاطار

النظري للدراسة و كان في العنصر السابع عرض نتائج الدراسة وتحليلها ثم العنصر الثامن إختبار فرضيات الدراسة و في الاخير مناقشة النتائج و التوصيات.

اولا: إشكالية البحث و فرضياته:

أصبح هاجس المنظمات الحديثة ليس البقاء فقط، وإنما التميز من خلال الإبداع والابتكار، وفي سعيها لتحقيق هذا الهدف فإن إدارة هذه المنظمات تعتمد بشكل أساسي على الرأس المال الفكري والبشري و تستثمر من الجهد والمال والوقت الكثير. و إنطلاق من حتمية التغيير في المنظمة فإنها تسعى للاستعانة بالأدوات المؤثرة في هذا الموضوع، وهي التسلح بالمعرفة و الحرص على التعلم التنظيمي كخيار استراتيجي. وتتجلى مشكلة البحث الحالي للإجابة على التساؤل التالي:

ما هو دور التعلم التنظيمي في تنمية القدرات الابداعية للعاملين ؟

بالاعتماد على الاشكالية الرئيسية يمكن ان نضع الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم التعلم التنظيمي في تنمية القدرات الابداعية للعاملين.

و منه يمكن ان نصوغ الفرضيات الفرعية الآتية:

1. يساهم اسلوب التمكين في تنمية القدرات الابداعية للعاملين
2. يشجع الاتصال في المنظمة على تنمية القدرات الابداعية للعاملين
3. تدعم ادارة المعرفة تنمية القدرات الابداعية للعاملين

ثانيا:أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من أهمية المتغيرين المبحوثين التعلم التنظيمي و القدرات الابداعية بوصفهما متغيرين حرجين لمواجهة تحديات بيئة الأعمال المعاصرة، وبوصفهما مفهومين حديثين نسبيا ولا زالا بحاجة إلى المزيد من التأطير المفاهيمي والتشخيص لعواملهما وعلاقتهما بالمتغيرات التنظيمية الأخرى . تنطلق أهمية هذه الدراسة من كونها تناولت متغيراتها بنظرة تكاملية وشاملة من خلال مقاييس وأدوات مع معول عليها ومحاولة اختبارها في منظمات قطاع الاتصالات في الجزائر .لما يمثله من أهمية في والتنمية ولما تمتاز به من إنجازات وقدرات بشرية ومادية كبيرة. كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على أهم انعكاسات التعلم التنظيمي على المنظمات وما تقود إليه من أنماط جديدة من التنظيمات و فتح قنوات خصبة للابداع و تكتسب من خلالها المنظمة وعمالها المهارات والخبرات المتنوعة والجديدة، والتي تعتبر مدخل لإدارة التميز.

ثالثا:أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1-تشخيص مستوى التعلم التنظيمي والقدرات الابداعية.

2-تتبع مسارات التأثير بين التعلم التنظيمي والقدرات الابداعية.

3-توضيح أهمية كل بعد من أبعاد التعلم وأيها أكثر تأثيراً في القدرات الابداعية.

4-توضيح المضامين والدلالات النظرية والعملية لعمليات التعلم التنظيمي بالنسبة أفراد العينة في المنظمات المبحوثة وفي تعزيز قدرتهم على الابداع.

5-الخروج بجملة استنتاجات وتوصيات قد تساهم في تعزيز إدراك المنظمات المبحوثة لأهمية تبني التعلم التنظيمي كستراتيجية شاملة لدعم والقدرات الابداعية للعاملين.

رابعا-متغيرات البحث:

1. التعلم التنظيمي

أن المنظمة لا تتعلم من تلقاء ذاتها وإنما تتعلم من خلال ما يتعلمه أفرادها عن طريق التجربة والخبرة والتدريب والتفاعل مع الآخرين وهذا يمكنهم من اكتساب مهارات التركيز والاستقراء والاستدلال والتحليل وبناء الأطر النظرية والبناءات العلمية.ومنه فإن التعلم التنظيمي هو تلك العملية التي تسعى المنظمة من خلالها إلى كسب معارف جديدة تطمح من ورائها إلى تحسين قدراتها التنظيمية وتطوير ذاتها والرفع من كفاءات أفرادها. [1]

انه عملية تقنية واجتماعية تتفاعل فيها الجهود في اطار المنظمة، لتمكين الافراد والجماعات وجميع أصحاب المصلحة للمساهمة في تطوير المعرفة والتفكير المستمر في طرائق حل المشكلات وصناعة القرار لاجراء التحسين أوالتغيير الجذري لسلوك. [2]

فالتعلم التنظيمي هو أحد العمليات السلوكية المهمة التي تساهم في تشكيل السلوك التنظيمي.ويرتكز التعلم التنظيمي على التفكير الجماعي والتعلم المستمر الهادف إلى تمكين العاملين وتحسين أداء المؤسسة والارتقاء بها إلى التميز وزيادة قدراتها على التكيف مع البيئة المتغيرة باستمرار.[3]

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص أن التعلم التنظيمي هو العملية التي يتم من خلالها إحداث تغيير مخطط بالمنظمة، وإعدادها لتكون قابلة للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة بها بالسرعة المناسبة، وذلك من خلال القيام بمجموعة من العمليات التي من أهمها تمكين الأفراد واستثمار التجارب والخبرات السابقة في مواجهة المستقبل، وإدارة واستخدام المعرفة والتقنية بشكل فعال للتعلم و تحسين الأداء ،على أن يتم ذلك في إطار ثقافة تنظيمية مبنية على رؤية مشتركة لأعضاء المنظمة وداعمة للابداع والابتكار.

2. التمكين

وهو منح العاملين حق التصرف واتخاذ القرارات ،أي إدارة أنشطتهم داخل المؤسسة عن طريق تخويلهم الصلاحيات وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة في الوقت المحدد ومنحهم الحرية الكاملة لأداء الأنشطة والأعمال بالطريقة التي يرونها مناسبة.[4]

3. الاتصال

الاتصال عملية مستمرة تضمن قيام أ حد الأطراف بتحويل أفكار ومعلومات معينة إلى رسالة شفوية أو مكتوبة من خلال وسيلة اتصال إلى الآخر .ان الاتصال على اطلاقه هو عملية تفاعلية يتم فيها نقل الافكار و المعلومات بغرض الشيوع و الانتشار.ولذلك فهي عملية تتكون على الأقل من مرسل واحد ومستقبل واحد، فترسل المعلومات و الفهم من المرسل إلى المستقبل، ثم رد إلى المرسل المعرفة بما أحدثته من أثر في المستقبل.[5]

4. إدارة المعرفة

ويؤكد (Wiig) على ان إدارة المعرفة على أنها تخطيط وتنظيم ورقابة وتنسيق وتوليف المعرفة والأصول المرتبطة برأس المال الفكري ، والعمليات والقدرات والإمكانات الشخصية والتنظيمية، بحيث يجري تحقيق اكبر ما يمكن من التأثير الايجابي في نتائج الميزة التنافسية. وتتضمن إدارة المعرفة تحقيق عملية الإدامة للمعرفة ولرأس المال الفكري، واستغلالها واستثمارها ونشرها. كما أن إدارة المعرفة يجب أن تؤدي إلى توفير التسهيلات اللازمة لتحقيق مضامين هذه الإدارة.[6]

5. القدرات الاابداعية

أن القدرات الابداعية تعني الامكانيات المميزة للمبدع في موقف معين وتتجسد هذه القدرات في قابلية الفرد على توليد وقبول وتطبيق الجديد من الأفكار والعمليات أو المنتجات. وتصفBerghman القدرات الإبداعية بأنها المقدرة على خلق مبادرات الإبداع بشكل منتظم. [7] و وفقا لذلك فإن القدرات الإبداعية هي قدرات متميزة يمارسها الفرد بغض النظر عن موقعه الوظيفي ،وتتصف هذه القدرات بما يلي:

- تبني التغيير والمشاركة في نشره داخل المؤسسة.

- استخدام أساليب جديدة في بيئة العمل.
- تبني أفكار جديدة سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها وبما ينعكس ايجابيا على تطوير الأداء.

مما سبق نجد أن القدرات الإبداعية للعاملين هي قدرات من نوع ديناميكي تمكن المؤسسة من التكيف مع تغيرات المحيط وتقديم الإبداعات باستمرار من خلال تجميع ،دمج وإعادة تجميع واستغلال الموارد والمعارف والمهارات والخبرات.

6. الدافعية

ان الدافعية تعني حماس الفرد وهي محصلة تفاعل بين مجموعة عوامل ذاتية (تتعلق بالفرد نفسه)،و عوامل خارجية وهي تحدد اتجاه السلوك لمدى زمني معين، مستهدفا إشباع حاجات وخفض حالة التوتر لديه واستعادة توازنه البيولوجي أو النفسي.و تتميز الدافعية بالتغير والتطور وبانها ليست مستقرة.فهناك اتفاق على انه توجد علاقة بين الدافعية والسلوك، هذا المفهوم عبارة عن نظام مفتوح.وتظهر الدوافع في صورة دورات وصف كصيرورة (ديناميكية) تحدد أساساً من ثلاث منطلقات[8] :

- تحريك وتنشيط السلوك.
- توجيه السلوك نحو وجهة معينة دون أخرى(اختيارية)
- المحافظة على استدامة السلوك طالما بقي الإنسان مدفوعا،أو طالما بقيت الحاجة قائمة .

وبناء على ذلك فالدافعية تشير إلى الطاقة الكامنة والقوة الداخلية الذاتية أو محرك داخلي في الفرد ،والتي تحرك سلوكه وتوجهه نحو هدف أو غرض معين ، وتبعث فيه الطاقة اللازمة للاستمرار حتى يتحقق ذلك الهدف. إنها تمثل قوة الحماس التي يتصف بها الفرد للقيام بمهامه، وتنعكس في شكل شعورا بالرغبة والإلحاح في القيام وأداء عمل ما ،وفي درجة مثابرته واستمراره فيه ،من اجل إرضاء حاجات داخلية أو رغبات خارجية.

7. التفكير الابداعي

يوصف التفكير بانه احد العناصر الأساسية للإبداع والعملية التي تقود الى المعرفة، وقد نال اهتمام النخب الفكرية في مجال الحقل المعرفي كل في ميدان اختصاصه ولقد عرف (Torrance) التفكير الإبداعي بانه عملية أدراك الثغرات و الفجوات والاختلال في المعلومات والعناصر المفقودة وعدم

الاتساق الذي لا يوجد له حل متعلم،ثم البحث عن دلائل و مؤشرات في الموقف وفيما لدى الفرد من معلومات ،ووضع الفروض لسد هذه الثغرات والفجوات ، وإختبار الفروض ، و ربط بين النتائج و إحراز التعديلات و اعادة إختبار الفروض.[9]

التفكير الإبداعي هو التفكير فيما وراء الأشياء المألوفة أو الواضحة وينتج عنه إضافة أفكار وحلول جديدة تؤدي إلى منتوج او خدمة جديد.يعتبر التفكير الإبداعي تفكيرا تباعديا(Thinking Divergent) يتضمن القدرة على تعدد الاستجابات عندما يكون هناك مؤثر.

خامسا: منهجية الدراسة

انطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها من آراء العاملين في منظمات قطاع الاتصالات (جيزي ،موبيليس ،اوريدو) بولاية الوادي. ومن خلال الأسئلة التي تسعى الدراسة الحالية الإجابة عنها ،تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الأسلوب التطبيقي، بهدف جمع العينات وتحليلها واختبار الفرضيات.الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً .وقد إستندت الدراسة الحالية في جمع العينات الى مصدرين أساسيين،الأول يتعلق بالمصادر الثانوية والمتمثلة بالكتب والدوريات والرسائل الجامعية، وذلك بهدف بناء إطار نظري للدراسة . أما الثاني فيرتبط بالإستبيان، و الذي تم إعداده خصيصاً لجمع العينات والمعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة من عينة الدراسة .والتي شملت عدداً من العبارات لتعكس أهداف الدراسة وأسئلتها، للإجابة عنها من قبل المبحوثين، وتم إستخدام مقياس ليكارت الخماسي .حيث تراوح مدى الاستجاعة بين (1) لا أوافق على الاطلاق، إلى (5) أوافق بشد.

ومن أجل البرهنة على أن الاستبيان يقيس العوامل المراد قياسها، والتثبت من صادقه، قام الباحث باجراء اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس، حيث تم تقييم تماساك المقياس بحساب(ألفا كرونباخ) والذي يعتمد على دراسة اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة الارتباط والتماسك بين فقرات المقياس ، فضلاً عن ذلك فإن معامل (ألفا كرونباخ) يزود بتقدير جيد للثبات . وكانت نتيجة ثبات أداة القياس (85.4%) وهي نسبة مقبولة ،ذلك يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبيان و الاطمئنان الى مصداقيتها، وثباتها و قدرة على القيام بعملية التحليل لتحقيق أهداف الدراسة.

سادسا :الاطار النظري للدراسة

يعتبر التعلم التنظيمي من احد اهم المتطلبات الاستراتيجية و بوصفه ضرورة ملحة لبقاء المنظمات و استمرارها ،حيث ان التغيرات الخاصة و المستجدة وما تفرضه من تحديات و فرص جعل من التعلم التنظيمي تحديا لابد للمنظمة من ممارسته .فتعلم التنظيمي يمكنها من تثبيت جملة من القيم و الافكار و الطرائق لاداء الاعمال و اعادة ترتيبها باساليب ابداعية اكثر كفاءة و تميزا وهو ما اكده Brown & Duguidإن هناك ارتباطا بين العمل والتعلم والإبداع، وإن الممارسات الفعلية هي التي تحدد نجاح أو فشل المنظمة، وإن التعلم هو حلقة الوصل بين العمل والإبداع.[10]

وأكد,Granath & Adler بأن المنظمات تتعلم من خلال عمليات الإبداع لزيادة قدرتها على تطوير المشاريع المعقدة والمنتجات الجديدة بنجاح أكثر ثباتا من المنافسين .وإن تطوير المنتج الجديد يمكن أن ينظر إليه كتعلم في عمليات الإبداع.[11]

ويرى.Jones إن المنظمات المبدعة هي التي تجعل التغيير جزءا متكاملا مع تعلمها التنظيمي وتشجع المدراء على التجريب والتعلم لإيجاد طرق جديدة لاتخاذ القرار.حيث ان اغلب المشاكل التي تواجهها المنظمات او يعانيها العاملون انما هي حصيلة ما تم فعله في الماضي او ما نتج عنه من حلول و المعالجات لمشاكل سابقة.كما ان الطرق السهلة التي تعتمد للخروج من المشاكل ستقود في الغالب الى اعادة الدخول فيها،لان الحلول السابقة قلما تصلح للمشاكل المتعاقبة و المتجددة التي تستلزم إعادة النظر و التفكير و ليس مجرد التكرار و الاعادة. وأشار Balasubramanian إلى إن المنظمات تدرك أكثر فأكثر بأنه لكي تكون مبدعة في البيئة التنافسية، فأنها يجب أن تشجع تعلم الحلقة الثنائية والتعلم ثلاثي الحلقة.[12]

ولقد تاسس مفهوم المنافسة في القرن العشرين على المنافسة الداخلية بين منظمات وشركات تشترك في نفس القاعدة الوطنية و التكنولوجية و قد تتكلم نفس اللغة و لها نفس المستوى والكفاءة و المعرفة،لذا كانت المنظمات حريصة على معرفتها الخاصة و اسرارها التطويرية، غير ان مفهوم المنافسة الجديد هو ذلك النمط القائم على العولمة و ما تفرزه من بيئات ثقافية مختلفة و من اساليب و طرق تفكير و ممارسات متعددة.لذا كان حتميا التعلم و التعلم المتبادلو الديناميكي الذي يتسم بالسرعة و تبني النظرة الايجابية المشاركة.كما أشار Nevis إلى أن هناك ثلاثة عوامل مرتبطة بالتعلم تعد مهمة لابداع المنظمات وهي :التطوير الجيد للكفاءات الجوهرية، والتحسين المستمر في سلسلة القيمة، والقدرة على التجديد وإعادة الحيوية بشكل جذري[13]. وهو ما اكده كذلك Macmillan إلى أن نظم التعلم تعد مصدرا

للميزة التنافسية لكونها تمكن المنظمة من مهاجمة بيئتها بطريقتين :استغلال ما متوفر فيها، والتغيير لاستغلال الفرص المستقبلية .وهذا لا يتم إلا من خلال قدرة تكيفية عالية تشمل التفكير الابداعي ، والثقافة، والدافعية، وتعد هذه القدرة عاملا حرجا للابداع في المنظمة.[14]

سابعا: عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

من أجل تسهيل عملية عرض النتائج ومناقشتها تم تقسيم هذه الفقر إلى جزئين، أولها، يتعلق أهمية متغيرات الدراسة ، ويرتبط الثاني بإختبار فرضيات الدراسة.

1)السؤال الأول: هل لدى منظمات الاتصالات(جازي،موبيليس،اوريدو) ثقافة التعلم التنظيمي؟

للإجابة عن هذا السؤال والأسئلة الفرعية المرتبطة به تم استخدام المقياس النسبي التالي التوفر، وهو:

من1 ـ أقل من 2.33 تكون الوفرة منخفضة

من 2.33 ـ 3.66 تكون الوفرة متوسطة

من 3.67 فأكثر تكون الوفرة مرتفع

وتمت الاستعانة بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة فيما يخص التعلم التنظيمي،حيث تم الحصول على وسط حسابي عام بلغ(3.48) وبإنسجام عالٍ في الإجابات يؤكده الانحراف المعياري العام المنخفض(0.81) وقد شمل التعلم التنظيمي الابعاد الآتية:

- التمكين

حيث حصل هذا البعد على المتوسط الحسابي البالغ (3.71)وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام وبإنحراف معياري بلغ(1.07) بحجم يعتبر فوق المتوسط .أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (3.90) و(3.47)، وهو ما وهو ما عكس المستوى المتوسط لتمكين في منظمات الاتصالات (جازي،موبيليس ،اوريدو) بالوادي.عن طريق تخويل الصلاحيات إلى رؤساء الأقسام والاختصاصيين وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة في الوقت المحدد ومنحهم الحرية الكاملة لأداء الأنشطة والأعمال بالطريقة التي يرونها مناسبة.

- الاتصال

حقق هذا البعد وسطاً حسابياً عاماً بلغ (3.43) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام لتعلم التنظيمي وبإنحراف معياري بلغ (0.78) ما على مستوى الفقارات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين

(3.66) و(3.20) لتحصل الفقرة التي تنص على قيام المدير بترسيخ مفهوم المشاركة بين العاملين بصورة مستمرة على أعلى متوسط حسابي وبأقل تشتت في الإجابات بين جميع الفقرات بقيمة بلغت (0.71).وهو ما يؤشر المستوى المتوسط للاتصال المستخدم في منظمات الاتصالات (جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي.

- ادارة المعرفة

حقق هذا البعد متوسطاً حسابياً بلغ (3.30) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام للتعلم التنظيمي وبانحراف معياري بلغ (0.81) .أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (3.55) و(3.12) وبتشتت في الإجابات بين جمع الفقرات بقيمة تتراوح بين (0.70)و(0.90) وهو ما عكس المستوى المتوسط لادارة المعرفة في منظمات الاتصالات (جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي.

2)السؤال الثاني:هل يمتلك العاملون قدرات ابداعية ؟

للإجابة عن هذا السؤال والأسئلة الفرعية المرتبطة به تم استخدام المقياس النسبي لمدى التوفر،وهو:

من1 ـ أقل من 2.33 تكون الوفرة منخفضة

من 2.33 ـ 3.66 تكون الوفرة متوسطة

من 3.67 فأكثر تكون الوفرة مرتفعة

وتمت الاستعانة بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأهمية الفقرات من وجهة نظار أفراد عينة الدراسة. تمنح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة بخصوص قدرات ابداعية للعاملين ، اذ كان الوسط حسابي العام(3.76) وبإنسجام عال في الاجابات يؤكده النحراف المعياري المنخفض البالغ(0.65) وقد شملت القدرات الابداعية الابعاد التالية:

-الدافعية

يتبين ان الدافعية في منظمات الاتصالات (جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي كان فوق المتوسط وهو ما يؤكده ان المتوسط الحسابي العام الدافعية بلغ (3.83) اعلى من المتوسط الحسابي العام لقدرات ابداعية للعاملين وبإنحراف معياري عام قدره(0.69) في حين ان الفقرات تراوح المتوسط الحسابي لها بين القيمتين (3.90)و(3.71)و تراوح الانحراف المعياري في هذه الفقرات بين (0.68)و(0.84) وهو ما يدل على ان تشتت الاجابات في هذا البعد قليل.

- التفكير الابداعي

حقق هذا المتغير متوسط حسابي ادنى من المتوسط الحسابي العام لقدرات ابداعية للعاملين يؤكده المتوسط الحسابي لهذا المتغير البالغ (3.69) وبانحراف معياري بلغ (0.77) أما على مستوى الفقرات

فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين(3.17)و(3.88)، وهو ما يؤشر على المستوى المتوسط للتفكير الابداعي داخل منظمات الاتصالات(جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي.

ثامنا: إختبار فرضيات الدراسة

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الاولى–1 (H_0) : يشجع اسلوب التمكين في المنظمة في تنمية القدرات الابداعية للعاملين ؟ للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من الأثار المحتمل للتمكين في بناء القدرات الابداعية للعاملين منظمات الاتصالات بالوادي، وكما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول(1)

نتائج اختبار دعم التمكين في تنمية القدرات الابداعية للعاملين

البيان	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	β معامل الانحدار	Sig* مستوى المعنوية
اثر التمكين على الدافعية	0.344	0.118	33.311	3.93	0.473	0.000
اثر التمكين على التفكير الابداعي	0.530	0.281	53.814	3.93	0.674	

*يكون التاثير له دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (1) اثر التمكين في كل من الدافعية والتفكير الابداعي اذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاثر التمكين على كل من الدافعية والتفكير الابداعي ، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.344) بين التمكين و الدافعية و (0.530) بين التمكين والتفكير الابداعي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.118 للتمكين والدافعية.و (0.281) للتمكين والتفكير الابداعي أي ان ما قيمته (0.118) من الدافعية و(0.281) من التفكير الابداعي ناتج عن التغيير في التمكين في منظمات الاتصالات(جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي.كما بلغت قيمة درجة التاثير(β) لكل من الدافعية والتفكير الابداعي (0.473) و(0.674) على التوالي، وهو يعني ان زيادة بدرجة واحدة في التمكين في منظمات الاتصالات (جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي تؤدي الى زيادة في الدافعية بمقدار(0.473) و زيادة في التفكير الابداعي بـ (0.674). و تأكد معنوية هذا الاثر قيمة F المحسوبة و التي بلغت (33.311) لتاثير القدرة على التاثير في ابتكار المعرفة و(53.814) لتاثير القدرة على التاثير على نشر المعرفة و(55.264) لتاثير التمكين على بناء القدرات الابداعية للعاملين وهي دالة عند

مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع F الجدولية التي بلغت (3.93) وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الاولى ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية ونستنتج ان التمكين له دور في تنمية القدرات الابداعية للعاملين في منظمات الاتصالات (جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي.

الفرضية الثانية–2(H_0) : يساهم الاتصال في تنمية القدرات الابداعية للعاملين ؟

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من الأثار المحتمل للاتصال في تنمية القدرات الابداعية للعاملين في منظمات الاتصالات(جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي ، وكما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول(2)

نتائج اختبار مساهمة للاتصال في تنمية القدرات الابداعية للعاملين

البيان	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	β معامل الانحدار	Sig* مستوى المعنوية
اثر الاتصال الدافعية	0.425	0.181	30.435	3.93	0.884	0.000
اثر الاتصال على التفكير الابداعي	0.506	0.256	17.691	3.93	0.802	

*يكون التاثير له دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (2) اثر مساهمة الاتصال في كل من الدافعية والتفكير الابداعي .اذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاثر الاتصال على كل الدافعية والتفكير الابداعي ، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.425) بين الاتصال وعملية الدافعية و كانت قيمة معامل الارتباط R بين الاتصال والتفكير الابداعي (0.506) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ و (0.181) للاتصال و الدافعية في حين كان معامل التحديد للاتصال و عملية التفكير الابداعي (0.256) أي ان ما قيمته و(0.181) من الدافعية و (0.256) من التفكير الابداعي ناتج عن التغيير في الاتصال في منظمات الاتصالات(جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي.كما بلغت قيمة درجة التاثير(β) لكل من الدافعية والتفكير الابداعي (0.884) و(0.802)على التوالي، و هو يعني ان زيادة بدرجة واحدة في الاتصال تؤدي الى زيادة زيادة في الدافعية بـ (0.884) و يزيد التفكير الابداعي بمقدار(0.802) . و تأكد معنوية هذا الاثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت (30.435) لتاثير الاتصال على الدافعية و (17.691) لتاثير الاتصال على التفكير الابداعي وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .بالمقارنة مع F الجدولية التي بلغت (3.93) وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثانية ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية و نستنتج ان

الاتصال يساهمر في في بناء القدرات الابداعية في منظمات الاتصالات (جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي.

الفرضية الثالثة–3(H_0) : تدعم ادارة المعرفة تنمية القدرات الابداعية للعاملين ؟

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من الأثار المحتمل لادارة المعرفة في تنمية القدرات الابداعية للعاملين بمنظمات الاتصالات(جازي،موبيليس، اوريدو) بالوادي، وكما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول(3)

نتائج اختبار دورادارة المعرفة في تنمية القدرات الابداعي للعاملين

البيان	(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	β معامل الانحدار	Sig* مستوى المعنوية
لا تدعم ادارة المعرفة الدافعية	0.557	0.311	26.884	3.93	0.238	0.000
لا تدعم ادارة المعرفة التفكير الابداعي	0.498	0.248	40.212	3.93	0.334	

*يكون التاثير له دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (3) اثر ادارة المعرفة في كل من الدافعية والتفكير الابداعي .اذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لادارة المعرفة على كل من الدافعية والتفكير الابداعي ، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.557) بين ادارة المعرفة والدافعية (0.546) و كانت قيمة معامل الارتباط R بين ادارة المعرفة و التفكير الابداعي (0.498) عند مستوى($\alpha \leq 0.05$).أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.311) لادارة المعرفة و الدافعية في حين كان معامل التحديد لادارة المعرفة و التفكير الابداعي (0.248) أي ان ما قيمته (0.311) من الدافعية و(0.248) من التفكير الابداعي ناتج عن التغيير في لادارة المعرفة داخل منظمات الاتصالات(جازي،موبيليس، اوريدو) بالوادي.كما بلغت قيمة درجة التاثير(β) لكل من الدافعية و التفكير الابداعي (0.238)) و (0.334)على التوالي، وهو يعني ان زيادة بدرجة واحدة في ادارة المعرفة تؤدي الى زيادة في الدافعية بمقدار(0.238) و يزيد التفكير الابداعي بمقدار(0.334) .وتأكد معنوية هذا الاثر قيمة F المحسوبة و التي بلغت (26.884) لتاثير ادارة المعرفة في الدافعية و (40.212) لتاثير ادارة المعرفة على التفكير الابداعي و هي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بالمقارنة مع F الجدولية التي بلغت (3.93) وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية الثالثة ،

وعليه نقبل الفرضية الصفرية و نستنتج ان ادارة المعرفة لها دور في تنمية القدرات الابداعية للعاملين بمنظمات الاتصالات(جازي،موبيليس، اوريدو) بالوادي.

الفرضية الرئيسة: يوجد تاثير للتعلم التنظيمي (التمكين،الاتصال،ادارة المعرفة) في تنمسة القدرات الابداعية للعاملين (الدافعية،التفكير الابداعي) .

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من الأثار المحتمل للتعلم التنظيمي في بناء القدرات الابداعية للعاملين بمنظمات الاتصالات (جازي،موبيليس، اوريدو) بالوادي، وكما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول(4)

نتائج اختبار تاثير للتعلم التنظيمي بابعادها مجتمعة في تنمية القدرات الابداعية للعاملين

البيان		(R) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	β معامل الانحدار	Sig* مستوى المعنوية
اثر التعلم التنظيمي في بناء القدرات الابداعية	الدافعية	0.617	0.381	47.980	3.93	1.495	0.000
	التفكير الابداعي	0.580	0.336	39.480	3.93	1.262	

*يكون التاثير له دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول (4)أثر سلوكيات التعلم التنظيمي مجتمعة في بناء القدرات الابداعية المتمثلة ابعاده في كل من الدافعية والتفكير الابداعي .اذ أظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية لسلوكيات التعلم التنظيمي مجتمعة على كل من الدافعية والتفكير الابداعي ، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.617) بين سلوكيات التعلم التنظيمي والدافعية و (0.580) بين سلوكيات التعلم التنظيمي وعملية التفكير الابداعي عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.381) لسلوكيات التعلم التنظيمي و الدافعية و (0.336) لسلوكيات التعلم التنظيمي والتفكير الابداعي أي ان ما قيمته (0.381) من الدافعية و(0.336) من التفكير الابداعي ناتج عن التغيير في سلوكيات التعلم التنظيمي مجتمعة ، في منظمات الاتصالات (جازي ،موبيليس، اوريدو) بالوادي. كما بلغت قيمة درجة التاثير(β) لكل من الدافعية التفكير الابداعي و(1.495) و(1.262) على التوالي، و هو يعني ان زيادة بدرجة واحدة في سلوكيات التعلم التنظيمي مجتمعة (التمكين، الاتصال،ادارة المعرفة) تؤدي الى زيادة في الدافعية بمقدار(1.495) و زيادة في التفكير الابداعي بـ (1.262). وتأكد معنوية هذا الاثر قيمة F المحسوبة و

التي بلغت (47.980) لتاثير سلوكيات التعلم التنظيمي مجتمعة (التمكين، الاتصال،ادارة المعرفة) في الدافعية و(39.480) لتاثير سلوكيات التعلم التنظيمي مجتمعة على التفكير الابداعي و هي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) .بالمقارنة مع F الجدولية التي بلغت (3.93) وهذا يؤكد صحة قبول الفرضية الرئيسة ، وعليه نقبل الفرضية الصفرية و نستنتج ان التعلم التنظيمي لها دور في بناءو تنمية القدرات الابداعية للعاملين اي ان التعلم التنظيمي بابعاده مجتمعة لها تاثير ايجابي ،حيث تساهم في خلق البيئة و المناخ التنظيمي الذي يعمل على تنمية القدرات الابداعية للعاملين بمنظمات الاتصالات (جازي،موبيليس، اوريدو) بالوادي.

تاسعا: مناقشة النتائج و التوصيات.

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء وتؤكد ان المنظمة التي ترغب في بناء و تنمية القدرات الابداعية للعاملين هل يجب ان تحرص على امتلاك سلوك التعلم التنظيمي ،لضمان نجاح تنمية القدرات الابداعية للعاملين. وإقرانه بدراسة ميدانية على منظمات الاتصالات(جازي،موبيليس، اوريدو) بالوادي. نظرا لما شهدته وتشهده هذه المنظمات من تغيرات كبيرة شدت اهتمامنا،

ومن خلال إستعراض الجانب النظري توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية:

– ان بناء و تنمية القدرات الابداعية للعاملين في المنظمة يمكن من تحقيق مزايا تنافسية طويلة الاجل .– لا يتم بناء و تنمية القدرات الابداعية للعاملين دون دعم من سلوك التعلم التنظيمي ، لانه ظروري لتشجيع عمليات التعلم و التبادل المعرفي بين اعضاء المنظمة، و كذلك لضمان نجاح و فاعلية برامج التدريب و التنمية المهارات .

– تعتمد القدرات الابداعية على العنصر البشري وتأكد على اهميته في تنفيذ استراتيجية إدارة الابداع. و العنصر البشري لا ينظر اليه كافراد فقط ولكن كأفراد يعملون في ايطار مجموعات فرعية تنتظم في إيطار مجموعة كلية هي المنظمة.

ومن خلال إستعراض لنتائج الجانب التطبيقي فقد توصل الباحث الى مايلي :

1. أسفرت نتائج اختبار العلاقة عن وجود علاقة قوية و معنوية بين التعلم التنظيمي و القدرات الابداعية للعاملين إذ حققت معامل ارتباط [58.5%].
2. وجود نظام اتصالات لدى منظمات الاتصالات بالوادي فعال يساهم في بناء القدرات الابداعية وبالتالي يدعم نجاح تنميتها.

3. منظمات الاتصالات(جازي،موبيليس، اوريدو) بالوادي تعتمد على منهج عدم التخصص النسبي في تصميم العمل،وان هذا التوسيع في مواصفات العمل يدعم اكتساب مهارات متعددة و يخلق نوع من التحدي في الانجاز للعامل ما يحرض على التعلم في المنظمة و يساهم في تنمية القدرات الابداعية للعاملين والتطوير في المنظمة .
4. القيادة في منظمات الاتصالات(جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي نمط داعم لنشاطات وعمليات التعلم التنظيم . ذلك لأنه لا يرفض التفويض و التمكين و له ثقة في امكانيات الافراد العاملين ما يزيد في مستوى الرضا الوظيفي والشعور بالانتماء وهو ما يخلق بيئة مشجعة على التعلم والتطوير وهو الاصل في النشاطات الإبداعية وتنمية قدرات الإبداعية.

5. و قد توصلت الدراسة إلى ضرورة الاستمرارية في تنمية ثقافة التعلم التنظيمي في منظمات الاتصالات (جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي حتى تمكن المنظمات من التأقلم مع التغيرات بطرق إبداعية،والتي هي نتيجة توفر البيئة المناسبة لبناء و تنمية القدرات الابداعية تطبيقاتها.

6. اهتمام منظمات الاتصالات (جازي،موبيليس،اوريدو) بالوادي بالمخزون المعرفي الذي يمتلكونه غير كافي و تعتبر المجهودات التي تبذلها بغية تطويره و تثمينه محدودة.

الهوامش والإحالات

[1] عامر خضير الكبيسي،**ادارة المعرفة و تطوير المنظمات**،مجلة الادارة العامة،المملكة العربية السعودية.2005.ص103.

[2] Daft,R.L,**Organization :Theorie and Design**.Suothe Western 2000, P 486

[3] John R Schermerhorn.jr . James G.Hunt.Richard N.Osborn .Osborn Claire de Billy **Combortement Humain et Organisation**. ERPI.3eme edition. Québec.2006.p80.

[4] سعد على العنزي و آخرون، **آراء وأضواء على واقع ومستقبل إدارة الموارد البشرية صعبة المراس في منظمات الأعمال**"، مجلة العلوم الاقحصادية والادارية ،بغداد العراق، المجلد 14 العدد 50 سنة 2008.

[5] محمد فريد الصحن, **العلاقات العامة(المبادئ والتطبيق)**، الدار الجامعية القاهرة, 1998, ص: 225.

[6] إبراهيم الخلوف الملكاوي، **إدارة المعرفة الممارسات والمفاهيم**، دار وراق، الأردن،2007 ، ص:60 .

[7] Berghman ., "**Strategic Innovation Capacity:A Mixed Method Study on Deliberate Strategic Learning Mechanisms**" , RMS Erasmus University Rotterdam , (2006) p**:33**

[8] العتوم،عدنان يوسف وآخرون:**علم النفس التربوي النظرية والتطبيقية***دار المسيرة للنشر والتوزيع 2005 ،ط25.ص96.

[9]Kyung Hee Kim, **Can We Trust Creativity Tests? A Review of the Torrance Tests of Creative Thinking (TTCT)** ,Creativity Research Journal. 2006, Vol. 18, No. 1, 3–14, p :10.

[10]نجم عبود نجم، **ادارة المعرفة**، الوراق للنشر و النوزيع ،الاردن2005.ص258.

[11]راويه حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر،2002.ص231.

[12]صلاح عبد القادراحمد النعيمي،**دور عمليات ادارة المعرفة في بناء المنظمات المتعلمة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادي،العدد31 ،2012.ص174-.177.

[13]عيشوش خيرة،**التعلم التنظيمي كمدخل الى تحسين أداء المنظمة**. مذكرة ماجستير ،جامعة تلمسان،2011.ص:22.

[14]علي السلمي،**إدارة الموارد البشرية ألاستراتيجيه**، دار غرين للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.ص111.

واقع تطبيق مؤشرات التسيير على السلوك الجبائي للمكلفين دراسة حالة: المديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة خلال (2004 –2011)

أ. محمد لعلاوي – جامعة محمد خيضر – بسكرة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إمكانية تشخيص سلوك المكلفين بالضريبة ومدى التزامهم وأدائهم لواجباتهم الجبائية، من خلال الاعتماد على نتائج مؤشرات الوعاء، كمؤشر يعطينا صورة أولية حول التزام المكلفين بالضريبة بمختلف تصريحاتهم، ومدى تحكم المصالح الضريبية في الجانب الكمي للوعاء الضريبي، والرقابة الأولية على المكلفين بالضريبة في مجال الوعاء، من خلال الاعتماد على مؤشرات الوعاء للمديرية الولائية للضرائب بولاية المسيلة خلال الفترة من 2004 إلى 2014.

Résumé:

Cette étude vise à Analyser la possibilité de diagnostiquer le comportement des contribuables et l'étendue de leur engagement envers les obligations fiscales, en s'appuyant sur les résultats des indicateurs de la gestion d'assiette d'impôt, comme un guide qui nous donne une première image dans la mesure dans laquelle les contribuables respectent leur divers déclarations fiscales, et la mesure des contrôles fiscaux dans l'aspect quantitatif de l'assiette d'impôt, et le contrôle préliminaire dans le domaine de la fiscalité. L'étude a été basée sur les résultats des indicateurs de l'assiette d'impôt de la direction d'impôts au niveau de la wilaya de M'sila, pendant la période 2004-2011.

تمهيـــــد:

في بيئة الأنظمة الضريبية الحديثة، يقوم المكلّفون بالضريبة بالإبلاغ عن أوعيتهم الضريبية انطلاقا من حسن نيتهم إلى أن يثبت العكس، وتعد الرقابة الجبائية الآلية الضرورية التي تخول الإدارة الضريبية مراجعة التصريحات ومعاينة الأخطاء والنقائص، إضافة إلى عدم احترام الالتزامات الجبائية هذا من جهة ومن جهة أخرى تشكل وسيلة فعالة تضمن ردع المكلفين وتحسسيهم بان إدارة الضرائب ذات حضور دائم، لذلك اعتمدت المديرية العامة للضرائب منذ سنة 2003 على أسلوب التسيير بواسطة عقود النجاعة، والذي يقوم على جملة من المؤشرات تسمى بمؤشرات الأداء أو التسيير ، وهي مصنفة حسب مختلف وظائف المديريات الولائية للضرائب، من حيث الوعاء والتحصيل والرقابة والمنازعات والموارد البشرية والعلاقات العامة ، وتعد مؤشرات الوعاء أبرزها لارتباطها المباشر بالسلوك الجبائي للمكلفين من خلال الالتزام بالتصريحات التي تعد المصدر الأساسي لأوعية مختلف الضرائب والرسوم وقد يختلف أو يتفق كثير من المختصين حول مدى نجاعة هذا الأسلوب وفعاليته على مستوى التطبيق الميداني مما يجعل من الصعوبة بمكان إبراز الايجابيات وتفادي النقائص ولذلك فان إشكالية هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي :

ما هو واقع تطبيق مؤشرات التسيير على السلوك الجبائي للمكلفين بالضريبة ؟

ولغرض الإجابة على هذا التساؤل فان محاور هاته الدراسة تتركز كالأتي :

1- الإطار المفاهيمي للسلوك الجبائي وشفافية الضريبة :

إن السلوك الجبائي للمكلفين بالضريبة يعبر عن العلاقة التي تربط الإدارة الجبائية من خلال الالتزام بالتصريحات الجبائية في جهة ومن خلال تجاوبهم مع مقتضيات الرقابة الجبائية بكل أصنافها من جهة أخرى ، ومن ثم فهو ينسجم مع درجة الوعي الجبائي التي تتعلق بمدى مصداقية المعلومات الجبائية مما يعزز من مكانة شفافية الضريبة الأمر الذي يساهم في مكافحة التهرب الضريبي .

أولا: مفهوم الشفافية الضريبية، أهدافها ومبادئها .

1- **مفهوم الشفافية الضريبية :** هي الأسلوب الذي يمكن من خلاله عرض مختلف القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية على مختلف المكلفين ، وهذا من شانه أن يؤدي إلى زيادة قدرتهم المعرفية في فهم مقدار الضريبة المفروضة على دخولهم ودرجة الوعي لديهم .[1]

2- أهداف الشفافية الضريبية : وتتمثل أهداف الشفافية الضريبية فيما يلي : [2]

- وسيلة للحد من الفساد الإداري : إن عملية وصول التعليمات الضريبية إلى المكلف تساعد في الحد من الفساد الإداري حيث أن الموظف لا يستطيع أن يتلاعب بمقدار الضريبة إذا كان المكلف على اطلاع بالقوانين والتعليمات .

– تخفيض كلفة الضريبة : عن طريق خفض التكاليف الناجمة عن كل اعتراض للمكلف عن مقدار الضريبة المراد تحصيلها منه ، و هذا ما ينجر عنه مضيعة الوقت والجهد بسب كثرة الإجراءات الإدارية

– تساعد على تطبيق مبدأ المساءلة الحوار المتعارض .

– زيادة وعيي المكلف ضريبيا : بحيث يتمحور مفهوم الشفافية الضريبية حول كيفية توفير البيئة المناسبة التي تسمح للمكلف من الاطلاع على القوانين والأنظمة والتعليمات وإجراءات المحاسبة وكل ما يتعلق بعملية تقدير واقتطاع الضريبة على كل نشاط أو دخل ، وهذا عن طريق وسائل الإعلام والنشر المتعددة التي تقوم بها المصالح الضريبية .

حيث نجد انه من الصعوبة على المكلف تفسير القانون الضريبي وذلك لوجود تعليمات ترافق القانون تقوم بشرح القاعدة القانونية مما ينجر عنه عدم قدرة المكلف من التعرف على آليات تطبيق القانون الضريبي.

– تطبيق مبدأ من المبادئ الأساسية التي بنيت عليها الضرائب وهو العدالة الضريبية.

– زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الحد من التهرب الضريبي لثقة المكلف بعدالة الضريبية .

– تساعد على تحفيز و تشجيع الاستثمار داخل البلد وجلب المستثمرين الأجانب وهذا التعريف بمختلف الحوافز والتخفيضات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها التشريعات الضريبية لبعض النشاطات أو التخصصات الصناعية أو الإنتاجية أو الخدمية ..الخ

3– مبادئ تطبيق الشفافية الضريبية : إن من المبادئ التي تساعد في إرساء مفهوم الشفافية في الإدارة الجبائية هي :[3]

– مشاركة المكلفين بالضريبية في صياغة مختلف التشريعات و القرارات الضريبية ، حيث يحتاج المكلف إلى آليات يمكنه من خلالها إحداث التغيير وان يضع المشرع الضريبي في موضع المساءلة والإثراء بصورة منتظمة فهذا الإجراء يعطي أهمية لرأي المكلف ويشجعه على المشاركة الفعلية في صنع القرارات الضريبية لإعطاء الشرعية لها وتشجيع الشفافية التي تحد من التهرب الضريبي .

– كما يجب أن تكون للمكلفين توق واضحة تشمل العناصر التالية :

3

– الحصول على المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب .

– المعاملة الضريبية العادلة والسريعة.

– المحافظة على سرية المعاملات والوثائق .

– وجود هيكل معقول للجزاءات الضريبية .

– يجب أن تتاح للمكلف إمكانية استخدام نظام فعال للمراجعة الإدارية لمختلف القرارات الصادرة في حقه

– حق الشكاية والتظلم أمام سلطة قضائية مستقلة .

– تفعيل وتكثيف دور الإعلام والتوعية في شرح مختلف التعليمات والقوانين الجديدة التي يجد المكلفين صعوبة في فهمها وتطبيقها .

– إنشاء نظام المراجعة المحاسبية الداخلية لضمان المساءلة المالية لجهات التحصيل الضريبي.

– تشكيل قسم خاص يهتم بشكاوي ومنازعات المكلفين بالضريبة .

– يجب أن تسند مختلف الضرائب والرسوم إلى أساس قانوني صريح .

– عصرنة المعلومة الجبائية حيث يمكن للمكلف الاطلاع عليها متى أراد من خلال توفرها على موقع الانترنيت وهذا من خلال تشكيل موقع خاصة للسلطة الضريبية على هذه الشبكة .

ثانيا : التصريحات والالتزامات كأحد أهداف الشفافية الضريبية .

1– الالتزام بالتصريحات الجبائية وفق المشرع الجبائي الجزائري : [4]

*** إيداع تصريحاتكم في الآجال .:**

– نعلمكم بمختلف التزاماتكم الجبائية أمام مصالح الإدارة الجبائية للوصل إلى الالتزام الطوعي لمختلف الالتزامات الجبائية

– يجب عليكم الاتصال بمصلحة الضرائب في حالة تأخر إيداع تصريحاتكم .

*** دفع الحقوق المترتبة على عاتقكم في الآجال القانونية:**

– يجب عليكم اتخاذ جميع التدابير الضرورية اللازمة من اجل دفع الضريبية المستحقة عليكم في تاريخها المحدد بدون تأخير.

***الاتصال بالإدارة الجبائية من اجل الحصول على جميع المعلومات المطلوبة:**

يجب عليكم الإبلاغ بصدق وفي اقرب وقت عن جميع المعلومات التي يطلبها منكم الأعوان المؤهلون التابعيين للإدارة الجبائية في إطار ممارسة مهامهم التي يخولها لهم القانون خاصة منها حق الاطلاع.

يعتبر تصرفكم صحيحا عند أدائكم لواجباتكم الجبائية عندما تقمون:

– سحب دون تأخير من مكاتب البريد مجمل الوثائق المرسلة لكم في حالة غيابكم

– اخذ احتياطاتكم لاستلام بريدكم في حالة تغير إقامتكم .

– إعلام مصلحة الضرائب عند تغيير مقر إقامتكم .

*** قانونية الرقابة :**

– يجب عليكم الاعتراف بعملية الرقابة كمقابل للنظام التصريحي الذي يضمن مساواة الجميع أمام الضريبة لتسهيل عمل موظفي الضرائب في إطار القانون مقابل تمتعكم بكل الحقوق المبينة في ميثاق المكلف بالضريبة الخاضع للتحقيق وهذا للحفاظ على نزاهتكم اتجاه الإدارة الجبائية بالسهر على اكتتاب تصريحات صادقة ودقيقة وكاملة.

2- التسيير الجبائي من خلال مؤشرات الأداء:

أولاً : ماهية الأداء

1- تعريف الأداء : يعتبر تحديد مفهوم دقيق للأداء من أهم الوسائل التي طرحت في الساحة العلمية قديما وحديثا وذلك بغرض وضع تعريف يمكن اعتباره مرجعا أساسيا لأي عمل علمي في مجال الإدارة إلا أن الصفات المتغيرة التي يكتسبها الأداء حال دون تحقيق هذه الغاية ، فتارة يظهر الأداء على انه قدرة المنظمة على تخصيص مواردها واستخدامها بالشكل الأمثل ، وتارة يرتبط بإنتاجية العمال والعنصر البشري وتارة يظهر على انه قرين الإنتاجية وصورتها ، ولقد ظهرت عدة محاولات لوضع هذا المفهوم في إطار واضح ، نذكر منها تعريف أحمد سيد مصطفى حيث يقول "على أنه هو درجة بلوغ الفرد أو الفريق او المنظمة الأهداف المخططة بكفاءة وفعالية". [5]

ويعرفها الباحث YVES JEAN : " على أنها مجموعة من المعايير الملائمة للتمثيل والقياس التي يحددها الباحثون والتي تمكن من إعطاء حكم تقييمي على الأنشطة والنتائج والمنتجات وعلى أثار المؤسسة على البيئة الخارجية" [6] ، ويظهر من التعريفين الاختلاف الواضح في توجه كل من الباحثين ، فالباحث أحمد سيد مصطفى ينظر إلى الأداء على انه درجة بلوغ الفرد أو الفريق أو المنظمة الأهداف المخططة وبالتالي ربط الأداء بالقدرة على تحقيق الأهداف وجعله مرهونا بحجم الفجوة بين الهدف الفعلي والمخطط ، فكلما ازدادت الهوة بين ماتحقق وما خطط له انخفض مستوى الأداء والعكس صحيح ، فالأداء كما يظهر التعريف متوقف على تقليص الفجوة بين ما خطط له وما تحقق فعلا عن طريق تحقيق الكفاءة والفعالية في حين أن الباحث YVES JEAN يقارن الأداء بمجموعة من المقاييس والمعايير المحددة سلفا لا بأهداف تضعها للإدارة ، ويكون الحكم على الأداء بالجيد أو الرديء حسب قدرة المؤسسة على تطبيقها ، ويظهر الباحث ضرورة توفر عنصر الشمولية في تبني المقاييس إذ أنها يجب أن لا تمس البيئة الداخلية فقط بل يجب أن تشمل البيئة الخارجية للمنظمة ، ومن خلال التعريفيين يمكن إعطاء تعريف للأداء على انه: القدرة على تحقيق الأهداف المخططة بأقل الموارد المتاحة والمستهلكة وبذلك نجد أن للأداء مركبين أساسيين يتفاعلان مع بعضهما وهما الفعالية المقترنة بتحقيق الأهداف ، والكفاءة المقترنة بتدني التكاليف ومطابقة المقاييس وفي ضوء ها التحليل نصل إلى أن أحسن مفهوم للأداء الأمثل والمتميز الذي تستهدفه الإدارة الجبائية : هو ذلك القادر على إيجاد قيمة مقدمة للسوق بأقل تكلفة ممكنة .

2- الفرق بين الأداء والفعالية والكفاءة :

من منطلق المعالجة الشمولية للمؤسسة ، يربط الأداء هنا بمدى بلوغ هاته الأخيرة على تحقيق أهدافها أحيانا وأحيانا أخرى بمدى الاقتصاد في استخدام مواردها ، وبعبارة أخرى يستخدم للتعبير عن مستويات الكفاءة والفعالية التي تحققها المنظمة .[7]

و يقصد بالكفاءة مدى تحقيق الأهداف وبالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة في حين يقصد بالفعالية القدرة على تدني مستويات استخدام الموارد دون المساس بالأهداف المسطرة التي تقاس بالعلاقة بين النتائج وعوامله أو النتائج والموارد المستخدمة، ولو أن هناك من يرى عكس المصطلحين – الكفاءة والفعالية – من حيث المدلول.[8]

وبالإضافة إلى الاختلاف في تعريف الكفاءة والفعالية يحصر بعض الباحثين الأداء في أحد بعديه بجعله مرادفا أما للكفاءة أو الفعالية، فمنهم من يرى أن: " مفهوم الإنتاجية (الفعالية) يتساوى مع مفهوم الأداء الشامل ، وعلى هذا الأساس فقد عرف الأداء على أنه: [9] " علاقة بين الموارد المخصصة والنتائج المحققة "

ومنهم من يرى بأنه يمثل: [10]" الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الإنتاجية مواردها المادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف المحددة " ، وعلى خلاف هؤلاء الذين ركزوا على الفعالية فقط ، فقد ذهب آخرون إلى التركيز على الكفاءة لوحدها ، حيث عرفه بعضهم بأنه: [11]" الأهداف والمخرجات التي يسعى النظام إلى تحقيقها " أو" النتائج المتحصل عليها" [12]، وفي الواقع الكفاءة والفعالية هما وجهان متلازمان عندما يتعلق الأمر بقياس الانجازات كما يعكس ذلك التوجه الذي يعرف الأداء انطلاقا من البعدين معا ، حيث عرف بأنه : [13]" العلاقة بين النتيجة والمجهود وهو أيضا معلومة كمية في أغلب الأحيان تبين حالة أو درجة بلوغ الغايات و الأهداف والمعايير والخطط المتبعة من طرف المنظمة " ، ولقد أكد الكثير من الباحثين على هذا المفهوم للأداء فعرف بأنه: [14]" القدرة على الإنتاج بفعالية (باستهلاك القليل من الموارد) للسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق (نوعية ، أجل ، خيار ، سعر) بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الاقتصادي، وكذلك هناك من يرى أن:[15] " أداء مركز مسئولية ما، يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بها هذا المركز الأهداف التي قبلها "

وبالإضافة إلى وجهات النظر السابقة فان هناك من الباحثين من أضفى الطابع الاستراتيجي على مفهوم الأداء ببعديه (الكفاءة والفعالية) حيث يرى الباحث J.P.Angelier أن أداء المنظمة يتجسد في قدرتها على تنفيذ إستراتيجيتها وتمكنها من مواجهة القوى التنافسية .[16]

ومن خلال ما تم ذكره نرى بان جل التعريفات السابقة تربط الأداء والفعالية والكفاءة ببعضها سواء في المستوى الاستراتيجي أو المستوى التشغيلي .

ثانيا : مؤشرات أداء التسيير الجبائي

لقد اعتمدت المديرية العامة للضرائب عدة مؤشرات لمراقبة الأداء وسميت بعقود النجاعة وقد جاءت مفصلة على النحو التالي :

1 – مؤشرات الوعاء الضريبي:

لقد اختلف أغلب الاقتصاديين في تحديد مفهوم الوعاء منهم من اعتبره ذلك الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة، أي المادة التي تفرض عليها الضريبة، ومن ثم كان هناك استبعاد للمقدرة التكليفية، وهناك فريق آخر نجده قد ركز على المقدرة التكليفية، بحيث يجب الأخذ بعين الاعتبار مقدرة المكلف المالية وهذا ما يدل على أن وعاء الضريبة هو ذلك الجزء الذي يخضع للضريبة.[17]

تعطي مؤشرات الوعاء صورة أولية على سلوك المكلفين، كونها قائمة على الضبط النهائي للتصريحات وللمبالغ التي على أساسها تم فرض الضريبة. وبالتالي فان القراءة الأولية لقيمة أي مؤشر من مؤشرات الوعاء تعكس مدى التحكم في العدد الفعلي للفئة المكلفة بالضريبة، وكذا مدى الالتزام بالواجبات الجبائية بالنسبة للمكلفين.

وتنقسم مؤشرات الوعاء إلى الفئات التالية:

1-1-مؤشرات التصريحات الشهرية: أهم مؤشرات التصريحات الشهرية نجد: [18]

- التصريحات الشهرية العادية أو العفوية:

$$A_1 = \frac{\text{عدد التصريحات الشهرية المودعة في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

-التصريحات الشهرية المستدعاة "تنشيط المكلفين":

$$A_2 = \frac{\text{عدد المكلفين المنشطين "الذين تم تحسسيهم"}}{\text{الفئة الجبائية المتغية}} \times 100$$

-التصريحات الشهرية المودعة بعلامة "لا شيء":

$$A3 = \frac{\text{عدد التصريحات الشهرية المودعة بعلامة "لا شيء"}}{\text{إجمالي التصريحات المودعة في الوقت المحدد}} \times 100$$

وترتكز مؤشرات التصريحات الشهرية على النقاط التالية:

* مدى التحكم في الوعاء " A1، A2، A3" من خلال حصر الفئة الجبائية عدديا وفقا لنظام التصريح الحقيقي

* درجة الوعي الجبائي لدى المكلفين A1 من خلال مدى الالتزام بالتصريح الشهري بصفة عادية وتلقائية

* مدى متابعة الإدارة الجبائية للفئة المتغيبة A2 من خلال عملية تنبيه المكلفين غير المتحمسين للتصريح بصفة تلقائية إلا إذا تم حثهم على التصريح.

* مدى مصداقية التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين A3 حيث أن ارتفاع مؤشر التصريحات الشهرية بعلامة لا شيء تجلب الشكوك بخصوص أمانة أصحابها، وتستوجب التأكد من صحة هذه التصريحات حتى وان تم إيداعها في الوقت المحدد.

1-**2-مؤشرات التصريحات السنوية:** كلما كانت المؤشرات الشهرية ذات مصداقية، أدت إلى نتائج أفضل فيما يخص المؤشرات السنوية وتنقسم هذه الأخيرة إلى ثلاث فئات:

1-**2-1-التصريحات السنوية في الآجال القانونية** : وتمثل معدل الالتزام التلقائي حسب صنف الدخل كما يلي: – الأشخاص المعنيون:

$$A4 = \frac{\text{عدد التصريحات "IBS" "G4" في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

– الأشخاص الطبيعيون:

$$A5 = \frac{\text{عدد التصريحات "BIC" "G11"المودعة في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

التي تحقق دخلا ولو خارج إقليم مقرها الرئيسي باستثناء:

– فئة المهن الحرة:

$$A6 = \frac{\text{عدد التصريحات وفقا لنظام المراقب"فئة المهن الحرة BNC " المودعة في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

$$A7 = \frac{\text{عدد تصريحات الدخل المحقق في الإقليم (IRG DOM)"G1 "المودعة في الوقت المحدد}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

الذين يمارسون نشاطا خارجه إقليم إقامتهم.

إن عملية تقييم حجم التهرب الضريبي بناءا على هذه المؤشرات "التصريحات السنوية في الوقت المحدد" ترتكز على مدى الالتزام التلقائي للمكلفين بالواجب الجبائي والمتمثل في التصريح السنوي وهذا حسب صنف الدخل "أرباح الشركات، أرباح صناعية وتجارية، مهن حرة).

1-2-2- مؤشرات التصريحات المتأخرة

-الأشخاص المعنويون:

$$A8 = \frac{\text{عدد التصريحات "IBS" "نموذج G4" المتأخرة}}{} \times 100$$

$$A9 = \frac{\text{عدد التصريحات "BIC" "نموذج G11" المتأخرة}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

$$A10 = \frac{\text{عدد التصريحات "BNC" "نموذج G13" المتأخرة}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

$$A11 = \frac{\text{عدد التصريحات "IRG Dom" "نموذج G1" المتأخرة}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

ان ارتفاع معدل هذه المؤشرات يدل على أن هناك محاولات اكبر للتهرب من دفع مبالغ الضرائب المستحقة على المكلفين، والمكلف الذي يقدم تصريحا متأخرا بدون تبرير يعد متهربا ضريبيا حتى يثبت عكس ذلك (تقديم التصريح)، كما أن التصريحات المتأخرة تؤثر سلبا على عملية التصريح على مستوى المفتشيات وتستلزم تكلفة إضافية من الجهد والوقت والوثائق .

1-2-3- مؤشرات التصريحات بالعجز "التصريحات السالبة":

- الأشخاص المعنويون:

$$A12 = \frac{\text{عدد التصريحات "IBS" G4 بالعجز}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

$$A13 = \frac{\text{عدد التصريحات "BIC" G11 بالعجز}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

معين من التصريحات بالعجز او الخسارة، مما يدفع بأعوان الإدارة الجبائية إلى ضرورة التحقيق فيها والتأكد من صحتها من حيث تبرير التكاليف، وتسجيل مختلف الإيرادات، وكلما ارتفعت مؤشرات التصريحات بالعجز كلما زادت احتمالات اكتشاف حالات أكبر لمحاولات التهرب الضريبي بعد إجراء عمليات التحقيق ومن ثم إعادة تشكيل مبالغ التأسيس واسترجاع مبالغ مهمة.

1-3- مؤشرات استغلال المعلومات وتحويلها:

$$A14 = \frac{\text{عدد التصريحات "BNC" G13 بالعجز}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

$$A15 = \frac{\text{عدد التصريحات "IRG Dom" G1 بالعجز}}{\text{الفئة الجبائية الخاضعة لهذا الواجب}} \times 100$$

عدد كشوف المعلومات "المودعة" المستغلة G18 "
100 X
A16= _____
عدد كشوف المعلومات المستلمة من المصالح الأخرى

العدد الكامل لكشوف المعلومات "المحولة إلى مصالح الضرائب
100 X
A17= _____
" التي يجب تحويلها G18 عدد كشوف المعلومات "

إن ارتفاع معدل هذين المؤشرين A16، A17 يدل على التعاون والتنسيق بين مختلف المصالح، وجدية أعوان الإدارة الجبائية في التعامل مع تصريحات المكلفين من خلال جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات الجبائية واستغلالها بفعالية وتبادلها فيما بينها، وبالتالي إمكانية التحكم في الوعاء الضريبي والحد من امكانية تغليط او تمويه لأعوان الإدارة الجبائية.

أما في الحالة العكسية أي في حالة انخفاض قيمة هذين المؤشرين فانه لا يمكن التوصل إلى الوضعية الجبائية الحقيقية للعديد من المكلفين، وقد لا يتم اكتشاف التلاعبات وبقية الأساليب المستعملة بهدف التخلص من دفع مبلغ الضريبة المستحقة.

1-4-مؤشرات الرقابة على الوثائق:

$$A18 = \frac{\text{عدد الملفات المحقق فيها}}{\text{عدد الملفات المبرمجة للتحقيق}} \times 100$$

$$A19 = \frac{\text{عدد الملفات المحقق فيها}}{\text{العدد الإجمالي للملفات}} \times 100$$

إن هذين المؤشرين لهما علاقة مباشرة بمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي كونهما يتعلقان بشكل من اشكال الرقابة الجبائية بحيث:

-المؤشر A18 والذي يمثل نسبة الرقابة الداخلية للملفات المبرمجة من المفروض ألا يقل عن نسبة 100 %، وفي حالة أن A18 اقل من 100% يعني هذا وجود ملفات تمت برمجتها ولكن لم يتم التحقيق فيها، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا في عملية الحد من التهرب الضريبي.

–المؤشر A19 والذي يمثل نسبة الملفات المحقق فيها مقارنة بالعدد الإجمالي للملفات، من المفروض ألا يقل عن 20 % بناءا على الهدف المسطر من الإدارة الجبائية، وفي حالة ما اذا كان A19 اقل تماما من 20% فهو عامل آخر يؤثر سلبا في حالات التهرب الضريبي من طرف المكلفين.

1-5- مؤشرات استهلاك الامتيازات الجبائية:

–المستفيدين من "ANDI":[19]

$$A20 = \frac{\text{عدد المكلفين المستفيدين من الامتيازات الجبائية}}{\text{الفئة الجبائية الكلية}} \times 100$$

$$A21 = \frac{\text{عدد المكلفين المستفيدين من قرارات ANDI (APSI)}}{\text{الفئة الجبائية الكلية}} \times 100$$

$$A22 = \frac{\text{عدد المكلفين المستفيدين من قرارات "ANSEJ"}}{\text{الفئة الجبائية الكلية}} \times 100$$

إن هذه المؤشرات A20، A21، A22 توضح حصول المكلفين على الامتيازات الجبائية التي منحتها السلطات المالية الوصية، ومدى قدرة هذه الأخيرة على توجيه المكلفين لتلك الامتيازات، ومن جهة أخرى فان هذه المؤشرات تعطينا فكرة عن مفاضلة المكلف بين أمرين: إما الاستفادة من الامتيازات الممنوحة وإما التهرب الضريبي.

III – التسيير الجبائي من خلال مؤشرات الاداء :

– دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة 2004 –2011 –

أولا : نتائج مؤشرات الوعاء للمديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة 2004–2011:

الجدول رقم (01): نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالوعاء لمديرية الضرائب لولاية المسيلة 2004-2011

البيـ . ـان	المؤشـ . . .رات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التصريحات الشهرية	A1 التصريحات الشهرية العادية (العفوية):	66,43%	69,66%	68,95%	72,16%	76,02%	60,16%	61,59%
	A2 التصريحات الشهرية للمستدعاة:	77,47%	91,04%	94,14%	99,39%	100,00%	96,74%	98,52%
	A3 التصريحات الشهرية مع إشارة لا شيء:	44,56%	25,12%	27,15%	33,35%	51,74%	47,80%	44,06%
التصريحات السنوية	A4: التصريحات السنوية العادية(شخص معنوي	56,57%	55,33%	52,28%	55,02%	59,11%	62,93%	66,32%
	A5 التصريحات السنوية العادية (BIC "شخص طبيعي"	53,42%	45,75%	50,99%	46,37%	55,58%	47,82%	51,08%
	A6 G13تصريحات الأرباح غير التجارية العادية	65,27%	71,99%	73,03%	71,24%	74,47%	76,35%	76,58%
	A7 تصريحات IRG العادية G1	58,72%	56,91%	44,55%	41,25%	73,68%	45,09%	59,49%
التصريحات المتأخرة	A8 تصريحات IBS المتأخرة G4	12,36%	7,26%	6,90%	10,03%	6,78%	9,76%	11,48%
	A9 تصريحات BIC المتأخرة G11	13,97%	8,62%	15,23%	10,54%	10,64%	7,04%	9,39%
	A10 تصريحات BNC المتأخرة G13	13,92%	13,92%	7,61%	8,42%	7,60%	5,97%	3,16%
	A11 تصريحات IRG المتأخرة G1	12,02%	6,15%	18,06%	7,23%	11,11%	7,40%	8,36%
التصريحات السالبة (التصريح بالخسارة)	A12 خسائر (عجز) IBS G4	17,62%	11,59%	18,50%	17,31%	19,20%	23,09%	24,44%
	A13 خسائر BIC G11	8,09%	5,88%	8,41%	10,90%	10,26%	15,58%	13,96%
	A14 خسائر BNC G13	1,65%	2,06%	3,73%	6,09%	4,98%	8,15%	5,60%
	A15 خسائر IRG G1	2,03%	1,44%	2,25%	2,98%	11,69%	11,25%	15,27%
مؤشرات استغلال المعلومات وتحويلها	A16 استغلال كشوف المعلومات G18	75,95%	97,30%	88,86%	95,89%	97,25%	76,68%	76,63%
	A17 تحويل كشوف المعلومات G18	100,00%	97,91%	73,41%	100,00%	99,16%	89,59%	95,38%
مؤشرات الرقابة على الوثائق	A18 عدد الملفات المحقق فيها /المبرمجة	72,64%	64,45%	83,33%	73,36%	77,65%	42,62%	74,70%
	A19 عدد الملفات المحقق فيها / العدد الإجمالي للملفات	13,39%	15,50%	22,05%	13,08%	10,03%	16,06%	13,50%
مؤشرات استهلاك الامتيازات الجبائية	A20 المستفيدين من الامتيازات الجبائية	1,75%	1,93%	2,25%	2,29%	2,28%	15,69%	24,82%
	A21 المستفيدين من ANDI	0,74%	0,48%	0,41%	0,37%	0,45%	5,29%	7,15%
	A22 المستفيدين من ANSEJ	1,00%	1,45%	1,84%	1,92%	1,82%	10,26%	17,71%

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات مديرية الضرائب لولاية المسيلة الوحدة: نسبة مئوية

يوضح الجدول رقم 01 ملخص نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بالوعاء لمديرية الضرائب لولاية المسيلة 2004-2011، حيث يمنحنا بعض الملاحظات وصورة أولية مهمة تسمح بتقييم وتحليل سلوك المكلفين بالضريبة ومدى التزامهم بواجباتهم الضريبية من خلال مؤشرات الوعاء الضريبي، وتمنحنا تقييم أولي لمستوى الرقابة الجبائية على مستوى المديرية الولائية للضرائب.

ثانيا : تحليل وتقيم نتائج مؤشرات الاداء :

1- تحليل نتائج مؤشرات التصريحات الشهرية: من خلال نتائج مؤشرات التصريحات الشهرية A3,A2,A1 المسجلة خلال فترة الدراسة 2004-2011، نلاحظ ضعف معدل التصريحات التلقائية وإنما يرتفع معدلها من خلال الاستدعاء، حيث نجد من خلال المؤشر A1 أن التصريحات التلقائية في

المتوسط كانت 67,69% والباقي والمقدر بـ32,31% في المتوسط عبارة عن تصريحات غير طوعية. أي لا يتم اكتتابها إلا بعد إرسال اعذارات للمكلفين المعنيين، ومع ذلك فان نسبة عدم الاستجابة كانت مرتفعة نوعا ما سنة 2004 حيث كانت تقارب 13 % ، بينما كانت استجابة تامة سنة 2008 وسنة 2011 ، أي استجابة كلية 100 %.كما يوضحه الشكل رقم (01).

كما أن 40,36% كمتوسط لفترة الدراسة من التصريحات كانت تحمل علامة "لاشيء".

من مجمل تحليل المؤشرات السابقة، فانه يمكن القول أن هناك نقص في الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة على مستوى الولاية محل الدراسة، حيث أن 67,69% فقط من التصريحات التلقائية، مما جعل المصالح المعنية "المفتشيات" على مستوى الولاية ترفع من عملية تنشيط المكلفين من خلال الاستدعاء، حيث بلغت في المتوسط نسبة مرتفعة نسبيا وهي 94,66% للتصريحات الشهرية المستدعاة، و التركيز على أن تكون نسبة الاستجابة تامة، خاصة في ظل النسبة الكبيرة للتصريحات التي تحمل علامة لا شيء.

الشكل رقم (01): مقارنة بين نتائج مؤشرات الوعاء للتصريحات الشهرية A1 و A2

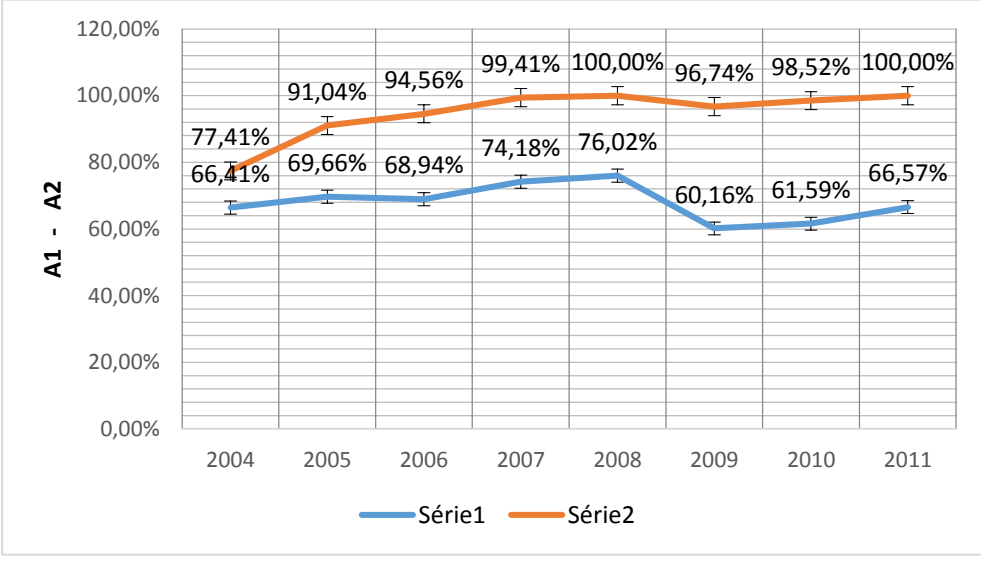

2– تحليل نتائج مؤشرات التصريحات السنوية : ان تحليل هذه المؤشرات يدعم نقص الوعي الجبائي لدى المكلفين على مستوى الولاية المستخلص تحليل مؤشرات التصريحات الشهرية، حيث كانت نتائج

مؤشرات التصريحات السنوية التلقائية في المتوسط 59,62% بالنسبة للشركات و 49,78% فقط بالنسبة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية و72,42% بالنسبة لفئة المهن الحرة و 54,06% فيما يخص المكلفين القاطنين في إقليم ما ويمارسون نشاطا خارجه "IRG Dom" وبمعنى أخر أن 38,05% من المكلفين في جميع أصناف الدخل غير ملتزمين بواجبهم الجبائي والمتمثل في التصريح السنوي.

– نلاحظ من خلال نتائج مؤشرات التصريحات المتأخرة وجود نسبة مهمة من التصريحات لا تقدم في وقتها القانوني في مختلف أصناف الدخل، حيث كانت في المتوسط 9,27% بالنسبة للشركات IBS، و 10,50% بالنسبة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية BIC، 8,55% لفئة المهن الحرة BNC، و9,73% بالنسبة لفئة IRG DOM أي بمتوسط إجمالي لجميع أصناف الدخل 9,51% وهي تعتبر مرتفعة نسبيا وهذا بعد عملية التبسيط المبينة في المؤشر A2 .

– أما فيما يخص مؤشرات التصريحات السالبة "التصريح بالعجز"، فهي الأخرى تعرف نسب مرتفعة حيث كانت في المتوسط 19,55% بالنسبة للشركات IBS و11,26% بالنسبة لفئة الأرباح الصناعية والتجارية، بينما كانت منخفضة بالنسبة لفئة المهن الحرة 4,67 % في المتوسط و 7,58% IRG Dom. أي بمتوسط إجمالي لجميع أصناف الدخل 10,77%

3– تحليل نتائج مؤشرات استغلال المعلومات وتحويلها:

من خلال المؤشرين A16 و A17 يمكن القول أن هناك مجهودات تبذل من قبل المصالح الجبائية المعنية على مستوى الولاية، من حيث استغلال المعلومات الجبائية وتحويلها، حيث نلاحظ أن هناك تحسن من سنة لأخرى بالنسبة للمؤشر A16 "استغلال كشوف المعلومات" وقد بلغ في المتوسط 88,53% بينما بلغ المؤشر A17 "تحويل كشوف المعلومات" في المتوسط 94,43%، وكانت النسبة 100 % في السنوات 2004 ،2007 و.2011

4– تحليل نتائج مؤشرات الرقابة على الوثائق:

– من خلال المؤشر A18 نلاحظ أن نسبة الرقابة الداخلية "الرقابة على الوثائق" للملفات المبرمجة قدرت في المتوسط ب 68,32%، والباقي أي ما نسبته 31,68% عبارة عن ملفات تمت برمجتها ولكن لم يتم التحقيق فيها وهو الأمر الذي يؤثر سلبا أي في اتجاه الرفع من حالات التهرب الضريبي على مستوى الولاية.

– كما ان نتائج المؤشر A19 خلال فترة الدراسة والمتعلق بنسبة الملفات المحقق فيها مقارنة بالعدد الإجمالي للملفات، والتي كانت في المتوسط تقدر بـ14,40% فقط، وهذا على خلاف الهدف المسطر من طرف الإدارة الجبائية والمقدر بـ20 % وبالتالي فان هذا الأمر يعتبر مؤشر لارتفاع حالات التهرب الضريبي من طرف المكلفين بالضريبة لولاية المسيلة.

5- تحليل نتائج مؤشرات استهلاك الامتيازات الجبائية:

- من خلال نتائج المؤشرات A22,A21,A20 خلال فترة الدراسة والمتعلقة بنسب الاستفادة من الامتيازات الجبائية، يمكن ملاحظة محدودية لجوء المكلفين لهذه الميزة في ولاية مسيلة حيث بلغت في المتوسط 10,71%، وكانت منخفضة جدا خاصة للمستفيدين من امتيازات الوكالة الوطنية لتدعيم وترقية الاستثمار "ANDI"، حيث بلغت نسبة الاستفادة في المتوسط 2,64%، بينما كانت 8,05% بالنسبة للمستفيدين من امتيازات "ANSEJ "، وهي نسب ضعيفة جدا توضح ضعف تأثير سياسة التحفيز الضريبي المتبعة من قبل الوكالتين على سلوك المكلفين على مستوى ولاية المسيلة هذا من جهة ، وتبين كذلك أن المكلفين الضريبيين على مستوى الولاية يفضلون التهرب من دفع الضرائب على الاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة لهم. مع الإشارة الى ارتفاع بنسب الاستفادة من الامتيازات الجبائية منذ سنة 2009، بمعدل ارتفاع مهم مقارنة بالفترة 2004- 2008 وهذا يعود بالتوجيهات الجديدة للسياسة العامة للدولة .

ثالثا : نتائج الدراسة الميدانية :

من خلال مجمل ما تم التطرق له من تحليل لنتائج مؤشرات الوعاء للمديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة 2004-2011 يمكن التأكيد على النتائج التالية:

- نقص في مستوى الوعي الجبائي لدى المكلفين الضريبيين لولاية المسيلة، يجسده نقص الالتزام بالواجبات الجبائية.

  وهنا تظهر أهمية برنامج المراجعة الذي يلعب دورا مهما في توضيح القانون وتوعية دافعي الضرائب على تدابير الالتزام الضريبي المناسب، مثل الإيداع القانوني للتحصيلات، الخصم من النفقات، وتحسين مسك السجلات، والتوجيه المباشر لدافعي الضريبة أثناء نشاط المراجعة، وهذا يمكنه أن يساهم في تحسين الالتزام الضريبي من قبل المكلفين مستقبلا.
- ضعف التحكم في الوعاء الجبائي من قبل المصالح المعنية على مستوى الولاية، من خلال عدم التحكم في العدد الفعلي للفئة المكلفة بالضريبة.[21]

  وهذا ما يتطلب تعزيز الالتزام الضريبي الطوعي بالقوانين الضريبية من قبل دافعي الضرائب، من خلال تذكير المكلّفين بمخاطر عدم الالتزام، وتوليد الثقة في التعامل ككل وذلك من خلال قدرة القانون الضريبي على كشف الإختلالات الضريبية الخطيرة، وفرض العقوبات المناسبة. [22]
- ضعف التجاوب من قبل مصالح الرقابة الجبائية، بالرغم مما وضحته مختلف مؤشرات التصريحات من احتمالات للتهرب الضريبي.

- ضعف المستوى العلمي والمهني للعون الجبائي الذي ينعكس على سلوكيات الفئة الخاضعة للالتزام الجبائي

الاقتراحات:

- أن تسعى ادراة الضرائب إلى تبني بطاقة القياس المتوازن للأداء للمساعدة في تطوير نظام جباية ضريبة الدخل الكترونيا .
- أن تقوم الإدارة الضريبية بتقديم المزيد من الدعم للمجتمع وذلك حتى يكون للبعد الاجتماعي نفس درجة الأهمية للأبعاد الأخرى ولمصلحة عموم المجتمع.
- إدراج الضريبة أو الجباية ضمن البرامج التربوية في المدارس والثانويات والجامعات ومعاهد التكوين.
- تنظيم ملتقيات دورية حول مفاهيم الضريبة ومجمل القوانين الجبائية وقوانين المالية .
- إعادة النظر في المنظومة القانونية والتشريعية من خلال مسايرة الواقع الاقتصادي والاجتماعية واعتماد إصلاح جبائي يساير ذلك .
- لغرض تطبيق نجاح النظام الالكتروني المقترح يجب توفر الإدارة الضريبية الموارد البشرية والمالية اللازمة لتشغيل هذا النظام .
- وضع نظام حوافز لموظفي الإدارة الضريبية لغرض تشجيعهم على تطبيق النظام الالكتروني.
- تفعيل نظم المتابعة وبرامج الإعلام الضريبي لأنها احد الأدوات التي تقلل الخلاف بين ادراة الضريبية وبين المكلف .
- ضرورة تطوير آليات التحاسب الالكتروني من خلال تخفيض الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة الضريبية منذ لحظة استلام المقتبسات الضريبية وحتى الإقرارات النهائية .
- توفير نظام متطور في هيئة الضرائب لشبكة الانترنيت وتصميم مواقع خاصة لمختلف المصالح الجبائية لغرض ربطها ببعضها البعض .
- بناء وتصميم قاعدة بيانات خاصة بالمكلفين بما يعزز البيانات المتعلقة بتحديد الوعاء الضريبي .
- إشراك موظفي إدارة الضرائب في دورات تدريبية خارج البلد للوقوف على كل ماهو مستحدث في إدخال البيانات الكترونيا .
- تفعيل خدمة التخاطب المباشر الكترونيا مع المكلفين عبر شبكة الانترنيت لما يعنيه ذلك من زيادة في الحصيلة الضريبية والاختصار في الوقت والجهد .

الهوامش والمراجع:

[1] العاني معاوية كريم شاكر الدباس ، تفسير مفهوم الشفافية في محيط بيئة دولية ' بحوث واروراق عمل ، مؤتمر ادارة الاعمال الاول ، مستجدات الافية الثالثة الفرص والتحديات لمنظمات الاعمال العربية ، من 3–5 ايار 2005 ، مطبعة الجامعة الاردنية ، عمان الاردن .

[2] العاني معاوية كريم شاكر الدباس ، مرجع سابق.

[3] – النسخة المعدلة لدليل الشفافية المالية ، صندوق النقد الدولي ، 2001.

[4] - la charte du contribuable , ministère des finances, d'érection générale des impôts , d'érection des relations pubilques et de la communication ,Alger , 01/01/2008, p16-17.

[5] أحمد سيد مصطفى " إدارة البشر (الأصول والمهارات) " بدون ذكر دار النشر، مصر، 2002، ص 415.

[6] jean Yves saulquin gestion des ressources humaines et perfermance des services : les cas des etabliss –émets socio – sanitaire , Revue de gestion des ressource humaines n°36, Editions Esaka, Paris, Juin 2000, P 20.

[7] M. Marchsesanay : la stratégie, éd.OUP, Alger , 1988, p 27 .

[8] F .Boubakour : les comptes de surplus : nouvel outil de gestion des entreprisse , in : l'entreprise algérienne :quelles perspective ? séminaire ,Batna , 1994 , P 06.

[9] عمر محمد التو مي الشيباني : علم النفس الإداري ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ليبيا ،1988 ، ص 56.

[10] R.borsquet :Fondement de la performance humaine dans l'entreprise, éd les éditions d'organisation , paris , 19989 ,p11.

[11] UAEBEROM. R.R . ذكر من طرف جمال خنشور : المرجع السابق ، ص 8 .

[12] عايدة سيد خطاب : الإدارة والتخطيط الاستراتيجي ، دار الفكر العربي 1985 ، ط1 ، ص 35 .

[13] J . U AETENEB ذكر من طرف جمال خنشور المرجع السابق ،ص 7 .

[14] – A.silem : é « image de la performance des entreprises in : la performance : théories , perceptions et pratiques ,éd , faculté des sciences économiques et de la gestion , safex, 1992, p24.

[15] - P.lorino l'économiste est le manageur éd . ENAG ,alger ,1991,p56.

[16] J.P.Angelier, economie industrielle ; éd, OPU, alger,1993,p 168.

[17] محمود جمام: النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمود منتوري، الجزائر، 2010، ص26.

[18] Ministère des finances, DGI, "dispositif d'évaluation des performances des services extérieurs", mars, 2005, p04.

[19] Ministere des finances, Direction générale des impôts : Avantages fiscaux accordés à "l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement (ANDI)", Edition 2014.

[20] Ministere des finances, Direction generale des impots : Avantages fiscaux accordés à " l'Agence Nationale de Soutien de l'Emploi de Jeunes (ANSEJ)" edition 2014.

[21] Edmund Biber, Revenue Administration: Tax Payer Audit-Development of Effective Plans, Technical Notes And Manuals, Fiscal Affairs Department, International Monetary Fund, April 2010, p3.

[22] Mesfin Gebeyehu, Tax Audit Practice And Its Significance In Increasing Revenue In Ethiopia The Case Of Addis Ababa City Administration, Faculty Of Business& Economics, Addis Ababa University, Addis Ababa, 2008, p17.

واقع ودور التسويق في ظل مسار التنمية المستدامة (رؤية تحليلية وإستشرافية)

أ. فارس طلوش – جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل التقارب بين التسويق والتنمية المستدامة بالتعرض إلى جوانب الإرتباط الإيجابي المتجلية في الدور المهم لفلسفة التسويق المهمة في تجسيد بعض أبعاد ومتطلبات التنمية المستدامة، وكذلك إلى جوانب الإرتباط السلبي التي جمعت بين المفهومين والمتجلية في بعض نتائج الممارسات التسويقية غير محبذة في مسار التنمية المستدامة وإعادة النظر في هاته السلبية بتبني بعض المسارات والممارسات التي تحقق التقارب الإيجابي المستدام بين المصطلحين، وهذا في ظل تعاظم كل من التوجهين على المستوى الاقتصادي والإجتماعي والبيئي وضرورة خلق توافق بينهما.

Résumé :

Cet article a pour but d'approfondir les raisons et les modalités d'un rapprochement entre marketing et développement durable et plus particulièrement, d'analyser les conditions d'une meilleure réciprocité entre les deux concepts dans le but de le renforcer l'un et l'autre, par une réflexion sur la nature des deux notions ce qui pourrait les opposer comme rapprocher ce qui peut les opposer et ce qui peut les rapprocher, et ensuite analyse le comportement des entreprises face aux enjeux du développement durable en s'efforçant de décrire les situations qui conduisent à mobiliser les avantages de marketing pour L'intégration les objectifs économiques sociaux et environnementaux dans les programmes du marketing , jusqu'a en donnes une vision de quelques éléments qui pourraient caractérisés et donner un sens à l'expression marketing et au développement durable .

مقدمة:

إن التصفح في أدبيات التسويق يلاحظ تطور في مفهومه وتوجهاته والاهتمام به نتيجة تطورات استهلاكية وسوقية في ميدان التطبيق بالإضافة لبعض القصور والسلبية في فلسفته وكثرة العوامل المؤثرة على تقبل نشاطاته في السوق والمجتمع، فالبرغم من وجود العديد من النظريات والنماذج السلوكية التي طبقت في مجال التسويق والتي لاقت نجاحا كبيرا في تحقيق العديد من الأهداف الإنسانية والتجارية، إلا أنها أثبتت عجزها وسلبيتها تجاه بعض الضروريات والمتطلبات الراهنة ومن ذلك متطلبات التنمية المستدامة التي تعد اليوم الحل العادل للعديد من المشاكل البيئية والإجتماعية والاقتصادية والتي تتطلب الالتزام بمبادئها والاندماج في أبعادها لتحقيق الهدف المنشود خاصة من طرف منظمات الأعمال والوظيفة التسويقية بتخصيص أكثر وهذا لكثرة العوامل المؤثرة على تقبل نشاطاتها في ظل هذا التوجه ودورها الفلسفي والتطبيقي الهام للتجسيد الواقعي لأبعاد هذا المسار.

وضمن هاته الإشكالية يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يتم وضع فلسفة وسياسة تسويقية متوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة؟

وضمن هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية نذكر منها:

- ما أبعاد الفلسفة والسياسات التي تعبر عن الواقع الحالي للنشاط التسويقي ؟

- ما مدلول التنمية المستدامة وأبعادها ومبادئها ؟ ولماذا تعتبر الحل الأمثل لجميع المشاكل البيئية في الوقت الراهن والمستقبلي؟

- ما مضمون العلاقة الترابطية بين التسويق والتنمية المستدامة، وما مدى مساهمة الفلسفة والسياسات التسويقية في تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة؟

1- نظرة حول فلسفة التسويق في الوقت الراهن: إذا نظرنا إلى آراء المنظرين والمتخصصين في الفكر التجاري فالتسويق يعد حاليا العامل الأكثر تحديدا وتأثيرا لنشاط أي منظمة أعمال في ظل سوق تسوده المنافسة، حيث ترجع هاته المكانة لفلسفته القائمة على إستعاب أكبر عدد من المستهلكين والحفاظ عليهم من خلال القيام بدراسة حاجاتهم ورغباتهم وسلوكهم في السوق المستهدف والعمل على تلبيتها، ومنه فالممارسات التسويقية تتحدد وفق مدخلين[1] الأول فلسفي يقوم بملاحظة الحاجات والرغبات غير مشبعة وأنماط السلوك الإستهلاكي السائد والعمل على موازنة كل ذلك بإمكانيات المنظمة ووضعها في السوق والثاني إداري وظيفي يركز على طريقة إتخاذ قرارات الأنشطة التسويقية لتحقيق الأهداف المسطرة والذي يعرف بنظام الفعاليات التسويقية (تقديم المزيج التسويقي المناسب في الوقت المناسب بما يمكن خدمة المستهلك بفعالية عالية).

حيث يترتب عن التطبيق الفعال للمدخلين تحقيق رفع في المستوى المعيشي للأفراد ومستوى الآداء المالي والتجاري لمنظمات الأعمال، ففلسفة التسويق تعد حاليا جانب لتحقيق حركية اجتماعية واقتصادية للمجتمع كما أن إعتماده بشكل واسع يعتبر مؤشر لقياس التطور الاقتصادي والاجتماعي، ولتحقيق ريادة مستدامة لهذا الدور الذي تحلى به التسويق[2]، فذلك يتطلب إعتماد مسار تطبيقي للفلسفة التسويقية أساسها ثلاثة قواعد رئيسية متمثلة في:

– معرفة حاجات المستهلكين غير مشبعة والسوق والبيئة المحيطة وما يتطلب ذلك من خلق تجانس في أساليب التعامل مع الحاجات المتغيرة والجديدة للمستهلك وتقلبات السوق ومتطلبات الحالية والمستقبلية للبيئة.

– زيادة حصة العميل: تشير زيادة حصة العميل إلى زيادة سلته من المشتريات لأصناف المنتجات المختلفة والذي يتحقق بتنويع أكبر للمنتجات والخدمات وتدريب العاملين على البيع المتقاطع (البيع بأكبر كمية من خلال تقصي اهتمامات العميل لما يحتاجه من سلع وخدمات)، مع التركيز على عناصر البساطة في التسليم والإتسام بالسهولة والفهم والتذكر والمرونة والتحكم في أي تعقيد قد ينشأ بين المنظمة والعميل وذلك بإستخدام قاعدة ضخمة من المواقف المختلفة لمواجهة الإختلافات بين العملاء مع الإعتماد على إتجاه عملي حركي في التطبيق مبني على أسس علمية ديناميكية، وإعتبار إدارة العلاقة مع العميل كبديل للتركيز على البيع والبحث عن العملاء[3].

– بناء العلاقة مع العميل: تعتبر بناء العلاقة مع العميل المفهوم الذي عرف أكثر صدى في الممارسات التسويقية والذي يأخذ بشكل خاص مفهوم مركزية العميل (جعل العميل هو مركز إهتمام منظمة الأعمال والسعي لبناء علاقات طويلة معه)، فبناء العلاقة تمثل الإستراتجيات الشاملة والعمليات المتكاملة بين المنظمة وعملائها وبصفة شاملة مع جميع أصحاب المصلحة والتي أساسها الحوار والعمل بشكل كبير على تحصيل رضاهم وتحقيق قيمة لهم، حيث تشير قيمة العميل إلى القيمة المعنوية التي تحقق له بعد حصوله على ما يحتاجه بعد عمليات التبادل وبعد التضحيات التي قام بها في سبيل ذلك وهي عبارة عن تكاليف لها أوجه متعددة (التكاليف النقدية، وكلفة الوقت، كلفة المجهود، التكلفة النفسية للتلائم مع المنتوج التكاليف البيئية والإجتماعية)[4].

وبالتعرض إلى سطوع الفلسفة والنشاطات التسويقية في ظل الفكر التنموي الرأسمالي فقد صاحب ذلك ظهور مستجدات إقتصادية وإجتماعية وطبيعية تعاظم في ظلها فكر تنموي جديد يعتبر حل للآثار السلبية التي خلفتها الأنماط التنموية السابقة على المجاميع الإقتصادية والجوانب الإجتماعية والبيئية الطبيعية والمتمثل في الفكر التنموي المستدام.

2- **إضاءات حول الفكر التنموي المستدام (التنمية المستدامة):** بالنسبة لمفهوم التنمية المستدامة فإننا نلاحظ شيوع هذا المصطلح وإستحواذه على حيز كبير من النقاشات الأكاديمية والسياسية والإجتماعية والبيئية وكذلك على فكر الباحثين واهتماماتهم البحثية، بدءا من النقاشات التي تمت في الماضي وخاصة عند الإقتصاديين القدامى ومنهم مالتس وريكاردو والذين أشارو إلى الخطر المحدق بالحياة على الأرض المتجلي في عدم التجانس بين التطور الإجتماعي والجانب البيئي وتأثير ذلك إقتصاديا، ومحاولاتهم لطرح نماذج لحل هذا المشكل في إطار يعد النواة الأولى لمصطلح التنمية المستدامة، والتي لم تتجسد ضمن إجماع عالمي إلا في سنة 1972 بعد نشر تقرير لنادي روما سنة 1968 حول حدود النمو على كوكب الأرض بتطرقه إلى حدود التنمية والموارد غير المتجددة بالنسبة للسكان في آفاق عام 2100، غير أن التعرض للمفاهيم الرسمية والحدود الرئيسية للتنمية المستدامة كان في القمة المنعقدة سنة 1987 تحت عنوان مستقبلنا المشترك[5] والتي أعطيت في خضمها مفاهيم مستضيئة للتنمية المستدامة أجمعت على مدلول واحد قدمته رئيسة وزراء النرويج (غرو هارلم برونتلاند) والتي حددتها بتطوير الأرض والمدن والمجتمعات والأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها (نموذج التنمية القائم الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية)، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو ديجانيرو (قمة الأرض) سنة 1992 أعطيت للتنمية المستدامة مفاهيم أكثر إستضاءة نذكر منها:

- السعي إلى تحسين مستوى الحياة مع الحفاظ على النظام الاجتماعي وقدرة النظام البيئي على الإعاشة والأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسعي لإشباعها بأنجع الوسائل (تقرير الأمم المتحدة للحفظ على البيئة 1991).

- التحول إلى الممارسات الاجتماعية والبيئية في جوانب بما يسهم في تحقيق التوازن والأمن والاستمرارية "الاستدامة."

كما أعطيت للتنمية المستدامة بعد إقتصادي بحث بعد قمة الثمانية بمدينة إيفيان في جويلية 2003 بطرح مصطلح إقتصاد السوق المسؤول والذي تم الإشارة إليه لأول مرة في قمة دافوس سنة 2000، والغرض منه هو تغيير التوجه السلبي للعولمة بإعطاء أفضل التطبيقات للسياسات الرشيدة في إدارة العالم والعمل على التعديل في أساليب الرأسمالية بالتركيز على توجهات تحقق تفاعلات إيجابية تجاه الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الإقتصادية – الإجتماعية – البيئية)[6].

– فإقتصاديا فالتنمية المستدامة تستند إلى المبدأ الذي يقضي برفاهية المجتمع إلى الحد الأقصى والقضاء على الفقر والحد من إستغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، حيث يندرج في ذلك إيقاف تبديد الموارد المتجددة وغير متجددة، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيا الحسنة، والمساواة في توزيع الموارد،

والعمل على نشر التكافل الاجتماعي المنظم والواسع، والعمل على توفير الموارد التقنية والمالية لتحقيق وتعزيز كل ذلك.

– أما إنسانيا وإجتماعيا فالتنمية المستدامة تركز على تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر وبين البشر أنفسهم من خلال الإرتقاء بالجوانب الصحية والتعليمية، والإلتزام بوضع المعايير الأمنية وإحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية وإتاحة المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

– وبالنسبة للبعد البيئي فالتنمية المستدامة تهدف إلى الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية بالعمل على إشاعة الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية الأرضية والمائية والجوية (تطبيق الإدارة الرشيدة تجاه المصادر المتجددة وغير متجددة).

وما يشار إليه عالميا كإجماع بين المهتمين والمتخصصين أن التحقيق الفعال لمتطلبات التنمية المستدامة يكون بالتركيز على مجاميع جزئية وبشكل خاص على منظمات الأعمال لما تلعبه من دور ريادي اليوم في تحقيق الثروة وقيم تنعكس مباشرة في الجوانب الإجتماعية والطبيعية.

3–التنمية المستدامة وأبعادها في عالم الأعمال: تعتبر منظمات الأعمال عنصر ذو ميزة خاصة للتحقيق تنمية مستدامة وهذا لإرتباطها الوثيق والمباشر بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ولتحقيق توافق فعال لإستراتجيات وسياسات ونشاطات منظمات الأعمال مع متطلبات وأبعاد التنمية المستدامة، فهي تسعى إلى تكييف نشاطاتها وفق مبادئ هذا التوجه والذي يحقق لها عدة مزايا إجتماعية وبيئية تنعكس في مزايا إقتصادية، كما تعتبر التنمية المستدامة بالنسبة لمنظمات الأعمال آداة لتحقيق:

– **التنمية المستدامة ودورها في تحقيق قيم:** تعد القيم الإتجاه الجديد التي تسعى إليه منظمات الأعمال والتي عبارة عن شيء إضافي مجاني له فائدة مع المنتوج المقدم، والمتجلي في الصورة والسمعة الجيدة تجاه أصحاب المصلحة وما يعود ذلك عليها ماليا وتجاريا وجانب لتحقيق ميزة تنافسية وإقامة علاقات مستدامة مع الزبائن، وذلك في ظل عجز النظريات التقليدية القائمة على المكانة المالية ورقم الأعمال في تحقيق ذلك، فمن خلال دراسة قام بها دومينيك غانيو Dominique gagnaux أحد المتخصصين في إنشاء المعيار SA8000 الخاص بإدارة البيئة والتنمية المستدامة الموافق للمعيار ISO14000 ، وجد أن 68% من المؤسسات المنضوية في البورصة الفرنسية CAC 40 والتي أخذت بمبادئ التنمية المستدامة في سياستها الإدارية والإنتاجية، عاد ذلك عليها ذلك بقيم إجتماعية وبيئية والتي صبت كلها في تحقيق منافع إقتصادية، ونفس الشيء حققته 60 % من الشركات المتعددة الجنسيات التي أخذت بمتطلبات التنمية المستدامة في نشاطاتها المالية والتجارية.

– **التنمية المستدامة كأداة للتطور:** تشير كلير بواسون Clear poisson أن التنمية المستدامة تعتبر من أكثر المصادر اليوم الدافعة للإبتكار لتحقيق التوافق بين المتطلبات المتناقضة من خلال خلق المنتجات المناسبة، فالتطور المنشود ليس التطور من أجل التطور بل من أجل الأفضل لمنظمات الأعمال والمجتمع والبيئة، فالتنمية المستدامة تدفع العديد من المنظمات إلى تغيير نظم العمل والممارسات الأمر الذي يؤدي إلى الإبتكار في مجال الإدارة والتنظيم وإدماج جديد لمفهوم الموارد البشرية والأخذ بتوجهات جديدة في الإستثمار وذلك ضمن خطاب تحديثي أساسه أن المنظمة منتجة للروابط الإجتماعية دون كسر لتقاليدها.

وبالنسبة لدمج التنمية المستدامة في منظمات الأعمال فذلك يتطلب الأخذ بمجموعة من الإعتبارات أهمها :

- **ضرورة الإستجابة لمتطلبات أصحاب المصلحة:** فدمج منظمات الأعمال في مسار مستدام يتطلب منها تحقيق قيم مختلفة تعمل على تقويتها أو إضعافها طبقا لتأثيرات البيئة والمجتمع، وخاصة تجاه الطبقات السياسة والنقابات والجمعيات والسلطات المحلية والقوانين والأنظمة والهياكل الدولية (المنظمات الأممية ومنظمات العمل ومنظمات التجارة وحماية البيئة) والذين يطلق عليهم بشكل عام بأصحاب المصلحة Stakeholdres وهم الأفراد والجماعات المهتمة بالآداء الإجتماعي والبيئي والإقتصادي لمنظمات الأعمال[7]، حيث لمح موني Monnet B إلى دور أصحاب المصلحة في التأثير على آداء منظمات الأعمال في تقريره المعنون بإجرام منظمات الأعمال، عندما أشار إلى تأثير ضغط اصحاب المصلحة على نشاط منظمات نتيجة للدور الذي لعبته في إرتفاع أسعار المنتجات عالميا، وما إنجر عن ذلك من إنخفاض مبيعاتها نتيجة تعرضها لأسلوب المقاطعة والحراك السياسي والإجتماعي.

فالمتطلبات الأساسية لأصحاب المصلحة من منظمات الأعمال وفق توجه التنمية المستدامة هي الإستثمارات المسؤولة إجتماعيا والتي تعد منهج لتحقيق منتجات ذات قيمة أخلاقية وإجتماعية تعد حاليا كمؤشر لقياس المردودية الإجتماعية والبيئية والإقتصادية [8].

– **تقليل المخاطر وتحقيق المساهمة الإيجابية:** في الإستثمارات التقليدية فالمحدد الرئيسي لإنشاء أي مشروع هو التكلفة المحاسبية الكلية والقيمة المضافة المحققة، وفي إطار التوجه المبني على التنمية المستدامة فمحددات إنشاء مشروع تتجلى في التكاليف العامة (التكاليف البيئية والإجتماعية والإقتصادية) بما يصطلح عليه في مجال التنمية المستدامة بالمخاطر المحققة[9]، فتبني توجه قائم على التنمية المستدامة يحتم التركيز على الآليات التي يتم من خلالها التحكم في هاته المخاطر (إدارة المخاطر)، فتقليديا فذلك كان يتم بواسطة أساليب التحوط المعروفة وخاصة التأمين كآداة مالية، أما في إطار التنمية المستدامة فإدارة المخاطر يكون بالإستجابة للضغوط الداخلية والخارجية المرتبط بالبيئة والمجتمع،

ومن جملة المخاطر التي قد توجهها منظمات الأعمال في هذا التوجه خطر التقبل الإجتماعي للمشروع وخطر الصورة والسمعة التجارية وخطر الحوكمة (الإستجابة للمتطلبات القانونية والمعيارية في النشاط الممارس)، وكذا الصراع مع أصحاب المصلحة، ولتحقيق تحوط عام من هاته المخاطر فذلك يتطلب إلتزام ذاتي بالمعايير الأخلاقية والبيئية الدولية ومن ذلك ISO14000، SA8000، SD21000، وكذلك تنظيم تقارير خاصة بالمنظمة تعتمد على نظام المقارنات المرجعية[10].

فدراسة التنمية المستدامة ودمجها في منظمات الأعمال يتطلب التركيز على الأخذ بالجوانب الإجتماعية والطبيعية في قرارات ونشاطات وتنظيم وظائفها ومن ذلك الوظيفة التسويقية، التي تواجه ضمن مسار التنمية المستدامة تحديان أحدهما إيجابي والآخر سلبي يعكسان الرؤية إليها ضمن هذا التوجه.

4-تشريح جوانب العلاقة بين التسويق والتنمية المستدامة: فتحليل العلاقة القائمة بين التسويق ومسار التنمية المستدامة، وصل إلى إستسقاء علاقة قوية قائمة على تحديين أحدهما سلبي يتطلب العمل على الحد من تأثيراته والمتجلي في الممارسات التسويقية السيئة وأبعادها غير محبذة على الجوانب الإجتماعية والبيئية والإقتصادية، والآخر إيجابي يتجلى في المساهمة الإيجابية للنشاطات التسويقية في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة وتجسيد مسارها.

أ- جوانب الإرتباط السلبي بين التسويق والتنمية المستدامة: تتجسد جوانب العلاقة السلبية المتحققة بين التسويق والتنمية المستدامة في تأثيرات سلبية للتسويق تكون بشكل خاص على مستوى الأفراد (المستهلكين وأصحاب المصلحة) لتظهر فيما بعد كتأثير على المستوى الكلي يخص المجتمع والبيئة بصفة عامة.

أ-1-تأثير التسويق على المستهلكين الأفراد: تبين دراسات مسحية أن لدى المستهلكين الأفراد مواقف مختلفة تجاه النشاطات التسويقية غير أن الغالبية يتفقون على تعاظم السلبية فيها ومن ذلك تفشي الأسعار المرتفعة التي لا تعكس التكاليف الحقيقة للمنتجات، والبيع بالضغط الشديد والممارسات المضللة والمنتجات الرديئة غير آمنة والعمل على تحقيق التقادم المخطط[11] .

- **الأسعار المرتفعة:** يتهم الكثير من النقاد القائمين على الجانب التسويقي للسعي نحو رفع أسعار المنتجات دون الأخذ بعين الإعتبار القدرات الشرائية للمستهلكين، ويكون سبب ذلك السعي لرفع أجور الموظفين أو تحقيق أرباح أكبر للمساهمين، غير أن العناصر الأكثر تسببا في رفع الأسعار هي تكاليف التوزيع والترويج المرتفعة نتيجة للزيادات التي يضعها الوسطاء في حالة التوزيع غير مباشر(الهوامش الربحية المفرطة) وإرتفاع عدد الوسطاء في القناة التوزيعية الواحدة والسعي للتمييز في المنافذ التوزيعية بهدف إبقاء حالة عدم الإشباع، وإرتفاع ميزانيات الإشهار والتي بلغت حسب إحصائيات2013 13.3 مليار أورو[12].

- **ممارسات التضليل:** يتهم التسويق بممارسة بعض الجوانب غير أخلاقية والتي تقوم على التضليل والخداع، ومن الأسباب المهمة وراء هذا السلوك اللامسؤول ما يرتبط بتطبيق فعال للنظام الاقتصادي السائد (ميكانيزم اقتصاد السوق)، فمعظم منظمات الأعمال تعمل وفق ضغوط كبيرة للحصول على أكبر حصة سوقية وتحسين رقم الأعمال وكهدف لذلك فهي تلجأ إلى الخداع والاستغلال والقيام بأنشطة غير مسؤولة وخاصة في التغليف والإشهار والأسعار وتقديم ضمانات خادعة.

- **البيع عن طريق الضغط:** يحتاج المستهلك للقيام بعملية الشراء إلى معرفة المنتوج وخصائصه وشكله وأسعاره ويتحقق هذا الأمر أكثر إذا جذب المنتوج إنتباهه وأثار إهتمامه ووجد رغبة في إستهلاكه، ويتحقق ذلك بفعالية أكبر إذا صاحب ذلك أسلوب الإقناع بالإعتماد على العاطفة والإستمالة الزائد والإغراء وممارسة مستويات معينة من التخويف، مما يجعل المستهلكين يتأثرون بالنصائح الموجهة إليهم وبالرسالة المستهدفين بها والتي تعتبر وسائل غير أخلاقية، كذلك فهواجس الخوف والإغراءات وتحقيق غموض في المنتوج (فإذا كان فالمنتوج المعروض الواضح لا يحتاج إلى تفسير لآدائه فهو يعطي فرصة للمستهلكين على مقاومة رسالته أما إذا كان المنتوج غامض فالمستهلك يستهدفه بدون شعور أن موجه إليه) تعد طرق قوية لإقناع الجمهور وتغيير مواقفهم وإتجاهاتهم والتي تعد من أحد أهم أساليب البيع عن طريق الضغط[13].

أ-2: تأثير التسويق على المجتمع ككل: من التأثيرات السلبية التي يتهم التسويق بإحداثها في المجتمع خلق الرغبات الزائفة والمادية الكثيرة جدا والتلوث بأشكاله المختلفة.

- **الرغبات الزائفة والمادية الكثيرة جدا:** يتهم التسويق بنشر المفهوم الفلسفي المادي الذي يعتبر المادة بمظاهرها المختلفة الواقع الوحيد الذي ينشغل به المجتمع بعيدا عن جميع ألوان الوجود المتضمنة الروحيات والأفكار والمشاعر، فالتسويق يعتبر من أهم العوامل التي حرر المجتمعات من الإندفاع نحو الفلسفة والقيم والأخلاق والمشاعر وإستبدلها بقيم أخلاق السوق وثقافته دافعا غرائز الإنسان نحو الإنفلات[14].

فالإتجاه المادي في الفلسفة التسويقية أدى بنزول أفراد المجتمع إلى درجة ثانوية في سلم الإنسانية بإعتبارهم عجينة رخوة تكيفها أدوات الإنتاج كيفما تشاء، فالتسويق وفق لفلسفته يحكم على المجتمع بما يمتلكون بدلا من يكونوا لهدف تحقيق الربح بواسطة مواردهم المالية، فالفلسفة التسويقية تستهدف زبائنها وفق قاعدة " فقط تفعل ذلك" بغية تحفيز الحاجات والرغبات وتوفير وسائل الإشباع والإغراء والعمل على خلق رغبات إستهلاكية جديدة من خلال السعي الدائم لخلق حاجات جديدة وتحويل الكمالي إلى ضروري والناذر إلى شائع، فالمستهلك وفق هاته الفلسفة يعتبر الوصلة النهائية للعملية الإنتاجية فحياته تحولت إلى مجموعة من المنتجات ناتجة عن مجموعة الأمراض النفسية التي سببها حدود الرفاهية والتي

أنعكست في مظاهر الأحلام والقلق وحب التطلع نحو الأفضل والرغبة والحاجات اللامتناهية، فمعدل الإستهلاك العالمي زاد بنسبة 72% سنة 2009 مقابل 57.6% سنة 2005 وكل هاته الزيادة شكلت ضغوط سياسية وإقتصادية لمواجهتها[15].

كما أن العلامة التجارية في الوقت الراهن تعتبر مقياس نفسي لشخصية الأفراد، فهي حولت قيمة الفرد الأخلاقية والثقافية إلى مجموعة من اللذات النفسية بل أصبحت معيار لتقسيم الطبقات الإجتماعية ووسيلة لتقييم المستوى المعيشي، كما أصبحت أداة لربط المستهلك بالمنظمة فقبل أن يكون لها مدلول تجاري مادي فهي تركز على المدلول النفسي وعلى شخصية الفرد فأي توجه تتبعه المنظمة سينعكس على المستهلك بواسطة علاماتها التجارية، فالمستهلك قبل أن يشتري منتوج معين فهو يشتري عقد إجتماعي[16].

- **إستنزاف موارد البيئة:** يعتبر التسويق مساهما كبيرا في الأزمات البيئية التي يعاني منها عالمنا اليوم والناجمة أساسا عن إستهلاكه الفاحش وغير منظم لأشكال مختلفة من الموارد الطبيعية الموجهة لتنفيذ السياسات التسويقية ومن ذلك إنتاج المنتوج وتغليفه والترويج له وتوزيعه، فإذا أخذنا سياسة الترويج كمثال فمن خلال دراسة تمت في الإتحاد الآوربي حول إستهلاك المواد الأولية والطاقة والماء في عمليات الترويج للمنتجات لعينة تتكون من 350 إلى 450 منظمة كبيرة الحجم، وجد أن الكمية السنوية لإستهلاك المواد كان بالنسبة للوسائل المطبوعة (إستهلاك الماء 15140 م^3، إستهلاك الطاقة ما بين 350 إلى 450 كيلو واط)، وبالنسبة للترويج عبر شبكة الأنترنت فيتطلب إستخدام كبير للطاقة (الكهرباء) فنتائج دراسة أثبتت أن إيداع أربعة ومضات إشهارية وفيديو إشهاري وعنوانين إلكترونين يتطلبان من 100000 إلى 200000 واط من الكهرباء و44430 م^3 المستخدم في توليد الكهرباء، وبالنسبة للترويج عبر التلفزيون فالقيام بإشهار يتطلب إستغلال كبير للمواد الأولية والطاقة والتي تقاس خلال فترة إعداده وإذاعته، فإذاعة إشهار لمدة خمس دقائق يستهلك من الكهرباء من 250 إلى 350 كيلو واط[17] .

فالنشاطات التسويقية تعد مستهلك كبير للموارد البيئية وخاصة غير متجددة وهو ما يشكل تأثير كبير على الرأسمال الطبيعي، فتقرير المنظمة الدولية لحماية البيئة حول أثر التسويق على البصمة البيولوجية[18] يشير أن الكرة الأرضية قد تعاني من عجز يقدر ب50% إذا أخذنا أنماط الإنتاج والإستهلاك الحالية في آفاق سنة 2030، أي أننا بحاجة إلى كرتين أرضيتين لملائمة أسلوب الحياة الذي نعيشه اليوم .

– **التلوث:** تظهر أشكال التلوث الصادرة من النشاطات التسويقية في نوعين أساسين هما:

– التلوث من خلال النفايات الصلبة: فنفايات النشاطات التسويقية تعد من أهم أشكال النفايات الظاهرة للعيان وهذا نتيجة للتطورات الاقتصادية والتقنية المتسارعة وما أفرزته من انعكاسات على الأنماط الحياتية والمعيشية، فإذا أخدنا نفايات التغليف كأهم شكل لنفايات النشاطات التسويقية وبالرجوع إلى إحصائيات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة لحماية البيئة سنة 2011، فالمعدل العالمي السنوي للمخلفات الناتجة سنويا عن التغليف يقدر ب347 كلغ لكل فرد، حيث يكون مصدر هاته النفايات جهتين المصدر المنزلي والمصدر الصناعي حيث تشكل النفايات المنزلية ما نسبته 78% أما النفايات الصناعية فتقدر نسبتها ب22%، وبالنسبة لمكونات هاته النفايات نجد 27% عبارة عن نفايات الخشب، 5% لدائن 45% ورق 11% زجاج، 12% بلاستيك .

– التلوث الثقافي: تظهر جوانب هذا التلوث في النشاطات التسويقية في فساد الجانب الثقافي من خلال إعتناق فلسفة جديدة تدعو إلى الوفرة في الإنتاج ومن ثم تدمير تلك المنتوجات، فهاته الفلسفة دفعت المستهلكين للمزيد من اللهاث وراء حمى الاستهلاك من أجل الاستمتاع والشعور بالسعادة والتي خلقت نظرة جديدة للزبائن بأنهم "لا يولدون بل يصنعون"، وكذلك التلوث بالأفكار وبعض القيم التي تصيب الإنسان نتيجة الغزو الثقافي، وهو تأثير مسيطر ذو إتجاه واحد ناتج عن سيطرة القوى العظمى والشركات المتعددة الجنسيات من خلال نشر ثقافتها الإنتاجية والإستهلاكية، بالإضافة إلى الكم الهائل من الإشهارات التي تعد مسوق للنزعة الاستهلاكية وما تحتويه من ملوثات أخلاقية وإجتماعية.

وعلى الرغم من هذه السلبيات التي حققتها الفلسفة والممارسات التسويقية تجاه مسار التنمية المستدامة إلا أن له بعض الخاصيات تحقق له جانب تأثير إيجابي تجاه مسار التنمية المستدامة.

ب–جوانب الإرتباط الإيجابي بين التسويق والتنمية المستدامة: تتجلى جوانب الأثر الإيجابي للفلسفة التسويقية على التنمية المستدامة في مجموعة من المبادئ التسويقية التي تخدم أبعاد التنمية المستدامة وكذلك في قدرت التسويق على تحويل مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة إلى ممارسات عملية ومن ذلك المساهمة في خلق عرض وطلب مسؤول يؤثر مباشرة على المستهلكين وأنماطهم الإستهلاكية.

فمعرفيا هناك إختلاف بين مبادئ التسويق وأبعاد التنمية المستدامة ولكن عند إسداء الستار على بعض الجوانب الواقعية وجد أن التسويق يعد أداة منهجية وإنتاجية ونفسية لتحقيق تطبيق واقعي لمبادئ التنمية المستدامة ويرجع ذلك إلى مجموعة من المزايا التي يتحلى بها التسويق في هذا الجانب نذكر منها:

– **مكانة التسويق في الهيكل الإقتصادي والبعد الإجتماعي للمنظمة:** يعتبر التسويق أداة هامة لدى منظمات الأعمال للتجاوب مع التغيرات الإجتماعية والإلتزامات البيئية وكإطار للتحلي بالمسؤولية الإجتماعية من خلال خطط وبرامج تسويقية فعالة تهدف إلى دعم نشاطات التطوير والتنمية والإبداع والإبتكار الضروري للنجاح والإستمرار في العمل ضمن متطلبات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قدرته

على معرفة حاجيات أصحاب المصلحة ضمن هذا التوجه وحالة التجاوب معها بكل شفافية يؤدي ذلك إلى تحقيق قيم تشاركية بين جميع الأطراف[19].

– **قدرة التسويق على إحداث التغيير:** يشير التغيير بشكل عام إلى الإنتقال من حال إلى حال من خلال خطة واضحة المعالم والذي يكون في طريقة عمل المنظمة وإدارتها، وذلك لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة في محيط الأعمال للإرتقاء بالإنتاجية وتحقيق الكفاءة في العمل وتقبل المنظمة في سوقها وبيئتها، والتي تظهر في عدة أشكال منها التغيير في التكنولوجيا والمنتجات والهيكل التنظيمي والثقافة والإستراتجية فالتغيير يأخذ شكلين هما الإصلاح وهو التغيير الشامل والعميق نحو الأحسن والتجديد ويقصد به إعادة النظر والتنظيم، حيث يبرز دور التسويق في إحداث تغيير إيجابي نحو التنمية المستدامة في تطبيق مجموعة من التغييرات التي تعود بفائدة على البيئة والمجتمع وخاصة في نموذج الثقافة السائدة والنموذج الإستهلاكي[20]، ومن ذلك الجهود التي تهدف إلى تقويض أو إلغاء أساليب الحياة السلبية والتي تكون على عدة مستويات مستهدفة ومن ذلك مستوى الفكر بطرح عقائد وأفكار وإيديولوجيات جديدة أو إعادة تشكيلها وكذا على مستوى الفعل والسلوك بطرح أشكال جديدة للتفاعل والعلاقات الإجتماعية والعمل على قيام نظم وأنساق أخلاقية وقانونية أو إنحلالها أو تعديلها، وعلى مستوى المصالح بإعادة توزيع الفرص والعمل لتحقيق مساهمات إيجابية ومنها المساهمة في حماية البيئة وصيانتها والتغيير الإجتماعي من خلال إستعاب التغيير الإيجابي وتنفيذ توجهاته ومواكبة التكنولوجيا الحسنة.

– **قدرة التسويق على إستشراف العلاقات المستقبلية:** بالتحليل المنهجي للأنشطة التسويقية نجده أنها تصاغ على أساس تنبئي واقعي للمستقبل مع تقدير إنعكاسات تلك النشاطات في تحقيق مشكلات إجتماعية مرغوبة وغير مرغوبةالعمل على منع حدوث هذه الأخيرة بإجراءات وقائية أو على الأقل إضعاف تأثيرها، حيث تعد هاته الخاصية للتسويق من المتطلبات الرئيسية للتنمية المستدامة للحد من المخاطر الإجتماعية والبيئية والإقتصادية.

بالتعرض لمظاهر الترابط السلبية والإيجابية الناشئة بين التسويق والتنمية المستدامة، ولتحقيق سياسة للتسويق ذات توافق إيجابي مع متطلبات أبعاد التنمية المستدامة فذلك يتطلب الإستغلال الكفء للجوانب التي تحقق مساهمة فعالة، وإعادة تشكيل وصياغة وتوجيه الجوانب التسويقية غير محبذة ضمن التوجه المستدام، وهو الأمر الذي يتطلب دمج بعض المفاهيم الجديدة وإعادة التكييف لبعض الإجراءات والسياسات.

5–عرض لمتطلبات الفلسفة التسويقية في إطار التنمية المستدامة: من المتطلبات الرئيسية التي أجمع عليها المتخصصون لخلق تلائم مستدام بين النشاطات التسويقية ومتطلبات أبعاد التنمية المستدامة إعادة

تكييف الفلسفة التسويقية من إنتاج ما يشبع الحاجات التي أساسها الشهوات والغرائز إلى مبدأ إنتاج ما هو مفيد للبيئة والمجتمع وحاجات الإنسان الأساسية والذي يتطلب الأخذ بالتوجهات التالية :

أ-التحلي بالقيمة المنتظرة كأساس للتوجه التسويقي في إطار التنمية المستدامة: تشكل القيمة المنتظرة إطار فلسفي وتطبيقي جديد يهدف إلى تلبية إهتمامات وتطلعات المستهلكين بالأخذ بعين الإعتبار المتطلبات الإجتماعية والطبيعية والإقتصادية، وهذا ما يتطلب إعادة صياغة السياسات التسويقية وفق هذا المبتغى مع مراعات عاملين هامين[21]:

- **القيمة المنتظرة وتطلعات المستهلكين:** فالمبتغى من دمج مفهوم القيمة المنتظرة في الممارسات التسويقية فيما يخص الجانب الإستهلاكي هو إعادة تشكيل مفهوم الإستهلاك وفق مبدأ الرشادة، وذلك بالتركيز على آثار ما بعد الإستهلاك أكثر من عملية الإستهلاك نفسها، والتوجه التسويقي الحديث الذي يواكب هذا الغرض هو التحلي بسلوك المواطنة والذي هو عبارة عن مفهوم شامل ينطوي على إستراتيجية كاملة لتحقيق عوائد إجتماعية وبيئية والتي تتطلب الكثير من الدقة والاتساق لدمج مفاهيم التنمية المستدامة والتجارة العادلة والإيكولوجيا الصناعية وهذا لتمكين المنظمة من تحقيق قيم مضافة للمستهلكين بعيدا عن إعتبارها حيل تسويقية.

فحسب إليزابت لافيلélisabeth laville فسلوك المواطنة بالنسبة للتسويق يعني قدرة الإجابة على مختلف الأفعال والسياسات المتبعة وذلك لمختلف الأطراف التي لها علاقة بالمنظمة (أصحاب المصلحة) والعمل على ربط علاقات وطيدة ومفيدة معهم، كما تنطوي على بذل جهد مستمر لمراقبة وتحليل البيئة والإتجاهات الإجتماعية والثقافية وسلوكات المستهلكين وصياغة إستراتجيات تسويقية تجمع بين الأبعاد الإقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية وهوالشيء الذي يؤدي بالتصرف بمسؤولية.

- **القيمة المنتظرة وتطلعات المجتمع:** تعتبر القيمة المنتظرة الملاذ التي تعتمد عليه منظمات الأعمال حاليا لتبيض صورتها تجاه المجتمع نتيجة للممارسات التسويقية السلبية، فحسب جون نوال كابفيرر jean noel kapferer فمدلول القيمة المنتظرة للمجتمع يتجسد في إنعكاس القرارات التي تتخذها المنظمة على المجتمع، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر إلى تلك القرارات من خلال آثارها الإجتماعية والبيئية لتليها بعد ذلك النظرة الإقتصادية[22]، فالمنظمة إذا حققت مكانة إجتماعية في المجتمع فهذا يعتبر جانب من جوانب نجاح منتجاتها والذي يحقق لها ميزة النجاح الإستباقي، فالمستهلك في الوقت الراهن ينظر إلى المنظمة من منظور نفسي وإجتماعي من خلال ما يتحقق له وللمجتمع قبل التعرض إلى مدلولها الإقتصادي المتجلي في السلع والخدمات المقدمة[23].

ب- إعادة تقييم وتحسين الأداء التسويق: يشكل الأداء آلية للتغيير والتطوير التي تمكن الوظيفة التسويقية من التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية وخاصة مع أصحاب المصلحة، وكذا لتحقيق التميز

بين الأداء التسويقي الفعال وغير الفعال للمساعدة على إتخاذ مواقف أو إجراءات تصحيحية للتقليل من التمايز والإختلاف بين الأداء التسويقي الفعلي والمطلوب، كما يساعد على معرفة الجهود التي يحتاجها أداء معين ووضع مقاييس لتحقيق التنفيذ الجيد، فتقييم الآداء التسويقي يعد اليوم عاملا رئيسيا في نجاح المنظمة أو فشلها على صعيد بيئتها الداخلية والخارجية وذلك على طول المدى الزمني الإستراتيجي[24].

وبالنسبة لإعادة تقييم الأداء التسويقي وتحسينه فهو يعد جانب من جوانب إستجابة الفلسفة التسويقية لمتطلبات مسار التنمية المستدامة، لما يشكله من عصب رئيسي لتحقيق القبول القانوني والإجتماعي وتحقيق ميزة تنافسية حيث كان ولازال النقطة التي تسلط عليها الأضواء من قبل أصحاب المصلحة، كما يساهم في الحصول على التمويل والموارد اللازمة التي تمكن المنظمة من إقتطاع حصة سوقية عالية، فالآداء يعتبر مجس حقيقي لتقييم صورة المنظمة كما يساعد في إعادة النظر في رسالتها وسياساتها وبرامجها وموازناتها وكل ما يتعلق بالعملية التخطيطية.

وبالنسبة لمنهجية تحسين الأداء فتكون بتقييم أولي للهدف المنشود والذي يكون برصد نقاط الضعف والعوائق ثم العمل على تعديلها أو الحد منها، ليتم الوصول إلى وصف جهود عامة مبذولة للتحسين تترجم في العمل على تعديل أو الحد من عناصر المعيقة ثم يتم تقديم كمي لما تم تحقيقه في عملية التقييم والتحسين.

وبالنسبة لتحسين الآداء التسويقي ليتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة فيكون من خلال إعادة هيكلة البرامج التسويقية وتكييفها وتحسينها لتسهيل دمج الأهداف والمتطلبات الإجتماعية والبيئية، والتي تكون بشكل خاص في عناصر المزيج التسويقي (المنتوج–السعر–التوزيع–الترويج) مع مراعاة جوانب الشفافية والوضوح الواقعي، ليتمكن المستهلك من ملاحظة، فهم، مراقبة، ملاحظة تقييم مختلف التحسينات حيث يمكن إبراز أهم جوانب تقييم الآداء التسويقي لتكييفه وفق متطلبات التنمية المستدامة في الجدول التالي:

جدول(1) يوضح أهم جوانب تقييم الأداء التسويقي للتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة :

المنتوج	التوزيع
– إعادة تقييم الموردين على أساس ميزة التحلي بالمسؤولية الإجتماعية والأخلاقية في نشاطاتهم. -إعادة تقييم العملية الإنتاجية على أسس إحترام الإنسان والبيئة. - إعادة تقييم النشاطات المرتبطة بإعادة التدوير.	- إعادة تقييم تكوين الأفراد فيما يتعلق بالتحسيس بمتطلبات التنمية المستدامة ودمجها في وظيفة التوزيع. - تقييم نقاط البيع لإخضاعها لنظام الإدارة البيئية ISO14000. -إعطاء تسهيلات للقنوات التوزيع لتسهيل عمليات إعادة التدوير. - تقييم الموزعين ذوي الكفاءة على أساس التحلي بالمسؤولية الإجتماعية.

التسعير	الترويج
-إعادة تقييم الأسعار بما يتوافق مع دمج الأبعاد البيئية والإجتماعية في عملية الإنتاج (مساهمة المستهلكين في عنصر الإستدامة من خلال السعر العادل). - إعادة النظر في سياسة السعر بإعطاء تحفيزات سعرية للمستهلكين ذوي السلوك البيئي المقبول.	– إعادة النظر في عناصر المزيج الترويجي بالأخذ بعين الإعتبار التأثيرات الإجتماعية المنخفضة والتميز في الإقتصاد في الطاقة والمواد الأولية. - إعادة النظر في سياسة الإتصال بما يحقق إتصال دائم لعرض جميع التحسينات المتعلقة بالجوانب الإجتماعية والبيئية والإقتصادية.

Source : Revue française du marketing, Adetem Paris, juillet 2006, p20.

ولتحقيق فعالية في التحسينات المنبثقة من إعادة تقييم الأداء التسويقي بما يتوافق مع النهج المستدام يجب وضع مخطط منهجي قائم على تحقيق مجموعة من الأهداف موضحة في الجدول التالي:

جدول(2) يوضح مختلف الأهداف المستهدفة من إعادة تقييم الآداء التسويقي بما يتوافق مع المتطلبات الإجتماعية والبيئية والإقتصادية:

الأثر المنتظر على السياسات التسويقية	**الأثر المنتظر إجتماعيا وبيئيا**
– على الحصة السوقية. – على عدد المستهلكين. – على رقم الأعمال المحقق من كل مستهلك. – على تكلفة إدارة العلاقة مع المستهلك. – على تلبية حاجات المستهلكين.	– على إستهلاك الطاقة والمواد الأولية. – على إنتاج المخلفات. – على خلق الوظائف. – على الأمن الصناعي. – على الترابط الإجتماعي.
المعوقات وتكلفة التحول	**التقييم الكلي**
– التكاليف الإضافية للدراسة والبحث وتطوير العملية الإنتاجية وأساليب الترويج الصديقة للبيئة.	– مؤشرات الأداء الإجتماعي والبيئي. – التطوير في رأس المال البشري.

Source : Revue française du marketing, adetem paris, juillet 2006,p19.

ج–إعادة النظر في مادية التسويق: من متطلبات خلق نموذج مستدام إعادة النظر في التوجه المادي للتسويق والذي يتطلب تغيير النمط الإستهلاكي الذي فرضه، وهذا بالتحول من مبدأ إنتاج السلع والخدمات على أساس نظرة واقعية للحاجات والرغبات إلى مبدأ تقدير النتائج، والذي يتطلب إعادة النظر في مفهوم وقيمة المنتوج للإنتقال من الفكر المادي إلى الفكر المستدام والذي يكون بأخذ التحولات التالية:

– **التحول من مفهوم المنتوج إلى وظيفة المنتوج:** فالتحول في مفهوم المنتوج يكون بتغيير الفلسفة التسويقية التي بعدها مادي تركز فقط على إشباع الحاجات والرغبات إلى فلسفة ذات مدلول إجتماعي

وأخلاقي تركز على تقديم الحلول للمستهلكين، أي التحول من جذب الإستهلاك بواسطة الإغراء إلى تقديم النصائح والإهتمام بالمستهلك والتحلي بعنصر المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية بما يحقق تأثيرات إيجابية نحو المجتمع والبيئة وفي نفس الوقت يحقق أرباح على أن لا يكون تعارض بين الهدفين أو تفضيل أحدهما على الآخر[25].

ويشير كذلك التغيير في مفهوم المنتوج التحول من مفهوم تقديم الخدمة إلى مفهوم تقديم البدائل لحل المشاكل والتي يجب أن تكون فعالة وغير مكلفة وتهدف إلى حماية البيئة وتتوافق مع متطلبات المجتمع وتحقيق ميزة تنافسية، حيث يركز هذا المفهوم على دمج حزمة من الخدمات في المنتوج والتي تكون لها قيمة مضافة بالنسبة للبيئة الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية، فالمستهلك لا يركز على المنفعة الحيازية بقدر ما يركز على المنفعة الإجتماعية والبيئية والنفسية.[26]

– **التركيز على منافع المنتوج:** فالتغيير وفق ذلك يمس فلسفة المنتوج بالتحول إلى هدف الغرض من الإستعمال وليس هدف تحقيق منفعة حيازية وزمانية ومكانية فقط، وضمن هذا التوجه فقد وجد منهج تسويقي جديد أستخدم بشكل خاص في الدول والمنظمات التي قطعت شوطا إيجابيا في مجال التنمية المستدامة بما يصطلح عليه إسم التسويق الإطاري الخاص، وهو حيازة منظمة أو مجموعة من الأشخاص مجموعة من المنتجات يقومون بمبادلتها بين المستهلكين من خلال الإيجار بالتناوب[27]، حيث يطبق هذا النمط التسويقي بشكل خاص في معدات النقل، الدراسة، المنتجات الكهرومنزلية، مساحات للعمل، الدراسة والإقامة، حيث أدى هذا النمط التسويقي إلى التخفيض من إستخدام المواد الأولية والطاقة ومنه المخلفات بنسبة ب50% وذلك وفق الدراسة التي قام بها كل من تيكر وتيشنر Tischner U et Tukker A والتي تجسدت في تقرير أوروبي تحت عنوان Suspronet نشر عام 2009، حيث عرف هذا النمط التسويقي إنتشارا واسعا خاصة بين الطبقات الفقيرة والمتوسطة نظرا لإنخفاض تكلفة الإيجار مقارنة مع تكلفة الشراء التملكي للمنتوج وما نتج عنه من تراجع الإستهلاك وآثاره المباشرة على البيئة الطبيعية والمجتمع.

– **التحول إلى تقديم الخدمات المرتكزة على النتائج:** من التغيرات المطلوبة للفلسفة التسويقية للحد من الآثار التي شكلها التوجه التسويقي التقليدي التركيز على المنفعة المحققة من المنتوج إنطلاقا من توقع نتيجة الإستهلاك بعرض آثار المنتوج الإقتصادية والإجتماعية والبيئية قبل عملية الإستهلاك، وأحسن مثال تطبيقي على ذلك ما تبنته مؤسسة ميشلان Michelin بتغيير فلسفتها التسويقية القائمة على بيع إطار السيارات إلى فلسفة كم يستطيع المستهلك قطع كيلومترات مع إطارات ميشلان وتقييم آثار ذلك على الجانب الإقتصادي والإجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى تبنيها فلسفة جديدة وهي تمديد طول حياة المنتوج والتقليل من إستهلاك البنزين من خلال صنعه بأكثر فعالية وما يتبع ذلك من تقليص إستهلاك

المواد الأولية المستخدمة في صناعة الإطارات الجديدة والطاقة المستهلكة أثناء إستعماله، كما أن المؤسسة تبقى مالكة للإطار من خلال تعهده بالصيانة بواسطة خدمات ما بعد البيع وإعادة تدويره في مرحلة نهاية الصلاحية، حيث وصلت ميشلان إلى النتائج مشجعة بعد إعتماد هذا النموذج، فرقم الأعمال إرتفع من 30% إلى 40% مع التخفيض ب70% إلى 80% من إستخدام المواد الأولية والطاقة في المنتجات الجديدة نتيجة إعادة تدوير المنتجات القديمة، فالتحول من النموذج الكلاسيكي للتسويق إلى النموذج المبني على تقديم الخدمات المرتكزة على تحقيق النتائج يتطلب مجموعة من الإجراءات تحقق فرق بين الممارسات التقليدية والممارسات المستدامة مثل ما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (03) يوضح الفرق بين النموذج التسويقي القائم على إستهلاك المنتوج والنموذج التسويقي القائم على نتائج إستهلاك المنتوج (العرض العملي):

العرض الكلاسيكي	العرض العملي
– المنتوج يسعر على أساس الخدمات المستفادة منه.	– المنتوج يسعر على أساس تكاليف إنتاجه.
– العلاقة مع المستهلك تكون على فترات طويلة أي على طول فترة الإستفادة من المنتوج.	– العلاقة مع المستهلك تكون في أعلى درجاتها في مرحلة تبادل المنتوج.
– فترة الضمان تكون مفتوحة على طول مدة الإستفادة من المنتوج.	– فترة الضمان محددة حيث تكون إمكانيات البائع هي المحدد لهذه الفترة.
– السعر متغير على طول دورة حياة المنتوج.	– السعر واحد وهو المعروض قبل عملية الشراء.
– الإنتاج يخضع لنموذج متعدد.	– الإنتاج يخضع لنموذج خطي.
– الملكية تبقى للمنتج.	– الملكية تحول إلى المستهلك.

Source: Isabel Pastore reiss, le marketing durable, eyrolles, paris 2012, p72.

د–الأخذ بمبادئ التسويق المستنير كفلسفة تسويقية متوافقة مع المنهج التنموي المستدام: يشير التسويق المستنير إلى فلسفة تسويقية تنادي بأن تسويق المنظمة يجب أن يدعم بأفضل أداء على المدى الطويل في ما يخص متطلبات التنمية المستدامة، فالتسويق المستنير يشير إلى جميع أوجه التسويق الذي يجب أخذه بالحسبان لتحقيق توافق الفلسفة التسويقية مع متطلبات التنمية المستدامة وذلك بالأخذ بالحسبان المسؤولية الإجتماعية وحماية البيئة وتحقيق المردود الإقتصادي بالنسبة لمنظمات الأعمال والمستهلكين والذي يكون على أربعة أشكال هي التسويق الأخضر والتسويق الإجتماعي وتسويق القيمة والتسويق المسؤول[28]:

- **التسويق الأخضر:** فالحديث عن التسويق الأخضر يقودنا إلى الخوض في العديد من التساؤلات وخاصة فيما بين العملاء، فكلمة أخضر لها مدلولات كثيرة في أذهان العملاء مثل حماية البيئة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، التوجه غير هادف للربح، حماية المستهلك.

وكذلك في أذهان العاملين في مجال التسويق فهو لا يزال مبهما للعديد منهم فهناك من يحصره في أنشطة التدوير فقط ومنهم من يرى بأنه يدل على المساهمة في الأنشطة الاجتماعية الرامية إلى حماية البيئة فقط، إلا أن مفهوم التسويق الأخضر هو مفهوم أوسع من ذلك بكثير كونه يتضمن الكثير من الأنشطة مثل تجديد المنتوج وتغيير العملية الإنتاجية وأساليب التعبئة والتغليف والأنشطة التوزيعية وإلغاء مفهوم النفايات وإعادة تشكيل مفهوم المنتوج (مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الإلتزام البيئي) ووضوح العلاقة بين السعر والتكلفة (التكلفة الحقيقة للمنتوج) مع جعل التوجه البيئي أمرا مربحا، بالإضافة إلى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم للتوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة وتعديل عاداتهم الإستهلاكية بما ينسجم مع ذلك، والعمل على تقديم منتجات ترضي هذا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية هي الحفاظ على البيئة وحماية المستهلكين وتحقيق هدف الربحية للمنظمة.

- **التسويق الإجتماعي:** يشير التسويق الإجتماعي إلى تصميم وتنفيذ ومراقبة البرامج الهادفة إلى زيادة مستوى تقبل فكرة إجتماعية أو ممارسة معينة من قبل مجموعة معينة من الناس، فالتسويق الإجتماعي ما هو إلا تسويق للسلوكيات الإجتماعية من قبل منظمات نحو مجموعات مستهدفة، حيث يشير كوتلر وزولتمان إلى التسويق الإجتماعي بأنه تصميم وتنفيذ والتحكم في البرامج المطلوبة التي يمكن أن تؤثر في بعض الأفكار الإجتماعية، فهو عبارة عن التأثير في السلوك من خلال تقنيات وأدوات تسويقية مستخدمة بشكل نموذجي في المنتجات والخدمات وبشكل خاص في مجال تسويق الأفكار.

حيث يبرز دور التسويق الإجتماعي في مسار التنمية المستدامة في الجانب النفسي والسلوكي أكثر منه في النشاط الإنتاجي، وهذا من خلال القيام ببحوث تسويقية عن المستهدفين ومطالبهم وإتجاهاتهم والجوانب السلبية في إستهلاكهم وأنماطهم السلوكية بغية تحديد الجوانب الإيجابية التي يسعى لنشرها والتكاليف المحتملة لتحقيق ذلك، مع الحرص على تكرار السلوكيات التي تقوم على النصح بالتغيير وتوفير وسائل الدعم لها ومنها التحفيز للحصول على التغيير السلوكي المأمول مثل الحوافز السعرية لتعديل سلوك ما.

- **التسويق المسؤول:** يشير التسويق المسؤول إلى دمج أبعاد المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية في الممارسات التسويقية، بشكل يضخم من أثارها الإيجابية ويقلل من أثرها السلبية على البيئة والمجتمع أي تعظيم الأثر الكلي لجميع قرارات التسويق على المجتمع، كما يشير التسويق المسؤول كذلك إلى المبادئ والمعايير التي تحدد السلوك المقبول في التسويق وفق متطلبات أصحاب المصلحة، فالإدراك بالمسؤولية هو رد فعل نحو مشكلات ذات صلة بالنشاط التسويقي، كما العديد من المشكلات الحاصلة في المجتمع وخصوصا فيما يتعلق بتحقيق نوعية الحياة، تقديم منتوج أفضل، مواجهة البطالة، مواجهة إستياء وتذمر المستهلكين، يمكن إقلال آثارها وتذليلها عن طريق اتخاذ واعتماد أبعاد مسؤولة في الأداء التسويقي.

– **تسويق القيمة:** يشير تسويق القيمة إلى سلسلة النشاطات التسويقية التي تمثل قيم بالنسبة لأبعاد التنمية المستدامة، فالقيم وفق هذا التوجه تعتبر المرشد أو دليل السلوك في الممارسات التسويقية، فما تؤمن به إدارة التسويق سيحدد دون شك طبيعة الإستجابة الإجتماعية، وبالنسبة لأشكال القيم التي يجب دمجها في الممارسات التسويقية ضمن مسار التنمية المستدامة فتتجلى في القيم العقلانية والتي أساسها تحقيق المصلحة الذاتية وفي نفس الوقت التحلي بالمسؤولية لصالح المجتمع وذلك في ضوء القرارات المتخذة فما هو ضروري ونافع للمجتمع فإن من شأنه أن ينال إهتمام المنظمة، وكذلك القيم الاجتماعية والإنسانية التي يجب التعامل بها فوفقا هذا المفهوم فالفلسفة التسويقية يجب أن تنطلق من كون المستهلك عبارة عن إنسان وكونه رجلا اقتصاديا في نفس الوقت، بالإضافة إلى القيم السياسية التي تمليها الحكومة بهدف تحقيق نوعية أفضل للحياة والمحافظة على البيئة.

خلاصة:

تعتبر التنمية المستدامة وأبعادها رهان جديد للفلسفة والممارسات التسويقية، كما تعد هذا الأخير الأداة الرئيسية والإستراتجية لتحويل الحساسية تجاه التنمية المستدامة إلى واقع ذو معنى من خلال المساهمة الفعالة في إحداث التوازن بين البيئة الطبيعية والجوانب الإجتماعية والمتطلبات الإقتصادية، وللإرتقاء بهذا الدور وتبيض الصورة السلبية التي إرتسمت بالتسويق ضمن هذا المسار، فالقائمين على سياساته وإستراتجياته مطالبين بالتحول التحول الكلي من فلسفته المادية إلى فلسفة مستدامة وذلك بالأخذ بالتوسع في محتوى مفهوم الحاجات والمنتوج والزبائن والتبادل وبالزيادة في وزن كل من مفهوم القيمة والعلاقات وبتعريف معاد للسوق والمنافسة وإرتداء ثوب جديد، إذ يتجلى هذا الأخير في عملية التحول المخطط من الوضع التنظيمي والممارسات الإدارية السائدة إلى وضع تنظيمي وممارسات تتفق مع عصر التنمية المستدامة، مع إعادة إخراج أفكار ذات معاني جيدة لمواجهة المخاطر والمجهول والتحدي الذي أصبح يواجه البيئة والمجتمع.

الهوامش والإحالات:

1-نزار عبد المجيد البرواري، إستراتجيات التسويق، دار وائل للنشر عمان 2007 ، ص37 .

2- Marie France vernier, le marketing sous pression, journée d'étude de marketing et développement durable, université d' Aix Provence 11/05/2005.

-3– فيليب كوتلر ، جاري أرمسترونج، أساسيات التسويق تعريب سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ2009، ص77.

4 P- kotler, marketing management, 9 th édition, Pearson, paris, 1997, p91.

5- Yvette lazzeri, Le Développement Durable du concept À la mesure, éditions l'harmattan, paris 2011, p80.

-6– الإعلان العربي عن التنمية المستدامة من موقع
http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/docs/arab.ht

-7-Emmanuelle reynaud, le devellopement durable au cœur, dunod2011,p25.

8-Geneviere ferome, dominique debas,ce que le développement durable dire, les éditions organisations 2004, p106-107.
9- ÉLISABETH GUINGONT-ABRIN JOUNCET , développement durable ,afnor éditions(2eme éditions) 2008.
10 - Olivier Dubigeon, mettre en pratique le développement durable, village mondiale, paris 2005, p116.
11 -تامر البكري، التسويق والمسؤولية الإجتماعية، دار وائل للنشر، عمان 2001، ص144.
Rapport sur la publicité, marketing et développement durable alliance 2-- 1 possible.www.crioc.be-pdf.p09.
13 -نظام موسى سويدان، التسويق المعاصر، دار الحامد، الأردن 2009، ص291.
14-محمد باقر الصدر، إقتصادنا، دار الكتاب اللبنانية، بيروت لبنان، 1987، ص33.
15 -تشير حدود الرفاهية إلى الحد الأقصى للرفاهية الذي يمكن لأي شخص في المجتمع أن يتمتع به، والذي يقاس بحصول الفرد على المنتجات، الخدمات العقارات، الإتصالات ، الخدمات...إلخ .
Elizabeth pastore reiss, le marketing durable, groupe eyrolles 2006.p46.6-1
La communication responsable, alice audoin, groupe eyrolles 2010, p87. 7-1
18- تشير البصمة البيولوجية إلى تأثير الإنسان على الطبيعة ،حيث يقيس الموارد الطبيعية المستنزفة من الإنسان وقدرة الطبيعة على إستعاب مخلفاته، فوحدة القياس المطبق في البصمة البيولوجية هو الهكتار" وحدة المساحة" أي مقدار إستهلاك الإنسان مقدر بمساحات الأرض.
Jacques Lendrevie, Julien Lévy,Mercator,8eme éditions, dalloz,paris, 2006, p6819--
20- سيد سلام عرفة، إتجاهات حديثة في إدارة التغيير، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص58.
21- إليزابت لافيل خبيرة أوربية في مجال المسؤولية الإجتماعية والبيئية، وهي عضو مؤسس للوكالة الأوربية للتنمية المستدامة .
22 -جون نوال كابفيرر وهو متخصص فرنسي وآوروبي في مشاكل إدارة العلامات التجارية وله كتابين les marque capital de l'entreprise et la sensibilité aux marques .
Elizabeth Pastore-Reiss, le marketing durable, groupe eyrolles 2006,p17.3--2
-24علاء فرحان طالب، علاء فرحان طالب- عبد الحسين حسن حبيب،فلسفة التسويق الخضر، دار الصفاء للنشرو التوزيع، عمان 2010، ص106-107.
25-Oser le marketing durable, Christophe semples et marc vandercammen, pearson éducation, paris 2009, p66.
26- ثامر البكري، التسويق والمسؤولية الإجتماعية، دار وائل للنشر، عمان 2001، ص104.
27-Ganael bascoul, Jean-Michel moutot, marketing et développement durable, dunod, paris 2009, p151-153.
28-فيليب كوتلر ، جاري أرمسترونج، ، أساسيات التسويق تعريب سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ2009، ص 1159-
29-محمد الطاهر نصير، حسين محمد إسماعيل، التسويق في الإسلام، دار اليازوري ، الأردن 2009، ص54.
30- نظام موسى سويدان، التسويق المعاصر، دار الحامد، الأردن 2009، ص399.

الإقليمية الاتجاهات الحديثة للأنشطة البنكية ودورها في الأزمة المالية العالمية

د. عياش زوبير . جامعة أم البواقي
د. بوجعدار إلهام . جامعة قسنطينة 2

ملخص :

لقد دفعت التحولات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية إلى بروز توجهات جديدة في النشاط البنكي، خاصة على مستوى السوق المالي، أساسا من خلال التعامل الموسع في الأدوات المالية المعقدة، واعتماد المضاربة كأسلوب عمل، حيث ساهمت هذه الأخيرة بشكل كبير في حدوث الأزمة المالية لعام 2007، حيث أن انفجار هذه الأخير كشف النقاب عن مدى خطورة تلك الأنشطة، مما دفع الكثير من البنوك إلى إعادة النظر في هيكلة أنشطتها والتركيز على الأنشطة التي أثبتت أنها أكثر أمانا واستقرارا خلال الأزمة المالية، على غرار أنشطة بنك التجزئة.

Résumé:

Suite aux changements économiques, financières et technologiques, de nouvelles tendances dans l'activité bancaire ont émerger , en particulier au niveau des marchés financiers, qui ont contribués de manière significative à la crise financière de 2007, principalement en traitant des instruments financiers complexes, et l'adoption de la spéculation comme une méthode de travail ;l'explosion de cet crise a révélé la gravité de ces activités, ce qui a incité de nombreuses banques à reconsidérer la restructuration de ses activités et de se concentrer sur les activités qui se sont avérés être plus sûr et plus stable au cours de la crise financière, la Comme les activités de banque de détail

تمهيد:

لقد عرفت الأنشطة البنكية تطورا وانتشارا كبيرين في السنوات القليلة السابقة، حيث انتقلت خلالها البنوك من مجرد القيام بالوظيفة التقليدية (الوساطة من خلال الميزانية) إلى أداء مجموعة جديدة من الأنشطة تتجه أغلبها نحو نشاط السوق، وقد ارتبط هذا التطور في جانب كبير منه بالتحولات والتطورات التي عرفتها خاصة سنوات السبعينات، والتي أظهرت خلالها البنوك قدرتها على التأقلم مع هذه التحولات، بحيث استطاعت أن تستحدث العديد من الخدمات المالية وغير المالية، وأن توسع نطاق نشاطها في السوقين النقدي والرأسمالي، غير أن ذلك جعلها أكثر المؤسسات المالية عرضة للمخاطر، وفي نفس الوقت مصدرا مهما لظهور الأزمات المالية، خاصة في السنوات الأخيرة، مثلما هو الحال بالنسبة للأزمة المالية العالمية 2007، مما يتعين على البنوك الاهتمام أكثر بنوعية الأنشطة البنكية الممارسة، من أجل تحقيق الاستقرار المالي، وتجنب خلق المزيد من الأزمات المالية.

على ضوء ما تقدم يمكن طرح التساؤل التالي:

- كيف ساهمت الأنشطة البنكية الحديثة في نشوب الأزمة المالية العالمية 2007 ؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال ارتأينا تناول هذه الدراسة من خلال محورين، نهدف من خلالهما إلى التعرف على أهم العوامل التي ميزت فترت السبعينات والتي ساعدت في ظهور الأنشطة البنكية الحديثة، وكذا إبراز دور كل من تلك الأنشطة في حدوث واستفحال الأزمة المالية 2007، و ما خلفته هذه الأخيرة من تداعيات على تلك الأنشطة.

1- العوامل المساعدة على تطور الأنشطة البنكية :

لقد أدت مجموعة التحولات المالية والأحداث الاقتصادية التي ميزت فترت السبعينات إلى إحداث تغيرات هامة وجذرية على مستوى النظام المالي والنشاط البنكي، والتي كان من الصعب حدوثها من قبل في ظل مجموعة من الظروف التي ميزت المحيط المالي الدولي قبل سنوات السبعينات، والتي من أهمها:

- سيطرة الوساطة البنكية واحتكار شبه تام للتمويل الاقتصادي من قبل البنوك التجارية، أي بعبارة أخرى سيادة مفهوم اقتصاد الاستدانة أو التمويل غير المباشر، و يرجح السبب في ذلك إلى أن الحاجة التمويلية للمؤسسات والحكومات كانت متواضعة بمقدور النظام البنكي تغطيتها دون الحاجة للجوء للأسواق المالية[1].
- ضعف المنافسة بين المؤسسات المالية نتيجة التخصص بفعل مجموعة القوانين والتنظيمات المفروضة من قبل السلطات النقدية، والمثال على ذلك الفصل بين عمل البنوك التجارية (التي

مجالها السوق النقدي) وبنوك الاستثمار (التي مجالها السوق الرأسمالي) في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون (GLASS- SATEGALL ACT عام 1933) [2].

- صرامة القوانين المفروضة من قبل السلطات النقدية على عمليات توزيع القروض والتعاملات المالية مع الأجانب، أي أن القطاع البنكي آنذاك كان قطاع مدار، ففي فرنسا مثلا كان هناك سقف لحجم القروض المقدمة من طرف المؤسسات البنكية لابد من احترامه وعدم تجاوزه، بالإضافة إلى التدخل في سياسات الصرف وتحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدنية...إلخ.[3]

في ظل الظروف والمعطيات السابقة الذكر لم تشهد الأنشطة البنكية تطورا كبيرا وانحصر الدور الأساسي للبنوك التجارية في الوساطة التقليدية إلى جانب بعض الخدمات المالية المكملة، واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حيث عرفت هذه الحقبة التاريخية مجموعة من الأحداث الاقتصادية والمالية الهامة التي فتحت الباب أمام التغييرات الجذرية التي عرفتها الأسواق المالية فيما بعد، هذه الأحداث تتمثل أساسا فيما يلي:

1-1 انهيار نظام بريتن وودز: والذي يرجع لسنة 1944، هذا الانهيار كان تدريجيا إلى غاية 1971 بإعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية قراره بإلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وتخفيض قيمته[4]، والذي تبعه تحول معظم الدول إلى تبني نظام الصرف المعوم الذي أصبح النظام الرسمي السائد بعد اجتماع **جامايكا** سنة 1976، هذه الوضعية الجديدة نجم عنها حالة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة وبروز ظاهرة التضخم بقوة، مما استلزم إيجاد وسائل تغطية لهذه الأخطار الجديدة عرفت فيما بعد بالمشتقات المالية(Les Dérives Financiers) وكذلك أسواق خاصة بهذه المنتجات الجديدة كان على النظام البنكي التأقلم معها، وتحويل جزء من نشاطه نحوها.[5]

1-2 تغير إطار وأهداف السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية: وهذا ابتداء من سنة 1979 تزامنا مع تعيين PAUL-VOLKER على رأس FED (البنك الإحتياطي الفدرالي الأمريكي)، وتمثل ذلك في قرار رفع أسعار الفائدة بهدف محاربة التضخم، مما أدى في بداية الأمر إلى دخول الاقتصاد الأمريكي في مرحلة الكساد، واضطرت الدول الأوربية وغيرها من الدول الأخرى لاتخاذ نفس السياسات، حيث ترتب على ذلك تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية (الأزمة المكسيكية سنة 1984)، وعجز البنوك عن تلبية الحاجات التمويلية للحكومات واتجاه هذه الأخيرة للأسواق المالية الداخلية والخارجية بحثا عن مصادر تمويل جديدة، وما ترتب على ذلك من أهمية متزايدة للأسواق الرأسمالية على حساب البنوك التجارية[6].

1-3 الضغوط التنافسية المتزايدة:

لقد عرفت البنوك ابتداء من الثمانينات أنواع مختلفة من المنافسة سواء فيما بينها أو بينها و بين أصناف من المؤسسات والشركات الأخرى، حيث تعمقت هذه المنافسة مع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات البنكية من القيود، وهو ما جاءت به اتفاقية الجات في جولة الأروغواي عام 1994 والذي تولت تطبيقه منظمة التجارة العالمية ابتداء من جانفي 1995 ، أدى إلى اشتداد المنافسة في الأسواق البنكية.

كما تعمقت بدخول مؤسسات مالية وغير مالية بقوة خاصة في أسواق الخدمات المالية، وسعيها لتقديم بدائل تمويلية وخدمات متنوعة على نحو متكامل.[7]

4-1 التحولات المالية الكبرى: عرفت بداية الثمانينات ما يعرف بظاهرة (3D) أي (Déréglementation, Décloisonnement ,Désintermédiation) (اللاوساطة، تغير القوانين وزوال الحواجز بين الأسواق المالية)، هذه الظواهر ساهمت بشكل كبير في ترسيخ التحولات المالية، التي من أهم نتائجها توسع وتنوع الأنشطة التي تقوم بها البنوك كميا ونوعيا وجغرافيا.

أ- اللاوساطة : ويقصد بها تزايد أهمية الأسواق الرأسمالية على حساب البنوك التجارية، خاصة مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، عندما لجأت الحكومات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى إلى الأسواق الرأسمالية تحت ضغط الحاجة المالية المتنامية من خلال إصدار أوراق مالية، هذا الوضع الجديد أدى إلى تراجع حصة البنوك في سوق الائتمان، وتراجع مواردها وعائداتها، لكنها لم تفقد مكانتها ضمن النظام المالي، فالعديد من المؤسسات الاقتصادية لا يمكنها بحكم حجمها دخول السوق الرأسمالي، ويبقى التمويل الوحيد المتاح لها هو القروض البنكية ضمن مهنة بنك التجزئة[8]، التي تقوم على فكرة أساسية هي تقديم قبول الودائع و منح القروض، وتقديم خدمات واستشارات أساسا للأفراد، ولأصحاب المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[9]

كما أن هذا الاتجاه الجديد نحو السوق ساهم في اقتحام البنوك بقوة مجال الوساطة المالية في الأسواق الرأسمالية أو ما يعرف بوساطة السوق، بحثا عن توسيع مجال نشاطها ودعما لموقفها التنافسي، فأصبحت البنوك التجارية تلعب دور بنك الاستثمار بالتكفل بالإصدارات الجديدة في السوق الأولي، نقل وتنفيذ الأوامر في البورصات، التعامل في الأوراق المالية لحسابها الخاص...الخ، أو ما أصطلح على تسميته بمهن الأوراق المالية(Les Métiers de Titres).[10]

ب -تغير القواعد والقيود التنظيمية الخاصة بأعمال البنوك:

لقد اتجه التشريع في مجال القواعد والقيود الخاصة بأنشطة البنوك إلى التخفيف أو التغيير من هذه الأخيرة، مما أدى إلى توسع كبير في نشاط البنوك في مجالات جديدة، كالتعامل في الأسواق المالية عن

طريق الأوراق المالية، واعتماد البنوك العديد من الأنشطة الجديدة التي ما كان لها أن تخوض فيها لولا التغير الجدري في التشريعات التي تحكم نشاط القطاع البنكي.[11]

هذه الظاهرة برزت في نهاية الثمانينات في الدول الأنجلوساكسونية (تحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية) ثم انتشرت إلى باقي الدول،[12] والمثال على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1980 بتحرير أسعار الفائدة والعمولات عن طريق قانون Deregulation and monetery control Act، و قيام فرنسا برفع التأطير الكمي على نشاط البنوك والتخلي عن نظام الرقابة على الصرف عام 1985، وكذا التخلي عن سياسة تأطير القروض عام 1987[13] .

ج- رفع الحواجز بين الأسواق:

تعتبر هذه الظاهرة نتيجة حتمية لتغير القوانين، حيث تجلت أساسا في الاندماج المتزايد للأسواق المالية بفعل رفع التخصص عن الأنشطة المالية، بحيث أصبح من الممكن للبنوك التجارية العمل في كل الأسواق المالية (السوق النقدي، السوق الرأسمالي) وعلى المستوى الداخلي والخارجي، والمثال على ذلك هو إلغاء الفصل بين نشاط البنوك التجارية وبنـوك الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إلغاء قانون(Glass-Steagall Act) (الذي تم وضعه سنة 1933م) وذلك سنة 1999[14].

1-5 العولمة المالية: برزت ظاهرة العولمة خلال السنوات القليلة الماضية كعامل أساسي مؤثر على الأجهزة البنكية عبر مختلف الدول، حيث يصبح بإمكان البنوك أن تدير محافظ استثمارية عالمية، و أن تدخل في أي وقت لأي من هذه الأسواق العالمية. [15]

1-6 التوريق : لقد ساهم التوريق في تعميق و تكريس الإتجاه العام الذي انتهجته المؤسسات المالية، وبالأخص البنوك التجارية، في نشاطها وهو **الاتجاه نحو السوق**, فعملية التوريق تعني بالنسبة للمؤسسات المالية إنشاء أصول مالية (قروض) ضمن نشاط وساطة الميزانية، ثم نقل هذه القروض عن طريق تقنية التوريق إلى السوق المالي لتصبح أوراق مالية متداولة تمنح للبنوك حرية كبيرة وتخضعها لضوابط قانونية أقل صرامة[16] .

1-7 المبتكرات المالية: يمكن تعريفها على أنها إنشاء أو تطوير منتوج (مثل السندات القابلة للتفاوض(TCN) التي ظهرت عام 1985 بعد الإصلاحات التي مست السوق النقدي الفرنسي، وكذلك ظهور منتوج جديد (المشتقات المالية)) أو خدمة (مثل إنشاء دفتر التوفير الشعبي عام 1982) أو سوق مالي (مثل إنشاء سوق الخيارات (MONEP) في فرنسا). [17]

هذه المنتجات المالية الجديدة وسعت من نطاق عمل المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية، وجعل الأسواق المالية على درجة عالية من التعقيد.

وبصفة عامة، فإن كل العوامل السالفة الذكر ساهمت بشكل كبير في تنوع وتوسع الأنشطة البنكية، والتي دأب العديد من المختصين في المجال المصرفي إلى تبويبها إلى مهن، تتدرج تحت كل مهنة مجموعة من الأنشطة البنكية.

الجدول: أنواع المهن البنكية

المهنة	بنك التجزئة	بنك التمويل والاستثمار	بنك إدارة الأصول
بعض الأنشطة التي تتدرج تحت كل مهنة	– تقبل الودائع ومنح القروض. – خدمات مصرفية أساسية. – إدارة أدوات الدفع. – البطاقات الإلكترونية. – عمليات المقاصة. –إدارة الممتلكات.	–النشاط في الأسواق الأولية – التعامل في الأوراق المالية لحسابه. – التعامل بالمشتقات المالية. – وظيفة صانع السوق. – القيام بعمليات التوريق. –الإدراج في البورصة. – تسيير عمليات الاندماج والاستيلاء. – تقديم الاستشارات.	–إدارة محافظ الاستثمار في إطار الوكالة. –إدارة صناديق الاستثمار بأنواعها. –إدارة محافظ خاصة بالمستثمرين المؤسساتيين. – عمليات Capital Investissement

Source : Sylvie De Cousserges, Gestion de la Banque :Du Diagnostique a la stratégie,op cit,p13.

2– الأنشطة البنكية الحديثة والأزمة المالية العالمية 2007

لقد شجع الطلب المتزايد على القروض العقارية بفعل انخفاض أسعار الفائدة (السعر المرجعي 1%) [18]في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قيام العديد من البنوك ضمن نشاط بنك التجزئة (مثل بنك إنديماك و وامو ، و كانتري وايد) بتوزيع قروض عقارية إلى الزبائن ذوي الدخل الضعيف أو المتغير (غير المستقر)، على اعتبار أن الزبائن الكلاسيكيين المرتبطين بالقروض العالية الجودة بدءوا ينفذون، ما جعلها تحول جزء كبير من تلك القروض إلى الفئة الأقل ملاءة الذين يشكلون أخطار عالية، حيث عرفت تلك القروض باسم قروض(subprime)،والتي عرفت ارتفاع بين 500 و600 مليار دولار سنويا انطلاقا من 2004 إلى غاية 2007.[19]و كان مبررا هذا الإقراض أن أسعار المنازل آلت إلى الارتفاع خلال الفترة التي سبقت الأزمة، وبالتالي هذا النوع من القروض لا يعتمد على المركز المالي للمقترض (كما عهدة أن تقوم به البنوك من قبل) و إنما على قيمة العقار محل الرهن .

و من أجل الاستفادة من عوائد أعلى من خلال التوسع في منح القروض، قامت تلك البنوك بالتحايل على القوانين المنظمة للعمل البنكي (قوانين لجنة بال التي تفرض نسبة 8 % من رأس المال كحد

أدنى)، من خلال لجوءها إلى عملية التوريق التي تضمن لها إخراج تلك القروض من ميزانيتها، ومن ثم استرجاع قدرتها الإقراضية وعقد مجموعة جديدة من القروض، هذا بالإضافة إلى أن تلك العملية تسمح للبنوك بتحويل خطر عدم الدفع إلى الجهات التي تقبل شراء تلك القروض .

و تجدر الإشارة إلى أن عملية التوريق هذه مارستها البنوك عن طريق مهنة بنك الاستثمار، التي سمحت لها باقتحام السوق المالي من خلال إصدار أوراق مالية قابلة للتفاوض والاستفادة من العمولات المرتبطة بها، ضمن ما يعرف بنموذج "إصدار القروض و توزيعها "d'octroi et cession de crédit[20]، ولأجل ذلك قامت بإنشاء هيئة لهذا الغرض تحول لها الأصول المورقة، تسمى مؤسسة ذات الغرض الخاص أو مؤسسة أو صندوق التوريق تدعىspecial Purpose Vihicule (SPV)[21]، أين تقوم بتوريق منتجات أكثر تعقدا[22].

وعلى العموم فإن بنك الاستثمار يقوم بعملية التوريق من خلال سلسلة تتكون من ثلاث عمليات : [23]

1- تجميع القروض (Pooling): حيث تقوم هذه البنوك بتجميع القروض التي تكون من نفس الصنف مثل قروض عقارية تصدر في مقابلها أوراق مالية من نوع RMBS(Residential Mortgage Backed Securities)، أو بطاقات ائتمانية أو قروض استهلاكية أو أية أصول مالية أخرى تصدر مقابلها ABS(Assets Backed Securities) ، أو تقوم بتجميع أنواع متباينة من القروض مثلا أنواع مختلفة من ABS وتصدر مقابلها سندات من نوع CDO (Collateralized debt obligation) أي توريق من الدرجة الثانية.

2- عملية التفريغ (offloading): حيث أن القروض المجمعة يتم إخراجها من ميزانية بنك الاستثمار ووضعها في تلك الهياكل الخاصة (SPV)، وهي هياكل خارج الميزانية غير منظمة وغير خاضعة للرقابة.

3- عملية التقسيم إلى شرائح (Tranching): تصدر بمقابل تلك الأصول أوراق مالية مهيكلة في شكل شرائح هرمية وفق العائد و المخاطرة المرتبط بها، ينتج عنها 4 شرائح:

- الشريحة الأولى: تدعى (Super senior) تحمل تنقيط (AAA).
- الشريحة الثانية: تدعى (senior) تحمل تنقيط(AA).
- الشريحة الثالثة: تدعى (Mezzanine) تحمل تنقيط (BBB) .
- الشريحة الرابعة: تدعى (equity) لاتنقط.

وتجدر الإشارة إلى أن بنوك الاستثمار هي التي تولت عملية تقييم تلك الأوراق المالية من خلال وكالات التصنيف الائتماني التابعة لها، والتي تتقاضى أجرها منها، الأمر الذي شكل حافزا لدى هذه الأخيرة لمنح نسبة كبيرة من تلك الأوراق أعلى مرتبة ائتمانية "أ" ثلاثية، والتي لا تعكس بالفعل حقيقة تلك

الأوراق عالية الخطورة، الأمر الذي سهل عملية توزيعها على عدد كبير من المستثمرين وخاصة البنوك، والملاحظ في هذا الشأن أن أغلب هذه الأوراق المالية ثم اقتناءها من قبل نفس البنوك التي قامت بتوريق القروض وذلك من خلال صناديق تديرها ضمن مهنتها كبنك لإدارة الأصول، أو من خلال صناديق التحوط أو صناديق تدعى (spécial investment vehicules)(SIV) التي أنشأتها بغرض الاستثمار الموسع في تلك الأوراق المالية، والميزة الأساسية لهذه المنشآت أنها تدرج خارج ميزانية البنك، وبالتالي لا تخضع لقيد رأس المال المفروض على البنوك، إضافة إلى أنها لا تكون خاضعة لأية رقابة خارجية، حيث تقوم بالاقتراض من الأسواق المالية عن طريق طرح سندات قصيرة الأجل من أجل تمويل عملية شراء تلك المنتجات المهيكلة والاستفادة من الفارق بين أسعار الفائدة، وتعتبر (SIV) وصناديق الحماية التي تديرها أو تمتلكها البنوك من أكبر المستثمرين في الديون المورقة مستفيدة مما يعرف بأثر" الرفع المالي (رأس مال قليل واعتماد كبير على القروض)، ما يجعلها تحقق عوائد كبيرة.

هذا إلى جانب قيامها بالتعامل في العديد من المشتقات المالية من نوع مشتقات الائتمان، ولعل أشهر هذه المنتجات ما يعرف بـ(CDS Crédit Default Swap) ، وهي عبارة عن عقود يحول بموجبها خطر عدم الدفع المرتبط بمحفظة قروض إلى جهة أخرى تقبل ذلك، وهي في الغالب بنك آخر (بائع التغطية)، هنا تكون تقنية التوريق قد استعملت كوسيلة لتحويل الخطر فقط، وتسمى بالتوريق الاصطناعي(La titrisation Synthétique) [24] ، وهي بالنسبة للبنك الذي يبيع مثل هذه المشتقات مصدرا كبيرا للعائد في الأحوال العادية، لكن في نفس الوقت مصدرا كبيرا للخطر يتراكم خارج الميزانية ، وقد بلغ حجم(CDS) في الأسواق المالية ما قيمته62000 مليار دولار بنهاية سنة 2007 حسب بنك التسويات الدولية (BRI).[25]

في خضم هذه الأزمة حققت العديد من البنوك أرباح طائلة، خاصة من خلال أنشطتها المرتبطة بالسوق المالي على خلاف غيرها من الأنشطة، وحسب بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي فإن تلك البنوك حققت أرباحا وصلت إلى 189.3 مليار دولار عام 2006، مقابل 165.9مليار دولار في عام 2005،أي بزيادة 14.10%، ضمن هذا المبلغ أكثر من الربع يعود إلى عمولات عملية التوريق[26]، غير أن استمرار ذلك الوضع كان مرهون بشكل مباشر بمدى ثبات أسعار الفائدة من جهة, وباستمرار ارتفاع أسعار العقارات من جهة أخرى ، لكن قرار(FED) رفع أسعار الفائدة من 1% إلى 5.25 % سنة 2006، وانخفاض سعر العقار بأكثر من 20% في نفس السنة، أدى إلى تزايد حجم القروض المتعثرة لدى بنوك تجزئة(والتي استطاعت تغطية جزء كبير منها من خلال أموالها الخاصة)، وحدوث خسائر كبيرة تحملتها البنوك من خلال أنشطة بنك الاستثمار وإدارة الأصول، فانهيار أسعار الأوراق المالية الناتجة عن عملية توريق القروض العقارية وانخفاض قيمتها بشكل كبير، وعدم القدرة على تسييلها نتيجة توقف عمل

الأسواق المالية، ساهم في انهيار العديد من صناديق الاستثمار التي كان البنك يديرها أو يمتلكها، (حيث وصلت خسارة الصناديق الخاصة بدول (OECD) منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 2008 إلى حوالي 5,4 تريليون دولار) [27]، وكذا انهيار العديد من بنوك الاستثمار، حيث ارتفعت الخسائر التي تحملتها إلى أكثر من 500 مليار دولار، منها 40% من الخسائر خصت خمسة بنوك هي: Wacovia, Lynch, Washington Mutual، Merill، UBS، Citigroup[28] ، كما سجلت النتائج التشغيلية لأكبر 13 بنك استثمار منها (مورغن ستانلي، غولدمن ساكس، جي بي مورغن وغيرها) خسارة قدرت بـ 154مليار دولار، وهي ما تعادل 12 مرة ضعف الخسائر التي حققتها في العام 2007. [29]

الخـــلاصة :

لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن الدور الكبير الذي لعبته الأنشطة البنكية الحديثة في حدوثها واستفحالها، خاصة المتجهة منها نحو السوق المالي، من خلال عمليات التوريق الموسع للقروض العقارية، والتعامل بالمشقات المالية، والقيام بعمليات المضاربة في تلك الأوراق المالية، كما كشفت النقاب عن حجم الخسائر التي تحملتها البنوك جراء تلك الأنشطة، وذلك بالرغم من حجم الأرباح الكبيرة التي حققتها قبل الأزمة المالية، مما يتعين على العديد من مسيري البنوك التجارية إعادة النظر في سلم ترتيب الأولويات فيما يخص نشاط مؤسساتهم، والتحول بقوة إلى أنشطة بنك التجزئة والتركيز عليها، بحكم ما أظهرته هذه الأخيرة من نقاط قوة خلال الأزمة المالية من: استقرار العائد، الدقة في إدارة الخطر، التقيد بقواعد الاحتراس، استقرار الموارد (الودائع) ...

الاحالات:

[1] بن نعمون حمادو ، أزمة الرهن العقاري ، أسبابها و تداعياتها، الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل الينوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، 5-6 ماي 2009 ، ص 2.

[2]Gunther Capelle-Blancard, Nicole Coudec, severine Van Delanoite , Les marches Financiers en Fiches.Editions ELLIPSES, Paris, 2004, p 23.

[3] Sylvie De Cousserges, Gestion de la Banque :Du Diagnostique a la stratégie 4em édition, Dunod, Paris, 2005, Page 40.

[4] Charles p.kindleberger, Peter H.lindert, Economie internationale, 7em édition, economica, paris,1983,p1

[5] Gorge H.Hempel, Donald G.Simonson, and Alan B.Coleman, Bank Management Texts and Cases, Fourth edition, John Willey Inc, Canada, 1994, Page 30-32

[6] بن نعمون حمادو، مرجع سابق، ص 3 .

[7] عبد المنعم راضي ،فرج عزت : اقتصاديات النقود و البنوك ، البيان للطباعة و النشر ، مصر ، 2001 ص 274.

[8]Gunther Capelle-Blancard, Nicole Coudec, severine Van Delanoite , op.cit, p 24.

[9]Sylvie De Cousserges , op.cit, Page 13.

[10] Ibid, p7.

[11] Arnaud De Servigny, « Le Risque de crédit :Nouveaux enjeux Bancaires » 2iem Edition, Dunod, Paris, 2003, Page, 178-179.

[12] Sylvie de coussegues , gestion de la banque, 2em édition, dunod ,paris ,1996,p 15

[13]Gunther Capelle-Blancard, Nicole Coudec, severine Van Delanoite, op.cit, p25.

[14] George H.Hampel and co, op-cit, Page 22-25.

[15]مصيطفي عبد اللطيف ، بلعور سليمان ، تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و استراتيجيات مواجهتها "مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري " ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية " الواقع و التحديات" ، مرجع سابق ص 249 .

[16] محمد صالح الحناوي ، جلال ابراهيم العبد ، بورصة الأوراق المالية بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،مصر ، 2002 ، ص237.

[17] Gorge H.Hempel, Donald G.Simonson, and Alan B.Coleman, loc.cit.

[18] مصطفى الفحل ، الأزمة المالية العالمية ، جامعة حلب ، سوريا، 2008 /2009 ، ص 2، على الموقع: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06.pdf

[19] SylvieTaccola -Lappierre ,la crise du subprime, université du sud Toulon-var , région et développement n°26 ,2007,p4

[20] Sandra moatti, la machine à dettes, revue Alternatives économique,n°274 novembre 2008,, p 49.

[21] Thirry Granier, Coryne Jaffeux , La Titrisation ; Aspects Juridique et Financier, 2iem . Edition, Economica, Paris, 2004, Page 214-215

[22] Sandra moatti, op.cit , p50

[23] Michel Aglietta, Comprendre la crise du crédit structuré, la lettre du CPII n°275, la documentation française, paris, Février 2008, p 2.

[24] Thierry Granier, Corynne Jaffeux, « La Titrisation ; Aspects Juridique et Financier. » 2iem ,Edition, Economica, Paris, 2004, Page 184-193.

[25]http://www.agefi.fr/articles/le-marche-des-cds-voit-son-risque-relativisé-105

[26] SylvieTaccola -Lappierre ,op.cit,p4.

[27] محمد أحمد معيط، استثمار أموال الضمان الاجتماعي في ظل الأزمة المالية، المؤتمر العربي للضمان الاجتماعي،19- 21 ديسمبر 2009، مصر، ص18

[28] Quelles sont les perspectives pour les banques d'affaires ? Sur : http://www.oboulo.com/perspectives-banque, consulté le 07/10/2015 à19:50.

[29] سعيد عبد الله الشيخ، 3 تحديات أمام البنوك الاستثمارية في ظل الأزمة المالية العالمية، على الموقع www.aleqt.com/2009/04/29article-222544.html

Understanding of green marketing : a study to Determine the tendencies of hospital doctors towards using green products

Salah khouildat
Tamanrasset university centre

Mourad Zaid
University of Alger 3

ABSTRACT :

this study tries to find the relation between the green marketing conception and the behaviours towards green products using a representative sample ,which is composed of 60 doctors work at Mohamed Boudiaf hospital of ouargla-Algeria. the researcher used Statistical Package for Social Science Software (SPSS) version 19, The results of this study indicated that Age, gender, types of doctors and incomes have significant influences on green purchase behaviour of doctors at hispital of ouargla.

Keywords: *Green marketing, Green mix marketing, , Eco products, Green consumers Behaviour*

الملخص:

تحاول الدراسة إيجاد العلاقة بين مفاهيم التسويق الأخضر و السلوك الشرائي للمنتجات الخضراء من خلال استخدام عينة ممثلة تتكون من 60 طبيب بمستشفي محمد بوضياف ورقلة – الجزائر، واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي spss الإصدار 19، وتوصلت الدراسة إلى أن العمر، الجنس، و نوع الأطباء والرواتب تؤثر على القرار الشرائي للأطباء بمستشفي ورقلة .

الكلمات المفتاحية: التسويق الأخضر، المزيج التسويقي الأخضر، المنتجات الإيكولوجية، السلوك الشرائي الأخضر.

Introduction :

The international community faces today hard environmental challenges; environmental degradation, pollution and uncontrolled use of natural resource, which create an increasing pressure on the long-term environment sustainability and human existence. The previous causes led researchers to establish a new approach called as "green marketing" , which became a major issue for business companies for the purpose of incorporating environmental thinking into their business strategies and daily operations. Thereby, green marketing has helped marketing companies in applying social responsibility.(1**).**

The term "Green Marketing" came into prominence in the late 1980s and early 1990s, it was first discussed much earlier. The American Marketing Association (AMA) held the first workshop on "Ecological Marketing" in 1975. The proceedings of this workshop resulted in one of the first books on green marketing entitled "Ecological Marketing", (2) AMA refered to "Ecological Marketing". Green or Environmental marketing consists all of all activities designed to generate and facilitate any exchange intended to satisfy human needs or wants occurs with minimal determinable impact on the natural environmental. Green Marketing influenced the consumer, who has become more aware of negative effects of infriendly products like global warming, organic solid wastes, and pollution….. etc.(3) green marketing importance is submitted as a result of organizations' interest in environment. They realized that the key success factor for insuring their survival is balancing between organization benefits, consumer interest and society values.

LITERATURE REVIEW :

This part presents the essential concepts needed for the construction of theoretical framework, it clarifies the terminologies of green marketing, green mix marketing, and greenwashing, as well as linking these concepts to relevant theory.

1. Green marketing :

According to the American Marketing Association (AMA), green marketing is the marketing of products that are presumed to be environmental safe. Thus, green marketing incorporates a broad range of activities, including product modification, changes to production process, packaging changes, as well as modifying advertising (4), Pride and Ferrell (1993), believes that green marketing also alternative marketing known as the marketing environment and sustainable Marketing, referred to the efforts of the organization to design, promotion, price and distribution of products, which are not will harm to the environment. (5), Jacquelyn Ottman, (author of Green Marketing:

Opportunity for Innovation) pointed out the green marketing from an organizational standpoint, environmental considerations should be integrated into all aspects of marketing; new product development and communications and all points in between. (6), According to Business Dictionary, the definition of green marketing is promotional exercises intended at taking benefits of shaping consumer behavior towards a brand. These adjustments are progressively being affected by a company's practices and policies that influence the characteristic of the environment and indicate the standard of its concern for the community.(7) A. Prakash, (2002) defines the green marketing as the strategies to promote products by employing environmental claims either about their attributes or about the systems, policies and processes of the firms that manufacture or sell them.(8)

In addition to the definitions above, green marketing has four stages, In the first stage, green products are manufactured for green consumers. Alternative fuel cars and environment-friendly products etc. are examples of green products. This stage is called green targeting. In the second stage, green strategies are developed. For example, environmental precautions are taken such as reducing waste and increasing energy productivity etc. In the third stage, the manufacturing of non-green, not-so-eco-friendly products are discontinued and in their place, only green products are manufactured. In the fourth stage, it is not sufficient to be only green or environmentalist. In this stage, businesses incorporate social responsibility awareness in every sense of the word. Businesses' green marketing awareness develops depending on the business culture and environmental factors.

2. WHY DO COMPANIES USE GREEN MARKETING ?

According to Polonsky's research on green marketing, there are several reasons for Enterprises to increase their exploitation of green marketing: (9)

- Company management perceives environmental marketing to be an opportunity that can be used to achieve their objectives.
- company management believes they have a moral obligation to be more socially responsible.
- Governments are forcing companies to be more responsible.
- Competitors' environmental activities pressure companies to change their environmental marketing activities.
- Cost factors associated with waste disposal or reductions in material use forces companies to modify their behaviour.

3. GREEN MARKETING MIX

The 4 Ps are proposed by Mccarthy in 1960, but Booms&binter had improved the 4Ps to 7Ps in 1981, afterwards, sharma also states that product, price, place and promotion cannot fit the green context and people, process and physical evidence had becoming to more important, Green marketing mix has been composed of for key elements: green product, green price, green pomotion and green place.

3.1.Green products: Green products are products that respond to environment needs and requirements. As the customer's needs are necessary to improve and develop products, the customer needs in an environment more safe and healthy are also important and should be considered. (**10**) (**11**)

3.2. Green Pricing: The green pricing refers to the price specified in the light of company's policies with regard to environmental consideration imposed by rules and company instructions or its initiatives in this regard.

3.3. Green promotion : According to Polonsky (1997), green promotion helps consumers to overcome the "greatest environmental hazard", that is, the lack of environmental information. To lessen the gap on environmental information through promotion.

3.4. Green place : Green place is about managing logistics to cut down on transportation emissions, thereby in effect aiming at reducing the carbon footprint.

4.GREEN PRODUCTS AND ITS CHARACTERISTICS

According to Vidushi Bhatnagar and Ms. Himani Grewal, 2012, The products those are manufactured through green technology and that caused no environmental hazards are called green products, Promotion of green technology and green products is necessary for conservation of natural resources and sustainable development. We can be describe green products by following measures: (**12**)

- Products those are originally grown,
- Products those are recyclable,
- reusable and biodegradable,
- -Products with natural ingredients,
- Products containing recycled contents, non-toxic chemical,
- Products contents under approved chemical,
- Products that do not harm or pollute the environment,
- Products that will not be tested on animals,
- Products that have eco-friendly packaging i.e. reusable, refillable containers etc.

5. GREEN CONSUMERS' BEHAVIOUR

Pro-environmental behavior can be defined as the action of an individual or group that contributes to the sustainable use of natural resources (13), It can be classified into green purchase behavior, Green purchase behavior refers to purchasing and consuming products that have minimal impacts on the environment (14), In the context of green buying behavior, Chan (2001) defines green purchase as a specific kind of ecofriendly behaviour that consumers perform to express their concern to environment. Since the consumer intention has been used as a proxy for actual behaviour (15), There are different terms used interchangeably with green purchase behavior, such as pro-environmental purchase behavior, and environmentally responsible purchase behavior, (16) (17)

RESEARCH METHODOLOGY

1. Data source:

Primary data was collected through survey for this study, in The survey, doctors were asked to answer two important section, section A with regards to the personal data (sex, age, education level, income, occupation) section B contains 5 main questions on understanding about green marketing, understanding about green marketing , Green products replacing Conventional products (goods and services), Price willing to pay for a Green products, knowledg about green products, the future Consideration to buy a Green products

2. Sampling:

The study targeted 60 doctors of Ouargla hospital as a sample using a questionnaire as a tool of data gathering and collection.

3.Data Analysis:

In order to achieve the study objective, the statistical tool has been used to analyze the data.

4.Objectives:

The study purpose is to discover tendencies of hospital doctors towards green products and to understand the importance given to green characteristics of products while purchase process.

5. Profiles of Respondents (the doctors):

5.1. Age of doctors

Level	Number	%
24-34	31	51.66
34-44	16	26.67
Up 44	13	21.67

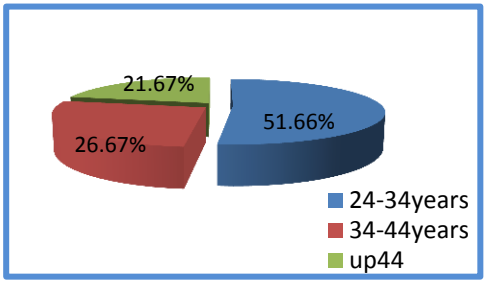

The sample includes three groups from age perspective; 31 doctors aged from 24 to 34 years, 16 respondents aged between 34 and 44 years and 13 respondents more than 44 years age

5.2. Gender of doctors

Sex	Number	%
Male	33	55%
Female	27	45%

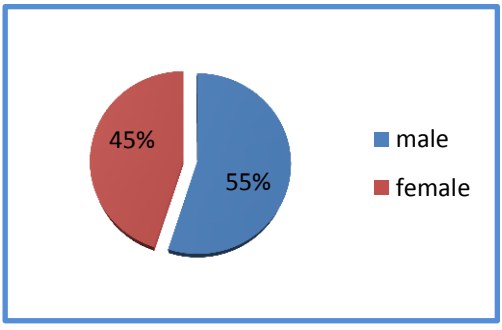

Concerning the gender, the majority of surveyed doctors are males (33) males, while the 27 other doctors are females.

5.3. types of doctors

Types	Number	%
Generalist	48	80%
Specialist	12	20%

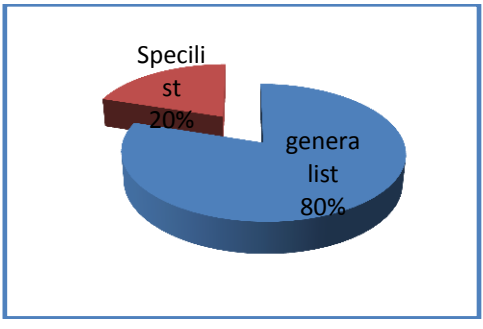

Out of the doctors surveyed 48 were generalist doctors, 12 respondents were specialist doctors.

5.4. Income of the doctors

Level	number	%
Less 100000	25	41.66
100000-150000	23	38.34
Up 150000	12	20

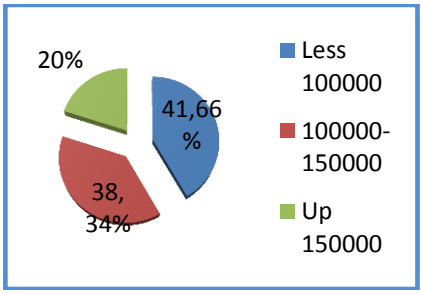

There were 22 doctors have an income less than 100000 DZ, 18 doctors have an income of 100000- 150000 DZ, 12 doctors have an income exceeds 150000 DZ.

RESULTS AND DISCUSSIONS

1. age of doctors and understanding about Green marketing

The study tests the correlation between age and the understanding of green marketing to determine the relationship between the two parameters.

Hypothesis:

H0: The distribution of understandings about green marketing is same across all categories of Age.

H1: The distribution of understandings about green marketing is not same across all categories of Age

The distribution of understandings about Green marketing is same across all categories of Age.	Independent Samples **Kruskal-Wallis Test**	.548	**Retain the null hypothesis**

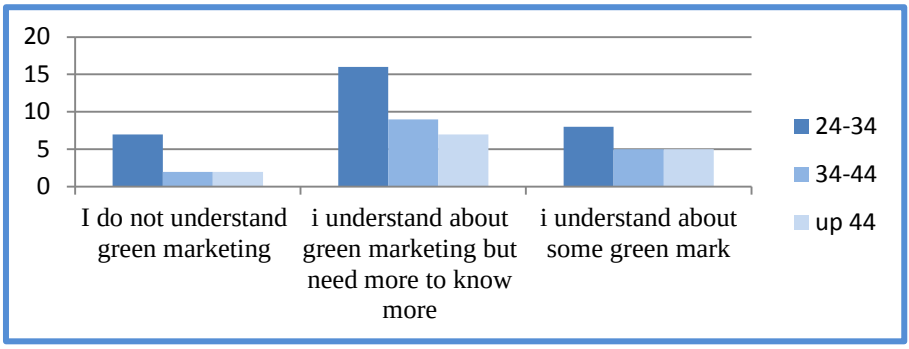

We accept the null hypothesis that the distribution of understandings about green marketing is same across all categories of Age. It is highest in the category of more information required for the purchase of the green products.

2. Age of doctors and Green products replacing Conventional products (goods and services).

The study tests the correlation between age and green products replacing Conventional products (goods and services), to determine the relationship between the two parameters.

Hypothesis:

H0: The distribution of green products replacing Conventional products (goods and services), is same across all categories of Age.

H1: The distribution of green products replacing Conventional products (goods and services), is not same across all categories of Age.

The distribution of Green products replacing Conventional products (goods and services), is same across all categories of Age.	Independent Samples **Kruskal-Wallis Test**	.14	**Reject the null hypothesis**

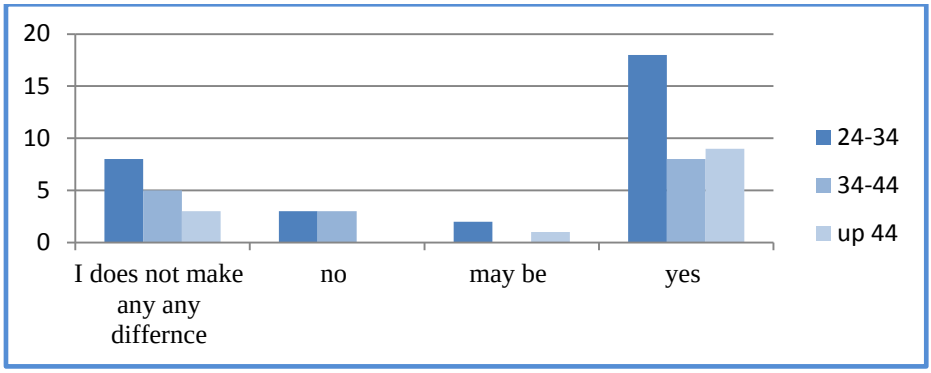

We reject the null hypothesis and state that the distribution of Green products replacing Conventional products (goods and services), is not same across all categories of Age. It is highest in the Age group of 24 – 34 Years. Also the highest number of doctors Agreed that Green products would eventually replace conventional products.

3. Gender of the doctors and Price willing to pay for a Green products.

The study tests the correlation between Gender and Price willing to pay for a Green products, to determine the relationship between the two parameters.

Hypothesis:

Ho: The distribution of price willing to pay is same across all males and females surveyed.

H1: The distribution of price willing to pay is not same across all males and females surveyed.

The Distribution of Price Willing to pay is the same for both males and females .	Independent Samples **Mann-Whitney U Test**	.853	**Retain the null hypothesis**

We accept the null hypothesis that the distribution of price willing to pay is same for males and females.

4. types of the doctors and knowledg about green products

The study tests the correlation between the doctors types and Understanding about green products, to determine the relationship between the two parameters.

Hypothesis:

Ho: The distribution of knowledg about Green products is same across generalist and specialist

H1: The distribution of Understanding about Green products is not same across generalist and specialist

The Distribution of understanding green products is the same across both males and females	Independent Samples **Mann-Whitney U Test**	.239	**Retain the null hypothesis**

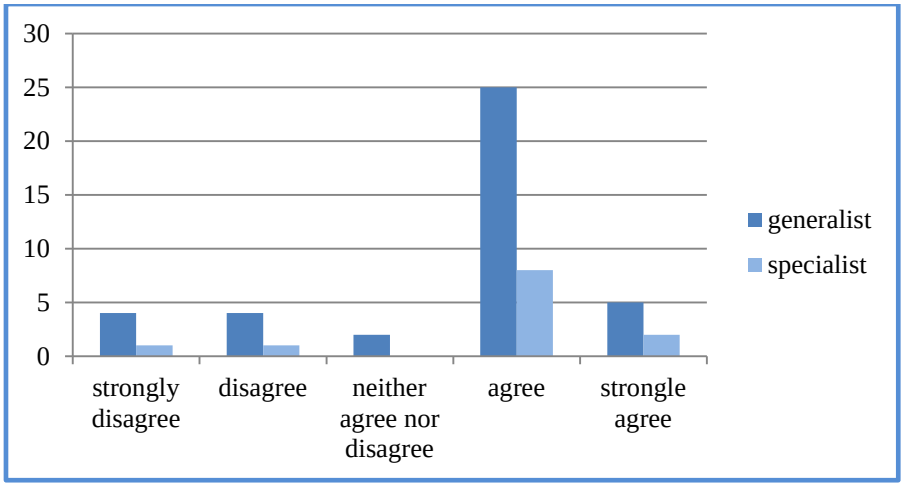

We accept the null hypothesis, but the significance is low. Overall generalist have a better knowledg about green products

5. Income of the doctors and the future Consideration to buy a Green products.

The study tests the correlation between income and consideration to buy a Green products, to determine the relationship between the two parameters.

Hypothesis:

Ho: The distribution of the future consideration to buy an environmental friendly products is same across all categories of income.

H1: The distribution of the future consideration to buy an environmental friendly products is not same across all categories of income.

The distribution of the future consideration to buy an environmental friendly products is same across all categories of Income	Independent – Samples **Kruskal - Wallis Test**	.976	**Retain the null hypothesis**

We accept the null hypothesis that the distribution of the future consideration to buy an environmental friendly products is same across all categories of Income. Thus as income increases the acceptance of is higher.

6. **Income of the doctors and Willingness to pay for a Green products**

The study tests the correlation between income and willingness to pay for a Green products, to determine the relationship between the two parameters.

Hypothesis:

Ho: The distribution of willingness to pay for a Green products is same across all categories of income.

H1:. The distribution of willingness to pay for a Green products is not same across all categories of income.

The distribution of willingness to pay for a Green products is same across all categories of income	Independent – Samples **Kruskal - Wallis Test**	.957	**Retain the null hypothesis**

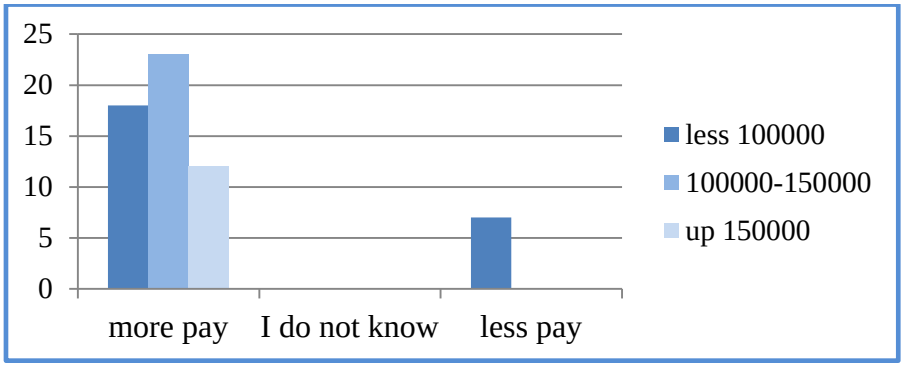

We accept the null hypothesis that the distribution of price willing to pay for a Green Car is not same across all categories of Annual Income.

7. Factors considered during purchasing a Green products

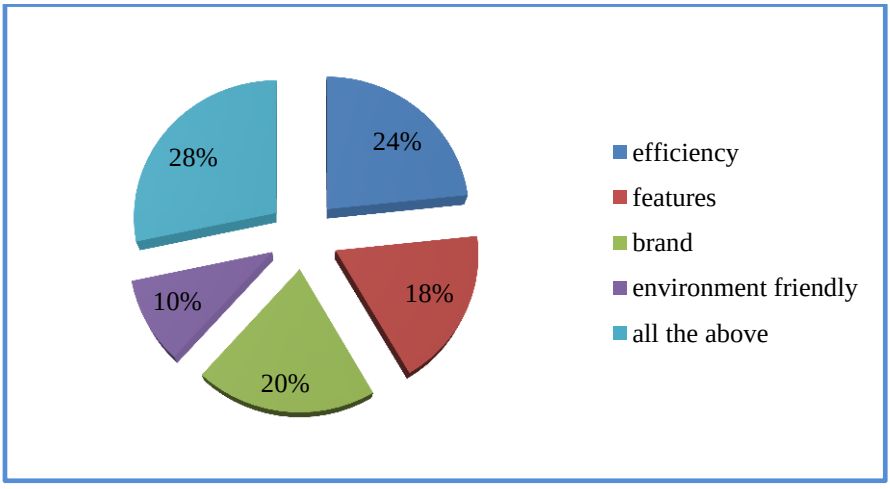

A total of 60 doctors were surveyed for the Consumer perception towards Green products. Out of the doctors surveyed 28% of the doctors said they considered all the mentioned factors while purchasing a green products, 24% doctors said Efficiency, 28% doctors said brand was an important factor while making the decision to purchase a green products, 18% said the features were important and 10% of the doctors said the products being Environment Friendly was an important factor.

8. **Motivators to purchase a green products.**

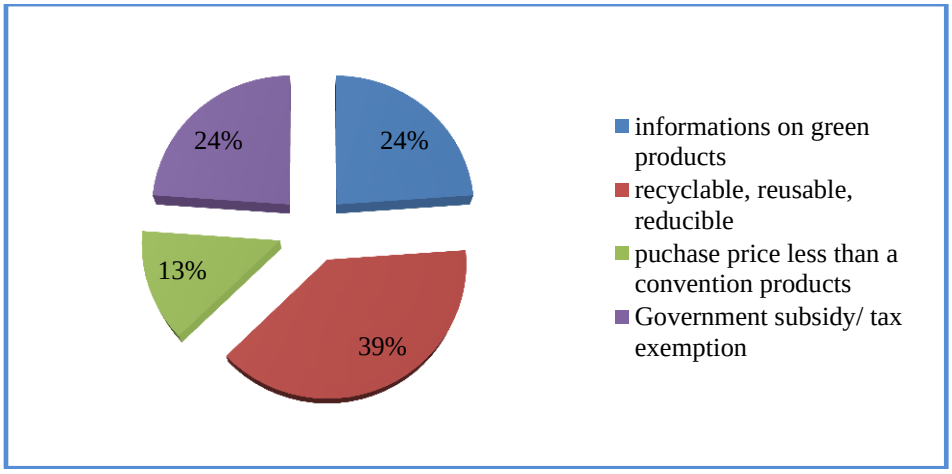

A total of 60 doctors were surveyed for the Consumer perception towards Green products. Out of the doctors surveyed 39% of the doctors said they considered recyclable, reusable, reducible as a motivator to purchase a green products, 24% doctors said Information on Green products, 24% doctors said Government subsidy/ tax exemption is a motivator to purchase a green products, 13% said puchase price less than a convention products is important for green products is a motivator.

CONCLUSION

The analysis was done keeping parameters like Age, Gender, doctors types, and Income.

- Concerning the age of the doctors ; it was observed that age plays important role in the understanding of Green products, Most of doctors understand about Green products but

they need more information to make purchase decision. Furthermore, most of them agree that green products would enentually replace conventional products**.**

- **Concerning the gender of the doctors :** The parameter of price willing to pay for a Green product was assessed against the sex of the doctors, It was observed that most of the doctors irrespective of their sex were ready to pay for green products, Also a number of doctors were unwilling to pay a high price.

- **Concerning the types of the doctors :** The parameter of types of doctors were assessed against the understanding of green products of an individual. The knowledge about green products was higher for generalist doctors than specialist.

- **Concerning the income of the doctors :** The parameter of income of the doctors was assessed against future consideration to buy a Green product. When the income increased the level of buying green products was higher.

The parameter of income of the doctors was assessed against price willing to pay for a Green Car. Maximum respondents irrespective of their income of doctors prefer to pay for green products.

References :

1- Rakesh Kumar, 2013, Green Marketing - A Brief Reference to Indian, Asian Journal of Multidisciplinary Studies, Issue 4,Volume1, November, P 191.

2- Polonsky, Michael Jay, 1994, An Introduction To Green Marketing, Electronic Green Journal, 1(2), University of Newcastle, P 2, Available online at: www .escholarship .org/uc/item/49n325b7.

3- Aftab Alam et al, 2012, Green Marketing in Saudi Arabia Rising Challenges and Opportunities, for better future, Journal of American Science , 8(11), P 144, Available online at: http://www.jofamericanscience.org.

4- Rashad Yazdanifard1, Igbazua Erdoo Mercy, 2011, The impact of Green Marketing on Customer satisfaction and Environmental Safety, International Conference on Computer Communication and Management vol.5, P 1.

5- Sushil Kumar, 2014, Green Marketing: Need of an Era, International Journal of Management and Social Sciences Research (IJMSSR), Volume 3, No. 9, September, p 78.

6- Aditya maheshwari, 2011, gunjan malhotra,green marketing: a study on indian youth, international journal of management and strategy (ijms) 2011, vol. No.ii, issue 3, july-dec, P 2 , available online at : www.facultyjournal.com/.

7- Yazdanifard Rashad &Wong FuiYeng, 2015, Green Marketing: A Study of Consumers' Buying Behavior in Relation to Green Products, Global Journal of Management and Business Research: E Marketing, Volume 15 Issue 5 Version 1.0, P 17.

8- Aseem Prakash, 2002, Green marketing, public policy and managerial strategies, Business Strategy and the Environment", Bus. Strat. Env. 11, 285–297.

9- Polonsky, Michael Jay, op, cit., P 3.

10- Tareq N. Hashem, Nahla A. Al-Rifai, 2011, The influence of applying green marketing mix by chemical industries companies in three Arab States in West Asia on consumer's mental image, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. 3, Special Issue – January, p 39.

11- Sara, Madhumitha , 2013, Green Marketing – Case studies of companies implementing towards Green Revolution , AMET International Journal of Management , P3.

12- Vidushi Bhatnagar and Ms. Himani Grewal, 2012, An Environmental Protection Tool: Green Marketing & Its Effect on Consumer (Buying) Behaviour, International Journal of Emerging Research in Management &Technology, December, P 20.

13- Halpenny, E.H. 2006, Examining the relationship of place attachment with pro-environmental intentions. Proceedings of the 2006 Northeastern Recreation Research Symposium.

14- Booi-Chen Tan and , Teck-Chai Lau, 2011, Green Purchase Behavior: Examining the Influence of Green Environmental Attitude, Perceived Consumer Effectiveness and Specific Green Purchase Attitude, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 5(8), p 560.

15- Ooi Jen Mei et al, 2012, The Antecedents of Green Purchase Intention among Malaysian

Consumers, , International Conference on Economics, Business Innovation, vol 38, p 40.

16- Soutar, G.N., B. Ramaseshan, and C.M. Molster, 1994, Determinants of pro-environmental consumer purchase behavior: Some Australian evidence in Asia Pacific Advances in Consumer Research Volume 1, eds. Joseph A. Cote and Siew Meng Leong, Provo, UT : Association for Consumer Research, pp 28-35

17- Tilikidou, I., 2007, The effects of knowledge and attitudes upon Greeks' pro-environmental purchasing behavior. Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 14(3), pp 121-134.

Politiques de l'État face aux enjeux du développement Durable

Dr. RAMDANI LAALA Université Laghouat - Algérie

Dr. CHAREF ABDELKADER Université Laghouat - Algérie

Abstract

This paper explores the position of state strategy towards new challenges of sustainable development. And as anyone can perceive that the national sustainable development strategy is turned around strategic challenges linked with the national architecture of the sustainable development.

Keywords: sustainable development, state policy, the strategy of the sustainable development.

Résumé :

Le présent article explore le positionnement de la stratégie de l'état par rapport aux nouveaux défis du développement durable. Et Comme chacun peut le constaté La Stratégie nationale de développement durable s'articule autour de défis stratégiques en lien avec l'architecture de la Stratégie nationale de développement durable.

Mots clés : développement durable, la politique de l'état, la stratégie de développement durable.

Introduction :

Jamais dans l'histoire de l'humanité une préoccupation aussi majeure que le développement durable n'a autant occupé le devant de la scène internationale. En fait, ce paradigme à la mode, à l'origine d'un nouveau projet de société induisant des transformations multidimensionnelles et profondes, se veut un palliatif incontournable aux excès et aux dysfonctionnements de l'ancien modèle de développement. Ce dernier a été caractérisé par son incapacité à réaliser une croissance économique profitable aux couches sociales démunies et par son lot de dégradations causées à l'environnement et ressenties à l'échelle planétaire

Depuis la seconde partie du XIXe siècle, les domaines d'intervention de l'Etat ont proliféré, du patrimoine architectural aux énergies renouvelables, en passant par les OGM et la biodiversité. Chaque enjeu suscite des expertises contradictoires et le nombre d'acteurs concernés se diversifie. Les décisions sur les questions environnementales se prennent souvent dans un contexte d'incertitude tandis que les formes de régulations évoluent.

Ainsi, si le droit reste l'outil privilégié, il est de plus en plus complété par des instruments fiscaux, conventionnels, économiques, participatifs, etc. Par ailleurs, sur ces enjeux qui débordent largement le cadre national, l'Etat est également confronté à l'engagement des acteurs de la société civile (acteurs économiques, ONG et de plus en plus les citoyens eux-mêmes) qui a pris une place essentielle. Mener une politique publique de l'environnement est une affaire complexe et qui invite souvent à repenser l'action publique.

Dans cette étude nous avons cherché de répondre à la problématique suivante :

Comment le développement durable peut il être un moyen de régulation pour préserver l'intérêt général et les biens communs ?

Cette étude se veut pragmatique pour sensibiliser les états et les aider à initier et conduire des démarches en faveur du développement durable. D'où les objectives assignés[1] :

- Revenir sur les voies et fondements du développement durable ;
- Les arguments explicatifs d'une démarche développement durable est sa prise en compte dans la politique de l'état ?
- La signification du développement durable pour les pays développés et les pays en développement

I- HISTORIQUE DU DEVELOPPEMENT DURABLE

La réflexion sur la relation entre activités humaines et écosystèmes n'est pas récente : elle était déjà présente dans les philosophies grecques et romaines. Mais ce n'est que dans la deuxième partie du XXe siècle qu'elle trouve un début de réponse systématique, pour finalement se traduire au travers du concept de développement durable, progressivement construit au cours des trois dernières décennies du siècle[1].

I-1- NAISSANCE D'UN CONCEPT

Dés 1951, l'UICN (Union Internationale pour la Conservation de la Nature) publie le premier Rapport sur l'Etat de l'Environnement dans le Monde, rapport précurseur dans sa recherche de réconciliation entre économie et écologie.

Les années 60 ayant été marqués par l'âpre constat que les activités économiques génèrent des atteintes à l'environnement (déchets, fumées d'usine, pollutions des cours d'eau, etc.), le Club de Rome dénonça en 1970 (*Halte à la croissance*) le danger que représente une croissance économique et démographique exponentielle du point de vue de l'épuisement des ressources (énergie, eau, sols), de la pollution et de la surexploitation des systèmes naturels. A l'époque, la croissance zéro sont prônés, le développement économique et la protection de l'environnement sont présentés comme antinomiques. A la veille de la Conférence des Nations Unies sur l'Environnement humain de Stockholm (1972), le réexamen des liens entre environnement et développement animé par Maurice Strong, son organisateur, permet d'introduire un modèle de développement économique compatible avec l'équité sociale et la prudence écologique, qui serait basé sur la satisfaction des besoins plutôt que sur une augmentation incontrôlée de l'offre. Le concept d'**écodéveloppement** est né, repris par le français Ignacy Sachs, qui y voit le moyen de réconcilier le développement humain et l'environnement, indissociables l'une de l'autre, et qui affirme la nécessité de remettre en cause les modes de développement du Nord et du Sud, générateurs de pauvreté et de dégradations environnementales[2].

La Conférence de Stockholm sur l'environnement humain s'ouvre donc modestement aux questions du développement : elle aboutit à la création du Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE), complément du Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD).

Si la notion d'écodéveloppement est rapidement écartée du vocabulaire international, l'idée d'un développement qui ne soit pas uniquement guidé par des considérations

économiques mais également par des exigences sociales et écologiques va poursuivre son chemin, notamment grâce à l'action des associations de protection de l'environnement.

Les années 80 permettent au public de découvrir l'existence de pollutions dépassant les frontières, et de dérèglements globaux, tels que le " trou " dans la couche d'ozone, les pluies acides, la désertification, l'effet de serre, la déforestation. L'exigence d'une solidarité planétaire en matière d'environnement est en route[3].

En 1987, la publication du rapport *Notre Avenir à tous* de la Commission Mondiale sur l'Environnement et le Développement (Commission dite Brundtland, du nom de Mme Gro Harlem Brundtland qui l'a présidée) consacre le terme de **"Sustainable Development"** , proposé par l'UICN en 1980 dans son rapport sur la Stratégie Mondiale de la Conservation, et successivement traduit en français par 'développement soutenable' puis **'développement durable'** ou 'développement viable'[4].

Le développement durable sera consacré par 182 Etats lors de la **Conférence des Nations Unies sur l'Environnement et le Développement** (**CNUED**, ou sommet de la planète Terre) en 1992 à Rio de Janeiro**.** La Conférence mondiale sur les droits de l'homme qui se tiendra à Vienne en 1993, insistera sur le droit des populations à un environnement sain et le droit au développement, deux exigences sujettes à controverse et auxquelles certains Etats Membres s'étaient opposés jusqu'au Sommet de Rio. Le Sommet mondial sur le développement social qui se tiendra à Copenhague en 1995, se référera à cette notion de développement durable en en approfondissant le volet social : « la notion de développement social renvoie à une approche intégrant l'économique et le social et à une volonté de valorisation des ressources économiques, sociales, culturelles d'une société, notamment celles des groupes les plus vulnérables ».

Schéma conventionnel du développement durable

Ce schéma fait une mise en relation entre les trois dimensions du développement durable et montre clairement qu'on peut avoir des interrelations entre deux dimensions-clés, mais qu'il faut avoir des interrelations entre les trois dimensions pour exprimer la durabilité[5].

I-2- **DÉFINITION**

D'après le rapport « notre avenir à tous » de madame Harlem Brundtland,
le développement durable se définit comme étant un développement qui répond aux besoins du présent, sans pour autant compromettre la capacité des générations futures de

répondre aux leurs. Ce rapport, publié en 1987 par la Commission mondiale sur l'environnement et le développement des Nations Unies, insiste sur la nécessité de protéger la diversité des gènes, des espèces et de l'ensemble des écosystèmes naturels terrestres et aquatiques. C'est notamment possible, par des mesures de protection de la qualité de l'environnement, par la restauration, l'aménagement et le maintien des habitats essentiels aux espèces. Cela implique une gestion durable de l'utilisation des populations animales et végétales exploitées. En d'autres termes, c'est la gestion rationnelle des ressources humaines, naturelles et économiques qui vise à satisfaire les besoins essentiels de l'humanité, dans le très long terme[6].

Le développement durable suppose la réalisation de plusieurs conditions : la conservation de l'équilibre général, le respect de l'environnement et la prévention de l'épuisement des ressources naturelles. La diminution de la production des déchets, la rationalisation de la production et de la consommation d'énergie est également à mettre en œuvre. Le développement durable est présenté comme une rupture, plus ou moins nette, avec d'autres modes de développement qui ont conduit, et mènent encore, à des dégâts sociaux et écologiques préoccupants, tant à l'échelle mondiale, que locale. Pour être durable, le développement doit réunir trois éléments majeurs : l'équité, la préservation de l'environnement et l'efficacité économique. Un projet de développement durable s'appuie nécessairement sur un mode de concertation plus abouti entre la collectivité et les membres qui la composent. La réussite d'une telle politique passe aussi par l'acceptation de certaines contraintes pour les consommateurs, ainsi que par le respect d'exigences de transparence et de participation des citoyens[7].

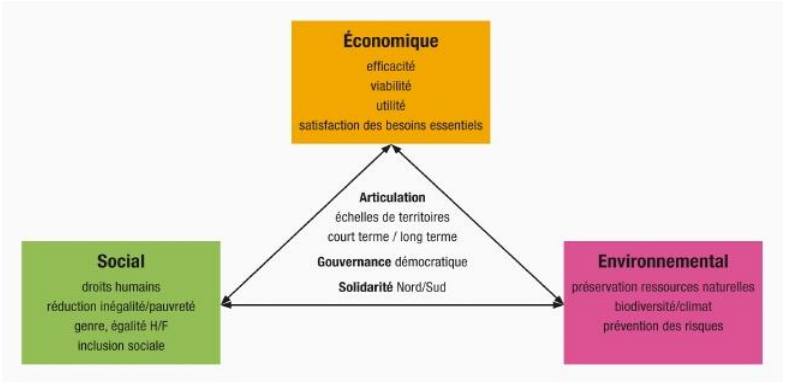

Source : http://www.adequations.org/spip.php?article518

I-3- LES ENJEUX ET OBJECTIFS DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

Après la conférence de Rio (1992), la plupart des Etats se sont engagés à élaborer une stratégie nationale de développement durable. La mise en œuvre de ces stratégies s'avère délicate, car elle doit répondre à de lourds enjeux, dans des contextes économiques et politiques marqués par de fortes inerties. Les enjeux apparaissent à tous les niveaux et touchent pratiquement tous les volets des politiques des états. Des divergences de vues apparaissent entre les différentes approches, notamment : libéralisme plus ou moins contraint, volonté de mettre l'homme au cœur de l'économie, volonté plus ou moins grande des différents états de la planète, équilibre entre les intérêts à court, moyen, long et très long terme. En outre, il est incontestable que l'interdépendance des économies modernes, oblige à une gestion des problématiques environnementales au niveau mondial, ce qui ne simplifie pas la mise en œuvre des stratégies nécessaires, du fait notamment des écarts de niveaux de développement[8].

L'objectif du développement durable est de définir des schémas viables qui réunissent les aspects économiques, sociaux et environnementaux des activités humaines. Ces trois domaines sont donc à prendre en compte par les collectivités, comme par les entreprises et les individus. La finalité du développement durable est de trouver un équilibre cohérent et viable à long terme entre ces trois enjeux. À ces trois piliers s'ajoute un enjeu transversal, indispensable à la définition et à la mise en œuvre de politiques et d'actions relatives au développement durable, il s'agit de la bonne gouvernance. La gouvernance correspond aux modalités du processus de décision. En matière de développement durable, la définition des objectifs et leur mise en œuvre, suppose un consensus entre tous les acteurs de la société : les entreprises privées, publiques, les associations, les ONG, les syndicats et les citoyens.

Le développement durable n'est pas le fruit d'une génération spontanée, mais plutôt un ensemble de transformations, dans lequel l'exploitation des ressources naturelles, le choix des types d'investissements, l'orientation des modifications technologiques et institutionnels sont en harmonie avec les besoins présents et futurs. Comme nous l'avons déjà indiqué, les objectifs du développement durable, sont à considérer au plan individuel, à celui des entreprises et au niveau planétaire[9].

Le concept de développement durable repose par ailleurs sur un ensemble d'exigences. Il doit permettre la réalisation des besoins essentiels des générations actuelles et futures en rapport avec les contraintes démographiques comme : l'accès à l'eau, à l'éducation, à la santé, à l'emploi, la lutte contre la faim ou la malnutrition. Ce type de développement a aussi comme objectif, l'amélioration de la qualité de vie, c'est-à-dire un accès plus facile aux soins médicaux, aux services sociaux, à la culture, et donc au bien-être social. En outre, le respect des droits et des libertés et le renforcement de nouvelles formes d'énergies renouvelables comme l'énergie éolienne, solaire ou géothermique sont des aspects importants du développement durable. Le développement durable doit permettre de protéger les ressources et l'état de la planète pour les générations futures et de partager les richesses naturelles. La notion de développement durable traite également de la

réduction des écarts entre les pays pauvres et les pays riches, dans la mesure, ou le maintien ou l'accentuation de ces écarts, serait facteurs de conflits violents, qui sont par nature source, non pas de développement, mais de régression[10].

I- L'État et le développement durable

L'État utilise, pour l'exercice de ses missions, une grande variété de moyens dont il confie la mise en œuvre aux services administratifs. Les administrations, dans leur fonctionnement, sont consommatrices de biens et de services marchands. Elles sont elles-mêmes productrices de services et parfois de biens. Pour certaines de ses missions, l'État assure la maîtrise d'ouvrage, parfois aussi la maîtrise d'oeuvre et la réalisation, voire l'exploitation d'équipements variés. Enfin, comme propriétaire, il intervient dans le domaine foncier et dans les activités économiques et financières. Il devient ainsi gestionnaire. Il s'agit ici de s'intéresser à la façon dont l'exercice des différents rôles de l'État peut à la fois prendre en compte et servir les objectifs d'un développement durable.

Le système de référence de l'action de l'État en matière de développement durable est constitué de trois éléments : la définition des objectifs stratégiques, les systèmes de mesure et d'évaluation et la diffusion de l'information[11].

II-1- Quels objectifs et quelle mesure du développement durable ?

Au-delà des controverses théoriques et conceptuelles qu'il continue de soulever, le développement durable constitue une démarche nouvelle, encore assez floue. Il est donc nécessaire, pour qu'elle soit applicable, de la rendre plus opérationnelle. C'est en effet une démarche très intégrée, mais qui doit être confrontée à des orientations stratégiques et à des actions concrètes, bien ciblées, et non pas rester uniquement théorique.

La diffusion de la démarche de développement durable dans les rouages du jeu économique et social implique la participation de tous les acteurs et suppose notamment la mise au point de descripteurs chiffrés, précis, fiables et régulièrement actualisés que constituent des indicateurs. Ces derniers, à condition qu'ils soient bien construits, peuvent représenter de véritables outils d'aide à la décision politique[12].

Le choix des enjeux stratégiques est politique est d'abord statistique. Il est en effet important de distinguer la définition des enjeux stratégiques de développement durable des indicateurs qui ne permettent que d'informer ces enjeux, de traduire –le mieux possible- les efforts nationaux relatifs aux enjeux. Un indicateur de développement durable n'a d'intérêt justement que s'il permet d'éclairer le décideur politique sur les efforts nationaux déjà fournis concernant un enjeu particulier et sur les efforts qu'il faut réaliser pour atteindre un objectif stratégique donné. Le risque est grand que l'on aboutisse à une situation où ce serait les services statistiques de l'État qui définiraient ses grandes orientations politiques en matière de développement durable[13].

Les indicateurs du développement durable peuvent avoir de multiples usages et intervenir à différentes phases de mise en oeuvre d'une politique. Ils révèlent certaines préférences collectives (par exemple la préférence pour le présent ou la valorisation des ressources naturelles). Les indicateurs peuvent être utilisés pour évaluer les politiques *ex ante* (a priori), en cernant l'objectif à atteindre et en fournissant un état des lieux de la situation initiale précédant la mise en place d'une action publique donnée. Les indicateurs peuvent être également employés pour réaliser des évaluations de dispositifs publics et *ex post* (a posteriori) dans le but de mesurer leur *efficacité*. Ils permettent d'envisager ainsi l'estimation de leur *efficience* (ratio des efforts financiers déployés sur le résultat environnemental constaté)[14].

Le suivi des politiques correspond à un troisième type d'utilisation des indicateurs. Les indicateurs d'évaluation « chemin faisant » (ou de suivi) permettent d'établir un tableau de bord de la politique en cours de mise en oeuvre afin de constater le degré de réalisation des objectifs de l'action publique à une étape donnée. Le cas échéant, ces indicateurs peuvent fournir des arguments aux décideurs publics pour réorienter le dispositif de manière à infléchir plus favorablement l'évolution dans le sens souhaité.

Quatre groupes d'éléments-clés de l'analyse des indicateurs de développement durable :

- **Type de public ciblé et type d'objectifs**

La production d'indicateurs n'a d'intérêt qu'en fonction du public visé et des objectifs poursuivis. Cette dimension est d'autant plus importante à réaffirmer que l'expérience des évaluations des politiques publiques souligne la fréquence de la dérive qui consiste à transformer les moyens en fins et à ériger les indicateurs en objectifs ultimes[15].

- **La production d'informations**

La réalisation d'indicateurs nécessite une certaine continuité des structures productrices et des moyens consacrés aux enquêtes, en même temps qu'une réactivité assez forte pour s'adapter aux évolutions.

Le regroupement de la production des données en un seul organisme peut présenter les avantages liés à la rationalisation ; en revanche, si son indépendance n'est pas statutairement garantie, il peut susciter à terme des questionnements sur la crédibilité des données. En effet, le lien entre le commanditaire et le producteur exclusif de données peut, dans un certain contexte social, éveiller des soupçons sur la fiabilité des indicateurs fournis[16].

- **Les niveaux d'échelle**

Les indicateurs peuvent décrire des phénomènes correspondant à des problèmes qui, suivant les cas, auront une signification globale ou locale. Les indicateurs peuvent viser à

traduire à différents niveaux d'échelle, mondial, régional (voire infra régional au niveau des départements, des agglomérations ou des pays) les mêmes phénomènes globaux.

- **La place des différents acteurs dans la production des indicateurs**

Quatre grands groupes d'acteurs cherchent à produire des indicateurs de développement durable : les organismes internationaux, l'État, les collectivités territoriales (régions, villes, communautés d'agglomération, pays), les ONG.

II-2- Quel système d'information pour un développement durable ?

L'information sur le développement durable pose d'abord un problème lié à la nature des données disponibles. L'organisation sectorielle de l'administration (que ce soit à l'échelle centrale ou déconcentrée, dans les régions ou dans les départements) gêne la constitution de données intégrées.

La collecte de l'information sur les questions de développement durable est confrontée à une difficulté qui résulte de l'inadéquation entre les périmètres administratifs à l'échelle desquels les données sont agrégées et les délimitations du territoire où se manifeste le phénomène observé avec le plus d'intensité. Ces difficultés gênent non seulement la perception des risques environnementaux mais aussi ceux de nature sociale ou économique[17].

La demande d'information

La demande d'information émane de divers acteurs institutionnels ou individuels aux rôles différents. Il s'agit notamment :

- des organisations internationales auprès desquelles l'état prend certains engagements ;

- des collectivités territoriales qui recherchent l'information pour satisfaire leurs mandants et aussi pour éclairer leurs choix publics[18].

- la presse est à la recherche d'informations particulièrement édifiantes qui soulignent les effets manifestement non durables du développement, avec une attention toute particulière sur les questions d'environnement et de santé. Au sein de la presse on pourrait distinguer la grande presse d'opinion, la presse militante, la presse spécialisée dans les questions d'environnement, mais sur certaines questions le traitement de l'information converge ;

- les citoyens soucieux des intérêts collectifs et épris de « solidarités inter et intra générationnelles » etc. sont demandeurs d'informations sur les grands enjeux et les principaux risques qui ne recoupent pas forcément exactement les mêmes domaines que ceux traités précédemment. La lutte contre l'asymétrie d'information est ici justifiée par des arguments civiques ;

- les « propriétaires ». En fait ce sont les mêmes individus que ceux précédemment évoqués mais dans un registre et un rôle différents plus nettement focalisés, on l'aura compris, sur leur intérêt individuel. L'information demandée concernera par exemple l'évolution de la valeur de leur propriété foncière et immobilière (déjà acquise ou qu'ils souhaitent acquérir) au cas où telle décision publique d'aménagement serait adoptée.

Le choix des informations à diffuser

Le choix de l'information à diffuser et son organisation sont parfois réduits à un débat en deux modèles schématiques Il s'agit de modèles basés soit sur le rôle hégémonique de l'État, soit sur celui de l'opinion.

- ***Le rôle hégémonique de l'État***

Dans une telle configuration, où l'État joue un rôle prééminent sur les autres acteurs, les types d'information retenus n'évoluent pas avec suffisamment de rapidité. Le système de production de l'information s'appuie sur des données systématiquement reconduites. Une certaine inertie est déplorée alors que, dans un monde très ouvert, une forte réactivité de l'information serait nécessaire, associée toutefois à un sens de la continuité[19].

Le monopole public de l'information crée des rumeurs et entretient un climat de défiance par rapport à la véracité de l'information fournie. Les citoyens et les associations suspectent souvent l'organisme, en situation de quasi monopole d'information, de collusion avec l'opérateur et le décideur, comme c'est par exemple le cas des informations concernant la filière nucléaire : sur les déchets nucléaires,

- ***Le rôle hégémonique de l'opinion***

A l'inverse, si c'est l'opinion qui joue un rôle majeur, l'inflation de l'information brouille les messages et se prête à une exploitation à des fins opportunistes par différents types d'acteurs. Organiser l'information en partant uniquement des attentes de la « société civile » se heurte souvent à des impossibilités techniques en raison de l'absence de données disponibles permettant de renseigner et de chiffrer le descripteur retenu[20].

Par ailleurs et surtout, les ordres de priorité ainsi obtenus sont entachés de nombreux biais. Ils expriment le système de représentation dominant, sont sensibles à la conjoncture et à l'événement. Ils présentent souvent le risque de refléter un pur rapport de force, et les préférences d'une minorité agissante et active, sans légitimité particulière.

En outre la fourniture d'informations sans possibilité d'action pour améliorer le sort des populations concernées peut parfois être très démobilisatrice. Outre les problèmes de fiabilité statistique, l'utilisation des indicateurs, comme l'empreinte écologique, pose question lorsqu'il est employé dans une pure logique de culpabilisation et non pas de responsabilisation par rapport à des possibilités d'action.

Deux arguments plaident en faveur d'un choix d'informations qui tiennent compte des politiques publiques conduites :

- la politique publique produit des normes qui permettent de fixer des niveaux de performance (quand elle n'existe pas dans le pays considéré, on peut chercher à s'inspirer d'autres pays où il existe des politiques publiques dans le même domaine) ;

- reprendre le champ des politiques, permet de fournir des perspectives d'action et de changements positifs.

Après avoir ainsi fourni quelques éléments de diagnostic sur les références de l'action de l'État en termes d'objectifs et de mesure d'une part et d'organisation de l'information d'autre part, nous allons compléter ce diagnostic, dans la section suivante, en introduisant des éléments relatifs à l'évaluation des mesures prises au titre du développement durables. C'est-à-dire qu'on s'intéresse successivement au champ des politiques évaluées, aux buts et aux styles d'évaluation et aux questions spécifiques que pose la prise en compte de la durabilité aux procédures et méthodologies d'évaluation[21].

II-3- **Quelle évaluation des politiques publiques mises en oeuvre au titre du développement durable ?**

A priori, toutes les politiques ont une influence sur le développement durable et la stratégie nationale de développement durable (SNDD) vise à mobiliser l'ensemble des secteurs d'intervention de l'État. Les politiques budgétaires et monétaires, de défense ou de sécurité intérieure qui invoquent encore peu cette dimension ont une influence éminente dans ce domaine, comme les politiques d'éducation et de formation, d'emploi ou d'environnement. Mais pour réfléchir de façon plus précise aux enjeux de l'évaluation, à son évolution envisageable, aux problèmes qu'elle pose, il convient de se référer à des politiques qui d'une manière ou d'une autre ont déjà commencé à être évaluées à l'aune du développement durable. L'encadré ci-dessous rappelle l'acceptation générale de l'évaluation des politiques publiques, non uniquement liée au développement durable. Evaluer des politiques publiques au regard du développement durable revient à les apprécier à l'aune des trois composantes retenues par le groupe *Équilibres* (cf. encadré du point I). Il s'agit d'une part d'évaluer la prise en compte par les actions collectives des préoccupations de long terme et, d'autre part, d'apprécier dans quelle mesure la politique publique considérée prend en compte les dimensions économique, sociale et environnementale ainsi que leurs interfacessans omettre l'aspect participatif (« gouvernance »)[22].

Au moins trois types de politiques visent plus ou moins délibérément le développement durable et sont déjà concernées par des démarches d'évaluation.

Tout d'abord, il existe une politique spécifique, celle des agendas 21 locaux, impulsée à la suite du Sommet de la terre de Rio en juin 1992, aux moyens très réduits mais à forte

portée symbolique. Elle consiste à encourager les initiatives locales portées généralement par les communes et leurs groupements.

En dehors de ce dispositif spécifique on peut distinguer deux autres types de politiques dont les objectifs sont proches de ceux du développement durable et qui font l'objet d'évaluation.

Une première logique consiste à mieux intégrer les objectifs environnementaux, sociaux ou économiques à des politiques sectorielles à fort impact territorial qui jusqu'alors insistaient sur un seul de ces trois objectifs (économique généralement). Il s'agit notamment des mesures agrienvironnentales , des politiques de transport, d'équipement et d'urbanisme et dans une moindre mesure des politiques touristiques qui relèvent pour une bonne part des collectivités territoriales de même que les politiques de traitement des déchets. Ces politiques font l'objet d'évaluations chemin faisant et ex post.

Une autre logique conduit à considérer un objectif de développement durable jugé essentiel par exemple la réduction de gaz à effet de serre, puis à examiner l'ensemble des politiques publiques à mobiliser pour atteindre cet objectif (énergie, transport, logement, urbanisme, politiques industrielles, forestières et agricoles, etc.).

Rappelons que l'évaluation a évidemment un rapport avec la question des indicateurs. Cependant l'évaluation ne se résume pas à réaliser une quête, souvent éperdue, d'indicateurs puis à tenter de les commenter brièvement, comme c'est parfois le cas quand le prestataire dispose d'un temps restreint et de données souvent incomplètes. Les indicateurs constituent non pas une fin pour l'évaluation mais un moyen souvent utile pour compléter le diagnostic initial (lors d'une évaluation ex ante), assurer le suivi des réalisations de la politique (pour une évaluation chemin faisant) ou chercher *ex post* à en apprécier le résultat.

I- Stratégie de développement durable : REPENSER LE DÉVELOPPEMENT SUR TOUS LES FRONTS

Durant ces dernières années, la liste des préoccupations environnementales s'est allongée. L'énergie, le changement climatique, la disponibilité des terres, l'environnement urbain, l'eau et l'assainissement, la pollution chimique constituent autant d'aspects d'une contrainte multiple limitant le développement. Chacun de ces enjeux doit être analysé et intégré aux stratégies de développement de tous les pays[23].

III-1- L'énergie, pas seulement un problème de riches.

L'accès à l'énergie est une condition sine qua non du développement. Quel que soit le secteur, toutes les activités dépendent d'une source d'énergie fiable et accessible, et la croissance de l'économie nécessite de repenser les systèmes de production et d'approvisionnement énergétique. Des contraintes existent partout dans le monde. D'après

la Banque mondiale, le vieillissement des infrastructures combiné à la croissance de la demande provoquent déjà des coupures d'électricité de plus en plus fréquentes et lourdes de conséquences dans trente-cinq pays d'Afrique subsaharienne. Les familles pauvres dépendent pour leur approvisionnement en carburant de la biomasse et du fumier. Si ces sources d'énergie sont renouvelables, l'utilisation de la biomasse, essentiellement du bois, pour le chauffage et la cuisine, cause déjà une déforestation importante autour des villes des pays en développement. Quant à l'utilisation du fumier, son principal inconvénient est qu'elle détourne vers un autre usage un engrais peu coûteux et efficace.

Alors que par le passé l'essentiel de la demande d'énergie provenait des pays industriels, le développement économique et humain des pays pauvres entraînera une forte hausse de la demande d'énergie, à un moment où se multiplient les inquiétudes sur la durabilité des tendances actuelles Pour des raisons économiques et financières évidentes, les économies et l'efficacité énergétiques seront une priorité pour tous les pays, en particulier pour les pays en développement. L'inquiétude croissante devant les émissions de GES et leurs implications sur le changement climatique fera aussi davantage pression pour utiliser des énergies moins productrices de carbone.

III-2- Atténuer le changement climatique, mais aussi s'adapter

Le changement climatique, qui résulte directement des émissions anthropogéniques, aura des conséquences sur l'ensemble de la planète. Certains de ces changements seront bénéfiques (nouvelles) terres agricoles au Nord, augmentation des rendements agricoles dans plusieurs régions, ouverture de nouvelles routes maritimes). Mais de nombreuses autres modifications seront négatives, surtout dans les pays en développement. Le GIEC prévoit des baisses catastrophiques des rendements agricoles en Afrique. D'autres études prédisent d'importantes réductions en Inde et en Chine. En parallèle, il est probable que la montée du niveau des océans et les déplacements géographiques des grandes endémies auront des conséquences majeures sur des pays dont la capacité d'adaptation est limitée. De grandes incertitudes demeurent quant à l'ampleur des impacts de ces évolutions, mais la probabilité que surviennent des catastrophes n'est nullement négligeable[24].

Le principe de précaution exige donc que le changement climatique soit traité comme une question prioritaire dans tous les pays. Un accord multilatéral post-Kyoto pourrait faciliter les processus nationaux, en mettant en place un système cohérent de contraintes et d'incitations. Mais même sans un tel accord, il est de l'intérêt de chaque pays de faire de la réduction des émissions de GES et de l'atténuation du changement climatique une priorité de sa stratégie de développement.

Mais les mesures d'atténuation du changement climatique, pour nécessaires qu'elles soient, ne sont pas une alternative à l'adaptation. Même si des mesures drastiques étaient adoptées aujourd'hui pour réduire les émissions de GES, la température moyenne de la planète continuerait à augmenter, du fait d'un phénomène d'inertie. Les mesures d'adaptation doivent devenir une priorité urgente dans tous les pays en développement. Si

certains aspects des changements à venir sont évidents – c'est le cas par exemple de la hausse du niveau des mers – , d'autres sont toutefois moins faciles à prévoir. La hausse des températures mondiales affectera différemment les diverses régions du monde. Les changements de cycles et de volumes pluviométriques, les événements extrêmes et le ruissellement des eaux ne peuvent pas être prévus avec précision. Ces inconnues rendent la formulation de politiques d'adaptation difficile, mais cette difficulté ne saurait constituer une excuse pour remettre à plus tard leur définition et leur mise en œuvre. La recherche agricole doit être orientée vers les caractéristiques du futur climat. Les systèmes de santé devront prendre en compte les évolutions prévisibles dans la localisation des maladies. Il est par exemple probable qu'en raison des changements de températures et de pluviométrie, le paludisme devienne endémique dans certaines régions d'Afrique australe, d'où il était auparavant absent. De même, si nous ne connaissons pas avec certitude l'évolution future des cycles pluviométriques et l'effet du changement climatique sur les endémies par exemple au Mali, nous savons déjà que, dans ce pays, l'agriculture et la santé seront les secteurs les plus affectés par le changement climatique, et que le renforcement des capacités des institutions agricoles et médicales doit être une priorité[25].

III-3- Malédiction des ressources ou défi de gouvernance

La hausse récente des prix des produits de base et des recettes d'exportation qui en résulte a rappelé l'importance d'une exploitation durable de ces ressources. Pour les pays producteurs, une concentration exclusive sur une marchandise d'exportation, que ce soit le cuivre, le pétrole ou le phosphate, se fait souvent au détriment du reste de l'économie. Une telle polarisation économique est la principale cause de ce qui a été appelé la « malédiction des ressources » ou, dans sa version économique, le « syndrome hollandais ». Des facteurs économiques – surévaluation du taux de change, insuffisance de l'investissement dans d'autres secteurs économiques – et des facteurs politiques – élite rentière improductive, corruption destructrice – sapent l'efficacité globale de l'économie et restreignent sa croissance réelle[26].

Par ailleurs, les ressources non renouvelables sont limitées, et leur exploitation diminue le patrimoine du pays. La durabilité faible – pour employer un jargon environnementaliste – ne peut être maintenu que si les ressources tirées de cette exploitation sont investies dans une autre forme de capital, au moins aussi productif, qu'il soit physique, financier ou humain. Dans un pays développé comme la Norvège, la diminution des ressources pétrolières est compensée par l'investissement d'une partie des recettes associées dans un fonds fiduciaire destiné aux générations futures. Mais dans le cas des pays en développement, où règne la pauvreté, d'autres formes d'investissement qui bénéficieront aussi aux générations actuelles (infrastructures, institutions, capital humain comme l'éducation ou la santé) paraîtraient préférables.

L'utilisation des ressources naturelles renvoie à la question de la gouvernance. Une gestion prudente des ressources d'un pays et des recettes qui en proviennent repose sur

une direction politique forte, des institutions compétentes et un large soutien de la population. Ce constat n'est pas propre à la gestion des ressources rares. Dans tous les problèmes de développement durable, les capacités institutionnelles et la pleine implication des populations concernées sont des facteurs essentiels de la formulation et de la mise en œuvre réussies des politiques[27].

III-4-AMÉLIORER SAVOIRS ET SAVOIR-FAIRE

Pendant plus de cinquante ans, le monde a accumulé de nombreuses connaissances sur le développement social et économique. Des analyses en profondeur combinées aux résultats obtenus sur le terrain ont permis de mieux maîtriser les moyens de promouvoir le développement et de sélectionner des programmes pertinents. Par contraste, la compréhension de l'environnement et du développement durable reste encore aujourd'hui insuffisante, limitant notre capacité d'action.

Un déficit de connaissances. Le développement a longtemps été considéré comme un processus d'adoption par les pays en développement des technologies et des instruments du monde riche. Dans tous les domaines, il s'agissait d'importer les connaissances des pays étrangers ou d'utiliser à plus grande échelle des technologies « modernes ». Cela reste en partie vrai aujourd'hui, mais dans de nombreux domaines de l'environnement et du développement durable, le manque de connaissances et de compréhension des processus limite indéniablement notre capacité d'action.

Ce défaut de connaissance est particulièrement contraignant dans le cas de l'énergie, des changements climatiques et de la biodiversité. En matière d'énergie, nous ne connaissons pas avec suffisamment de précision la quantité de réserves mondiales de combustibles fossiles, même si nombre des spécialistes craignent que les gisements de pétrole facilement accessibles soient bientôt épuisés. Les recherches en matière d'énergies alternatives ont conduit à des améliorations en termes de coûts et de qualité, mais aucune n'est pour le moment économiquement compétitive face aux combustibles fossiles. La recherche scientifique et empirique reste donc une priorité pour garantir l'accès aux énergies fiables, polyvalentes et peu onéreuses qu'exige le développement à long terme[28].

En ce qui concerne l'atténuation du changement climatique, un accès généralisé à des formes d'énergie à faible teneur en carbone est un impératif. Il est aussi crucial de poursuivre les recherches en matière de capture et stockage du carbone, une technique qui apparaît de plus en plus comme l'unique moyen d'obtenir les réductions draconiennes nécessaires en matière d'émissions de gaz à effet de serre. Dans le cadre de l'élaboration des politiques énergétiques, le recours à l'énergie nucléaire a fait planer des craintes en matière de sécurité. Les gouvernements vont être de plus en plus confrontés à des choix difficiles, entre le risque d'une énergie potentiellement dangereuse et celui de la pénurie des sources énergétiques et du changement climatique. La recherche sur des approches plus sûres dans le domaine de l'élimination des déchets nucléaires et sur les nouvelles technologies, telles que la fusion, doit être poursuivie. Il est tout aussi important que les

gouvernements et la société civile débattent ouvertement de la place qui doit être réservée à l'énergie nucléaire dans les politiques énergétiques[29]

Notre niveau de compréhension du changement climatique limite aussi la possibilité d'élaboration de stratégies de développement durable. La communauté scientifique ne saisit pas encore entièrement les effets de rétroaction potentiels du changement climatique, dont certains pourraient accélérer le processus.

Conclusion :

Pour être crédible, la dynamique engagée par la Stratégie nationale du développement durable nécessite que l'Etat montre l'exemple. Il doit s'appliquer à lui-même la démarche qu'il préconise, en intégrant les préoccupations environnementales dans ses activités internes. C'est ce qu'on appelle l'éco-responsabilité.

Priorité gouvernementale, l'éco-responsabilité se décline en un certain nombre de pratiques telles :

- la mise en place d'une politique d'achats favorisant les éco-produits (c'est-à-dire les produits ayant le moins d'impact sur l'environnement) ;
- la réduction des consommations d'eau, d'énergie, de papier ;
- l'amélioration de la gestion du patrimoine bâti et non bâti ;
- l'organisation de plans de déplacement pour les personnels

Compte tenu de l'étendue de ses activités et de son patrimoine, l'Etat peut avoir une influence significative sur l'environnement en adoptant des pratiques éco-responsables.

Une telle démarche donne l'image d'une administration plus responsable, économe et soucieuse des conséquences de ses activités. Elle permet également de répondre, sur le lieu de travail, à la forte demande environnementale des « salariés-citoyens-consommateurs » et de fédérer les agents publics autour d'une recherche collective de progrès et d'amélioration des conditions de travail.

References :

[1] Maud TIXIER et autre, communiquer sur le développement durable, éditions d'organisation, Paris, 2005, p221.
[2] Ulrich Grober, « Un véritable tour de force » – histoire culturelle de l'économie durable. http://www.goethe.de/ges/umw/dos/nac/den/fr6613886.htm.
[3] Ministère de l'Écologie, du Développement durable, des Transports et du Logement(France), Les essentiels.
[4] Maud TIXIER et autre, op. Cit, p 314

[5] http://www.adequations.org/spip.php?article518.
[6] Pascal Gauchon, Cédric Tellenne, Géopolitique du développement durable, édition Puf, France,2005.
[7] François Mancebo, Le développement durable, édition Armand colin, 2éme édition,2010, p56..
[8] Ministère de l'Écologie, du Développement durable, des Transports et du Logement(France), Les essentiels du développement durable,2012.http://www.developpementdurable.gouv.fr/IMG/pdf/Biblio_Essentiels__DD.pdf
[9] Maud TIXIER et autre, op. Cit, p 128.
[10] Anne-Marie Sacquet, Atlas mondial du développement durable, édition Autrement, paris, 2002, p61.
[11] François Mancebo, op.cit.p84.
[12] Anne-Marie Sacquet, op.cit.p61.
[13] François Mancebo, op.cit.91.
[14] Pascal Gauchon, Cédric Tellenne, op.cit.151.
[15]Anne-Marie Sacquet, op.cit.p92.
[16] Pierre Lascoumes , Action publique et environnement, édition PUF, paris, 2011, p28.
[17] Alain Jounot, 100question pour comprendre et agir le développement durable, édition Afnor, France, 2004.
[18] Pierre Lascoumes , op.cit. p29.
[19] Pascal Gauchon, Cédric Tellenne, op.cit. p72.
[20] Pierre Lascoumes, op.cit. p41.
[21] Pierre Lascoumes, op.cit. p53.
[22] Anne-Marie Sacquet, op.cit. p122.
[23] Pierre Lascoumes, op.cit. p86.
[24]Pierre Lascoumes, op.cit. p95.
[25] Anne-Marie Sacquet, opcit, p125.
[26] Pierre Lascoumes, opcit, p46.
[27] Anne-Marie Sacquet,
[28] Anne-Marie Sacquet, op.cit. p165.
[29] Pierre Lascoumes, op.cit. p121.